الجغرافيا السياسية

تأليف

دكتور / محمد حجازى محمد
رئيس قسم الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٩٦ - ١٩٩٧

الجغرافيا السياسية

تأليف
دكتور / محمد حجازى محمد
رئيس قسم الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٩٦ - ١٩٩٧

مقدمــة

طرأت تغيرات كثيرة على مفاهيم الجغرافيا السياسية منذ إصدار الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر فى عدد من المفاهيم القديمة . وكذلك فى مواقف الجغرافيا السياسية من كثير من القضايا الدولية المعاصرة . وتأثرت مفاهيم الجغرافيا السياسية بتيارات التغيير فى إتجاه الفكر الجغرافى نفسه ، تلك التغيرات التى أصبحت تميل الى الجوانب التطبيقية والعملية ليس فقط فى الجغرافيا السياسية ، ولكن فى بقية فروع الجغرافيا ، وقد جعل هذا الإتجاه التطبيقى فى الجغرافيا السياسية ، جعل الجغرافيين يهتمون على سبيل المثال بمناطق الحدود السياسية ، وما يحدث فيها من تغيرات ، أكثر من مجرد الاهتمام فقط بخطوط الحدود السياسية نفسها - كحدود فاصلة مانعة . وأن الإهتمام العملى بالتغيرات فى مناطق الحدود تتم دراستها حاليا عن طريق المسح الميدانى من أجل رصد هذه التغيرات . والوقوف على طبيعة الجغرافيا السياسية للدولة من خلال الدراسات العملية والميدانية . وينطبق نفس الإتجاه فى الدراسة على كافة الجوانب التى نهتم بها فى الجغرافيا السياسية .

كذلك تأثرت نظريات الجغرافيا السياسية وفكرها بالتغيرات الخطيرة التى حدثت فى مناهج وأساليب دراسة العلوم السياسية ونظرياتها . كذلك تأثر فكر الجغرافيا السياسية بالتغيرات الحديثة التى حدثت فى النظام الجغرافى الدولى . وكذلك وجود نظام دولى جديد يعتمد على موازين جديدة للقوة . ويعتمد على مجموعة جديدة من التحالفات السياسية والعسكرية . وهو النظام الدولى الجديد الذى حلت فيه التحالفات الإقتصادية والسياسية والعسكرية محل الامبراطوريات القديمة ومحل القوى العسكرية القديمة فى معسكرين ، شرقى وغربى

وكان على الجغرافيا السياسية ومفكريها أن يبذلوا جهودا كبيرة لملاحقة سلسلة التغيرات التى شهدها العالم مؤخرا . والتى يمكن أن نرصد منها على

سبيل المثال وليس الحصر ، انهيار الشيوعية ، والاتحاد السوفيتى ، وأوربا الشرقية . حيث نشأت جمهوريات كثيرة على أسس قومية وعرقية ولغوية فى كل من شبه جزيرة البلقان ، وجمهوريات الاتحاد السوفيتى ، وجهات أخري كثيرة فى العالم .

وتمشيا مع هذه التغيرات الجغرافية والايديولوجية ، تغيرت نظريات الجغرافيا السياسية ، نفسها عن وظائف الدولة ، ومقوماتها ، وكذلك عن عناصر البناء السياسى للدولة خارجيا وداخليا . وتغيرت كذلك نظريات وأساليب دراسة الجيوبوليتيك وأصبحت الساحة الدولية مليئة بالعديد من النماذج العملية والواقعية عن المشكلات الخاصة بالحدود والأراضى المتنازع عليها ، وظهرت مشكلات سياسية جديدة خاصة بالنزوح ، والتطهير العرقى ، والطرد الجماعى لمجموعات كبيرة من السكان فى آسيا وأوربا وأفريقيا . لاحداث تغييرات جبرية فى أحوال الجغرافيا السياسية على أرض الواقع وكذلك تغيير الواقع السكانى فى جهات كثيرة .

ولذلك كان من المستحيل استمرار تمسك الجغرافيا السياسية ببعض الأفكار الكلاسيكية فى دراسة مشكلاتها ، ومنهجها . وكان من الطبيعى أن تظهر نظريات أفكار جديدة فى دراسة الجغرافيا السياسية ومشكلاتها ، وأساليب جديدة للتعرف على التغيرات السياسية على مسرح الواقع .

كما ظهرت مفاهيم جديدة تبين لنا الى أى حد تلعب العوامل الجغرافية دورا بارزا فى توجيه الأحداث السياسية . حيث أثبتت التجارب أن الحلول المؤقتة للمشكلات السياسية المزمنة لاتصلح كأساس لممارسة السياسية خصوصا إذا اكانت جذور هذه المشكلة تختص بالجوانب الجغرافية لمساحة من الأرض أو لمجموعة من السكان . فلا الطبيعة الجغرافية للأرض يمكن تغييرها . ولايمكن لمجموعات السكان تناسى أصولهم اللغوية أو العرقية أو انتماءاتهم الثقافية أو الوطنية . وأن الزمن الذى ظن كثيرون أنه يداوى الجروح

القديمة ، أظهر لنا بعد عقود متلاحقة من السنين ، أن مشكلات جغرافية وسياسية لمجموعات من السكان ، لاتزال حية ، بل ولاتزال ساخنة ، عندما تفرز صراعا ومواجهة سياسية لمشكلة ، ظن الناس أنها نسيت منذ عشرات السنين .

ولم يكن ظهور النعرات القومية والعرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أمرا غريبا على علماء الجغرافيا السياسية المدركين لأهمية البناء السكانى فى تكوين الدولة وقوتها . إذ ثبت أن الأيديولوجيات لم تنجح فى إلغاء الأصول والانتماءات السكانية ، ولم تنجح حتى فى أن تكون بديلا عنها .

وعلى الرغم من ذلك فلم ينسى الجغرافيون أساسيات علمهم ومنهجهم الجغرافى ، الذى يعتمد أساسا على التعرف على الاختلافات والتباينات فى أرض الواقع ، وكذلك توضيح ما إذا كانت هذه التباينات هى نتيجة الاختلاف فى الظروف الطبيعية والبيئية ، أن نها تباينات متعلقة بخصائص السكان ونشاطهم ، أم أنها مرتبطة بتوجهات السكان الاقتصادية والثقافية والسياسية .

ولذلك ظلت الجغرافيا السياسية تبحث عن هذه التباينات الأرضية وترصدها وترسم لها خرائط دقيقة ، وتساعدنا هذه الخرائط على التعرف على كثير من مشكلات الجغرافيا السياسية . وعندما يتمسك الجغرافيون بهذا المنهج فى الدراسة والبحث ، إنما يثبتون من خلاله وجودهم ويعززون مركزهم فى الدراسات الانسانية والاجتماعية ، ولكن بطريقة عملية وتطبيقية متميزة .

وكذلك إستفاد الجغرافيون من خبرتهم وطريقتهم الخاصة في ترتيب المادة العلمية . وبالتالى ترتيب المعلومات والبيانات بطريقة موضوعية . حيث تبنى التغيرات المناخية مثلا على أساس قاعدة المعلومات الخاصة بالسطح والبنية والتضاريس . وتبنى التغيرات النباتية على أساس ماتوفر من بيانات

عن السطح والمناخ والتربة . وهكذا . لأن طبيعة الدراسة الجغرافية تعتمد على الترتيب المنطقى للحقائق . بما فى ذلك إظهار عنصر الزمن وأهميته في تطور الظاهرة ، وفى رصد الأنشطة السكانية ، بل وفى تتبع جذور المشكلات السياسية . فما من مشكلة سياسية يمكن دراستها بدقة بدون التعرف على كل الرصد التاريخى والاجتماعى والسكانى للمشكلة . ومن ثم يمكن للجغرافيا السياسية أن تقدم لنا تحليلا سياسيا صحيحا للمشكلة .

وكثير من المادة العلمية التى يجمعها الجغرافيون عن منطقة من المناطق هي فى صورة ملاحظات ، أو تسجيل ميداني لظاهرات ، أو تعليق على إرتباطات بين ظاهرة وأخرى وربما تكون علاقة قوية . ويمكن من خلال ذلك التوصل الى نمط جغرافى ، أو إلى صفات إقليمية أو سلوكية أو سياسية . وهذا لايتم إلا بالدارسة الميدانية الحقيقية . وأفضل الدراسات الجغرافية هي تلك التى تعتمد على مسح ميدانى أو دراسة عملية لمنطقة معينة .

ولذلك برع الجغرافيون فى فن التصنيفات المكانية ، والحديث عن الأقاليم الجغرافية المختلفة بما فى ذلك الأقاليم السياسية . ولايبدو ولأول وهلة أن المادة العلمية التى يجمعها الجغرافيون من الميدان لها صلة بالموضوع الذى يعالجونه ، ولكن مع تقدم الدراسة تظهر أهمية هذه المعلومات ، ودلالاتها الخطيرة فى التحليل الاقليمى أو السياسى .

وأكثر مايميز الدراسات الجغرافية هو إهتمامها بالربط بين الظاهرة واستخلاص الأنماط المكانية وهذا مايزيد من أهمية الترتيب الصحيح للمادة العلمية .

لذلك نجد أن ترتيب المادة فى الدراسات الجغرافية له أهمية بل وحساسية خاصة . الأمر الذى يتطلب مهارة خاصة للباحثين فى الدراسات الجغرافية ، وقدرة كبيرة على الاستدعاء والاستبعاد للمادة العلمية حسب الحاجة . وبعبارة أخرى يحتاج الجغرافى الى طريقة نظامية فى منهاج بحثه .

وهناك بلا شك علاقة وثيقة بين الموضوع والطريقة . وأى تحليل لنوع هذه العلاقة يبدأ بالضرورة مع الجغرافيا الحديثة التى ارتبطت بعالمين ألمانين معروفين هما : فون هامبولت Von Hamboldt وريتر Ritter وإن كان البعض يضيف إليهما فيدال دى لابلاس Vidal de la Blache ولم تكن لهؤلاء المفكرين طريقة أصولية لترتيب المادة العلمية فى الجغرافيا . فقد اتبع كل من ريتر وهامبولت منهاجا عشوائيا فى دراساتهما :&: "a haphazard unsystematic fashion." وقد رأى ريتر وهامبولت عينا بعين أشياء كثيرة . وعالجا مشكلاتهما الجغرافية معالجة متماثلة - يتضح منها خلو فكرهما من ترتيب معين للمادة . وسادت طريقتهما فى البحث معظم القرن التاسع عشر وقدمت إرشادات أضاءت الطريق أمام فريدريك راتزل Friedrich Ratzal واهتدى بها في كتاباته المبكرة فى الثمانينات من القرن الماضى ، وشاركه فى تلك المرحلة كثيرون من الجغرافيين وإن كان من الصعب أن نميز بين الجغرافيين وغيرهم فى ذلك الوقت . فقد كانت الاهتمامات متشابكة ، يصعب معها فصل علوم مثل : الفلك والرياضة والمنطق والفلسفة عن الجغرافيا .

وإذا كان من الممكن اتخاذ الأفكار التى جاء بها هارتس هورن(١) - فى أن الجغرافيا تهتم بالتباينات المساحية - كقاعدة ترتكز عليها لمتابعة ما طرأ فى الفكر الجغرافى فى المرحلة التى تلت ذلك ، وجدنا أن هاجيت(٢) يلخصها فى اتجاهات ثلاثة :

١- مفهوم الجغرافيا كعلم الأرض ، ومن ثم الاهتمام بالتباينات الأرضية وأثر هذه التباينات على مظهر الأرض أو مايسمي بهيئة الأرض أو

(1) Hartshorne, Richard, "The Nature of Geography", a critical surient thought in the light of the past, Lancaster, 1939.

(2) Haggett, P., "Locational analysis in human geography". Edward arnold Lte., London, 1965, pp. 10-13.

«اللاندسكيب» ولذلك سمى أصحاب هذا المفهوم «بمدرسة اللاندسكيب» The Landscape School .

٢- ومفهوم آخر للجغرافيا ، يركز على طبيعة العلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية بمقدار مايمكن للانسان أن يؤثر فى البيئة الطبيعية ، ويتأثر بها . ورصد قدرة الانسان على التلائم مع هذه الظروف . وهذه تسمى «بالمدرسة الايكولوجية» أى الاهتمام بالنظم الحيوية على ظهر الأرض ومقدار تلائم الانسان مع البيئة من ناحية ومن النظم الحيوية من ناحية أخرى وهى نفسها نتاج للبيئة الطبيعية The Ecological School

٣- ومفهوم ثالث يركز على أهمية تتبع التوزيع الجغرافى للظاهرات على سطح الأرض . وأن توطن هذه الظاهرات فى أماكن معينة لم يحدث عشوائيا . ولكنه يحدث بطريقة منظمة ونحن نريد أن نعرف ماهو النظام الحاكم لتوطن الظاهرات علي سطح الأرض ونقدم تفسيرا جغرافيا مقنعا لهذا التوطن .

وتسمى هذه المدرسة فى الفكر بالمدرسة المكانى The Locational School .

مما تقدم نلاحظ أنه في دراسة الجغرافيا السياسية الحديثة نجد أن الفكر الجغرافى هنا قد تأثر بتيارات الفكر الجغرافى عامة ، والتيارات الفكرية للنظم والدراسات السياسية . كذلك تؤرقنا مشكلة تعريف الجغرافيا السياسية من هذا المنطلق ، أو فى ظل الخلفية التى عرضنا لها فى الصفحات السابقة . لدينا إذن مشكلتان :

١- مشكلة تعريف الجغرافيا السياسية .

٢- مشكلة التيارات الفكرية والنظم والنظريات التى تحكمها .

والمفاهيم الثلاثة التى عرضنا لها سابقا تساعدنا كثيرا على فهم الجغرافيا السياسية ومشكلاتها . ولا شك أنها مفيدة أيضا في أسلوب التناول . فليس المهم هو المادة العلمية كما يقول بيتر هاجيت(١) ولا المنهج الذى ندرسها به ولكن فى مزيج من الاثنين معا أى المادة العلمية إضافة الى المنهج العلمى . والتوفيق بين المادة العلمية والطريقة العلمية يفيد كثيرا فى دراسات الجغرافيا السياسية بصفة خاصة لتحقيق التكامل المنشود فى دراساتها .

(1) Haggett, P., "Locational analysis in human geography", London, 1965

الباب الأول
الجغرافيا السياسية

إختلفت تعريفات الجغرافيا كعلم بين المدارس الفكرية ، وتباينت هذه التعريفات فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية عن تلك التى كانت سائدة فى النصف الأول من هذا القرن ، ولكن الجغرافيين على الرغم من ذلك ، اتفقوا على اطار عام لمفهوم الجغرافيا السياسية ، يتلخص فى أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذى يختص بدراسة الأقاليم والوحدات السياسية . ويركز فى هذه الدراسة على مقدار ماتسهم به العوامل الجغرافية ومعطياتها الطبيعية والبشرية فى قيمة الدولة وفى إتجاهات وأسلوب السلوك السياسى لها . حيث تبين أن عوامل الجغرافيا تلعب دورا لايمكن تجاهله فى تشكيل الكيان السياسى للدول .

بعض تعريفات الجغرافيا السياسية :

وقد اقتربت بعض التعريفات من وصف الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذى يعرف المقومات الجغرافية للدولة . ومن هذا المنطلق وجدنا أن دراسة الجغرافية السياسية على هذا النحو ربما تجعلها قريبة الشبه جدا بالجغرافيا الاقليمية ولكن فى إطار الحدود السياسية للدولة ، مع تفسيير القيمة السياسية من منظور المعطيات الجغرافية .

ولجأت تعريفات أخرى إلى النظر إلى الجغرافيا السياسية من واقع مفهوم اقتصادى ، حيث يترك النشاط الاقتصادى للسكان أثرا واضحا فى القيمة الفعلية للدولة ، وهذا المفهوم يميل الى تحليل قيمة الدولة من واقع مالديها من موارد طبيعية واقتصادية . وما لدى السكان من موارد فى الانتاج وحتى موارد بشرية ، قادرة على بناء صرح اقتصادى رصين ، يرفع من القيمة الفعلية للدولة . على غرار الدول التى اكتسبت مكانتها السياسية من خلال النشاط الاقتصادى كاليابان ، وألمانيا .

ويرى البعض الآخر الجغرافيا السياسية من منظور عسكرى استراتيجى ، فيدرسون الأماكن ذات القيمة الاستراتيجية فى العالم . ويدرسون مناطق القوة ومناطق الضعف فيها ، من خلال نصيب هذه الدولة من موقع متميز أو ممرات برية أو بحرية ، أو من خلال علاقة الجوار المتميزة للدولة مع جيرانها عن طريق استخدام المعابر الرئيسية وطرق الاتصال والامدادات والتموين . وكذلك نصيب الدولة من الموانئ الهامة على البحار المفتوحة . وقدرة هذه الدولة على الحركة والتأثير السياسى من خلال العوامل العسكرية والاستراتيجية التى ربما تكون متميزة بها بشكل كبير .

كما عالج البعض الجغرافيا السياسية من خلال مفردات أو معطيات الجغرافيا الاقليمية أو الاقتصادية ، ولكن من خلال التيارات الفكرية والعقائدية التى يمكن للدولة أن تغذى بها السكان ، وتستطيع بموجبها التأثير على المجتمع الدولى ومن خلال استغلال هذه التيارات الفكرية أو المذهبية (الأيديولوجية) فى كسب اهتمام العالم وجذب نظر الجماعة الدولية لما لهذا الفكر من تأثير أو قدرة على التغيير من بنية العالم الاجتماعية أو الاقتصادية .

وبناء على التعريف السابق يكون تفسير الجغرافيا السياسية هو من واقع ما لدى هذه الدولة من دور سياسى يمكن أن تقوم به فى المنطقة التى تحيط بها - ويكون هنا دورا محليا - أو بمقدار ما لدى الدولة من قدرة على التأثير فى المحيط العالمى - دور دولى - وهكذا وبقدر إمكانيات كل دولة واسهاماتها تكون قدرة هذه الدولة على التأثير ، ويكون الدور الذى تقوم به صغيرا كان أم كبيرا .

وبذلك تكون الجغرافية السياسية مختلفة عن الجغرافيا الاقليمية فى المفهوم الشائع ، وهو دراسة الموقع والسطح ومعطيات الجغرافيا الأخرى فى اقليم ما . ويكون تعريفها مخالفا للجغرافيا الاجتماعية وأحيانا يقولون الجغرافيا البشرية العامة ، أى جغرافية الانسان ونشاطه على سطح الأرض .

وإذا التزمنا بالتقسيم المبدئ العام للجغرافيا الى فرعين رئيسيين الأول هو «الجغرافيا الطبيعية» ويشمل اهتمامات دراسية مثل المناخ والسطح والبيئة والتضاريس والنبات والتربة وغير ذلك . والثانى وهو «الجغرافيا البشرية» ويضم اهتمامات ودراسات تشمل الجغرافيا الإقتصادية والسياسية وجغرافية العمران والاستقرار والمدن وغير ذلك . وفروعا ثانوية كثيرة مثل جغرافية النقل والمواصلات والطاقة والصناعة والمعادن . وإذا اتبعنا هذا التقسيم سوف نلاحظ أن الجغرافيا السياسية تقع ضمن مجموعة الجغرافيا البشرية .

والجغرافيا السياسية لاتختلف عن بقية فروع الجغرافيا فى اهتمامها «من حيث المبدأ» بالعلاقة بين الانسان وبيئته الطبيعية بمقدار ما يتأثر الانسان بالبيئة الطبيعية ، ومقدار قدرته على التأثير فيها وتغييرها أو التلائم معها . ولو طبقنا هذا القول على الجغرافيا السياسية فإن مفهومه عندئذ سوف يكون العلاقة بين الانسان والبيئة فيما يكون لهذه البيئة الطبيعية من تأثير على قيمة الدولة السياسية وعلى النشاط الاقتصادى الاجتماعى الذى يؤثر أيضا فى المكانه الاقتصادية والسياسية للدولة . ومقدار مايستفيده الانسان من مزايا المعطيات الجغرافية كالموقع الاستراتيجى والثروة المعدنية والطاقة . والقدرة على التأثير السياسى محليا وعالميا .

كذلك إذا كان المفهوم العام للجغرافيا هو دراسة العلاقة بين الانسان والبيئة فى اقليم معين . فإن الجغرافيا السياسية هي دراسة هذه العلاقة فى حدود اقليم سياسى معين ، أو وحدة سياسية معينة .

ويكون معناها الدارسة الجغرافية للوحدات السياسية والأقاليم السياسية وهذا المفهوم مخالف بالطبع لمفهوم الجغرافيا الاقليمية . وكان ذلك سببا فى الانتقادات التى وجهت للجغرافيا السياسية .

مثل التعريف الشهير لكارل ساور والذى عرف فيه الجغرافيا السياسية والذى أشار فيه إلى العبارة الشهيرة التى ارتبطت باسمه وهى :

أن : الجغرافيه السياسية هى الطفل غير الشرعى لمجموعة العلوم الجغرفية "The Wayward Child of the Geographical Sciences".

ومهما كان لهذه العبارة من إقلال لمكانه هذا الفرع من فروع الدراسات الجغرافية ، فإن الجغرافيا السياسية قد قدمت للجغرافيا بلا شك الكثير من الأفكار والمفكرين ، وساهمت فى بزوغ دراسات جديدة ومفيدة فى الفكر الجغرافى خلال القرن الماضى . ومازال الكثيرون يتحدثون عن الجغرافيا السياسية وعن أسسها ومشكلاتها ومقتضياتها . وكثيرا مايشير المحللون إلى مايسمى بمقتضيات الجغرافيا السياسية لإقليم ما أو لدولة ما ، كلما أثيرت مشكلة سياسية هنا أو هناك ، أو عندما تريد دولة أن تبرر إجراء اتخذته ، أو تعطى شرعية أو تضيف وزنا وتأثيرا لحدث من الأحداث ، عندئذ فقط يشار الى مقتضيات الجغرافيا السياسية ، ويتحدث عنها السياسيون والحكام ، والحكومات والمحللون والمعلقون . ولعله لهذه الأسباب وجب علينا أن نعطى لهذا الفرع من فروع الدراسات الجغرافية حقه من الدراسة والتحليل .

وكان من الطبيعى أن يجذب هذا النوع من الدراسات الجغرافية إهتمام الكثيرين ، وبصفة خاصة عند مناقشة مشكلة سياسية معينة . نجد أن فهم الاطار الجغرافى لهذه المشكلة هو من أكثر الأمور أهمية إذ ينبغى فهمها بطريقة صحيحة وأصبح من الامور الضرورية فى التحليل السياسى للمشكلات هو عرض الخلفية العامة للمشكلة ، ليس ذلك فحسب ولكن أيضا بدأ الحديث عن أثر الظروف الجغرافية فى توجيه الأحداث السياسية فى جهات العالم المختلفة .

ومن هذا المنطلق بدأ كثير من العلماء يبحثون عن الأسس التى يمكن أن نعتمد عليها دراسة الجغرافيا السياسية . وبدأ الجغرافيون يبحثون عن نظرية

(1) Sauer, Carl Q., "Recent Developments in Cultural Geography" in Charles A. Ellwood (edt.), Recent Developments in Social Sciences, Philadelphia : J.B. Lippincott & Co, 1927. p. 207.

لفكر الجغرافيا السياسية . وبفضل جهود واضافات لجغرافيين مخلصين ظهرت نظريات جديدة للفكر الجغرافى . وأصبح للعلم ضوابطه وفلسفته العامة ، سواء على المستوى الاقليمى أو المستوى العالمى .

غير أنه ظهرت فى نفس الوقت اتجاهات سلبية ، أضرت بعلم الجغرافيا السياسية . وجعلت عملية تقييم هذه الدراسة تحكمها متغيرات كثيرة . بعضها من العوامل المتغيرة التي لاتحكمها قاعدة معينة ، والبعض الآخر لأسباب لاهى موضوعية ولامقنعة لأن تفسيراتها ذاتيه ، وليست موضوعية .

١- ومن العوامل التى أضرت بفكر الجغرافيا السياسية ونظريته . فكرة الجيوبوليتيكا "The Geopolitic" وهى إتجاهات تصبغ التحليل السياسى صبغة متميزة وأحيانا تتأثر الجيوبولتيكا بمؤثرات غير موضوعية بالمرة ، لأن تحليلاتها تفسر دائما لصالح اتجاهات سياسية معينة . ولايمكن تفسيرها بطريقة موضوعية . ولذلك يمكن القول بأن الجيوبوليتيكا أضرت كثيرا بالجغرافيا السياسية لأن تفسيراتها ذاتية ، وليست موضوعية .

٢- ومن العوامل الأخرى التى أضرت بالجغرافيا السياسية تطبيق المنهج البيئى فى قراءة الأوضاع السياسية والتركيز على المؤثرات البيئية "Environmentalism" والنفوذ البيئ "Environmental infleunce" لأن حدود الأقاليم الطبيعية حسب أوضاع البيئات المختلفة فى العالم تختلف كثيرا عن الحدود السياسية الفعلية ، وأن حدود الوحدات والكيانات السياسية لاتعترف أساساً باختلاف البيئة أو الحدود البيئية ، لأن الدولة الواحدة تضم عددا كبيرا من البيئات ، وأننا لو تتبعنا حدود البيئات المختلفة وحاولنا توفيق الحدود السياسية تبعا لها فانها سوف تمزق الدول وتجزئ الأقاليم والكيانات السياسية .

٣- ومن العيوب الأخرى للجغرافيا السياسية اعتماد دراساتها على الأسلوب الوصفى . وهي ليست الوحيدة فى ذلك فهناك عدد آخر من فروع

الجغرافيا التى تميل الى الوصف . وأفضل منه إعتماد دراسات الجغرافيا السياسية الحديثة على الأسلوب التحليلى .

٤- ومن العيوب الأخرى للجغرافيا السياسية أن الجغرافيا السياسية تعتمد على نظم وأحكام وسلوكيات سياسية عامة ،إلى جانب إعتماد السياسة على معطيات الجغرافيا الطبيعية والبشرية ولكن تحكمها أيضا متغيرات غير ثابتة مما يفقد نظريات الجغرافيا السياسية مصداقيتها ، وهذا يؤدى إلى تصور البعض أن الجغرافيا السياسية لامبرر لها ولا هدف من دراستها أو لاطائل من ورائها .

وكان من الطبيعى إذا كان هذا هو المفهوم العام للجغرافيا السياسية ، تتبع أثر المعطيات الجغرافية فى دولة ما ، وما يمكن أن تتركه هذه المعطيات من آثار على كيان الدولة وسلوك أهلها . وقد سمى البعض هذا الوضع بمقتضيات الجغرفيا السياسية لاقليم ما أو لدولة ما . بما تطرحه هذه المقتضيات من تأثر الكيان السياسى للدولة بعدد كبير من المتغيرات بعضها ليست له صفة الثبات .

وقد أدى ذلك إلى عدم مصداقية كثير من أفكار الجغرافيا السياسية . لأن نظرياتها تتأثر كثيرا بالأحداث . ونظرا لأن طبيعة الاحداث قد تكون غير عادية فإن كل مشكلة من المشكلات السياسية فى العالم لها ظروفها الخاصة ، وبالتالى فإن القواعد الجغرافية العامة التى يمكن أن تستند عليها فى تفسير مشكلة سياسية معينة لاتكون بالضرورة هى نفس القواعد التى تطبق فى معالجة مشكلة أخرى لأن كل مشكلة هى فى الواقع فريدة فى تفاصيل أحداثها وظروفها .

ومن الأمور التى أخذت على الجغرافيا السياسية أنها تفتقر الى المقارنة فى دراساتها . والمعروف أن عنصر المقارنة أساس في الدراسات الجغرافية . . وقد بدأ هذا العيب يتلاشى تدريجيا فى السنين الأخيرة .

وهناك العديد من الثغرات ودواعى اللبس وعدم الوضوح فى تكوين ومفهوم ومجال وهدف الجغرافيا السياسية . وعلى ذلك فقد بات من الضرورى إعادة النظر في نظام ومنهج هذا العلم بقصد وضع علامات واضحة تحدد طريقه وتنظم مساره وحركته .

ولعل أول مايجب أن نبدأ به في إعادة تقييمنا للجغرافيا السياسية وفكرها هو أن ننظر إلى التعريفات المتغيرة للجغرافيا السياسية .

فإن نحن رجعنا إلى ماذكره هارتس هورن Hartshorne فى سنة ١٩٣٥ من أن الجغرافيا السياسية هى دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة الأخرى(١) ، نجده بعد أكثر من عشرين عاما من هذا التعريف يعود «هارتس هورن» نفسه ليعرف الجغرافيا السياسية مرة أخرى فى عام ١٩٥٤ بأنها العلم الذى يهتم بدراسة التماثل أو التباينات فى الشخصية السياسية للمساحات المختلفة ، ويجب أن ينظر إليها على أنها أجزاء مترابطة فى كل مركب ، أقرب مايكون إلى تماثلات وتباينات عامة(٢) . ونجد كذلك أن العشرين سنة التى فصلت بين التعريفين الأول والثانى لم تغير كثيرا فى مفهوم أو مضمون الجغرافيا فى نظر هارتس هورن .

---

(1) Richard Hartshorne, "Recent Developments in political geography" American Science Review. XXIX December1935, p.957.

(2) Richard Hartshorne, "Polititcal Geography", in preston James & Clarence Jones (eds.) American Geography : Inventory & Prospect, Syracuse University Press, 1954, p. 178.

وقد ظل هذا المفهوم للجغرافيا السياسية سائدا حتى وقت قريب ، عندما بدأت الدارسات الأصولية والنظرية تلح على ضرورة وجود تفسيرات جديدة للجغرافيا العامة وبالتالى للجغرافيا السياسية .

وظهرت بعض الأفكار المعاصرة التى اجتهدت فى تفسير مفهوم الجغرافيا السياسية بعد ذلك ، منها ما جاء به دوجلاس جاكسون W.A. Douglas Jaxkons الذى غير فى تعريف الجغرافيا السياسية عندما قال فى سنة ١٩٦٤(١) . إن الجغرافيا السياسية هي العلم الذى يهتم بدراسة الظاهرات السياسية Political Phenomena فى أبعادها المساحية Aerial Context وجاءت بعد ذلك تعريفات جديدة ، منها ماقدمته الأكاديمية القومية للعلوم(٢) فى واشنطون فى سنة ١٩٦٥ ، من أن الجغرافيا السياسية هى العلم الذى يهتم بدراسة التفاعل الذى يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية .

ومن التعريفات أيضا أن الجغرافيا السياسية تختص بدراسة الارتباط بين المساحات الأرضية والدولة (الأرض - والدولة) ، ثم بين (الدولة وغيرها من الدول) ، ومن التعريفات أيضا مايحدد أن الجغرافيا السياسية هى «جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية» مثلما أن الجغرافيا الإقليمية هى «جغرافية الأقاليم أو الوحدات الإقليمية» . وهناك تعريف آخر شديد القرب من التعريف السابق وهو أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذى يختص بدراسة المناطق المنتظمة سياسيا . أو بمعنى آخر - الدول - ومهمتها فى ذلك هى التركيز على كل من هذه الوحدات المنتظمة سياسيا كوحدة قائمة بذاتها - لها كيانها الخاص وصفاتها المميزة لها .

---

(1) Jackson, W. A. Douglas, (ed.) Politics & Geographic Relationships (Englewood Cliffs,) N.J. : Prentice Hall, 1964), p.1.

(2) National Academy of Sciences - National Research Council. The Science of Geography (Washington : NASNRC, 1965, p. 32.

وهناك تعريف آخر قدمه كل من روجر كاسبيرسون وجوليان منجي في سنة ١٩٧٠ في كتابهما(١) في الجغرافيا السياسية . وهو تعريف يركز على البناءات المساحية أو الأرضية . وعلى التفاعل بين المساحات وبين النظم والعمليات السياسية المختلفة . أو بمعنى أدق وأبسط : التحليل المساحي للظاهرات السياسية "The Spatial analysis of Political Phenomena"

ويمتاز هذا التعريف بأنه شامل بالدرجة التي سمحت له بأن يتسع للكثير من الموضوعات التي كانت لا تشملها الجغرافيا السياسية من قبل - الأسلوب التحليلي - وربط الجغرافيا للسياسية بمسار التيار الرئيسي للعلوم الانسانية بحثاً ونظرية .

ولا شك أن التعريف الأخير في تضمينه للتحليلات المساحية للظاهرات السياسية يركز الاهتمام على أهمية الجغرافيا في العلاقات الدولية ، بل ويمكن أن نقول أن هذا التعريف للجغرافيا السياسية قد وضع أرضية جغرافية لكل ما يطرأ على العلاقات الدولية من تغيير . وبالتالي وجب فهم هذا العلم جيداً لتفهم الخلفية الحقيقية للصراعات الدولية أو تضارب مصالح للدول او اصطراع أو حتى تنظيم العلاقات الدولية العادية .

وقد يفهم البعض -خطأ- أن هذا التعريف الأخير في تركيزه على التحليل المساحي لظاهرات الجغرافية قد قصر اهتمام الجغرافيا السياسية على دراسة الدول وأمورها الخارجية وعلاقاتها بغيرها دون اهتمام بكيان الدولة الداخلي . والواقع أن التحليل المساحي للظاهرات السياسية يتضمن أيضاً المشكلات السياسية الداخلية من توزيع لموارد الثروة والقوى ومراكز الثقل

---

(1) Kaspersomn, Roger E. & Julian U. Mingli (eds.) "The Structure of Political Geography. University of London Press, London, 1970. p. XI.

السكانى والاقتصادى ، وتوزيع النشاط البشرى وكل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية واستراتيجية . وكل ما يترتب على ذلك من توجيه لعلاقات الدولة الخارجية .

فإذا كانت الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الارتباط بين الأرض والدولة والظاهرات السياسية التى يكون أى من الاثنين طرفا فيها نجد أنها تهتم فى ذات الوقت بالعلاقة بين الدولة وغيرها من الدول . وتتوقف صورة الأرض على مجموعات من المقومات والعوامل والخصائص التى تميزها . وتتوقف صورة الدولة على البشر الذين يعيشون فى هذه الدولة وما يمكن أن يقدموه من طاقات فكرية وإنتاجية وقدرة على إدارة أمور هذه الدولة - من حيث أرائهم وقدرتهم على العمل ودوافعهم الجماعية .

ونظراً للتباين الهائل فى الإمكانيات البيئية - المعطيات الطبيعية - والتباين فى الخبرات والقدرات البشرية بين الشعوب جاءت الوحدات السياسية أو المساحات المنتظمة سياسيا شديدة التباين ، من حيث القدرة على المساهمة فى رخاء الإنسانية بما تمد به غيرها من إنتاجها الذى يفيض عن حاجتها ، ومن حيث قدرتها على المحافظة على السلام العالمى . وقدرتها على المساهمة فى تقدم الجنس البشرى بما يستحدثه سكانها من مخترعات علمية وتكنولوجية - وبما يمكن أن تمد به غيرها من خبرة وثقافة . ومقومات مادية وحضارية الى غير ذلك من أساليب العطاء . وتتباين الدول كذلك فى سلوكها السياسى ، ومراعاة حقوق الآخرين والالتزام بالاتفاقات الدولية والقوانين والمواثيق ، وقدرتها على الحفاظ على السلام .

والجغرافيا السياسية الى جانب كونها فرعا من فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث فى العلاقات بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها وتركز على دوره فيها ، مثلها فى ذلك مثل الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا الاقليمية . وربما تكا [illegible] لغرافيا الاقليمية أقرب الدراسات الجغرافية الي الجغرافيا السياسية ،

كلاهما يفيد من المعلومات الجغرافية جميعا[١] إلا أن الجغرافيا السياسية ، تهتم بدراسة الوحدات السياسية ، بينما تهتم الجغرافيا الإقليمية بدراسة الوحدات على أنها تنتمى إلى أقاليم جغرافية معينة لها مقوماتها الطبيعية والبشرية .

ودراسة الجغرافية السياسية لدولة من الدول لاشك تعطينا فكرة كاملة عن كفاءة دولة ما أو أمة من الأمم بما قدر لها أن تمتلك من مقومات القسوة ، وأثر ذلك فى علاقاتها بغيرها من الأمم ، ولذلك نجد أن ميدان ومجال اهتمام الجغرافيا السياسية لايقف عند دولة من الدول أو مجموعة من الدول ، ولكن يجب أن تمتد هذه الدراسة لتشمل العالم كله - كل الدول - وكل النظريات والأفكار السياسية والمذاهب والعقائد بروح علمية بعيدة عن التحيز .

والدولة هي أكثر المناطق السياسية أهمية ودلالة والدولة هي الظاهرة السياسية السائدة فى عالمنا الحديث . وهى الهيكل أو الإطار الذي تنتظم فى داخله الأشكال السياسية المختلفة . وقد سلم الجغرافيين بأن الدولة هى الموضوع الأساسى ومحور الدراسة فى الجغرافيا السياسية[٢] .

والجغرافيا السياسية حينما تركز على دراسة الدولة فانها تهتم أساسا بالطبيعة الجغرافية الدولية وسياستة Policy واستراتيجيتها القومية National Strategy ثم قوتها . فالدولة تقوم لتحقيق وظيفة هى غالبا ماتترجم على أنها رغبة أمة لاثبات هويتها أو شخصيتها السياسية فى مساحة من سطح الأرض تعيش فوقها .

ولأى دولة سياسة تكون بالضرورة مزدوجة الهدف :

---

(١) محمد متولى موسى - الجغرافيا السياسية ، مطبعة المعهد العالى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٥٧ ص ١ .

(2) Jackson, W. A. Douglas, (1958) "Whither Political Geography" A.A.A.G. Vol. 48: p.178.

أولا : المحافظة على الذات والرفاهية - وذلك يعنى المحافظة على سلامة أراضيها .

ثانيا : العمل الدائم على تنمية الموارد الاقتصادية للدولة لنفع سكانها ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق الخير والرفاهية لهم .

وتسلك الدولة فى سبيل تحقيق هذه السياسة المزدوجة كل السبل المتاحة لديها من إمكانيات القوى السياسية والعسكرية والقدرة على التأثير الداخلى والخارجى .

طبيعة مشكلات الجغرافيا السياسية :

تختلف المشكلات الخاصة بالجغرافيا السياسية فى طبيعتها عن تلك المشكلات الأخرى فى الدراسات السياسية البحتة أو فى الدراسات الجغرافية الخالصة . وقد استدعى ذلك بالطبع ضرورة التعرف على طبيعة مشكلات الجغرافيا السياسية فإذا جاز لنا أن نعرف أن الجغرافيا السياسية تدرس الظاهرة السياسية The Political Phenomena فى إطارها المساحى ، سواء كانت هذه المشكلات تعالج مشكلات حدود سياسية أو مناطق متنازع عليها ، أو الأنماط الجغرافية التى تنتج عن تطبيقات سياسية لحكومة معينة أو الأحداث السياسية التى تفرضها مقتضيات جغرافية محلية ، أو الشخصية الجغرافية لوحدة سياسية ناشئة - أو حديثة التكوين - وما إذا كانت يتوفر فيها من مقومات الدولة السياسية القدر الكافى الذى يضمن لها استقلالها وسيادتها على أراضيها . أيا كانت المشكلات فالجغرافيا السياسية تعالج الظاهرة السياسية .

وأيا كان نوع المشكلات التى تعالجها الجغرافيا السياسية ، فهى بالضرورة مشكلات تتناول وحدة مساحية معينة هى «الدولة» بالرغم من أن حيز أو حجم الدولة كاطار لدراسات الجغرافيا السياسية ماهو إلا إطار واحد . ات عديدة سياسية أخرى ، أقل من حجم الدولة أو أكبر من هذا

الحجم ، وتنظيمات عديدة أخرى . ولكننا سوف ننظر إليها على أنها إطارات داخلية وإطارات خارجية وتلتزم بمجرد الحدود السياسية للدول فى معالجتنا لمشكلات الجغرافيا السياسية العامة .

والدولة مساحة سياسية أو إدارية انتظمت فى حدود معينة مع مجموعة من الناس تعيش فيها بصفة دائمة . وعادة ما تأخذ الدولة أرضا وسكانا خصائص الأمة National State وهو تعريف حديث - لأنه مرحلة وسط بين مجرد الدولة ومفهوم الأمة الأكثر عمقا وأهمية .

والدولة سواء كانت لها صفات الأمة أو ليست لها هذه الصفات ، واقتصرت فى مقوماتها على مجرد الدولة فقط - فهى - أيا كانت - مجموعة من المؤسسات Institutions تنظم العلاقات بين المواطنين فى داخل الدولة وتنظم مايجب أن تكون عليه علاقات هذه الدولة وغيرها من الدولة .

هذه المؤسسات السياسية داخل الدولة تنظم العلاقات التى يجب أن تكون قائمة بين الناس بعضهم والبعض الآخر داخل الدولة (ليس بالضرورة فى إطار ديمقراطى فى كل الحالات) وعلى أساس تنظيم هذه العلاقات يتم توظيف وقيام الأنشطة المختلفة سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية لتحقيق الأهداف التى تضعها الدول وتعمل على تحقيقها وبناء على ذلك يقع على الدولة واجبان أسياسيان تعمل دائماً على تحقيقهما وهما :

(١) الهدف الأول خاص بتنظيم حماية الأرض Territory والدفاع عنها والحفاظ عليها .

(ب) والهدف الأساسى الثانى هو تنظيم العلاقات بين المواطنين وتوظيف مؤسسات خاصة للقيام بها داخل الإطار المساحى للدولة .

ولكن من الواجب أيضاً أن نلفت النظر إلى حقيقة ارتباط الهدفين اللذين ذكرناهما ببعضهما البعض تمام الارتباط لكى تنتظم الدولة وتقوم

بوظيفتها الحقيقية فلا غنى لأى منها عن الآخر حتى تستقيم الدولة أرضا أو سكانا . وكل دول العالم بصرف النظر عن أصحابها أو طبيعة تكوينها ، تحتاج إلى وجود هذين الأساسين فى منهاج العمل السياسى للدولة . ويمكن أن تسمى هذه العلاقة بين الدولة والأرض والناس بالثنائية الوظيفية للدولة .

وعندما تنظر الى سطح الأرض نجد أن الأرض تتباين فى أشكالها ومقوماتها وخصائصها الطبيعية ، وكذلك يختلف الناس فى أصولهم العرقية ، وثقافاتهم ومقوماتهم الحضارية ، ودياناتهم ولغاتهم وميولهم وأولويات حياتهم والأهداف التى يريدونها من وجودهم . ولذلك جاء تكوين الوحدات السياسية متباينا فى الشكل والحجم والقوة السياسية وحجم السكان ودرجة التنمية الاقتصادية والدور الذى تلعبه كل منها فى السياسة العالمية والحفاظ على السلام .

الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية

أدرك الجغرافيون السياسيون فى معالجتهم لمشكلات وأسس الجغرافيا السياسية للدول فى العالم المعاصر ، وقدروا تماما الثنائية الوظيفية للدولة Functional duality of Statehood . وقد برع أغلبهم فى معالجة المشكلات السياسية التى تختص بعلاقة الدولة بغيرها من الدول . وعالجوا مشكلات شكل الدول وحجمها ومقوماتها الاقتصادية والسكانية والحدود والموارد الطبيعية ولكن عندما جاءوا لمشكلات التنظيم السياسى والعلاقات بين الناس بعضهم وبعض فى داخل الدولة نجدهم قد اعتراهم بعض الارتباك أو الحيرة فيما يجب أن يفعلوه بالنسبة للمنظمات السياسية والمؤسسات السياسية بها . وادراكا منهم أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى عمق فى الفهم والتحليل ، قد أداروا وجوههم إلى ميدان العلوم السياسية ومفكريها ، ولكن النتائج التى خرجوا بها من هذا الميدان لم تأت بإجابات كافية لحقيقة العلاقة

الخاصة بين الدولة والمؤسسات السياسية وبين المؤسسات السياسية بعضها والبعض .

وماذا يمكن أن تقدمه العلوم السياسية من مساعدة في هذا المجال إذا كان النظام نفسه يحتاج إلى وحدة الهدف ، وكون العلوم السياسية تختص بدراسة المؤسسات السياسية لمكونها مؤسسات سياسية فيعتبر ذلك قصوراً من جانب العلوم السياسية ذاتها - لأنها يجب أن تعالج بالإضافة الى ذلك الفكر السياسى ، القوى السياسية ، والعلاقات الدولية ، والعمليات الحكومية ، الحكم ، فى كل المستويات والشيء الذى يوجد فى الحقيقة بين كل الأمور التى ذكرناها سابقاً ، بصفتها مجال اهتمام ، وميدان دراسة كل من الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية هى أن كلا منهما موجه للاهتمام بالأحداث التى لها تأثير على الدولة . ولعل هذا هو الذى جعل مجال اهتمام كل من الميدانيين الدراسيين ، الجغرافيا السياسية ، والسياسة متشابها . والاختلاف الوحيد الذى يميز بينهما ، هو وجهة النظر . والمحور الذى يركز عليه كل من العلمين والنتائج التحليلية التى تخرج بها الدراسات .

والعلوم السياسية كأحد أنشطة العلوم الاجتماعية ، تركز أساساً على الإنسان والمجتمع . وتنظيمه بقصد تمكين الناس من القيام بالنشاط السياسى وإقامة الحكومات ، التى تدبرأمور الدولة ، وفوق كل ذلك تركز العلوم السياسية اهتماما خاصا بتنظيم العلاقات ، وبناء المؤسسات السياسية .

وبسبب اهتمام الجغرافيا السياسية بالظاهرات السياسية نجد تبعاً لذلك أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة المؤسسات السياسية Poliical Institutions وبناء هذه الموسسات ، لأن المؤسسات السياسية فى الدولة لها دور كبير جداً فى تكوين الأنماط الجغرافية للعلاقات السياسية . وفى السنوات الأخيرة بدأت الجغرافيا السياسية - كفرع من فروع الجغرايا التى لهاجذور عميقة فى العلوم الطبيعية ونظمها - بدأت الجغرافيا السياسية تركز على

موضوعات الأرض والحدود فى الدولة - أوفى الدول - ركزت الجغرافيا السياسية فى السنين الأخيرة على الأرض ومقوماتها ومكنوناتها وعلاقة الدولة بأراضى دون أخري . وهذا اللون من الدراسات فى الجغرافيا السياسية . الذى نتناول فيه دراسة وتحليل العلاقات بين الدول المختلفة ،فيما يختص بالأرض وما فوقها وما تحتوى عليه ، هذه الدراسات تفوق مجرد جداول وأرقام أو تقارير فيها بعض الحقائق . لأن هذا النوع من الدراسات تحول إلى تجميع للحقائق والأرقام عن الدول . ولم تضف كثيراً الى تطور ميدان الجغرافيا السياسية ذاته ، ويحتاج إلى أكثر من ذلك .

والسبب فى ذلك أن دراسات الجغرافيا السياسية لم تتمكن من دراسة بناء مؤسسات الدولة السياسية أو المقومات الإضافية للدولة غير الموارد الطبيعية والبشرية تلك المقومات التى يضيفها التفاعل السياسى والعلاقات الداخلية والخارجية فى المؤسسات السياسية(١)

والتركيز فى السنوات الأخيرة فى الدراسات الجغرافية لمشكلات الجغرافيا السياسية على الشخصية المساحية للأرض بالنسبة للدولة . يمثل فى الحقيقة نوعا من الاعتراف والإقرار بأهمية عنصر الأرض فى الجغرافيا السياسية . ولكنه يعتبر تقلصا أو انكماشا فى ميدان البحث فى هذا العلم . وخاصة إذا عرضنا للتاريخ وتطور فكر الجغرافيا السياسية . فإذا كان الكتاب المعاصرون ينتقدون الإسراف في تأكيد العوامل البيئية وآثارها فى كتابات أرسطو Aristotle وبودين Bodin ومونتيسكيو Montesquieu نجد معظمهم بالرغم من ذلك مجبرا على الاعتقاد أن هؤلاء الكتاب القدامى ما كان يمكنهم أن يتصوروا دول المدن City State والجمهوريات والمؤسسات السياسية عامة بدون التأمل فى دور وأهمية الجغرافيا فى ذلك .

---

(1) Jackson, W. A. Douglas, APolitics & Geographic Relationships, Readings on the Nature of Political Geography, Prentice - Hll, Inc. Englewood, New Jersey, 1964.

والوحدة بين الكيان المساحى والبناء السياسى للدولة لم تكن خافية على فريدرك راتزل المؤسس الحقيقى لفكر الجغرافيا السياسية الحديثة "Friedrich Ratzel" لا شك أن راتزل قد استفاد استفادة بالغة من كتابات المفكرين السابقين من جغرافيين وجيوبو ليطقيين Geopoliticans وقد جاءت فكرته عن الدولة ككائن حى Organismic Theory of the state وكان قد ألف كتابا فى أواخر القرن الماضى وضع فيه هذه الأفكار عن حيوية الدولة ، وقد جاء الكتاب تحقيقاً علمياً دقيقاً ليس فقط لهذه الفكرة ، ولكن لعلم الجغرافيا السياسية الحديثة .

وقد أقر راتزل أن الدراسات الجغرافية عن الدولة يجب أن تحتوى على أكثر من مجرد عرض لتاريخ السكان أو توزيعهم أو طبيعة الموارد البشرية والطبيعية فيها وفى الأراضى الأخرى .

وقد ركزت كل الدراسات التى تلت راتزل فى الجغرافيا السياسية ، على إبراز أثر الطبيعة والبيئة على جهد الإنسان ونشاطه الأقتصادى والسياسى . وجدير بالذكر أن كثيراً من الكتاب الألمان قد أعجبتهم هذه الفكرة فى الفترة التى سبقت الحرب ، وبالذات فكرة أن الحدود السياسية للدولة مسألة يجب أن تتفق مع نشاط السكان وأنها تقبل الزحزحة والحركة . ونشر الكتاب الألمانى أتومول Otto Maull كتابات تدافع عن فكرة أن الدولة ما هى إلا كائن حى يخرج من خلية واحدة وبعد ذلك نضاعف فى الحجم حسب قدرتها الحيوية . وقد استطاب السياسيون هذه الفكرة بالذات فى الفترة التى تلت مؤتمر فرساى .

وقد حاول جغرافيون كثيرون فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية . حاولوا البحث عن مخرج للجغرافيا السياسية . وقد فكر بعضهم فى التركيز على دور الوظيفة التى تقوم بها الدولة . ومنهم ريتشارد هارتس هورن - Richared Hartshornc الذى طلب من جمهرة الجغرافيين الأمريكيين فى

الاجتـمـاع السنوى لرابطة الجـغـرافـيين الأمـريكيين Association of American Geographers فى سنة ١٩٥١ طلب منهم أن يبـحـثـوا عن جغرافيا سياسية أكثر جغرافية ، "A more geographical political geography" وهذا المطلب فى الحقيقـة يؤكـد منهـجاً جديداً فى البـحث الجغرافى وهو المنهج الوظيفى "The Functional Approach" وبعد ذلك بفترة وجيزة نشرت جين جوتمان Jean Gotmann دراسـة أصـوليـة عن سياسة الدول وجغرافيتها بنفس العنوان :

"La Politique des Etats et leur Geographie"

متضمنة فكرتين جديدتين :

فـقـد لفـتـت جين جـوتمان النظر إلي عنصـر الحـركـة Movement factor إلى النظم الرمزية System of Symbols أو Iconography وهذه الأفكار التى قدمتها جين جوتمان فى مؤلفها عن سياسة الدول وجغرافيتها ، قد قدمت بلا شك عنصراً ظل مفقوداً لفترة طويلة ، ذلك العنصر الذى أشار إليه هارتس هورن فقال إن الجغرافيا السياسية تحتاج إليه ، وهو عنصر الحركة ، أو ديناميكية الجغرافيا السياسية .

العلاقات الدولية كما رآها الجغرافى :

لا شك أن الحرب العالمية الثانية قد أدت بدورها إلى تطوير الجغرافيا السياسية . وقد بدأت كثير من المدارس الجغرافية والجامعات وكثير من معاهد العلم الأخرى - معاهد الفنون الحرة ، ومعاهد المعلمين ، بدأت بعد الحرب العالمية تقدم دراسات وتشجيع الدارسين على القيام بدراسات فى الجغرافيا الدراسيـة . ولم يكن المقـصـود من تكثيف العمل فى مـيدان البـحث فى الجغرافيا السياسية هو تطوير علم الجغرافيا السياسية ، ولكن كان الهدف

الأساسى هو إرساء نوع من الفهم العام لمشكلات العالم ، ولا تعجب إذا قلنا أنه لم يكن هناك اتفاق عام على مجال وميدان البحث في الجغرافيا السياسية .

وجدير بالذكر أن الكتاب الذى نشره إسحق بومان [١] Isaiah Bowmann فى سنة ١٩٢١ لم يكن فى الحقيقة يريد به نشر كتاب فى الجغرافيا السياسية بقدر ما كان يريد أن يقدم للقراء كتابا يناقش العلاقات الدولية كما يراها الجغرافيون . وهى بلا شك طريقة جديدة تختلف عن طريقة الكتاب التى اتبعت فى التاريخ الدبلوماسى والدراسات التى نشرت فى أسس القانون الدولى ، فقد تناول فى هذه الدراسة أى مشكلة سياسية ، وتناول الأرض التى هى موضوع المشكلة السياسية وحلها دولة دولة ، واضعاً أمام القارئ كل الخلفيات الجغرافية طبيعية وبشرية ، ومعالجاً خيط المشكلة السياسية فى نفس الوقت ومحاولاً ربطه بالجذور الجغرافية للدولة أو الدول صاحبة المشكلة .

وفى مناقشة المشكلات السياسية - أو أى مشكلة بذاتها - لا يجد الدارس فى كتاب بومان أى طريقة معينة أو نظام معين الدراسة أو للبحث فى الجغرافيا السياسية بإستثناء أن قدراً كبيراً من المعلومات الهامة كان موضحاً علي خرائط ، تعتبر الآن وثائق لأهمية ما تحتوى عليه .

وحتى أوائل الثلاثينات لم يجد هارتس هورن فيما نشره الكتاب الإنجليز والأمريكيون أى قاعدة واضحة محددة لهدف ومجال الجغرافيا السياسية . وقد حاول أن يقوم هو بذلك ليسد هذا الفراغ معتمداً على مجموعة الأفكار التى قدمها المفكر الألمانى فريدريك واتزل .

---

(1) [illegible]wann, Islah "The New World, Problems in Political Geography", New [illegible]k 1[illegible]21 4th [illegible]d [illegible], 19[illegible].

وفى نفس الوقت قام دروينت ويتلزى - وكان أول جغرافى أمريكى يطور الجغرافيا السياسية ، كموضوع أكاديمى للدراسة والبحث والتدريس ، وقد نجح ويتلزى فى أن يتحرر من قيود سيطرة وسلطان الأفكار الحتمية (أفكار الحتم البيئى) . وهى أفكار كانت قد نادت بها كل من سامبل .E, C. Sample وهارلان باروز Harlan K. Barrows وأوضحها ويتلزى (١) فى دراسة مبكرة له عن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بكوبا .

وقد نجح ويتلزى فى أن يقدم الجغرافيا السياسية على أنها دراسة للتباينات الأرضية ، وأن التباينات التى كان يبحث عنها ويميز بينها هى التباينات التى ترتكز على أساس ظاهرة سياسية ، وهى أفكار انسجمت مع الفكر الجغرافى العام فى ذلك الوقت . وقد أفاض ويتلزى فى توضيح وشرح أفكاره فيما بعد فى مقال نشره فى عام ١٩٣٥ (٢) وكذلك بعد سنوات قليلة من ذلك فى أهم عمل قدمه ويتلزى علي الإطلاق وهو : «الأرض والدولة The Earth and the state (٢)» .

★★★★

الجغرافيا السياسية كفرع من فروع الجغرافيا

اختلف رأى معظم المفكرين على طبيعة وتكوين ووظيفة الجغرافيا السياسية ، وهناك اختلاف كبير حتى بين الجغرافيين أنفسهم فيما يختص بالجغرافيا السياسية ولعل العبارة التى ذكرناها فى بادئ هذا العمل من أن الجغرافيا هى : «الطفل الغير شرعى فى العائلة الجغرافية» . وهى العبارة الشهيرة التى قالها كارل ساور Carl Sauer

Wayward Child the Geographical Sciences.

---

(1) Whittlesey, D. "Geographic Factors in the Relation of the United Staes & Cuba", Geographical Review. Vol. XII, (1922). PP. 241 - 256.

وأهم ما يثير الخلاف بين الجغرافيين حول موضوع الجغرافيا السياسية ، أنه لا يوجد لها منهج موحد بل مناهج عديدة وطرق عديدة اتبعها كثير من الجغرافيين فى معالجة أمور الجغرافيا السياسية .

ويبدو الاختلاف صارخاً فى الكتاب الذى نشره R. H. Fifieldy T, E. Pearc بعنوان الجغرافيا السياسية للعالم Politecal Geography World فى الفصول التى قدمها جورج رينز Greorer T. Renne وأنزل برسى Etzel Pearcy وفيها عرفت الجغرافيا السياسية كمرادف للجيوبولطيقا بعد أن حذفت منها كل الأخطاء الجيوبوليطيقية النازية .

وقد ناقشت رابطة الجغرافيين الأمريكيين فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية مشكلات الجغرافيا السياسية وحاولت أن تصل إلى حل لها .فيما يختص بالتعريف فقد أصبح من الضرورى أن يتوصل الجغرافيون ليس فقط إلى تعريف لفظى للجغرافيا السياسية . ولكن إلي تحديد نظام يحدد الموضوعات التى تكون معالجتها من اختصاص الجغرافيا السياسية . وكذلك نظام يرتب هذه الموضوعات ترتيباً أصولياً تحدد فيه العلاقة بين كل من هذه الموضوعات والموضوعات الأخرى ، وهذا لا شك يسهل مسألة البحث بالنسبة للجغرافية . فأى جغرافى يريد بحث موضوع من الموضوعات سوف يعرف تماماً العلاقة بين هذا الموضوع والموضوعات الآخرى .

ولعل من الأوفق إذن ألا يبدأ الجغرافى فى دراسته لأى موضوع فى الجغرافيا السياسية ، من الأوفق ألا يبدأ بالتعريف اللفظى Dfinition verbal بل يبدأ برسم خريطة . والمعروف أن الحقائق الأولية للجغرفيا السياسية عادة ما توضح وتمثل على خريطة . والمعروف أن الحقائق الأولية للجغرافيا

(2) Whittlesey, D. "Political Ceography: Complex Aspeet of Geography", Education, L. 1935. P. P. 293 - 298.

Whittlesev D. "The Eauth and the State" New York 1939

السياسية عادة ما توضح وتمثل على خريطة موضح فيها الحدود لكل وحدة سياسية ذات سيادة وأراضيها ، ورموز تغطى كل المنطقة التى توجد بها المشكلة السياسية ، تعطى بلون معين .

ولكن حتى هذه الخريطة ثار حولها نقاش وجدل طويل . . . فقد قيل أن الخريطة فى حد ذاتها يمكن أن تكون مضللة . . .

لأن الخريطة السياسية لأى دولة من الدول لا تعطى كل أبعاد المشكلة . لأن هناك أجزاء من الدولة قد تكون صحارى أو خالية من السكان أو مجرد جبال عارية أو حشائش ومنافع ، ولكنها فى اللون علي الخريطة لا تختلف عن أكثر الأراضى خصوبة أو إنتاجية أو ثروة . بعض أجزاء الدولة يمكن أن تكون مناطق تركز صناعى كثيف وسكان شديدى التحضر Urbanized Highly وبعض الأجزاء تكون زراعية ريفية . بعض الأجزاء تحتوى على تباينات فى العقيدة ، بعض أجزاء دولة من الدول تكون قد ألحقت بها منذ وقت قريب ، وعلى ذلك يكون سكان هذه الأجزاء ما زالت ميولهم وإحساساتهم مع الدولة الأخرى التى كانوا يتبعونها . كل هذه أمور لا يمكن للخريطة العامة التى تعطى الدولة لونا واحداً لا يمكن أن نبينها أو حتى تشير إليهــــا .

ويجب فى مثل هذه الحالات أن ترسم خريطة ، بل سلسلة من الخرائط التفصيلية كل منها يوضح ظاهرة من تلك الظاهرات ، ولا شك أن فهم الجغرافى لطبيعة المشكلات السياسية أو على الأقل التكوين العام للدولة التى يدرسها لا يتم إلا إذا ألم بكل هذه التفاصيل ووضحها على خرائط تكون جاهزة يستدعيها كلما أراد أن يتحقق من مكان مجموعة من مجموعات السكان أو المجموعات الدينية أو العنصرية أو المذهبية . ولكن أيضاً بين الخرائط مفيدة أيضاً بين أجزاء الدولة ، الأجزاء الفقيرة ، والأجزاء الغنية . الأجزاء الصناعية والزراعية ، الأجزاء التى تحتاج خططاً للتنمية ، أغنى الأجزاء بالأصوات الأنتخابية

وهناك دراسات فى الجغرافيا السياسية تتناول الدولة كوحدة سياسية وتدرس وتحلل علاقات هذه الدولة مع غيرها من الوحدات السياسية الأخرى . وتدرس توزيع الموارد الإقتصادية التى تحتاجها هذه الدول من الدول الأخرى ، ويتناول بالدراسة أيضاً العلاقات الأقتصادية والعلاقات التجارية مع هذه الدول ، وتدرس تطورها لكى نتعرف على الكيان الأقتصادى والسياسى للدول التى لها بها صلات لأنها تعتبر أسواقاً لمنتجاتها ولذلك تكتسب أهمية بالنسبة لها .

كما أن هناك دراسات فى الجغرافيا السياسية تتناول التركيب الداخلى للدولة ، وتوزيع الثروات والموارد الطبيعية والبشرية ، توزيع الرخاء والتخلف ، و أقاليم النشاط الأقتصادى وأقاليم الركود وكذلك أقاليم التنمية التى فرغت من تنميتها . والأقاليم المقبضة أى الأقاليم التى لها مشكلات اجتماعية واقتصادية مستعصية وتحتاج إلى خطط عاجلة لانعاش اقتصادها .

وتفيد دراسات الجغرافيا السياسية لأجزاء الدولة الداخلية من حيث التركيب السكانى والأجتماعى والأقتصادى . فى دراسة اتجاهات السكان فيما يختص بسياسة معينة . وهناك أجهزة متخصصة لمعرفة الرأى العام . وتكون هذه الدراسات الخاصة بالرأى العام غاية فى الأهمية فى المعارك الأنتخابية فى مجتمع كالمجتمعات البريطانية أو الفرنسية أو الأمريكية ، لأن مثل هذه الدراسات تتنبأ بالفعل باتجاهات التصويت من واقع دراسة الأراء التى يتم تجميعها من قطاعات متباينة من السكان .

وجدير بالذكر أن دراسات استطلاع الرأى العام والتنبؤ باتجاهات التصويت فى الأنتخابات أن الاستبيان كثيراً ما يكون فى ذاته عاملاً مؤثراً على اتجاه التصويت . وهذا هو أحد العيوب الكبرى لإعلان نتيجة استطلاع الرأى العام حول مشكلة معينة ، فهى تؤثر بطريق غير مباشر على الرأى العام .

وعندما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة التركيب الإقليمى للمقومات الاقتصادية وتوزيع السكان ودراسة الأنماط الإقليمية فهى تفيد أجهزة الحكم المركزية والمحلية على حد سواء . وفى بعض الأحيان فى الدول التى توجد بها تباينات عنصرية كالولايات المتحدة الأمريكية تكون دراسة التوزيع المساحى والتركيب الأقتصادى للزنوج مثلاً مؤثراً مفيداً فى سياسة الحقوق المدنية التى تنتجها الدولة ليس فقط فى مشكلة الزنوج ، ولكن تفيد الجغرافيا السياسية ودراستها المهتمين بالتباينات الحضارية والدينية والعنصرية والأقتصادية وكذلك التباينات الطبيعية التى توجد فى الخلفية العامة التباينات البشرية .

الطريقة الاقليمية:

فى الحالات التى عرضنا لها سابقاً وغيرها من الحالات التى تقوم فيها الجغرافيا السياسية بجمع وتحليل ودراسة مشكلات طبيعية وحضارية واقتصادية تختص بتباينات مساحية فى أى منها سواء كان ذلك مختصاً بالدولة ككل وعلاقاتها بغيرها من الدول . أو مختصاً بأجزاء من الدولة فى التركيب الإقليمى للتباينات المساحية التى تختص بأى من مقومات الدولة الطبيعية والحضارية فى أى من هذه الدراسات يجب أن يتبع الجغرافى بالضرورة «المنهج الإقليمى The Regional Approach المساحية ، ودراسة درجة التجانس أو التباين القائمة فيها سواء كان ذلك مختصاً بظاهرة سياسية واحدة أو بعدد من الظاهرات . سواء كان ذلك مختصاً بالظاهرات السياسية وحدها أو بالظواهر السياسية وعلاقاتها بالظاهرات الطبيعية والحضارية الأخرى .

فعلى أساس ظاهرة أو مجموعة من الظاهرات السياسية يقوم دارس الجغرافيا السياسية بتحديد أقاليم التباينات Differences أو الأقاليم على أساس درجة التشابة القائمة Similarities وبدراسة مقارنة الأقاليم التشابه أو التباين المختلفة ببعضها البعض عن طريق تتبع النظم الإقليميه القائمة فى

المساحات المختلفة ، يمكن للدارس أن يكشف الغموض الذي كان يحيط بظاهرة معينة ويمكن أيضاً التعرف على أسس ونظم العلاقات المساحية Areal Relationships .

ونجد أنه لتحقيق ذلك يستدعى الدارس أسس دراسات جغرافية عديدة وبعضها فى خدمة الدراسة التى يقوم بها فى الجغرافيا السياسية ، ويوظفها لأداء مهمة التحليل الجغرافى السليم . فهو يقوم بدراسة الجغرافيا التاريخية لمنطقة أو إقليم الدراسة . للوقوف على ما يعرف بالسبب والأثر The Cause & effect والعلاقات القائمة بينهما وما يترتب على كل منها فى تكوين التباينات المساحية أو تحقيق التجانس المساحى فى الأقاليم المختلفة .

والجغرافيا السياسية بناء على ذلك يمكن أن تعرف بأنها تختص بدراسة التباينات المساحية والتشابه أو التجانس المساحى القائم فى الشخصية السياسية - وتعالج الدولة كجزء من الأرض مترابط وله علاقاته الداخلية والخارجية ، وذلك فهى جزء من كل مساحى متباين ومركب .

وتفسير هذه التباينات المساحية للظاهرات السياسية يقتضى دراسة العلاقات القائمة بين الجهات المعنية بالدراسة والمساحات الأخرى التى تكون موضوع ارتباط أو ذات صلة بها ودراسة وتحليل التباينات أياً كانت أصولها . طبيعية حيوية أو حضارية .

المساحة السياسية :

بعد العرض السابق لتعريف الجغرافيا السياسية ومناهج البحث فيها ، فإنه من الضرورى أن نتذكر الآن أن جوهر قضية الجغرافيا السياسية هو الأرض ، أو المساحة السياسية التى تنتظم فيها الدولة بسكانها ومواردها ، إنه فى إطار هذة المساحة تقوم الدولة .

وإذا كنا قد اقتنعنا بأن الطريقة الإقليمية هى الطريقة الأفضل لدراسات الجغرافيا السياسية فإن الأرض أو المساحة لا شك هى الإطار أو البوتقة التى تنصهر فيها الدولة بسكانها ومقوماتها وثرواتها ، والمساحة أيضاً هى ميدان البحث الذى توظف فيه الطريقة ، أقليمية أو غير اقليمية .

واقتناعا من ويلتزى بأهمية الحيز المساحى للدولة وأبعادها نجده يخص المساحة السياسية Political Area باهتمام كبير فى دراسته التى قام بها عن الأرض والدولة (١) ، فنجده يتحدث عن المساحة السياسية أو الاطار المساحى للدولة بأنه يحق «لب الجغرافيا السياسية .»

The Kernel of Poliical Geograpy

فكل وحدة سياسية تميز نمطا مساحيا معينا ذا قلب مركزى أو دائرة إقليمية معينة وإقليم إدارى معين "Administrative Region" وتصف هذه الوحدة السياسية فى نفس الوقت منطقة مشكلة سياسية معينة . ولها منطقة أو أكثر من المناطق ذات الحساسية أو الاستراتيجية الخاصة ، ولها عاصمة وحدود ، كل هذه خصائص توجد فى الدولة - فى الوحدة السياسية أو المنطقة السياسية وكلها تؤثر على نجاح الدلة حتى وإن كانت هامة لاستمرارها (٢) .

تشكل هذه الصفات أو الملامح بدرجات وأشكال متفاوتة فى المناطق المختلفة من سطح الأرض حسب ما تقدمه البيئة الطبيعية - كل حسب ظروفه - وحسب ما يستطيع سكان هذه المنطقة أو تلك أن يصنعوا أو يغيروا ويتلاءموا مع تلك الظروف البيئية وحسب قدرتهم على استغلال الموارد

---

(1) Whittlesey, Derwent S . "The Earth & the State A Study of Political Geography", Rinehart Holt and Winston, Iuc. 1939.

(2) Whittlesey, D. S. " Earmarks of Political Geography" in Roger E. Kasperson and Julian V. Minghi, " The Structure of Poltical Geography", London University Press, 1970. PP. ٢٩-٦3.

المتاحة أو تقييمهم لها . وقدرتهم على تنظيم أنفسهم داخليا وتنظيم علاقاتهم الخارجية أيضاً . وحسب ما يمكن أن يكونوه لأنفسهم من شخصية إقليمية أو قومية معينة .

وعندما ترسى هذه المقومات نفسهاوتعمق جذورها فى تراب الدولة سواء كانت مقومات حضارية أو مقومات طبيعية وبيئية ثابتة ، متى استقرت هذه المقومات نجد أنها تعمل على تخليد نفسها وربط نفسها بهذه الأرض ارتباطا أزليا . وقد تستغرق عملية التأقلم وملاءمة الظروف السياسية أو الأشكال السياسية للأرض والظروف الطبيعية والبيئية وتأثر الأخيرة بالأولى ، قد تستغرق تلك العملية زمنا طويلاً حتي يحدث التجانس الكامل بينهما . فيتحقق للدولة التجانس والإنسجام .

ومن الطبيعة أن الدولة تضطر من وقت لآخر الى اتخاذ إجراءات قانونية لكى تحقق التوافق بين الظروف السياسية الملائمة لمقتضيات الأرض أو الزمن . وعندما تعجز الحكومات فى الوحدات السياسية التى توجد فيها تناقضات عن تحقيق هذا الانسجام وإذا عجزت عن التخلص من التناقضات الداخلية فإنه تقوم فيها انتفاضات شعبية لتصحيح الأوضاع أو ثورات للقيام بوظيفة التوفيق بين المقتضيات والإجراءات . بين مايحدث فعلاً ، وما يجب أن يتم بناء على مقتضيات الأرض Space أو الزمن Time بما يحمله هذان البعدان وما يرتبط بهما من قدرة على التأثير فى أرض الواقع .

وفى حالات كثيرة أصاب الدولة نوع من عدم التوازن والتوافق الذى أشرنا إليه ، ولكنه كانت له نتائج أبرزها : التفكك الداخلى ، وفى حالات كثيرة تبع ذلك غزو خارجى .يحدث هذا عندما يفشل النمط السياسى (البناء أو الكيان السياسى) من التوافق مع مقتضيات الأنماط الطبيعية القائمة .

قد أخذ البعض العرض السابق والدعوة إلى مطابقة النظم والأنماط السياسية للأنماط والنظم البيئية والطبيعية ، على أنها دعوة إلى إعتبار أن

الوحدات السياسية ما هى إلا أقسام ثانوية لسطح الأرض أو أقسام لها شرعية الثبات والبقاء أو هذا خطأجسيم بالطبع لو فهم هلى هذا النحو ،إذا الحقيقة هى أن هذه الوحدات السياسية تنمو مساحيا وتنكمش مع الزمن وحسب الظروف الداخلية والمحيطة .

وليس أدل على ذلك من الفتوح الحربية ، والهجرات العامة للشعوب فى التاريخ ، والكشوف الجغرافية ، وما أدت إليه من تعمير أراضى جديدة وإقامة دول فيها لم يكن لها أصلا كيان من قبل . والتغيرات التى طرأت على تكنولوجيا المادة قد غيرت الأولويات وترتيب الأهمية واضطرت دول فى سبيل ذلك إلى تغيير حجم وشكل وشخصية الدولة أو الوحدات السياسية حسب الزمن والعصر والمحصلات والتكنولوجيا والمعرفة . وقد تفقد وحدات سياسية حتى هويتها أو تعريفها . وبالرغم من ذلك فالأقاليم التى قامت فى مرحلة معينة من التاريخ بدور قيادى فى تيسير الأمور للعالم أو الأجزاء كبيرة منه ، قد تعود مرة أخرى إلى دور الصدارة والزعامة السياسية بعد فترة من الزمن قد تطول أو تقصر ولكن احتمال عودتها الي مسرح الأحداث قائم وقوى .

والمعروف أن الأهمية السياسية لأى إقليم إذا نظرنا الى المتغيرات الدائمة- الطبيعة مثلاً- نجد أن أهمية مساحة معينة ترتبط ارتباطا وثيقاً بأشكال الأرض وتكوينها ، وبالمناخ وظروفه ، وبالموارد الطبيعية . هذه المقومات لا تتغير بسرعة . بل تظل تؤثر فى كيان الدولة فترة طويلة جداً من الزمن ، ومثل هذه العوامل تظل تجمعها علاقات ثابتة غير متغيرة . باستثناء أن الناس من وقت لأخر فى تاريخ أي دولة أو أمة تتغير قدراتهم على استغلال الموارد الطبيعية أو الاستفادة منها وأن قيم الموارد نفسها تصبح نسبية من وقت لأخر . أو أن جيلا أو عددا من الأجيال لا ينجحون فى التكيف أو التأقلم مع الظروف المحلية أو الظروف المحيطة . كذلك نجد أن كيان الدول يتغير وتتغير أيضا قوة الأمم ووزنها السياسى تبعا لذلك .

ومثابرة أي شعب من الشعوب وإصراره على مر الزمن على الاحتفاظ بشخصيته هو فى حقية الأمر إصرار وتفان فى سبيل الانتظام فى حكومة أو فى نظام حكومى منذ وقت مبكر فى التاريخ . وهو نفسه السبب فى استقرار هذه الشعوب واستتباب أمنها وتطور النظم الحكومية والدستورية بها .

والأحساس السياسى هو من أقوى الاحساسات البشرية على الإطلاق- أقوى الإحساسات العاطفية للجنس البشرى - وبالتالى يعتبر الارتباط السياسى للناس من أشد الارتباطات قوة - وهو ما يعرف بالارتباط بالوطن . وهذه إحدى خصائص البيئة وتوازنها . ذلك أن البيئة ورثت هذه الخاصية للجنس البشرى غريزياً بعد زوال معظم المؤثرات البيئية وتبقى هذه قوية ومؤثرة .

ويمكن فهم الجغرافيا السياسية لأى منطقة أنها تعنى بدراسة الظاهرات السياسية القائمة حالياً على سطح الأرض فى الوحدة السياسية أو الوحدات السياسية ولكن دراسة الملامح الجغرافية الحالية لابد أن يدعمها فهم لأصول وخلفيات المقومات الطبيعية والحضارية على حد سواء . لأن ذلك يعمق فهم دراسة الجغرافيا السياسية . ولا يمكن فهم حقيقة الحاضر إلا فى ضوء الماضى (التاريخ) حتى ولو كانت الدراسة تدور حول تحليلات للجغرافيا السياسية للدولة . لأن ذلك يحدد نوع المقومات وطريقة الاستفادة بها ، وكذلك الشخصية القومية للشعب موضوع الدراسة .

وإذا تمت دراسات بهذا العمق لدول العالم المعاصر المختلفة ، فسوف يصبح من الممكن تجميع عدد من هذه الدول فى مجموعات وأقسام واضحة ، كل منها له شخصية الموروثة والمميزة . ولعل هذه هى نفس فكرة ويلتزى فى تقسيمه للأقاليم الطبيعية ، حيث يظل يبحث داخل المساحات المختلفة من سطح الأرض عن المقومات والملكات التى تشترك فيها بعض هذه المساحات ، فوضعها فى قسم خاص بها . وهكذا يدعو ويلتزى مرة أخرى

إلى إتباع نفس الطريقة التى استخدمها فى تقسيم الاقاليم الطبيعية وبنفس الأسس للأقسام السياسية فى العالم حيث يسميها المساحات أو المناطق السياسية ، ولعله تحفظ كثيراً ولم يستخدم لفظ الأقاليم السياسية [١] . والمعروف أن ويلتزى له آراء خاصة حول تقسم العالم إلى أقاليم طبيعية وأقاليم اقتصادية . وليس من المستغرب أن يدعو أيضاً إلى أقاليم سياسية أو مساحات سياسية على أسس الملكات أو المقومات الخاصة لكل إقليم .

وحتى الآن لم تتم دراسات بالعمق الذى طلبه ويلتزى للدول . ولذلك فليس لديه في الحقيقة أى تقسيم دقيق لأنواع الدول أو أسلوب دقيق لتنظيم المناطق السياسية . ولكنه قدم لنا بياناً للنظم والتصميمات الجيولوليطيقية الرئيسية "Major Geopolitical Designs" نوردها فيما يلى [٢]

(١) أن المساحات أو المناطق السياسة تلتحم وتتجانس بسهولة ويسر فى المناطق الجبلية التى يسهل الدفاع عنها .

(٢) على العكس مما سبق ذكره ، نجد أن البعض يركز على أقاليم السهول الفيضية ووديان الأنهار والسهول الخصبة ، حيث يقوم النهر بوظيفة الربط بين أجزاء المنطقة فتتلاحم الجماعات التى تسكنها أو حيث توجد طرق ومسالك سهلة للربط بينهم فى حالة عدم وجود أنها .

(٣) حول البحار الداخلية وفى حالة تشابه البيئة والمقومات الطبيعية والأرض نجد أن الشعوب تعادى بعضا ويسود بينها الشقاق ، وفى حالة تباين البيئة الطبيعية على جانبى البحر الداخلى نجد أن الشعوب تتآلف وتتصادق . وفى الحالتين فكل منهما يصارع الآخر من أجل القوة السياسية بدرجات متفاوتة .

---

(١) نفس المرجع السابق.

(2) Whittlesey, D.S., " Earmarks of Political Geography", Ibid, PP. 30 - 31.

اسية

(٤) مواطئ الأقدام الساحلية التى لها منافذ إلى الظهير الداخلى أنماط لا توجد فى المناطق المتخلفة سياسياً .

(٥) اندماج والتحام الأراضى ذات المقومات والموارد الطبيعية المتناقضة ، ويزداد الالتحام السياسى كلما كانت هذه الموارد شديدة الاختلاف فى طبيعة التكوين والاستخدامات . وهناك أمثلة كثيرة لمناطق جبلية التصقت بسهول منخفضة فى وحدات سياسية . ومثل اندماج الأراضى ذات المناخات المختلفة أو المتناقضة (لعل ويتلزى كان يقصد هنا المستعمرات الأفريقية وغيرها بالنسبة للدول الأوربية) .

(٦) الانتشار أو التوسع فوق مساحة أو إقليم مناخى واحد أمر مكن : إذا كان الاقليم صحراء أو إقليم حشائش .

(٧) عادة ما نجد المناطق الانتقالية Transit Land نفسها عاجزة عن البقاء مستقلة وفى نفس الوقت نجدها عاجزة عن الالتحام بأى من الأقاليم المجاورة ولعلها تسعى دائما إلى تحقيق الهدفين .

ويحدد ويلتزى الأسس الواجب تناولها فى أى دراسة للجغرافيا السياسية لمنطقة أو لإقليم أو لدولة من الدول وهذه الأسس هى :

(١) اى منطقة سياسية او وحدة سياسية يجب ان يتوفر لها جزء معمور من الارض "Ecumene" وعادة ما يكون هو القلب أو المنطقة التى يتركز فيها النشاط وتتكون من :

أ- بيئة طبيعية Natural Evionment : متضمنة بالضرورة أشكال الأرض ، والحجم والشكل والمناخ ، والموارد الطبيعية Natural Resources .

ب- بناء حضارى Cultural Structure : ويتضمن بالضرورة الناس ، واللغة ، والحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان .

(٢) المقومات التى تدعم المعمور والتى تكون ضرورية بل واساسية للأرض التى تسودها الدولة:

أ- العلاقات القائمة بين كل من الهيئات الطبيعية القائمة وبين الأجزاء المعمورة فى الدولة .

ب- تبعية وانتمائية Subordination التخوم الحضارية . بمعنى أن جماعات السكان الواقعة على الحدود يكون لديهم إحساس كامل بالولاء والتبعية لدولة .

جـ- اكتساب الصفة الوحدوية أو على الأقل الفيديرالية بين أجزاء الدولة المختلفة .

(٣) مناطق المشاكل ونطاقات الاختلاف او الشقاق: Problem Areas

أ- نزاعات يكون أساسها أحد المقومات الحضارية أو الطبيعية ، كأن يكون النزاع بسبب اختلاف فى العنصر ، أو كأن يكون النزاع بسبب حق استعمال مياه نهر مثلا :

ب- علاقة كل منطقة أو رقعة من الدولة بالمراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى (العاصمة وإقليم القلب) من ناحية وعلاقته بالمساحات المجاورة لها مباشرة .

(٤) العواصم: Capitals

أ- مركزية العاصمة بالنسبة للدولة ككل ، ومركزيتها بالنسبة لأقاليم النشاط الرئيسية .

ب- التخوم أو الأطراف : وعلاقتها بأقاليم الدفاع والجهات هجومية كانت أم دفاعية - تحدبد علاقة هذه بأقاليم الهوامش .

جـ- العواصم الثانوية Subcapitals : عـواصم المراكـز وعـواصم ادارية او عواصم فيدرالية ، وصلة هذه العواصم بالدول وبالعاصمة وأقاليم النشاط الرئيسية .

(٥) الحدود: Boundaries

أ- هل هى حدود طبيعية أم أنها حدود خندسية أو غير ذلك .

ب- هل هذه الحدود سابقة أو تالية لشغل الدولة لمنطقة من المناطق تكون هذه الحدود طرفا فيها .

جـ- كثافة مراكز الاستقرار في منطقة الحدود تركزاً وانتشاراً . درجة النفاذ ، أو مكانية النفاذ من كل نقطة من الحدود . أذا أراد أحد بالدولة سواءاً .

د- المواقع الاستراتيجية وإمكانية الوصول إليها بالنسبة للأعداء .

(٦) الاراضى والدول المتحالفة او الصديقة او التابعة للدولة:

Allied & Dependencies

أ- متلاصقة أو متباعدة ، وعلى أساس ذلك يمكن تحديد فائدة صداقة أو تحالف ما .

ب- إذا كانت مفصولة عن أرض الدولة فما هى طبيعة الفواصل- برية ،أو فواصل بحرية أو مائية .

جـ- البناء الحضاري لهذه الدول الحليفة أو التابعة بالنسبة للمنظمة أو الدولة صاحبة السيادة أو المعنية بالدراسة .

الباب الثانى

تحليلات السياسة لمفاهيم الأمة والقومية والدولة

هناك فرق بين المفاهيم الثلاثة السابقة . فمفهوم الأمة يختلف عن مفهوم القومية وعن مفهوم الدولة وأبسط التعريفات الثلاثة هو تعريف الدولة . وهو ذلك التعريف المعروف لدى الجميع . والذى يشترط (للدولة) مساحة محدودة من الأرض ذات حدود معرَّفة دقيقة ومعترف بها . وسكان ينتمون إلى هذه الدولة يعيشون فوق تراب هذه الدولة ويتمتعون برابطة الانتماء الوطنى والتبعية لها . والعمل من أجل استقرارها ورفاهيتها ، والدفاع عن مصالحها الوطنية فى الداخل والخارج .

ومن أجل ذلك يقوم السكان بكافة أنواع النشاط الاقتصادى وأنواع النشاط الأخرى من أجل الاستفادة بموارد الدولة ، وما تضمه أراضيها من خيرات ومصادر للثروة على سطح الأرض أو فى باطنها ، واستغلال هذه الموارد واستخدامها أفضل استخدام ممكن ، من أجل تنمية هذه الدول والارتقاء بها فى كافة المجالات . ورفع مستوى معيشة سكانها . واقامة نظم لإدارة هذه الدولة للمساعدة على النهوض بها . من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية ، التى تساعد على إدارة شئون البلاد وتنظيم تفاعل الأنشطة السكانية المختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

ومن واقع هذا المفهوم فإن مفهوم الدولة هنا معناه الأرض والسكان والموارد والمؤسسات والنظم التى تنسق إدارة شئون هذه الدولة مجسدة فى الأجهزة الحكومية ومؤسساتها ، وهى التى تساعد مؤسسات الننشاط الأخرى التى تفاعل داخل الدولة وتسهم هى الأخرى فى ارتقاء هذه الدولة ، من مؤسسات الصناعة ، ومؤسسات البحث العلمى والفكر والصحافة والرأى . والمؤسسات التشريعية والتنفيذية . وما يتفرع من ذلك من سلطات متفرقة

ومنفصلة . لكل منها مجال عملها ومناطق نفوذها التى تلتزم بها . ومن المفروض نظريا ، أن كل هذه الأنظمة والمؤسسات تتضافر وتتعاون من أجل هذه الدولة ورفاهية سكانها وتقدمهم .

مفهوم الدولة :

تعريف الجغرافيا السياسية للدولة :

والجغرافيا السياسية تحدد نفسها أكثر وأكثر عندما تعرف الدولة . فنختصر هذه الأفكار فى مجرد (الأرض) (والسكان) (والموارد) (ومؤسسات النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى) .

فالأرض لابد أن تكون معروفة الأبعاد والحدود . وخصوصا فيما يتصل بالمساحة ، لأن من أهم صلاحيات الدولة هى (السيادة) . ومن أبرز صلاحيات السيادة هى السيادة على الأرض . وأن الدولة التى لها هيمنة كاملة وسيطرة على كامل أراضيها هى دول مستقرة . وخالية من المشكلات والمنغصات . وخصوصا مشكلات النزاع على الأراضى مع بعض أو كل جيرانها .

ولذلك فإن السيادة على الأراضى لابد وأن تكون مصحوبة بتعريف دقيق لهذه الأراضى والحدود المتممة لها والفاصلة بين أراضى الدولة . وأراضى دول أخرى مجاورة . والسيادة هنا معناها سريان قوانين وأنظمة الدولة المعمول بها فى كل أرجائها وخصوصا الأنظمة السياسية والأنظمة الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية . بحيث تحكم كل جهات الدولة قواعد واحدة منظمة وملزمة .

ونلاحظ هنا ما يأتى :

(أ) والسيادة على الأراضى كما يتضح من المناقشة مسألة لا خلاف عليها ، بل هى ضرورية لقيام الدولة واستقلالها واستقرارها . وملزمة لكل المقيمين بها والتابعين لها والمنتمين إليها ، والمعاملين معها .

(ب) والسيادة هنا ليست فقط سيادة على الأراضى . ولكن هى سيادة أيضا على السكان ، ومنسوبى هذه الدولة بصرف النظر على دياناتهم وألوانهم أو أجناسهم الأصلية أو ثقافاتهم .

(جـ) والسيادة جزء لايتجزأ . فليست هناك سيادة «تامة» وسيادة «نوعا ما» وسيادة «مؤقتة» وسيادة «مستقرة نسبيا» فالجغرافيا السياسية لا ترى إلا سيادة واحدة وهى السيادة الكاملة التامة . لأن أى تفريط فى أى قدر من السيادة معناها دعوة مفتوحة لمشكلات منازعة مع أطراف أخرى مجاورة على السيادة على إقليم ما أو على جماعة ما . بصرف النظر عن المبرر أو السبب فى ذلك ، أو الظروف التى تحدث فيها هذه المشكلات .

فقد تتنازع الدولة مع دولة مجاورة على السيادة على أجزاء من الأرض تحت دعاوى تاريخية أو دينية أو قبلية أو مذهبية أو ثقافية . وفى الحالات التى يحدث فيها مثل هذا النزاع تكون سيادة الدولة على ذلك الاقليم أو تلك الجماعة سيادة ناقصة . لذلك وحسب مفاهيم الجغرافيا السياسية . فإن سيادة الدولة على الأراضى وعلى السكان ينبغى أن تكون سيادة تامة مهما كانت الظروف . وأن نقص هذه السيادة ينقص من استقرار هذه الدولة ويجعل المجال مفتوحا دائما للنزاعات الحدودية والترابية والصراعات بيم المجموعات السكانية المختلفة .

ومفهوم الدولة إذن أصبح يرتبط بطريقة تلقائية بالسيادة على النحو الذى شرحناه .

والسيادة على الأراضى لابد أن تدعمها الاتفاقات والمواثيق الدولية . ولابد أن تحدد الأراضى فى مناطق الحدود ومناطق الجوار بطريقة دقيقة وحاسمة . ولابد رأن تحدد الخطوط الفاصلة بين أراضى الدولة وجيرانها فى كل الجهات . وكافة مناطق الحدود وبدقة بالغة .

الحدود السياسية لابد ان تحكمها المواثيق والاتفاقيات :

لذلك يكون من الواجب علينا تحديد مناطق الحدود تحديداً دقيقا بالخرائط المرفقة . وبتحديد العلامات الأرضية ووصف الملامح االطبوغرافية التى تمر بها الحدود . ولابد وأن تحدد الحدود السياسية الفاصلة بين الدولة وجيرانها من كل الجهات . وأن توصف الحدود وصفا دقيقا معرفاً بالأودية وملامح التضاريس والسطح القائمة على جانبيها ، حتى يستدل عليها بالعلامات الأرضية الموضحة فى الاتفاقيات المصحوبة بالخرائط ذات العلامات الواضحة مستعينة بالعامات الطبوغرافية .

فى حالة عدم تحديد مناطق الحدود وخط الحدود السياسية نفسه بدقة شديدة . فان مشكلات كثيرة تطفو على سطح الأحداث . مثل التفسيرات المزدوجة للفقرات الغير دقيقة فى الاتفاقيات . أو حتى فى القرارات الدولية وهنا تكثر الاداعاءات . والادعاءات المضادة ، وينشأ النزاع على تبعية قطاع من الأرض أو منطقة لدولة ما ، بينما هى فى الواقع خاضعة بالفعل لدولة أخرى ، تحت سيطرتها وولايتها . وذلك لأن تحديد خط الحدود السياسية ترك المسأك للتقديرات والاجتهادات والتفسيرات المختلفة ولم يشفع بالعلامات والخرائط . ومن أبرز الأمثلة على تعريف خط الحدود هو أن يربط بدائرة من دوائر العرض أو خط من خطوط الطول . فحدود مصر الجنوبية مع السودان تتمشى حسب اتفاقية القسطنطينية ١٨٩٩ بين بريطانيا والدولة العثمانية يتمشى مع دائرة عرض ٢٢ْ شمالا . وهو خط فلكى يقاس بمنتهى الدقة والتحديد ليس فقط مقربا الى المتر ، بل مقربا الى السنتيمتر . والرد على ما يجادل به البعض نقول : أن الصلاحيات الادارية التى أعطتها مصر للسودان لادارة جزء من أراضيها فى وقت ما هى فى الحقيقة صلاحيات إدارية محلية . أما الاتفاقات الدولية فلها الصفة الدولية الملزمة وأن الحد الادارى لا يلغى الحد السياسى فالحد السياسى هو الأصل . وهكذا يقول فقهاء القانون الدولى . أما

خط ٢٢ شمالاً هذا فلا خلاف عليه ، ولا يحتاج الى خريطة مرفقة لأنه موضح فى جميع خرائط وأطالس العالم . كخط فلكى يسهل تخطيطه وتحديده ، والمسألة كما نرى لا تخضع لعوامل الشد والجذب السياسى . ولاتعرف المهاترات أو الاجتهادات الشخصية .

وما أسهل أن يضيع الحق ، لم يكن أصحابة فى غاية اليقظة والحيطة . ومالم يكونوا أيضا متمكنين من أراضيهم باسطين سلطانهم عليها . ومفترضين كافة الاحتمالات للمحافظة عليها ومتخذين كافة الاحتياطات .

الاستقرار السياسى :

ان التفاعل بين العوامل البشرية والانشطة الاقتصادية من ناحية وعوامل البيئة الطبيعية والموارد بأنواعها ، سواء كانت موارد للغذاء . أو موارد معدنية أو طاقة . إن التفاعل بين هذه المعطيات والنشاط الانسانى هى الدعامة الحقيقية للاستقرار . وبقدر ما يبذل السكان من جهود لاستثمار تنمية الموارد بقدر ما تنتعش الأمة وتقوى الدولة وبقدر ما تستقر أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وكلما استطاع السكان استخدام موارد بلادهم بطريقة صحيحة والمحافظة عليها ، كلما زاد ثراء هذه الدولة . كذلك يمكن للسكان الاستفادة من موقع بلادهم الجغرافى . من ظروف السطح والمناخ والبيئة الطبيعية لصالحهم . وكذلك يمكن للسكان الاستفادة من ظروف الجوار فى بناء علاقات اقتصادية وثقافية بل وسياسية ممتازة مع الدول المجاورة . بل وعمل اتفاقات تدعم ذلك .

ومن أمثلة ذلك استفادة دول المغرب العربى من موقع الجوار مع الدول الأوربية . وقد استطاعت هذه الدول أن تحظى بعلاقات متميزة مع كل من فرنسا وأسبانيا وايطاليا . وحصلت هذه الدول على علاقة الدولة الأولى بالرعاية اقتصاديا مع فرنسا بصفة خاصة . وانعكس هذا الوضع على الأوضاع السياحية والتعليمية وعلى مجالات التنمية الاقتصادية والتشغيل بصفة عامة .

وكذلك استفادة المكسيك من ظروف الجوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى الجوانب الاقتصادية والعمالة وقد لجأت الولايات المتحدة مؤخراً إلى بناء نطاق كامل من المؤسسات الصناعية الكبرى فى داخل الأراضى المكسيكيه ، للاستفاده من العمالة الرخيصة وقرب المسافة .

كذلك من الجوانب المهمة فى بناء الدولة واستقرارها سياسياً التفاعل بين عناصر السكان داخليا فى المجالات المختلفة . وبصفة خاصة التفاعل الفكرى والأيديولوجى . وكذلك جهود الأفراد والمؤسسات المختلفة سواء كانت مؤسسات حكومية . أو مؤسسات نشاط اقتصادى أو مؤسسات فكر ورأى وعلوم .

وبقدر ما يكون هناك من انسجام بين فصائل السكان فى الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة بقدر ما يكون هناك من استقرار سياسى . فالاستقرار السياسى ترجمة واضحة ومباشرة لمقدار التجانس والتلائم بيم مجموعات السكان والمؤسسات . وأن الدول المستقرة سياسياً دول يتمتع أهلها بالرخاء الاقتصادى والاجتماعى . وأن استمرار تدفق الخدمات وموارد الثروة والرخاء فى شرايين المجتمع وقطاعاته المختلفة . مغذية الاقتصاد والوطن انما تنعكس مباشرة على السكان الذين يزداد رخاؤهم . وتزداد الطمأنينة فى نفوسهم . حيث يطمئن الناس ويأمنوا على معاشهم ومستقبلهم وأولادهم . واستقرار الاحوال الاقتصادية يساعد هذا على استقرار الاحوال الاجتماعية وبالتالى تحقيق الاستقرار السياسى .

مسئولية البناء فى الدولة مشتركة :

ومن المسلم به أن الحكومات وحدها ليست هى المسؤول الأول والأخير عن عمليات التنمية والانتعاش الاقتصادى . أو عن رخاء ورفاهية المجتمع . فالمسؤولية هنا مسؤلية مشتركة بل وجماعية وان عملية التنمية الاقتصادية تشترك فيها قطاعات كثيرة مع أجهزة الدولة الرسمية . كذلك تتأثر عمليات التنمية بمجموعة من العوامل الهامة . منها أنواع برامج التنمية ومقدار استنادها

إلى دراسات علمية . ومقدار ما تخصصه الدولة لهذه البرامج من تمويل ومن علماء وتجهيز فنى واعداد ، وأكثر من هذا كله ، مقدار ما يسهم به مجموع المواطنين من جهود فعالة تساعد على انجاح برامج النمو من خلال الأنشطة الأنتاجية والاقتصادية الجادة . ومقدار مساعدة القطاع الخاص بمؤسساته المختلفة لأجهزة الدولة الحاكمة . وان تيار التنمية لا يمكن أن يكون حكوميا ، أو أهليا . ان تيار التنمية عندما يدب فى المجتمع فانه تتأثر به جميع قطاعات المجتمع ، والتنمية حالة تصل اليها الدولة ككل . وتكون مهيأه لاستقبالها والعمل على إنجاحها . وتيار التنمية يتدفق ليغذى المجتمع كله ولابد وأن يجد صدى لأن الأنشطة الاقتصادية والسياسية تكمل بعضها البعض .

وينعكس الانتعاش فى القطاع الزراعى عل قطاع الصناعة والتجارة والخدمات ، ويستفيد من التنمية أصحاب الحرف والعمال العاديون وأصحاب رؤوس الأموال ومؤسسات النقد وقطاعات الدولة المختلفة من نقل ومواصلات وبحث علمى وحركة تجارية وتصديرية وهكذا .

وهذا هو ما يعرف فى الجغرافيا السياسية بتفاعل مجموعات السكان ، وتلاحمهم وتوافقهم اقتصاديا واجتماعيا ، بمعنى أن يدب فى المجتمع شعور أو احساس عام بالمسئولية الجماعية وضرورة تقدم الأمة ونهضتها بأى شكل من الأشكال . والعمل من أجل التنمية ومن أجل رفاهية السكان ورفعة شأن الدولة . وهذا يتطلب تضافر الجهود فى جميع المجالات وفى المجتمع ككل .

ومن أمثلة هذا الحماس والغيرة على مصالح البلاد ونهضته . الغيرة على المال العام . والالتزام بقوانين وأنظمة الضرائب والجمارك ، والسعى لزيادة ايرادات الدولة بشتى الوسائل . والتقشف فى النفقات الاستهلاكية ، والتركيز على الجهود الانتاجية . وحفز الصادرات . والدولة التى تحظى بهذا التضامن والتحالف بين أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص ، والدولة التى تحقق التجانس بين العوامل الاقتصادية والاهداف السياسية دولة تتمتع بلا شك بالاستقرار الاقتصادى .

الخلاصة :

ان الاستقرار السياسى الذى نراه فى النهاية هو محصلة لجهود كثيرة بعضها يسهم به القطاع الحكومى ، والبعض الآخر يسهم به القطاع الخاص ، أو نقول أن النصيب الأكبر يسهم به المواطنون أنفسهم ، فالاستقرار السياسى على ذلك هو أول مقومات الاعتراف الدولى . فالمجتمع الدولى يعترف بالمجموعات السياسية المستقرة ، ويحترم سكانها وحكوماتها . ويعمل على مساعدتها على تحقيق المزيد من الاستقرار والرفاهية الاقتصادية .

أما الدول غير المتجانسة سكانيا فهى دول ذات مشكلات وأغلب مشكلاتها داخلية . وهى تعانى من صراعات داخلية بين مجموعات أو طبقات السكان المختلفة . وكذلك تعانى من صعوبات التخلف الاقتصادى وقصور ومقومات التنمية . وهى دول تنقصها أيضا الموارد . وتكثر بها الخلافات والصراعات الداخلية لأسباب مذهبية أو قبلية أو دينية أو لأسباب أخرى كثيرة خاصة بالتزاحم والضغوط السكانية . وجدير بالذكر أن الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن زيادات سكانية كبيرة تتفاقم مشكلاتها عاما بعد عام ، نتيجة الفجوة الكبيرة بين معدلات النمو السكانى المتزايدة ومعدلات النمو الاقتصادى المتواضعة .

وتحتاج الدول التى من هذا النوع إلى دعم خارجى ومساعدات لسد النقص فى احتياجاتهم الغذائية وذلك بسبب انحراف السكان الى الصراعات القبلية الداخلية وتركهم للوظائف الانتاجية وإنشغالهم بمشكلات وخلافات داخلية تعطل عملية التنمية

المعايير المختلفة المستخدمة للسيادة :

السيادة كما ذكرنا سابقا هى أبرز وأهم سمات الدولة . وأهم من السيادة الاستقرار السياسى وهنا يمكن استخدامها لقياس درجة الاستقرار السياسى فى الدول المختلفة .

وهناك معايير عديدة يمكن استخدامها لقياس درجة تمكن الدولة من السيادة على أرضها منها معايير اقتصادية . هناك أيضا مؤشرات سياسية . وكذلك ينظر الناس الى قدرة الدولة على متابعة عمليات التنمية بجهودها المختلفة وبقدراتها الذاتية . وكذلك قدرة الدولة على تدبير احتياجات سكانها من الغذاء والطاقة ومقومات الحياة الأساسية . كذلك نجاح الدولة فى التوفيق بين الطبقات وتقريب الفجوات الاقتصادية والمعيشية بينها . وأن يتمتع غالبية السكان بالاستقرار الاجتماعى والاندماج فى الكيان السياسى والاقتصادى للدولة .

ومن المعايير التى نأخذها فى الاعتبار ، قدرة الدولة على التوفيق بين قطاعات السكان المختلفة . كذلك التوافق بين السكان والمؤسسات المختلفة سواء كانت مؤسسات سلطة أو مؤسسات نشاط اقتصادى أو مؤسسات فكر وعلوم . وبقدر ما يكون هناك من انسجام بين مجموعات السكان المختلفة ومجموعات الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة بقدر ما يكون هناك استقرار سياسى واستتباب أمنى .

فالاستقرار السياسى ترجمة واضحة ومباشرة واضحة ومباشرة لمقدار التجانس والتلائم بين مجموعات السكان والمؤسسات . وأن الدول المستقرة سياسيا دول يتميز أهلها بالرضى والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، وأن استمرار تدفق الخدمات وموارد الثروة فى شرايين الاقتصاد الوطنى ، وإنما تعطى مؤشرات مطمئنة للسكان على معاشهم وعلى مستقبلهم ومستقبل أولادهم . وإن هذا التدفق فى عناصر الرخاء الاقتصادى تنعكس بسرعة على استقرار الأحوال الاجتماعية للسكان وهذا يساعد على الاستقرار الاقتصادى .

ومن المسلم به أن الحكومات وحدها ليست هى المسئول الأول والأخير عن انتعاش الاقتصاد أو رخاء ورفاهية المجتمع ، فإن عملية التنمية الاقتصادية تشترك فيها مجموعة من العوامل منها برامج التنمية الاقتصادية التى تنتجها الحكومات أو التى ينفذها ويساهم فيها القطاع الخاص ، والسياسات

الاقتصادية التى تتبعها ومقدار ما توفر لها من تمويل . ولكن أهم من ذلك هو مقدار ما يسهم به المواطنون من خلال أنشطتهم الاقتصادية الجادة والفعالة فى مساعدة الأجهزة الحاكمة على التنمية . فإن تيار التنمية لا يمكن أن يكون حكوميا أو رسميا فقط ، وأن تيار التنمية لابد وأن يتدفق من المجتمع ككل من القطاع الصناعى والقطاع الفلاحى الزراعى ، ومن قطاع الحرفيين ومن أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات الخاصة . .

وهذا هو بالتحديد ما يعرف فى الجغرافيا السياسية بتفاعل مجموعات السكان ، وتلائهم وتوافقهم اقتصاديا واجتماعيا . بمعنى أن يسرى فى المجتمع شعور عام بالمسئولية الخطيرة للتنمية من أجل تقدم ورقى الدولة ورفاهيتها . وها يتطلب تضافر الجهود مثل بذل زقصى جهد فى المجال الاقتصادى بالنسبة للجميع ، مثل الالتزام بالمال العام واحترام قوانين الضرائب والجمارك والسعى إلى زيادة ايرادات الدولة من الاناج وإيرادات المجتمع ككل من خلال الانتاج والتصدير .

وأن الصعوبات الاقتصادية والزيادات السكانية تؤدى إلى تزاحم السكان وضغطهم على الموارد . وأن هذا التزاحم يسبب ضغوطا على الوظائف أو الغذاء أو المياه أو الخدمات ، وهدذا التزاحم يظهر الخلافات القديمة . وتطفو على السطح المشكلات الطبقية والاجتماعية . أو الاختلافات المذهبية أو السياسية أو حتى تطفو على السطح مشكلات عرقية لونية أو لغوية . كانت الدولة قد نسيتها ونفضت أيديها منها .

إن التزاحم بكل مقاييسه من أهم عوامل الصراع الداخلى . والصراع الداخلى يؤدى إلى عدم الاستقرار . وعدم الاستقرار يجعل صرة الدولة مهزوزة أمام العالم . فالمجموعات الدولية والمنظمات تنظر بإحترام إلى الدول المستقرة الخالية من الصراعات الداخلية والمكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية . وتنظر بملل وربما بعدم ارتياح إلى الدول المحتاجة دائما إلى المساعدات خصوصا إذا كانت حاجتها إل المساعدات هو بسبب انصراف السكان عن الانتاج الاقتصادى إلى الصراعات السياسية الداخلية .

ونكرر مرة أخرى هنا أن السيادة مهمة وأهم منها الاستقرار السياسى وهناك معايير كثيرة يمكن استخدامها وتطبيقها على دول العالم لفهم الاستقرار السياسى وقياسه ولها مؤشرات اقتصادية ومؤشرات سياسية . وآهمها قدرة هذه الدولة أو تلك على متابعة عمليات التنمية الاقتصادية بجهودها الذاتية . ونجاحها فى تدبير احتياجات سكانها من موارد الغذاء ومقومات الحياة الأساسية دون أن تكون هناك فوارق كبيرة بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية للسكان . وأن يتمتع غالبية السكان بالاستقرار والطمأنينة والاندماج فى الكيان الاقتصادى والسياسى للدولة .

والاستقرار السياسى والاعتراف الدولى :

وتتخذ كثير من دول العالم مسألة الاستقرار السياسى العام والاستقرار الداخلى بصفة خاصة ، كأحد أهم االمؤشرات الموجبة للإعتراف بالدولة . مهما كانت الخلافات السياسية أو المذهبية والتى ربما توافقها أو لا توافقها ، ولكن الدولة التى تتمتع بالاستقرار الداخلى هى دولة تتمتع بالاستقرار السياسى العام ، وهذا معناه تلائم فئات السكان وكذلك قدرة المؤسسات الحاكمة على الموائمة بين التيارات السياسية والمجموعات السياسية المختلفة ، وأن الدول التى يسود بها الاستقرار ، ويسود فيها النظام العام وتطبق فيها القوانين على الفئات السكانية كافة وبدون تمييز تستحق احترام المجموعة الدولية . وتبادر الدول المختلفة الى دعمها بالاعتراف الرسمى والسياسى .

أما الدول غير المستقرة ، والتى يعم بها القلق وتكثر بها المشكلات وتتعدد فيها الصراعات بين التيارات المختلفة فهذا أمر داخلى طالما أنه لا يؤثر على الأمن القومى للدول المجاورة . ولا يؤثر عليها . مثل تدفق المهاجرين اللاجئين . أو عمليات التهجير والطرد الجماعية كما حدث فى بورما حيث طردت أعداد هائلة من المسلمين الذين لجأوا إلى كل من كمبوديا وبنجلاديش . فان هذا بالطبع يؤثر على مواقف الدول الأخرى من الدولة التى تحدث بها هذه الممارسات والأحداث . وتؤثر بشكل سلبى وخطير على

طبيعة العلاقات السياسية بينها وبين الدول المجاورة التى تتأثر مباشرة بهذه الأحداث ، فهناك نحو ٢ مليون لاجئ من البوسنة والهرسك موزعين بين الدول الأوربية . وحوالى مليون لاجئ من رواندا فى كل من زائير وتنزانيا وكذلك عشرات الألوف من المهاجرين الجدد من بورندى بعد الاحداث الدامية فى عام ١٩٩٦ نتيجة الحرب الأهليه بها . وقد تأثرت بها دول أخرى مجاورة هذا بالاضافة الى لاجئي القوارب الى الولايات المتحدة . والذين نزحوا اليها من هايتى . مستخدمين القوارب الصغيرة المكتظة بأعداد هائلة منهم ، ومعرضين حياتهم للخطر وخصوصاً الذين فروا من ظروف الحصار الاقتصادى المضروب على هايتى . وكذلك النزوح الجماعى للسكان من الكويت الى الدول المجاورة ابان أزمة اجتياح العراق للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ . ويقدر عدد النازحين بنحو مليونين من الجنسيات المختلفة .

وربما نتكلم فيما بعد عن واحد أو أكثر من هذه النماذج تفصيلا لنتعرف على مفردات حركة النزوح الجبرى أو التطهير العرقى والقبلى . لكى نتعرف عليها بالتفصيل ولكن كل ما نريد أن نعرفه هنا أن مثل هذه الصراعات سواء كانت بسبب خلافات سياسية أو قبلية أو بسبب صعوبات اقتصادية ، فانها مؤشر مباشر وصادق يدل على عدم الاستقرار . وتلجأ بعض الدول الى سحب الاعتراف الرسمى أو سحب السفراء . أو الدخول فى حرب فعلية ضد هذه الدول اذ كانت مصالحها يتهددها الخطر . مثل تهديد الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد هايتى . وهو ما فعلته بالفعل فى أكتوبر سنة ١٩٩٤ . ومثل ما فعلت دول أخرى كثيرة تورطت فى حروب اقليمية أو محلية دفاعا عن مصالحها . ولكن الباعث الأصلى لهذه الحروب هو عدم الاستقرار المصحوب بتهديد المصالح الفعلية لدولة ما أو أكثر .

ولعل النموذج الرواندى والبورندى هو من أبرز هذه النماذج ، خصوصا وأنه مبنى على صراع بين قبيلتين رئيستين فى البلاد هما قبيلة الهوتو



(شكل ١)

مناطق نفوذ المجموعات القبلية في رواندا

وهم الأغلبية وقبيلة التوتسى وهم الأقلية وقد لعب الاستعمار البلجيكى فى الماضى على وتر تأليب الصراع بين هاتين القبيلتين ، وكذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية أيضا . وقد أدى هذا النزاع الى زعزعة الاستقرار نهائيا فى دولتين فقيرتين صغيرتين فى وسط افريقيا . وأدى هذا النزاع الى تدمير هذه الدول اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وقد انعكس هذا الوضع على المواقف التى اتخذتها الدول المختلفة من قضية الصراع فى رواندا وبورندى . والتى فشلت فى احتوائها كل من نظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة بل والدول الأوربية ذات المصالح والاهتمام بهذه المنطقة فى القارة الأفريقية . وبالذات بلجيكا وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى الرغم من الهدوء النسبى الذى طرأ على هذه المشكله فى رواندا والتى اشتعل الصراع والحرب الأهليه بها منذ عامين . إلا أنه مالبث أن اشتعل الصراع بين القبيلتين أيضا فى بورندى ولكن فى ظل ظروف اقتصاديه مختلفة ، مؤديا إلى نفس النتيجة . الا هى دمار المجتمع . وتوقف عملية التنمية والنزوح الجماعى للسكان . وعدم الاستقرار الداخلى ومشكلات المجاعات والأوبئة التى تتبع عادة هذه الأحداث .

وإذا كانت مشكلة رواندا هى التى لفتت الأنظار ، وطفت على سطح الأحداث السياسية كقضيه ساخنه فى عام ١٩٩٤ ، وإن نفس الاحداث تكررت فى بورندى فى عام ١٩٩٦ ووقف المجتمع الدولى عاجزاً حيال مثل هذه الصراعات لأن جذورها قديمة . وتفاصيلها ومفرداتها مفزعة ولم تتمكن منظمة الوحدة الأفريقية من توظيف آليات فض المنازعات كما ينبغى . وأنه من المأمول أن تتمكن هذه المنظمه من وضع قواعد لعمل هذه الآلية ، وتمكينها ماديا وعسكريا من التدخل فى الأزمات لتنفيذ المهام الصعبه لفض المنازعات وحفظ الأمن والأستقرار فى مثل هذه الدول عند اللزوم .

الاستقرار والاستقلال :

منذ نهاية الاستعمار الذى دام لعدة قرون ، وترك آثارا بالغة السوء على الأحوال السكانية والاقتصادية فى المستعمرات السابقة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولا تزال الدول التى كانت لها مستعمات سابقة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لاتزال هذه الدول تعمل على الصعيدين السياسى والاقتصادى على الاحتفاظ بأكبر قدر من النفوذ على مستعمراتها السابقة .

لذلك نجد أو قضية الاستقلال Independnce وهى القضية التى حاربت من أجل الحصول عليها دول شعوب كثيرة . وبذلت من أجل ذلك الغالى والنفيس . وضحت بدماء أبنائها من أجل الاستقلال . هذه الدول تعانى حاليا من استمرار تدخل الدول التى كانت تستعمرها فى الماضى وتزج أنفها فى شئونها الداخلية الاقتصادية والسياسية . بل وتضغط عليها أحيانا بسبب اتفاقات ومعاهدات عقدت فى ظل الاستقلال بطريقة تربط هذه الدول (حديثة الاستقلال) بسادتها القدامى اقتصاديا أو سياسيا بطريقة أو بأخرى أو تجعلها تحت سيطرتها .

وبناء على ذلك فان من أهم مواصفات البناء السياسى للدولة هو الاستقلال الفعلى ، أى استقلالية القرار . وهذا مرهون بالسيادة التامة لان الاستقلال قرين للسيادة أو العكس وأن استمرار تدخل الدول التى كانت لها مستعمرات فى شؤون الدول المستقلة حديثا . انما له نتائج وخيمة على تلك الدول ، فان ذلك يحول دون اكتمال العقد الحقيقى للاستقلال السياسى التى حصلت عليه الدولة . ويجعلها تشعر دائما بأنها لا تزال تابعة بدرجة أو بأخرى للدول المستعمرة السابقة .

أما الدول التى نجحت فى الانفكاك الفعلى من هيمنة وسيطرة القوى الاستعمارية القديمة ونجحت فى الاعتماد على نفسها فى البناء والتنمية . .

وحققت انجازات اقتصادية كبيرة مكنتها من أن تكون مستقلة فعليا . هذه الدول الجديرة بكلمة «دول مستقلة» فعلا ، لأن صناعة القرار بها مسألة داخلية ومحلية بحتة وأنها لا تتأثر بالقوى الخارجية إلا فى حدود القواعد العامة للعلاقات الدولية ، وفى حدود ما تراه مناسبا لمصالحها الذاتية . وهى من هذا المنطلق يمكنها أن نختار الدول التى تتعاون معها والدول التى توقف التعاون معها . وهذه هى الترجمة الحقيقية للاستقلال .

ولذلك تكون السيادة والاستقلال والاستقرار من المواصفات الهامة للدولة .

الأمـــة :

المفهوم العام للأمة أنها جماعة من السكان تجمعهم خصائص مشتركة ينتمون إلى منطقه معينة هى الوطن الذى يجمعهم ، والذين يعلمون فيه على تعميق أواصر الترابط والانتماء ، وتأكيد العلاقات التى تدعم هذا الترابط والانتماء ، وقد تكون هذه الخصائص المشتركة والعامة التى تجمع بينهم هى إنتمائهم الى أصل واحد أو أنهم من مجموعة سكانية واحدة . أو لارتباطهم بكيان سياسى واحد . أو بخصائص ثقافية ودينية واحدة . وان مفهوم الأمة يتطور ، والاحساس به فى المراحل التاريخية المختلفة ، يرتبط إلى درجة كبيرة بتوافق احساس مجموعات السكان المنتمين الى هذه الأمة بحاجتم الى هذا الكيان . وحرصهم على تعميق الانتماء اليه والدفاع عنه ، ويرون فى الدفاع عنه دفاع عن مصالحهم الشخصية .

وتستغرق فكرة الأمة وقتا طويلا حتى ترسخ وتتأكد وتصبح واقعا فعليا وأن الوقت المطلوب ربما يكون عدة قرون ريثما تنضج فكرة الأمة . يتولد خلال تلك الفترة احساس السكان المشاركين فى بناء الأمة بالانتماء لها ، وبالأنتماء إلى بعضهم البعض .

وقد تترجم فكرة الأمة الى دولة أو كيان سياسى أى كيان رسمى على شكل دولة ، وفى هذه الحالة يكون هذا الكيان السياسى كيانا مناسبا وناجحا ، وقد لا تتحقق للأمة فكرة الكيان السياسى الواحد أو دولة واحدة ، ولا يمنع هذا من استمرار احساس أهل هذه الأمة بالانتماء إلى بعضهم البعض والعمل معا على بلورة هذه الفكرة الأممية وترجمتها ترجمة سياسية فعلية وواقعية ودمجها فى كيان واحد مستقل فى صورة «دولة» فى النهاية .

ونقول مثلا الأمة العربية : وهو مفهوم يجمع العرب جميعا فى اطار جغرافى واحد يشمل كل الأراضى التى يعيش فوق ترابها العرب ، والتى ظل العرب ينعمون بممارسة حياتهم فوقها لفترات طويلة من الزمن ، وربما فى ظل سيادة ظروف سياسية مختلفة ، وتحت سيطرة قوى خارجية أو محلية متباينة . أى على الرغم من خضوعهم لسيطرة أجنبيه فى فترات مختلفة .

فقد خضعت بلاد العرب للفرس والرومان ، وخضعت أيضا للحكم العثمانى ، والامبراطوريات الاستعمارية الحديثة . ولم ينقص هذا على الاطلاق من استمرار تميز العرب كجماعة لها خصائصها وملامحها وطباعها وتقاليدها ، ولها ما تتميز به على غيرها من المجموعات السكانية الأخرى فى اللغة والأدب والثقافة والتقاليد والأعراف والعادات والمواقف العامة من القضايا .

وفى نفس الوقت نجح العرب فى العصر الاسلامى من الاستفادة بكيان أمتهم هذا ، وقد ساعدتهم الدعوة الاسلامية والرغبة الملحة والأكيدة فى نشر الاسلام فى ربوع الأرض . ساعدهم ذلك على الأقل على تأكيد كيانهم الذاتى كأمة عربية حاملة للواء الاسلام . حاملة لسيفه ، منفذة لتعاليمه وشرائعه ، وداعية اليه ، حتى ظهر بعد ذلك بقليل مفهوم الأمة الاسلامية . وهو مفهوم أعم وأشمل من الأمة العربية ، يعنى المسلمين كافة فى مشارق الأرض ومغاربها ، على اختلاف أوطانهم وألوانهم . وهم الذين جمعتهم

العقيدة ورسالة التوحيد . ولذلك نلاحظ أن الحديث عن الأمة يكون له مستويات مختلفة ومفاهيم مختلفة . تعريفها العام بسيط ومباشر .

فالأمة هى الجماعة التى تجمعها خصائص مشتركة قد تترجم فى صورة دولة ، وقد تترجم فى صورة مجموعة من السكان متعاطفة وجدانيا وقد يترجم هذا التعاطف أو الترابط الى عصبية معينة تشبه عصبية القبيلة . وربما تترجم أيضا الى بناء سياسى اقليمى أو دولى ، والدلالة الجغرافية للأمة تظهر على سبيل المثال فى القول المشهور للكاتبين لانى وويليامز :

"A nation implies a common culture, common symbols, a particular view of the world which is distinct from the world views. What makes a nation different from other cultural groups, however, is that one of the symbols associated with its values and attitudes is a particular piece of territory".(1)

فقد عرفنا الأمة تجمعها ثقافة ومبادئ مشتركة ، لها رموزها المميزة ، وتجمعها أيضا وجهات نظر خاصة فى القضايا العامة والحياة المحيطة بهم ، وجهات نظر متميزة عن غيرهم . وان ما يجعل الأمة مختلفة بحق ومتميزة عما يحيط بها من مجموعات سكانية أخرى عندما ترتبط هذه المبادئ والقيم ووجهات النظر الخاصة بقطعة عزيزة من الأرض هى الوطن الذى يجمع شتات الأمة وهو تعريف كما نرى قريب من الحقيقة والواقع . وهنا نرى أن المفهوم العام للأمة ليس كافيا ، وانما يتجسد مفهوم الأمة عندما يكون مرتبطا بوطن ومرتكز على أرض محدّدة ومعروفة . وهنا يمتزج مفهوم الأمة مع مفهوم الدولة . أو على الأقل يتشابهان .

وقد يمر وقت طويل دون أن يترجم مفهوم الأمة الى دولة . والأمة تصل الى قمة النضج السياسى ، وعندما يتحول مفهوم الأمة الى دولة ذات كيان سياسى وسيادى مستقل . يتمتع بأرض وحدود سياسية معروفة ومعترف بها من قبل المجموعة الدولية .

---

(1) A. Lanyi and W. C. Mc Williams, Crisis and Continuity in the World Politics, New York, 1966. P. 40.

الأمة الأمريكية :

معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية ما كانت لتصل الى تأسيس الكيان السياسى لها قبل مرورها برحلة الصراع والكفاح من أجل الاستقلال والحرية ، وتأكدت هذه الفكرة بقوة عندما أصبح واضحا لدى جميع السكان فى الجنوب والشمال أن فكرة الأمة الأمريكية قد ولدت . وأن تجمع الشعب الأمريكى فكرة الانتماء الوطنى . وأن الاستقلال عن التاج البريطانى بات ضرورياً .

وكانت الترجمة العملية لفكرة الأمة الأمريكية عندما حمل السكان فى أمريكا السلاح ليحاربوا بريطانيا من أجل الاستقلال ، على الرغم من إن غالبية السكان فى قارة أمريكا الشمالية كانوا من أصل انجليزى أو اسكتلندى أو ايرلندى ، ومع ذلك تفوقت فكرة الأمة الأمريكية على عواطف الانتماء العرقى أو السياسى القديمة . وخرج الأمريكيون يحملون السلاح ويحاربون به بريطانيا من أجل تحقيق الاستقلال ، ومن أجل تأسيس كيان سياسى خاص بهم . ومن أجل ترجمة فكرة الأمة الأمريكية إلى دولة الولايات المتحدة الأمريكية . التى صهرت كل العروق والأصول المختلفة فى كيان سياسى واحد ، وإكتسب الناس صفة الانتماء الى أمة جديدة . هذه هى مراحل تأسيس الأمة الأمريكية .

وقد تكونت أمم جديدة كثيرة فى بلاد العالم الجديد واستراليا ، على الرغم من تنوع المهاجرين الى هذه البلدان . وكان سكان أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية من المهاجرين من أصل أوربى ، وقليل منهم من أصل هندى أو من أصل أفريقى . ومع ذلك تأسست أمم جديدة كافحت ضد الاستعمار الأسبانى والبرتغال والفرنسى والبريطانى . واستقلت وتحولت الى كيانات سياسية جديدة ، لها شأنها فى المحافل الدولية حاليا مثل البرازيل والأرجنتين واستراليا ونيوزيلانده وباراجواى وأروجواى وغيرها .

وفى نفس الوقت نجد أن الأمم القديمة تعرض معظمها للتفت ، أو على الأقل لم تنجح فى المحافظة على الكيان السياسى لها لفترات طويلة . وهذه سنة الزمن ودورة التاريخ . فالأمة العربية موزعة حاليا بين عدد من الكيانات السياسية المتفرقة ، وتضم دولا مستقلة ذات سيادة . كل منها راضى باستقلاليته وكيانه السياسى الخاص . وهم فى نفس الوقت يخضعون فى علاقاتهم السياسية والاقتصادية لمقتضييات الأحوال . ويؤثر فيهم كثيرا إنتماؤهم الى أصل واحد ولكن يقبلون الأوضاع الحالية بطريقة واقعية ويحافظون فى نفس الوقت على قدر مناسب من العلاقات التى تتناسب مع عروبتهم ، وهى التى جعلتهم يقفون موقفا واحدا من كثير من القضايا العالمية والمحلية .

وقد لعبت مجموعة كبيرة من العوامل التاريخية والسياسية دوراً هاماً فى تكوين كيانات سياسية متفرقة فى المنطقة العربية . منها أطماع الامبراطورية العثمانية واستراتيجيتها . كذلك أطماع الامبراطوريات الاستعمارية فى القرن العشرين فى المنطقة العربية وتوزع المنطقة بين نفوز الامبراطورية البريطانية والفرنسية وكذلك العديد من الاحداث التى يصعب حصرها تفصيلا فى هذا المكان ومنها على سبيل المثال وليس الحصر أنه قد رجحت كفة قوى أخرى فى المنطقة وما حولها مثل ايران وتركيا لأسباب مختلفة وتسعى إسرائيل أيضاً إلى تحقيق مكانة متميزة .

ونشأت استراتيجيات جديدة غير مواتية للعرب على أساس الصراع من أجل السيطرة على منابع النفط فى المنطقة ، وقضية الشرق الأوسط المعروفة . وقضايا أخرى رئيسية مثل اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠ ،

---

(1) A. Lanyi and W. C. Mc Williams, Cuisis and Continuity in the World Politics, New York, 1966, P. 40.

والتهديد باجتياحه مرة أخرى كل فترة وكذلك الصراع اليمنى الداخلى . ولذلك رتبت الدول العربية أوضاعها بطريقة واقعية ومناسبة لظروفهم ، للحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق ووحدة الكلمة . بالنسبه للقضايا التى تعنيهم بصفة خاصة ولو أنهم كانوا يتمنون لو أن فكرة الدولة تجد طريقها إلى التطبيق العملى فى يوم من الأيام !! .

وبينما يكون مفهوم الدولة صيغة تنظم فيها العلاقة بين مجموعات السكان والأرض . فان مفهوم الأمة يقتصر فقط على مجرد مشاركة مجموعة من السكان لبعضهم البعض فى الخصائص الثقافية والأهداف العامة . وربما مشاركتهم لبعضهم البعض فى الطموحات والآمال والتطلعات ، دون أن يكون هناك كيان منظم يرقب ذلك . دون أن ترتبط هذه المشاعر والخصائص بالضرورة بأرض معينة أو مساحة محدودة ، تجمعها دولة منظمة فى كيان سياسى مستقل . ومن المفضل أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . هذا ما يجعل المجموعات السكانية فى الأمة الواحدة يتعاونون وينسقون فيما بينهم على الرغم من كل شئ ، سعيا إلى نوع من وحدة السياسة والكلمة .

الأمة لها خصائص تميزها :

كل أمة لها خصائص تميز أهلها عن غيرهم ، وتكون لذلك فريدة فى نوعها لا تشبهها أمة أخرى . وتظهر هذا الاختلافات فى مفردات الخصائص الذاتية لكل أمة سواء كان ذلك فى اللغة أو الثقافة أو الأصول العرقية أو الديانة . وتظهر أيضا فى المواقف العامة من القضايا الدولية والتى تحكمها مصلحة كل أمة . وظهر أيضا فى المبادئ العامة والمعتقدات والمذاهب الفكرية السائدة . لذلك نقول أن كل أمة نموذج مختلف ومتميز ، لا ينبغى أن يكون له مثيل .

وتجمع الأمة صفة الاشتراك فى تلك الخصائص ويشترك أهلها أيضا فى المشاعر والآمال والتطلعات . والصفات الوراثية العرقية التى يشتركون فيها . وهذه كلها عوامل هامة فى تقييم درجة عمق وأصالة أمة ما وذلك على مقدار التشابه والأنسجام الذى يجمع أهلها . وطول الفترة الزمنية التى استغرقتها عملية الدمج هذه .

ولعل من المناسب هنا أن نتناول بعض الأمثلة والتعريفات الخاصة بالأمه فى جهات متفرقة من عالمنا لتحقيق فهم أكثر وتصور أدق لهذا المفهـــوم .

الأمـة السويسرية :

لو نظرنا الى الشعب السويسرى ، نجد أنه يحظى فى الواقع بكثير من الخصائص التى تميزه ، والتى جعلت منه أمة خاصة لا نظير ولا شبيه لها فى أوربا . على الرغم من التعدد اللغوى ، فالشعب السويسرى يتكلم أربعة لغات . بعبارة أخرى تضم دولة سويسرا أربعة مجموعات لغوية رئيسية :

(أ) مجموعة الناطقين باللغة الفرنسية :

وتشمل كل سكان شرق وجنوب شرق سويسرا المجاورين لفرنسا ، وانتمائهم اللغوى الثقافى فرنسى .

(ب) مجموعة السكان الناطقين اللغة الألمانية :

وتشمل كل سكان شرق فى المناطق الشمالية من البلاد والمتاخمة لألمانيا وكذلك سكان المناطق الشمالية الغربية المتاخمة للنمسا . وجميعهم يتكلمون اللغة الألمانية . وتربطهم بألمانيا علاقات ثقافية تبادلية ممتازة . وتوجهاتهم أيضا نحو ألمانيا ، اقتصاديا وثقافيا ولكنهم سويسريون

(جـ) مجموعة الناطقين باللغة الايطالية :

وتضم كل سكان جنوب وجنوب غرب سويسرا المتاخمة لايطاليا والمناطق الواقعة إلى الشمال من كل من ميلانو والبندقية . وتربطهم علاقات ثقافية قوية بايطاليا . وعلاقات اقتصادية وتربطهم أيضا علاقات وظيفية وسياحية واجتماعية كثيرة .

(د) مجموعة الناطقين باللغة السويسرية :

وهم سكان الوسط والمناطق الجبلية المتفرقة ، واللغة السويسرية لغة قديمة ، ولا تزال سويسرا تحافظ عليها بشكل قوى . ونلاحظ هنا أن المجموعات السكانية السويسرية الأربعة تحترم مشاعر ولغات بعضها البعض . وحاولت مؤسسات التعليم دمج الثقافات الأربعة . وتحافظ المؤسسات التعليميه على كل من الطابع الثقافى القومى لسويسرا . وتحافظ أيضا على الطابع الثقافى المحلى المتمشى مع توزيع أصحاب اللغات السائدة فى كل جهات الدولة السويسرية .

وعلى الرغم من هذا التعدد اللغوى فان البيئة الثقافية السويسرية بيئة خاصة ومتميزة . وأن هذه المجموعات االأربعة تضمها دولة الاتحاد السويسرى . لها شخصية متميزة فى أوربا . ولم يؤثرا اختلاف اللغة وتعددها داخل الاتحاد السويسرى على اكتساب الشعب السويسرى لصفة الأمة ولم يؤثر تعدد اللغات سلبا على الأمة السويسرية ، ذلك لاشتراك السكان فى خصائص أخرى كثيرة غير اللغة ، منها العوامل التاريخيه و الدين والمنهاج السياسى والاقتصادى . وسياسة الاستقلال عن الصراعات المجاورة على مر العصور . وقد ساعد سويسرا على ذلك طبيعتها الجبلية . وموقعها الجغرافى الفريد فى وسط أوربا . بل هى سقف أوربا فليست هناك دولة أوربية أخرى تفوق سويسرا ارتفاعا . وقد ساعدها ذلك على الحياد وكذلك حرص السكان على المستوى الاقتصادى والمعيشى الرفيع الذى حققوه عبر السنين .

ولذلك نجدهم يدافعون عن دولة الاتحاد السويسرى ويرون أنها بلورة حقيقية للأمة السويسرية ، وتنفيذٌ عمليٌ لها حيث يحقق لهم آمالهم وطموحاتهم وكذلك يحقق لهم الحياد السويسرى وهو حياد سياسى فريد فهو حياد سلبى أى ان سويسرا لاتتدخل من بعيد أو قريب فى الصراعات السياسية المجاورة أو الصراعات الدولية لذلك سلمت من شرور الحربين العالميتين الأولى والثانية .

ازدواجية الانتماء:

وفى نفس الوقت الذى وضحنا فيه أن الانتماء الى أمة معينة أمر هام وحيوى نجد أن الظروف السياسية والتاريخية تجعل سكان مناطق كثيرة فى العالم يتوفر لديهم احساس أممى أو وطنى مزدوج مثل سكان استكلندة وسكان ويلز بالمملكة المتحدة .

فالاستكلنديون على الرغم من اعتزازهم بالانتماء الى بريطانيا ، وأنهم مواطنون بريطانيون فى المفهوم العام للأمة ، حيث أسهم الاسكتلنديون اسهامات بالغة الأثر فى بناء الامبراطورية البريطانية وتوسيع رقعتها فى البر والبحر ، وعملوا على استمرار هيمنتها وسيطرتها على جهات كثيرة فى العالم لعدة قرون ، وساعد المقاتلون الاستكلنديون على تحقيق النصر لبريطانيا والحفاء على دول المحور فى الحرب العالمية الثانية مما أكد الانتماء الوطنى البريطانى لكافة طوائف الشعب فى الجزر البريطانية الا أنه فى نفس الوقت نجد أن الشعب الاستكلندى لاينسى مطلقا أن له وطنيته الخاصة به ، وهى الوطنية الاسكتلندية وأن أمتهم الاسكتلندية الصغيرة فى شمال الجزر البريطانية لاتقل أهمية عن الامبراطورية البريطانية ، وربما تكون أهم فى المجالات المحلية . أما فى المجالات الدولية أو فى أوقات الأزمات فان الجميع ينسى الانتماءات المحلية ويفكرون فى الانتماء الوطنى العام ، وهو بريطانيا كما نعرف ، فتعلو الوطنية البريطانية فوق الوطنيات المحلية .

وهذا يسمى فى مفهوم الجغرافيا السياسية الانتماء الوطنى المزدوج أو المركب ، لأن السكان ليست لهم عواطف خالصة لأمة واحدة وانما لتركيبة تجمع بين أمتين أو أكثر حسب الظروف فانتماؤهم موزع بين بريطانيا كدولة عظمى ، واستكلندة كوحدة صغيرة لها مكانتها عندهم وينطبق نفس القول على شعب ويلز واقليم ويلز فى غرب الجزر البريطانية ، اذ ينطبق عليه تماما ما قيل عن اقليم استكلندة سواء فى اختصاص السكان بوطن خاص ولغة وثقافة خاصة بهم وتاريخ سياسى واجتماعى خاص بهم ، وانتماؤهم فى نفس الوقت للملكة المتحدة ، وهو الانتماء الذى لم يتزعزع أو ينقص فى الأزمات ووقت الحاجة .

امثلة اخرى كثيرة للانتماء المزدوج للامة :

ان ما ذكرناه عن ازدواجية الانتماء بالنسبة للاستكلنديين وأهل ويلز ينطبق أيضا على أيرلندا الشمالية وهى جزء لا يتجزأ من المملكة المتحدة وأن سكان أيرلندا الشمالية الغالبية العظمى من البروتستانت ، ولكنهم يعيشون فى نفس الوقت مع جماعات السكان الايرلندين الكاثوليك .

والأيرلنديون البروستانت تتجه عواطفهم الوطنية ناحية الجزر البريطانية ، ونحو المملكة المتحدة ويفضلون استمرار إنتمائهم إليها واستمرار تبعية ايرلندا الشمالية للملكة المتحدة بينما الايرلنديون الكاثوليك يتعاطفون مع جمهورية أيرلندا الحرة الواقعة فى جنوب جزيرة أيرلندا بالقرب منهم على مسافة بسيطة من أراضيهم ويتعاطفون مع اتجاهات استقلال أيرلندا الشمالية عن المملكة المتحدة ويأملون أن ترتبط أيرلندا الجنوبية فى أمة واحدة وكيان سياسى واحد أو دولة واحدة ومعنى ذلك تقويض الكيان السياسى القائم للملكة المتحدة وتقويض الوضع الحالى لأيرلنده الشمالية .

وهذا هو أساس الصراع بين الحكومة البريطانية ومنظمة الجيش الجمهورى الأيرلندى IRA وهى منظمة سرية تعمل مدة طويلة لاجبار

الحكومة البريطانية على التخلى عن ايرلندا الشمالية ، وهنا نجد نموذجا صارخا للغاية فى الطريقة التى يتوزع بها الانتماء الوطنى بين وطن محلى ووطن قومى .

(أ) سكان ايرلندا الشمالية البروتستانت :

هم وطنيون أيرلنديون ولكن يفكرون فى الانتماء الى وطن أكبر وأمة أوسع من خلال حاجتهم الى اندماج فى المملكة المتحدة وبريطانيا وهى الصفة الأساسية القائمة فأبصارهم ترنو نحو الجزر البريطانيه وكذلك عواطفهم ترتبط بها . ويريدون أن يربطوا بها مستقبلهم أيضاً .

(ب) سكان ايرلندا الكاثوليك :

وهم ايلنديون وطنيون أيضا ولكن مشاعرهم وآمالهم فى المستقبل هى مع ايرلندا المتحدة التى تجمع بين إيرلندا الحرة وهى دولة مستقلة تقع جنوب جزيرة أيرلنا . وغالبية سكانها من الكالثوليك . وهنا نرى أن عواطفهم وأبصارهم متجهة دائما إلى جمهورية أيرلندا الحرة وكذلك يرون مستقبلهم معهـا .

الكنديون من اصل فرنسي (The Frenche Canadians) :

البعض يسميهم الكندين الفرنسين ، وهى تسمية خاطئة ، والصحيح أنهم الكنديون من أصل فرنسى ، ويعيش هؤلاء فى مقاطعة كويبك وهى احدى المقاطعات الهامة فى كندا ، ومعروف أن مراحل تعمير القارة الأمريكية فى بدء تيارات الهجرة الأوربية ، قد مرت بمراحل مختلفة توافدت فيها المجموعات المتتالية من الانجليز والايرلنديين والفرنسيين والألمان وغيرهم ، فعمروا أمريكا وكذلك الأسبان وقد حظيت الولايات المتحدة الأمريكية بهجرات وافدة غالبيتها من الجزر البريطانية وكذلك حظيت كندا . أما المكسيك فقد حظيت بهجرات أسبانية . غير أن كندا حظيت فى نفس الوقت

بمجموعة كبيرة من الهجرات الفرنسية استقرت هذه الأعداد فى مقاطعة كوبيك ويتكلمون اللغه الفرنسيه حتى الآن ، وينتهجون الثقافة الفرنسية وتبعيتهم وتوجههم مع مجموعة دول الفرانكوفون الفرنسية ، ويشعرون بأنهم جماعة مختلفة عن بقية سكان أمريكا الشمالية «الانجلوسكسونية» أى التى تجمع بين العناصر الانجليزية والألمانية بينما هم من أصول فرنسية .

وقد جلب الانتماء الوطنى المزدوج لسكان كندا من أصل فرنسى متاعب كثيرة ، فكندا دولة شاسعة المساحة اذ تبلغ مساحتها نحو ٩ مليون كيلو متر مربع أو ما يعادل مساحة الولايات المتحدة نفسها ، وعدد سكانها قليل نسبيا وهى دولة غنية الموارد ، وحقق أهلها شوطا هائلا فى التنمية والتقدم ، وتقع كندا فى موقف قريب نسبيا من الولايات المتحدة فى النهضة الصناعية والتكنولوجية والعلمية ومستوى المعيشة ولها دور هام فى المجتمع الدولى وحلف الأطلنطى .

ان وجود مشكلة سياسية داخلية كهذه تهدد الكيان السياسى لكندا ككل خصوصا وان المتطرفين من الكنديين من أصل فرنسى لا يقبلون بالانتماء الوطنى المزدوج ولكنهم يفضلون عليه أن يكون انتماءً خالصاً لكوبيك ، وليس لكندا ، وهذا يهدد الاتحاد الكندى ويهدد وحدة التراب الكندى ، اذ يطالبون باستقلال كوبيك ، ولكن تيار المعتدلين هو الذى ساد حتى الآن واقنع غالبية سكان كندا الذين هم من أصل فرنسى أى أهل مقاطعة كوبيك بقبول التبعية المزدوجة للدولة الكندية ولإقليم كوبيك كحل وسط بدلا من تهديد الأمن الوطنى الكندى ككل ودعتهم الى الاقلاع عن فكرة كوبيك المستقلة الحرة كما ينادون .

وأحيانا يكون الدين مكونا هامشيا من مكونات الأمة أو الكيان السياسى للدولة كما هو الحال فى المملكة المتحدة . أما فى بلدان أخرى فنجد أن الدين له دور فعال فى بنية الدولة والكيان الوطنى للأمة ، مثل بولندا

وهولندا التى اكتسبت وحدتها الوطنية من خلال حرص سكانها على حماية أراضيهم بصورة دائمة ضد غارات المعتدين عليها من الخارج وأصبحت هذه قضية هامة فى البناء الوطنى وشد ذلك من اندماج الهولنديين وتوحدهم وساعد فى تقوية بنيتهم الوطنية وتكوين الأمة الهولندية .

الدولة الأمة :

رؤية الجغرافيا السياسة «للدولة الأمة» تتلخص فى صيغة توافقية بين مفهوم الدولة ككيان سياسى مستقل ووحدة مساحية محددة ومعرفة وهو المفهوم الفعلى للدولة ، وبين فكرة الأمة كشعب أو مجموعة متآلفة من السكان ، فيصوره على أنه الأرض والموارد والحدود السياسية والنظام السياسى والأجهزة الحاكمة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية ، وجميع الأشكال الرسمية للدولة ، وفى نفس الوقت انتماء السكان الى هذه الدولة من خلال انتمائهم «لأمة واحدة» واشتراكهم (The National State) فى خصائصها وملامحها العامة .

يتلخص مفهوم الجغرافيا للدولة الأمة (The National State) فى الجمع بين فكرة الأمة التى شرحناها فى الصفحات السابقة والتى تضم مجموعة سكانية تشترك فى خصائص كثيرة بعضها عرقية والأخرى ثقافة ووجدانية ، ومن المفهوم الرسمى للدولة أى الأرض والحدود السياسيية المعرف والمعترف يها والكيان السياسى المستقل والنظام السياسى ومؤسسات الحكم والادارة . وان الحالات التى تتجسد فيها صورة دولة أمة على هذا النحو هى التى تؤهل هذه الدولة الى التقدم والإرتقاء سياسيا واقتصاديا حيث تتحول إلى دولة ذات شأن و تتوافق الحدود السياسية والمواصفات السياسية مع مواصفات الأمة وكيان شعب معين .

نحو مفاهيم جديدة للقومية فى بلاد العالم الثالث

تختص هذه الدراسة بتناول التعريفات القومية ذات التأثير عن القومية والقوميات ومفاهيمهما ، وخصوصا تلك التعريفات الاكاديمية للقومية والتى بنيت على أساسها فكرة القرمية وتحددت مواصفاتها وتقسم التعريفات الشائعة ذات التأثير للقومية الى أقسامها الرئيسية الاتية :

(أ) التعريفات السيكولوجية أو النفسية للقومية .

(ب) التعريفات القانونية .

(جـ) التعريفات المذهبية أو الايديولوحية أو الانثربولوجية .

(د) والتعريفات الاجتماعية للقومية .

وهذه الاخيرة هى من التعريفات الجديدة للقومية ، والتى تنطبق على كثير من الامم فى العالم الثالث فى المرحلة التى أعقبت الاستقلال عن الاستعمار ، والتى تجسد بصفة خاصة واقعا جديدا غير معروف أو مألوف فى الدول الغربية .

اولا : المفاهيم السائدة للقومية :

ويمكن أيضا وصف المفاهيم السائدة عن القومية وتعريفاتها حسب تقسيم معروف ، يعكس الخلفيات والفلسفات والنظريات التى تفسر هذا المقهوم .

المفهوم النفسي للقرمية :

فنجد أن علماء النفس يفسرون الحس القومى أو الوطنى لجماعة ما بأنه تكييف الطاعة للسلطة فى دولة ما أى تهيئة المناخ العام للأحداث فى الدولة ، بما يجعل مسألة العمل من أجل الصالح القومى أو الوطنى أمراً موجبا للطاعة وان المجـ.ـمع كله قد تكيف لتقبل هذا الوضع بدون مقاومة أو تردد وان

يندمجوا فى العمل الوطنى برغبتهم ، وبحافز الانتماء الوطنى ، ولذلك فهم يسارعون إلى الاعمال الوطنية ، ويقول علماء النفس أيضا عن هذا الموضوع أنه قد عرفها كارلتون هيز Carlton Hayes بأنها الحالة التى يكون فيها العقل مهيأ ومستعدا للطاعة من أجل تحقيق النموذج المثالى للدولة أو المصلحة الوطنية أو القومية فى الدولة وهذا يكون فوق كل المصالح الاخرى بما فى ذلك المصلحة الشخصية ، وان يجد المواطنون فى انصياعهم لمصالح الوطن وعملهم من أجل نهضته ورفعته تحقيقا لذاتهم ، وتكون مساوية تماما لتحقيق الأمال والأهداف الشخصية للسكان واحيانا تكون متوافقه معها .

وعرفها كون Hans Kohn على النحو التالى :

«انها الحالة التى يكون فيها الولاء الأقصى The supreme loyalty للفرد فى الدولة موجبا للطاعة باعتبار أن احساس المواطن بان الولاء الاقصى للوطن أمر مفروض ومسلم به وواجب أداءه للدولة الام» .

غير أن هذه التعريفات لا تناسب كثيرا من دول العالم الثالث لاسباب عديدة ، أهمها ان الاحساس الوطنى أو القومى قد نشأ فى هذه الدول فى ظل هيمنة اجتماعية وسياسية أجنبية ، وان السلطة أو الحكم حتى فيما بعد الاستقلال من الاستعمار تستأثر به طبقة معينة ، ولذلك نجد ان هذه الاوضاع ان وجدت فانها تجعل الاحساس الوطنى متتضاربا فى دول العالم الثالث مع الولاء للسلطات التى كانت سائدة فى وقت الاستعمار حيث ولد ذلك شعوراً مناهضاً للسلطة . وقد ركزت أغلب المفاهيم الوطنية والقومية فى بلدان العالم الثالث على ربط ذلك بشعور مناهض للاستعمار على عكس الاحساس الوطنى فى الدول المتقدمة والتى تكون السلطة فى الواقع هى السلطة الوطنية وأن يكون العمل مع السلطة من خلال مؤسسات حكومية ونيابية وإن العمل الوطنى فى الغالب هو العمل من خلال السلطة أو الهيئات الحكومية .

أما فى البلدان النامية التى استقلت حديثا والتى تعودت على العمل الوطنى من خلال مقاومة السلطة . فان مشكلاتها انها استبدلت سلطة استعمارية بسلطة أخرى جديدة تحت مسميات محلية ، ولكنها لا تختلف كثيرا عن السلطة الاستعمارية ربما لانها تنهج نهجا مماثلا أو لأنها لا تزال تتأثر بالقوى الاستعمارية القديمة و أفكارها .

وكذلك المشاعر المناهضة للإمبريالية ، لذلك كان الاحساس بالوطنية هو مناهضة السلطة وكان هدفها الرئيسى هو استبدال السلطات الاجنبية بسلطات وطنية والحكم الخارجى بحكم وطنى محلى .

وهذا يدفعنا الى تعديل صيغة التعريف نوعا من ، فبدلا من الولاء للدولة كما هو الحال فى الاحوال العادية ، نجده فى الدول حديثة الاستقلال ولاء للدولة فى شكل الحكومات الوطنية ، لانه كانت توجد قبل ذلك حكومات تمثل القوى الاجنبية ، أو تتعامل مع قوى أجنبية فأصبح الولاء أكثر للحكومات الوطنية .

فالوطنية ارتبطت فى هذه البلدان بالتطلع الى حق المصير والاستقلال والى تكوين حكومات وطنية وكانت هذه المشاعر الوطنية السائدة لدى جموع المواطنين أو ما يطلق عليه ضمير الأمة : "The cellective conscious of the nation" والمطالبة بحق تقرير المصير Self determination .

وهذه الظروف السابقة للاستقلال فى دول العالم الثالث أو حتى فى الفترة التى أعقبت الاستقلال لم تكن تجذب العمل السياسى عندما كان مركز الثقل مع تفاعل رسمى يخضع للنفوذ الاجنبى أما فى الوقت الحاضر فإن العمل الساسى للدول حديثة الاستقلال هو فى التعامل مع مؤسسات تخضع لهيمنة الدولة (الحكم الذاتى) . ولكن الثقل كان مع تفاعل المجتمع ككل مع

الاحداث السياسية ، ولكن تعبئة المشاعر القومية وبزوغ النزعات الوطنية فى بلدان العالم الثالث ، ولذلك جاءت الوطنية والاحساس القومى كرد فعل طبيعى من قبل السكان ضد النظم السياسية القائمة ، فالوطنية والقومية فى بلاد العالم الثالث هى من صناعة الشعوب وتعبيرا عن ارادتهم فى الاستقلال والحرية ، ورد فعل طبيعى ضد النظم الامبريالية والاستعمارية التى كانت قائمة فى المرحلة السابقة ولهذه الاسباب فان مفاهيم العمل الوطنى والوطنية تخضع لمعايير وظروف كثيرة مختلفة ، حسب تجربة كل دولة ، وأخذت وقتا طويلا كى تتضح وتنضج .

واذا كانت هذه التعريفات منطقية بالنسبة لدول أو كيانات سياسية قائمة أو فى شكل دول ولكنها مستعمرة أو كانت تخضع للحماية ، فماذا تكون التعريفات الخاصة بالامة أو الوطنية بالنسبة لمجموعات السكان الذين يهدفون الى الوصول الى صيغة الدولة الأمة بينما هم يتوزعون جغرافيا فى اطار كيانات سياسية متعددة وظروف غير مواتية فكيف تنشأ أو تتكون الدولة الأمة "national state" فالتعريف هنا يرتكز على نواة للوطنية من مجموعة من السكان يرتكزون على وحدة مكانية معينة لم يتمكنوا بعد من تحقيق شكلها الرسمى لتصبح دولة أو دولة أمة ولكنهم يعتمدون فقط على الارادة والتصميم "the will" لتأسيس هذه الدولة واخرجها الى الواقع السياسى الفعلى بالطرق والوسائل المختلفة .

وتكون هذه التعريفات عن المفهوم الجديد للدولة والوطنية منطبقة ، عندما يوجد مناخ سياسى واجتماعى يسعى الى التغيير الفكرى والايديولوجى ، ومن ثم فالقضية الوطنية هى تغيير شكل قائم ، بكيان سياسى جديد يعتمد على مقومات فكرية يدعى لها ، كأن تعتمد على فكرة العدالة الاجتماعية مثلا والحرية ، وهى من أهم مبادئ الثورة الفرنسية "Concentrating on egalitarian ideology" .

وقياساً على هذا النموذج : فالوطنية تجسد الافكار المنشودة لدى جموع السكان ، مع تطلعاتهم الى انشاء كيان وطنى وحق الناس فى ترجمة هذه التطلعات والمبادئ الى كيان وطن وسياسى بالفعل كما يقول كوبات ١٩٤٤ "The right to constitute an independent state determine its own govemment" .

وهذا ما يفسر وجود التيارات المناهضة للاستعمار والقوى الاجنبية فى بلدان العالم الثالث تطبيقاً لنفس المبادئ وقياساً عليها كما يقول روبرت اميرسون وأخرون (١٩٨٢) "Within such a political fromework, the use of anti-colonial nationalism in Asia and Africa was interpreted.

وهذا يدعونا الى تعريف الوطنية على نحو أكثر تحديدا وهو :

"The ideal of nationalism meant the nucleus of nationality based on will-natian de volonte"

كما عبر عن ذلك كيدروس (Kedource 1970)

وعلى ذلك فالوطنية أو القومية هى فى الحقيقة مبادئ وأسس سياسية يجب أن يتوحد فيها البناء الايديولوجى مع البناء السياسى الوطنى وواحد منهما لا يكفى .

فاذا ما أعطى السكان فى اقليم ما حق تقرير مصير أنفسهم فانهم سوف يتختارون مباشرة الشكل السياسى الذى يمثلهم والدولة التى تجمعهم "common state" .

وبالتالى يكونون دولة أو "a nation - state" أو "The national state" سواء كانت الوسيلة التى يستخدمونها هى مقاومة الاجنبى أو محاربة الاستعمار أو التخلص من النفوذ الاجنبى أو أى صورة من صور المقاومة

والرفض أنهم يسعون فى النهاية الى تحقيق الغاية الوطنية وهى تأسيس دولة وطن لهم أو «دولة لهم فى وطنهم» .

أو أن يتحول الكيان الجغرافى للسكان الى كيان سياسى رسمى معترف به فى شكل دولة مستقلة وذات سيادة .

وهناك انتقادات أيضا لهذا التصور ولكنه التصور الاكثر انتشاراً ومعقولية .

فقول البعض بأن «حق تقرر المصير مسألة قانونية» : يلخص المضمون القانونى ولا يجسد التجربة الوطنية ككل .

والرد على ذلك أن أى مطالب وطنية بدون كفاح ونضال لا يمكن أن تتحقق ، ومن ثم فان الجوانب القانونية لم تساعد شعوب كثيرة على الاستقلال ولكن ساعدهم كفاحهم المسلح وارادتهم وتصميمهم على تحقيق الاستقلال .

الاطار الاجتماعى والانتروبولوجى للمفهوم الوطنى والقومى :

درسنا فيما تقدم الاطار النفسى أو السيكولوجى للمفهوم الوطنى والقومى ورأينا كيف وجدناه شديد الارتباط بالمشاعر والاحساسيس وتطلعات الشعوب والأمم وكيف ان التجارب المريرة فى حياة الشعوب تعكس شعورا مناهضا للاستعمار والامبريالية وصوره وأشكاله السياسة التى لاتمثل التيار الوطنى الفعلى ، ويجىء الآن دور الكلام عن التكييف الاجتماعى والانثروبولجى للوطنية والقومية : حتى يتسنى لنا فهم هذه القضية فهما صحيحا .

مفهوم الوطنية أو الانتماء الفعلى لوطن ما والدفاع عنه يرتبط فى الحقيقة بمجموعة كبيرة من التقاليد المشتركة Common tradition

ومجموعة التغيرات والتعديلات التى تطرأ على هذه التقاليد العامة للسكان حسب مقضيات البيئة وقد ربط ايمبمست بيكر بين المفهوم الوطنى والقومى والبناء والنموذجى للمجتمع "The superstructure" .

وتصور أن هذا البناء النموذجى الراقى للمجتمع يحدث فيها تنظيم عقلى يربط بين عقول وأفكار غالبية إتجاهات المجتمع فى أمة معينة وهذه العلاقة دقيقة جدا وهى كخيط حريرى ولكنها علاقة صلبة للغاية فى نفس الوقت تشبه الفولاذ ويمكن أن نسميها بالرباط الوطنى .

اللغة والأمة :

والأمة من واقع هذا المفهوم ليست مجرد جسد تجرى فيه الدماء والحيوية ، ولكنها حالة ذهبية عقلية لبنية واحدة من التقاليد والعادات والمشاعر أى أن التقاليد والعادات المشتركة والمشاعر تعمل على ترابط الأمة وتماسكها ، أكثر من المكونات والمعوقات المادية الملموسة .

وهذه المجموعة من التقاليد والمشاعر هى التى ساعدت الكثيرين على تفسير الأمة على انها بناء اجتماعى ، أو أن المدخل الاجتماعى فى فهم معنى الدولة والأمة يساعد كثيرا على فهم واقع السكان والتعرف على اتجاهات السلوك السياسى من واقع فهمنا للعادات والتقاليد ومجموعة التقاليد والمشاعر تولد الشعور الوطنى ، وتولد الغيرة على الوطن ، وتقود الجماهير الى الأعمال الجسيمة فى تاريخهم الوطنى .

وهناك مجموعة من الخصائص التى تساعد على دعم الفكرة الوطنية أو القومية لمجموعة ما من السكان لدرجة أنهم يتعصبون من أجل المحافظة على هذه الخصائص والملامح ، حتى ولوكانت فى صورة شكلية أو مظهرية فانها بالنسبة لهم تجسد لهم فكرة «الأمة الوحدة» أو قومية لها ما يميزها ، مثل اللغة ، وخصوصا اذا كانت هذه اللغة غير شائعة ، مثلا هناك دول كثيرة

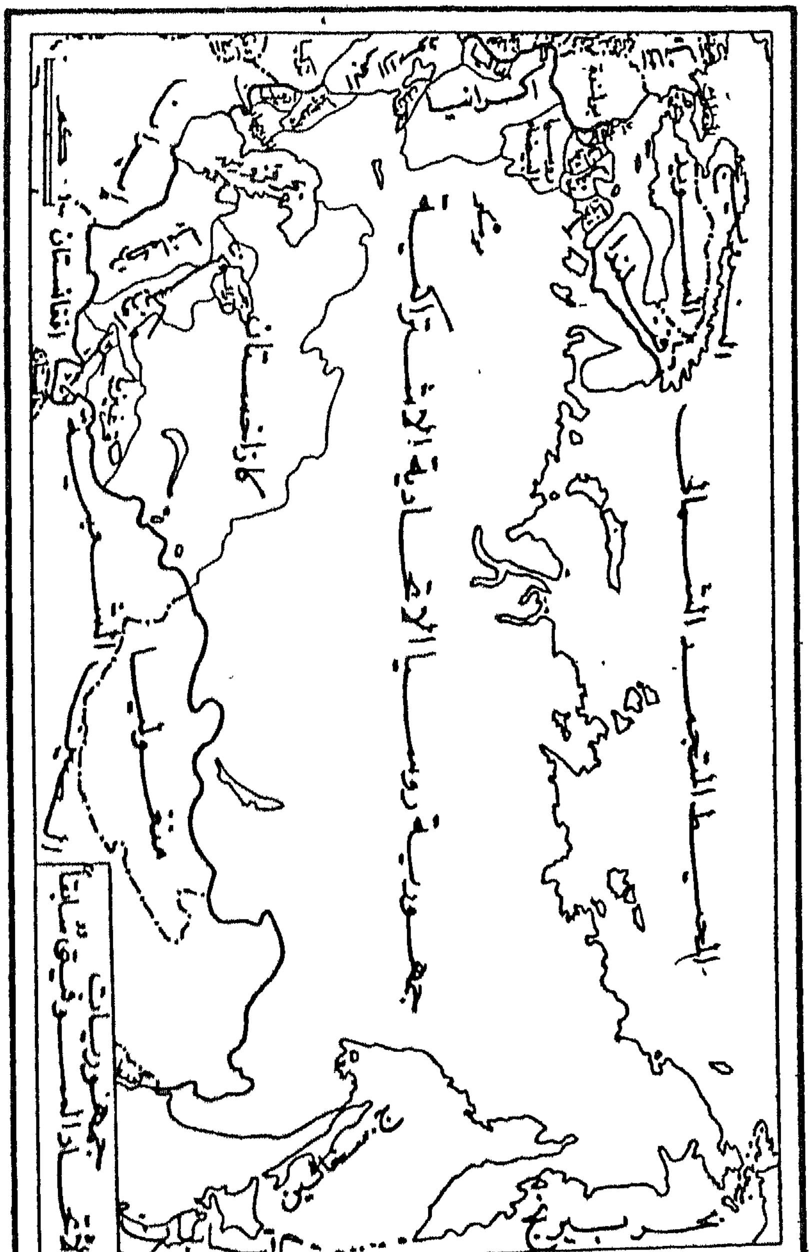
تتكلم باللغة الانجليزية ومن هنا لا نجد ان من العلامات القومية للوطنية أو القومية ، فى الهند أو كندا أو هونج كونج الحديث باللغة الانجليزية ، ولكن الحديث باللغة الانجليزيةفى الجزر البريطانية له وقع خاص لأنه معروف أن هذه الجزر هى الموطن الأصلى للغة الانجليزية ولان الانجليز ينطقونها بطريقة تميزهم عن بقية الناطقين بها فى جميع أرجاء العالم . وكذلك اللغة الالمانية التى لعبت دورا كبيرا فى الجيوبوليتيكية الالمانية منذ أواخر القرن الماضى ١٨٧٠ وبدايات التيارات التميزية التى بثتها المانيا فى أوربا ، والدور الذى لعبته المانيا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية . وكذلك الحديث باللغة العربية فى الدول الغربية والامريكتين انما يولد شعورا ، يرتد بأصحابه إلى البلاد العربية وإلى الموطن الاصلى للغة أو اللهجة ويدفع الشعور الوطنى . رأينا كيف كانت اللغة الالمانية عاملا هاما مكملا لفكرة الدور الرئيسى لالمانيا فى أوربا ، وقد استهدفت اللغة الألمانية فى الثقافة الألمانية للدفاع عن العنصرية الألمانية فى ظل تيار النازية التى سادت أوربا خلال الفترة التى أدت الى نشوب الحرب العالمية الثانية وخلال سنوات الحرب نفسها حتى سقطت النازية تماما .

فاللغة جزء مهم من خصائص القومية ، اذا كانت اللغة ينفرد بها جماعة معينة أو غير شائعة فى مناطق كثيرة كاللغة الايرلندية ، واللغة الاسكتلندية ، واللغة العربية والتركية والفارسية ، وهذه كلها لغات ارتبطت بمجموعات قومية متميزة ، لعبت اللغة دورا هاما فى تأكيد الروابط الثقافية والتاريخية والقومية لهذه القوميات والشعوب ساعد ذلك على ترسيخ الفكر والتقاليد والعادات ، وكانت رباطا قوميا متينا . فاذا ارتبطت هذه المجموعات المستندة على خصائص منها اللغة وارتبطت أيضا بوطن أو منطقة جغرافية محدّدة ومعروفة لها ، ساعد ذلك على سرعة تصور البناء السياسى وتجسيد فكرة الأمة والدولة "The nation-state" .

قـوة تأثـير اللـغة :

ومن الاسباب الرئيسية لقوة تأثير اللغة على الروابط الوطنية والقومية فاللغة هى الخاصية الرئيسية التى تميز بين دول المجموعة الأوربية وغيرها من المجموعات الأخرى فى آسيا . خصوصا وان الاصول اللغوية للغات الاوربية متقاربة وأغلبها مشتق من اللغة اللاتينية واليونانية . بينما الاصول اللغوية فى أسيا متباينة وقد ساعد ذلك على سرعة تفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة ، وسرعة اتجاه هذه الجمهوريات نحو الاستقلال ، وذلك بسبب ارتباط كل من هذه الجمهورات بروابط قومية محلية أو لغوية خاصة وإن سكانها ظلوا يعانون مدة طويلة من تسلط النظام الشمولى تحت الحكم الشيوعى ، وانها كانت تعانى أصلا من المركزية الشديدة ، وكذلك فرض اللغة الروسية كلغة رسمية . وباعدت هذه النظم السياسية المسافة بين أصحاب القوميات المختلفة ، ولغاتعم وقوه ياتهم فما ان انهارت الشيوعية حتى اندفاع أصحاب القوميات واللغات المختلفة بطالبون بالاستقلال ، بل ودخلوا فى صراع مسلح من أجل الحصور الفعلى على إستقلالهم . ومن أمثلة ذلك الكفاح المسلح الذى يقوم أهل جمهورية شيشينيا للاستقلال عن جمهورية روسيا الاتحادية .

وكذلك سعى سكان أبخازيا للانفصال عن جورجيا . وسعى سكان أوسيشيا الجنوبية للاستقلال عن روسيا الاتحادية . وعشرات الأمثله للقوميات ومجموعات سكانيه فى البلقان وفى وسط أسيا . ومنطقة القوقاز ، يسعون جميعاً إى تكوين كيانات سياسية مستقله تجسد لهم فكرة الانتماء القومى . وتعوض لهم فترة القهر والحكم الشمولى فى ظل النظام الشيوعى فى روسيا وأوربا الشرقية .



شكل رقم (٢)

الباب الثالث
عوامـــل قـــوة الدولـــة

قلنا إن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة التباينات المساحية للظاهرات السياسية ، وتعطى اهتماماً للمساحات التى تنتظم سياسيا فى وحدات ذات حدود وتبحث فى مقوماتها التى ساعدت على قيامها والهدف الأساسى من وجودها .

ولعل من أهم صفات التباين بين الدول والوحدات السياسية المختلفة هى التباين القائم على تقييم قوة الدولة ومكانتها السياسية . والمعروف أن الدول تتباين تباينا واضحاً فى القوة السياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير على الغير ، والمساهمة فى توجيه الأحداث السياسية فى العالم . وكذلك القدرة على المساهمة فى السلام والأمن الدولى . كذلك تتباين الدول فيما بينها فيما يختص بدرجة التجانس الداخلى . ودرجة الاستقلال الخارجى ، ونوع الحكومات وطريقة الحكم وغير ذلك من ملامح سياسية ، وكذلك الخصائص الذاتية فى الشخصية وما يعرف بروح الدولة .

وعلى ذلك نجد أن الدول تتباين فيما يختص بهذه الملامح . والتى بدورها تؤثر فى قوة الدولة ، والعوامل التى تؤثر على قوة الدولة تصلح أساسا منطقيا مقبولا للتميز بين الدول المختلفة . ويمكن تقسيم العوامل التى تؤثر فى قوة الدولة بصفة عامة إلى مجموعتين رئيسيتين :

(أ) مجموعة العوامل الطبيعية .

(ب) مجموعة العوامل البشرية .

اولا: مجموعة العوامل الطبيعية:

من العوامل التى تؤثر فى قوة الدولة ومكانتها السياسية مجموعة العوامل الطبيعية ، فنجد أن من أول الأمور التى يريد الناس معرفتها عن أى دولة هى أمور مثل الموقع والحجم والشكل . كلما كانت هناك معلومات عن السطح والمناخ والنبات كلما أصبحت الصورة المطلوبة للتعرف على هذه الدولة أو تلك أكثر وضوحا ، وهذه المجموعة من العوامل الطبيعية لا شك تكسب الدولة مميزات معينة إذا توفرت فيها . وتسبب لها مشكلات كثيرة إذا كان للعوامل الطبيعية ثغرات تؤثر على كيان الدولة . وسوف نفصل هذه العوامل عاملا نظراً لأهميتها فى تقييم الدولة ومساهمتها فى قوتها أو ضعفها(١) .

وقبل أن نسترسل فى توضيح هذه العوامل يجب أن نلفت النظر إلى أن مجموعة العوامل الطبيعية عامة تلعب دوراً كبيراً فى توجيه سياسة الدولة وفى المقومات الاقتصادية لها . وكثيراً ما يشار إليها على أنها العوامل الجغرافية - خطأ بالطبع - لأن هذه ليست هى كل العوامل الجغرافية . فهناك مجموعة أخرى من العوامل البشرية وهى أيضاً عوامل جغرافية .

واهم العوامل الطبيعية هى:

اولا: الموقــع :

وهو المدخل الذى تبدأ به عادة الدراسات الجغرافية . وله أهمية كبيرة فى الجغرافيا السياسية لأنه يتناول تحديد مكان الدولة . ومكان أو موقع الدولة يحدد بالنسبة لما يأتى :

١- موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول والعرض ، وهو ما يعرف بالموقع الفلكى .

---

(١) لدراسة تفصيلية متقيضة عن أهمية العوامل الطبيعية فى تقييم الدولة ارجع إلى كتاب الجغرافيا السياسية للدكتور محمد متولى ، القاهرة سنة ١٩٥٨.

٢- موقع الدولة من اليابس والماء .
٣- موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة .

١- موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول والعرض:

عند تحديد مكان أى دولة نذكر عادة أن هذه الدولة تقع بين خط عرض معين فى طرفها الجنوبى وآخر فى أقصى الشمال ، وكذلك تحديد الخطين من خطوط الطول الذين يلامسان حدود هذه الدولة من الشرق ومن الغرب . أما إذا كانت الدولة المراد تحديدها صغيرة المساحة مثل موناكو أو دولة الفاتيكان أو سان مارينو أو غيرها من الدويلات الصغيرة ففى هذه الحالة يكتفى بذكر خط طول واحد وخط عرض واحد .

وتحديد خطوط العرض أهم بكثير من تحديد خطوط الطول فيما يختص بالتعرف على موقع دولة من الدول ، وذلك لأن تحديد خط العرض معناه بالتالى التعرف على أنماط المناخ ، فالدول التى تقع فى عروض باردة تختلف فى خواصها المناخية والنباتية عن الدول التى تقع فى عروض حارة أو مدارية ، وهذه التباينات فى الأنماط المناخية لا شك تؤثر فى نوع النشاط الاقتصادى . وبالتالى النشاط السياسى وبالتالى فى أهمية الدولة سياسيا .

أما فيما يختص بتحديد موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ، فلا تعكس التباين الذي يعكسه موقعها بالنسبة لخطوط العرض ، وخطوط الطول هى مجرد قياس فلكى آخر ليست له الأهمية التى لخطوط العرض . ولكنه يساعدنا على معرفة مقدار بعد هذه الدولة عن خط جرينتش شرقا أو غرباً .

فإذا كان خط العرض - كما هو معروف - يحدد أنواع المناخ - وأنواع النشاط البشرى . فقد جاء توزيع الدولة بالنسبة لخطوط العرض المعتدلة الباردة . وهى عروض تحبذ على النشاط والحركة والعمل . وهى نفس العروض التى فيها حاليا كل دول أوربا الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد السوفيتى والصين وكلها تقع فى نصف الكرة الشمالى . أما إذا نظرنا إلى نفس العروض فى نصف الكرة الجنوبى لوجدنا أن معظم هذه العروض تغطيها المسطحات المائية للمحيطات . ولأن رقعة اليابس فى نصف الكرة الجنوبى محدودة بصفة عامة . وأهم دول نصف الكرة الجنوبى هى استراليا ، ونيوزيلندة والأرجنتين ، وشيلى ، والبرازيل وجنوب أفريقيا .

وهذه العروض تكثر بها الأعاصير وما تسببه من تقلبات مناخية دائمة ، الأمر الذى يشجع على النشاط والعمل على مدار السنة . فضلا عن الاعتدال فى درجة الحرارة فهى ليست فى حرارة العروض الاستوائية أو القطبية .

وإذا أخذنا الدول الكبرى أو العظمى فى العالم حاليا ، لوجدنا أنها تتمتع بموقع مثالى بالنسبة لخطوط العرض . فجميعها تقع فى العروض المعتدلة الباردة ، وكانت الحضارات الإنسانية قد انتشرت فى الماضى فى عروض أكثر دفئا من العروض التى توجد بها الدول العظمى الآن . أو لعلها كانت قريبة الشبه بها بعد موجة التدهور المناخية التى سادت تدريجيا منطقة الشرق الأدنى . فإذا كان البعض يعتقد أن مناخ مصر وشمال أفريقيا مثلا لم تتوفر فيه فى زمن الحضارة المصرية القديمة الظروف المناخية التى تسود أوربا حاليا . ففى نفس الوقت نجد أن كل المؤشرات تشير إلى أن الظروف المناخية فى مصر القديمة تختلف عن الظروف التى تمر بها مصر وشمال أفريقيا حاليا من ناحية المناخ بمعنى أن الظروف المناخية كانت أكثر مطراً فى الماضى .

وعموما فالعروض المعتدلة تساعد على التقدم والنشاط والدول التى تقع فى هذه العروض حاليا تمتاز بتقدم اقتصادى وسياسى ملموس .

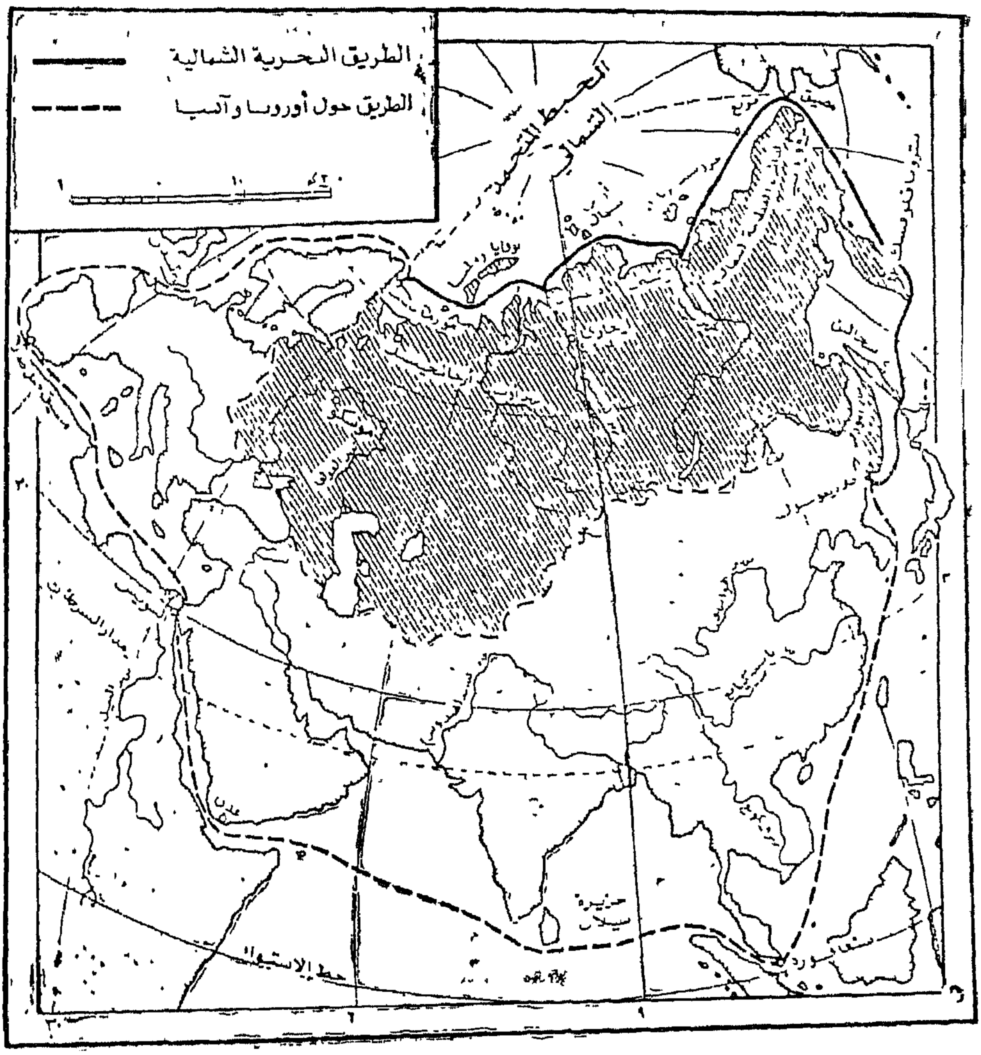
وإذا أخذنا على سبيل المقارنة بين الدول التى تقع فى الأقاليم المدارية الحارة ، كما هو الحال فى دول أمريكا اللاتينية وبعض دول - أفريقيا ، لوجدنا أنها دول ذات ظروف صعبة نتيجة لموقعها من خطوط العرض الذى سبب قلة

النشاط البشرى ، إذا قورنت بدول العروض المعتدلة ، ويقتصر النشاط البشرى فى هذه الدول على المناطق المرتفعة منها التى - يخفف الارتفاع فيها من حدة الحرارة مثل كينيا وأوغندة ومعظم شرق أفريقيا وبعض الهضاب الأفريقية الأخرى فى النصف الجنوبى ، ويتركز السكان فى هذه العروض عامة فى مناطق الهضاب مثل البرازيل وأكوادور وكولومبيا والمكسيك ، فدولة البرازيل وهى أكبر دولة مدارية فى العالم ، يقع قلبها النابض ونواتها السياسية فى المرتفعات الجنوبية الشرقية (مرتفعات ساوباولو على ارتفاع يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٨٠٠٠ قدم) ، وجدير بالذكر أن مدينة ريودى جانيرو (العاصمة السابقة للبرازيل) تقع على ساحل المحيط الأطلنطى ، أما المدينة الرئيسية الثانية وهى بتروموليس فتقع فوق الهضبة الداخلية ، ومن المعروف أن عاصمة البرازيل قد انتقلت من على الساحل- فى ريودى جانيرو- إلى الداخل فى برازيليا وذلك منذ إبريل سنة ١٩٦٠ ، وتقع على هضبة البرازيل المرافعة .

وتختلف قدرة الإنسان على التلاؤم مع أنواع المناخ المختلفة ، والمعروف ، أن الانسان كان فى الماضى أقل قدرة على التلاؤم مع ظروف البرودة والمناخات المألوفة فى أوربا حاليا . ولعل ذلك كان سببا من الأسباب التى جعلت منطقة الشرق الأدنى فى مصر والعراق وفلسطين هى منبت الحضارة القديمة ، أما الآن ، فقد أصبح للانسان قدرة على التأقلم والتلاؤم بوسائل مختلفة مع ظروف البرودة .

٢- الموقع بالنسبة لليابس والماء :

تجد الدول الداخلية التى ليست لها سواحل أو واجهات بحرية صعوبات كبيرة فى الحصول على ما تريد الحصول عليه من بضائع ، وصعوبات أكثر فى تصدير منتجاتها ، لأنها فى الحالتين سوف نحتاج إلى


الطريق البحرية الشمالية
الطريق حول أوروبا وآسيا
المحيط المتجمد الشمالي
جزيرة سيلان
خط الإستواء

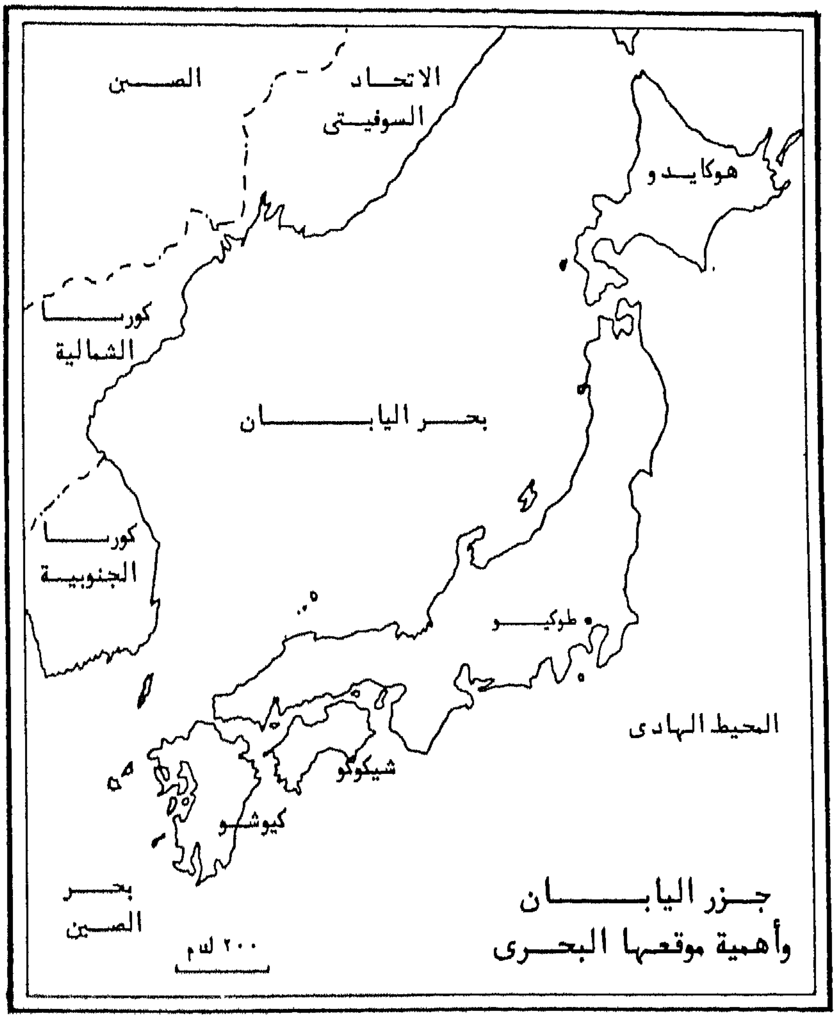
شكل رقم (٣)

المرور فى أراضى دول أخرى مجاورة حتى تصل إلى شواطئ البحر - وإلى موانئ دول غيرها وليست موانيها . لا شك أن هذه صعوبات جسيمة تؤثر فى نشاط الدولة الاقتصادى .

ولذلك وجدنا أن موقع أى دولة بالنسبة لليابس والماء له أهمية خاصة- فهذه العلاقة بين الأرض والبحر لها ما يرتبط بها من علاقات أخرى توضح أثر القارية Continentality والمعروف أن الانسان حيوان أرضى Land Animal وله قدرة خاصة على السيطرة على الأرض والمعيشة فوقها وممارسة أوجه النشاط المختلفة . بينما يجد نفسه غريبا فى البحر يمر به مجرد عبور . وإن كان الإنسان قد ألف البحار وسلكها وعرفها وسادها بسفنه وأساطيله ، إلا أنه ما زال يهاب البحاَر . ولا يطيق البقاء فيها بصفة دائمة .

وإذا كان الانسان بفطرته يفضل الحياة فى اليابس على الحياة فى البحار ، فإنه لا يزال يحتاج إلى البحار ليصل إلى أجزاء أخرى من اليابس وليصل ما قطعه البحر بينه وبين آخرين من بنى جنسه . ولذلك تفضل معظم الدول أن تكون لها سواحل وموانئ صالحة تقوم بتمكينه من الإتصال بغيره . وقد ذهب البعض إلى القول . أن الانسان ليس حيواناً أرضياً تماماً ، ولكنه حيران بر مائى Amphibian Animal .

والعوامل البحرية والقارية تؤثر فى تكوين وتقييم الدولة . وعلى أساس موقع الدولة من البحر واليابس تتوقف مجموعة العلاقات التى تربط الدول نفسها بها مع غيرها من الدول . وتتحدد طبيعة الدولة ووظيفتها الرئيسية . ولنقارن مثلا بين أثر موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء بين كل من الاتحاد السوفيتى واليابان ، أو بين كل من الاتحاد السوفيتى والجزر البريطانية . وأثر اليابس والماء هنا أثر كلاسيكى فى المثالين السابقين ، ونرى كيف أثر هذا فى الدور والوظيفة التى تقوم بها الدولة . فقد سادت بريطانيا البحار . وقد ضل الغزاة طريقهم فى الاتحاد السوفيتى وعجزوا عن الوصول إلى قلب البلاد .


الصين
الاتحاد السوفيتى
هوكايدو
كوريا الشمالية
بحر اليابان
كوريا الجنوبية
طوكيو
المحيط الهادى
شيكوكو
كيوشو
بحر الصين
٢٠٠ كم
جزر اليابان
وأهمية موقعها البحرى

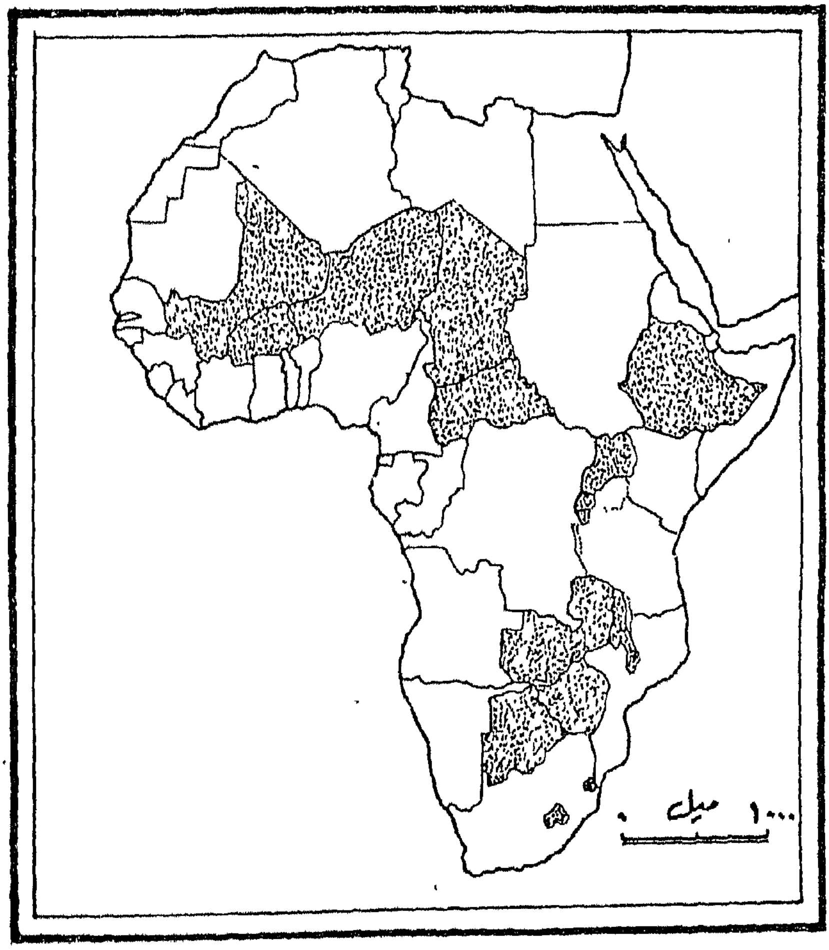
شكل رقم (٤)

فالدول إما قارية بمعنى أنها ليست لها سواحل على الإطلاق ، أو بحرية أى أنها ذات سواحل طويلة ومتعددة تساعدها على الاتصال بغيرها من دول العالم . ويمكن التمييز بين الدول المطلة على البحار والمحيطات وبعضها البعض من حيث الميزات البحرية بحساب النسبة بين الحدود الساحلية والحدود البرية فى كل دولة وكذلك بتقدير أهمية البحر أو البحار التى تطل سواحلها عليها ، وكذلك بمعرفة أهمية هذا الساحل أو السواحل وصلاحيتها لإقامة موانئ والمعروف أن الموانئ لا تنشأ إلا إذا توافرت مياه عميقة قرب الساحل مباشرة وأن الدول التى لاتتوفر لها هذه الميزة طبيعيا . تلجأ إلى بناء جسور طويلة تمتد فى البحر حتى تصل إلى المناسيب العميقة للمياه لتتمكن السفن من الشحن والتفريغ . وهذه الجسور تكلف فى إنشائها الأموال الطائلة .

والدولة التى تطل على بحرين أهم من الدولة التى تقع على بحر واحد ، والدولة التى تقع على المياه المفتوحة أفضل من الدولة التى تطل سواحلها على مياه مغلقة أو بحار داخلية ، ومصر تقع عند التقاء مسطحات مائية واسعة - فتلتقى عند سواحل بلادنا مياه البحر الأحمر التى تتصل بدورها بالمحيط الهندى . وكذلك مياه البحر المتوسط المتصلة أيضا بالمحيط الأطلنطى .

وهناك دول لهاسواحل طويلة جداً ولكنها غير ذات قيمة مثل السواحل الشمالية لكل من كندا والاتحاد السوفيتى - فلهما سواحل على المحيط المتجمد الشمالى - ولكن مياه هذا المحيط متجمدة طول العام ولا تصلح للملاحة على الإطلاق .

ومعروف أن الشعوب تتجه إلى البحر إذا كانت مواردها الاقتصادية محدودة وفقيرة فى المقومات الأساسية مثل بريطانيا (بعض جهات الجزر البريطانية مثل ويلز واسكتلندا وكورنول) وكذلك فى النرويج واليونان .



شكل رقم (٥)

الدول الحبيسة فى إفريقيا

وهناك دول محرومة تماماً من السواحل فتكون فى هذه الحالة دول داخلية وهذه تلاقى صعوبات فى ممارسة النشاط الاقتصادى - والتجارى لها . وتذكر هنا مثلاً زيمبابوى وزامبيا ، والمعروف أن زيمبابوى كانت دولة عنصرية تحكم فيها الأقلية البيضاء الأغلبية الأفريقية وكانت روديسيا الجنوبية حتى أعلنت استقلالها عن التاج البريطانى من جانب واحد وظلت هذه القضية تفرض نفسها على الساحة لفترة حتى حققت الاستقلال التام لدولة زيمبابوى ، التى تلعب دوراً هاما على المستوى الأفريقى حالياً ، أما زامبيا فكانت روديسيا الشمالية سابقاً ، وكانت أيضا تخضع للتاج البريطانى ولكنها استقلت والحكم فيها للوطنيين الأفريقيين ، وكانت محاطة فى وقت من الأوقات بدول عنصريةمن كل جانب - موزمبيق تحتلها البرتغال فى الشرق وروديسيا الجنوبية فى الجنوب وحكومة الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا وفى الغرب تقع أنجولا وكانت مستعمرة برتغالية أيضاً وعانت هذه الدول الأفريقية حديثه الاستقلال من حصار اقتصادى بسبب عدم وجود سواحل لها أما الآن فكل الدول الأفريقيه تحكمها حكومات وطنية وجميعها تتعاون فى مجال التجارة والنقل - وانتهت إلى الأبد مظاهر الحصار التى كانت تفرضها القوى الاستعماريه بسبب الموقع الحبيس . وانتاج زامبيا من النحاس يعطيها رصيدا سنوياً كبيراً من العملات الصعبة . لكن لتصدير هذه الكميات من خام النحاس لابد أن تمر هذه الصادرات وهى فى طريقها إلى موانى الشحن عبر أراضى الدول المجاورة حتى تصل إلى سواحل المحيط الهندى . ومعنى ذلك أن كميه النحاس التى تصل إلى الأسواق العالمية تتأثر بالعلاقات السياسيه مع الدول المجاورة خصوصا وأنها كانت تنتقل بالسكك الحديدة عبر أراضى الدول المجاورة ، وهنا يظهر تميز الدول التى لها سواحل على البحر مباشرة .

ومثل هذه المشكلات لا تعانى منها ولا يمكن أن تتعرض لها دول مثل بريطانيا واليابان وأندونيسيا حيث تمتاز بالموقع الجزرى . وأمام هذه الدول متسع من الطرق البحرية - ويكفى أن نذكر أن لبريطانيا العديد من الموانى


خريطة أفريقيا السياسية
١٩٩١
تونس
المغرب
الجزائر
ليبيا
مصر
الصحراء
موريتانيا
مالى
النيجر
تشاد
السودان
جيبوتى
اثيوبيا
الصومال
نيجيريا
أفريقيا الوسطى
الكمرون
غينيا الاستوائية
ساوتومى وبرنسب
جابون
زائير
أوغندا
كينيا
رواندا
بوروندى
تنزانيا
أنجولا
زامبيا
القمر
ملجاش
ناميبيا
بوتسوانا
زمبابوى
موزمبيق
سوازيلاند
ليسوتو
جنوب أفريقيا
ليبريا
ساحل العاج
غانا
١٠٠٠ كم

شكل رقم (٦)

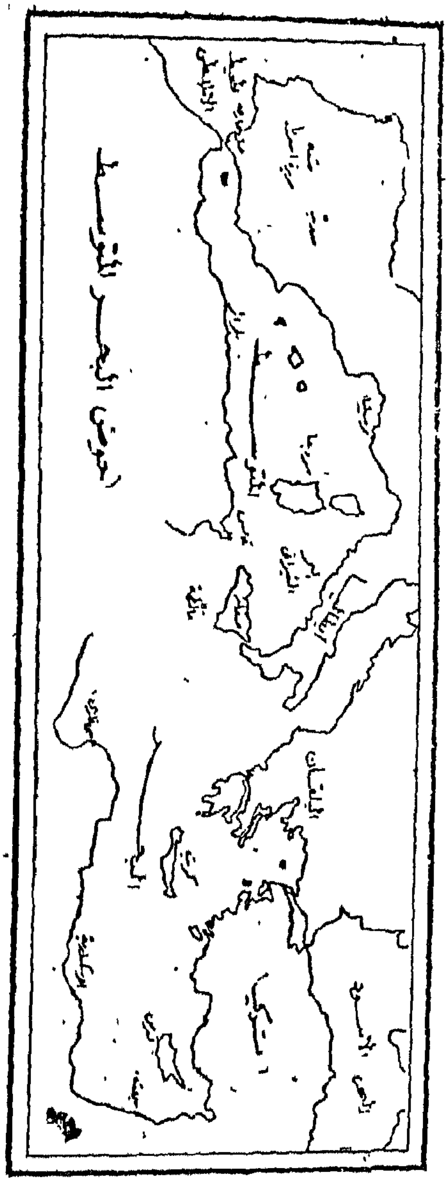
الهامة مثل South Hampton ساوث هامبتون وميناء لندن وهل Hull وليفربول Liverpool ونيوكاسل Newcastle وجلاسجو وغيرها . ولكل منهما نصيب من صادرات أو واردات البلاد .

والموقع البحرى له أثر كبير فى نظام الدولة ، ويترك أثراً فى النشاط البشرى وتوجيهها الجغرافى والسياسى والثقافى . وتتأثر التجارة البحرية للدول نتيجة لوقوعها على البحر البلطى تأثرت كثيرا ملاحيا عندما تسيطر الدانمرك على مداخل هذا البحر ، والمعروف أن السويد والنرويج تسيطر على مداخل هذا البحر .

ولحسن الحظ أن الدول التى تقع على مداخل البحر البلطى دول تربطها روابط الصداقة والتآلف ببعضها البعض ولا تستطيع إن أرادت أن تؤثر فى القوى السياسية فى العالم لضعفها النسبى ولذلك فليس من المهم أنها تقع عند مداخل هذا البحر ، فلو أن دولة قوية وقعت عند هذه المداخل لأزعجزت روسيا الاتحادية أيما إزعاج للأهمية الاستراتيجية الهامة لهذا البحر بالنسبة لروسيا وكذلك أهميته التجارية . وهو المخرج الغربى الوحيد لدولة عظمى سواء فى ظل ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتى أو حالياً تحت اسم روسيا الاتحادية .

ويمكن لبريطانيا إغلاق بحر الشمال من ناحية الجنوب إن هى أرادت فلديها القدرة البحرية على ذلك - عند مضيق دوفر . وكذلك يمكن أن تغلقه من ناحية الشمال ببث الألغام فيه ، وقد حدث ذلك بالفعل أثناء الحرب العالمية الثانية .

وبريطانيا لا تزال تتحكم فى مدخل البحر المتوسط عند جبل طارق التى لها فيه قاعدة استراتيجية هامة ، وقد سبب وجود هذه القاعدة البريطانية نزاعا كبيرا بين بريطانيا وأسبانيا من ناحية ، وبين أسبانيا والمملكه المغربية من ناحية أخرى . وذلك بسبب احتلال أسبانيا لكل من سبته ومليلية فى الأراضى



شكل رقم (٧)

المغربية على ساحل البحر المتوسط . وقد ربطت أسبانيا رحيلها من سبته ومليلية المغربية ، برحيل بريطانيا من جبل طارق التى تطالب بها أسبانيا . ولايزال الموقف معلقاً حتى الآن ، وكذلك لبريطانيا وحلف الأطلنطى قاعدة هامة فى مالطة لا تزال تقوم بدور موثر فى استراتيجية البحر المتوسط ، وذلك على الرغم من استقلال مالطا

كما تتحكم إيطاليا فى البحر الأدرياتى لسيطرتها على مدخله عند مدخل أترنتمو وقد حرصت بريطانيا حتى عندما صفت مستعمراتها على الاحتفاظ بمحطات هامة فى البحر المتوسط لا تزال تؤثر فى الجيوستراتيجية العالمية . والمعروف أنه فى وقت من الأوقات كانت بريطانيا تسيطر على مداخل البحر الأحمر الجنوبية (فى عدن) والشمالية فى السويس ، وكانت أيضاً تتحكم فى مداخل البحر المتوسط من جبل طارق حتى بور سعيد .

ومن المعروف أيضاً أن من يسيطر على منافذ البحار يحولها بالتالى إلى بحار غير ذات قيمة عسكرية واستراتيجية للغير ، والمعروف أن البحر الأحمر يعتبر بحيرة عربية لأنه تقع على سواحله الشرقية المملكة العربية السعودية وتطل كل من مصر والسودان على السواحل الغربية ، وتتحكم الجمهورية العربية اليمنية واريتريا فى مدخله الجنوبى والمعروف أن لإسرائيل تحركات مشبوهة من منطقة جنوب البحر الأحمر حالياً . وخاصة فيما يتصل بعلاقاته بالجزر الغربية من سواحل حنيش الكبرى والصغرى التى تتنازعهما الآن كل من جمهورية اليمن واريتريا . اللذان ارتضيا التحكيم الدولى فى هذا النزاع بعد الوساطه المصرية والفرنسية ، وتمكين إسرائيل من الحصول على مواطئ لأقدامها Foot Holds فى أى من هذه الجزر الجنوبية أو السواحل الجنوبية للبحر الأحمر يلغى فاعلية هذا البحر ويهدد أمن العالم العربى ويلغى نظرية الأمن القومى العربى للبحر الأحمر التى تحرص كل من مصر والسعوديه واليمن والسودان على تحقيقها فى هذه المنطقة .

فالموقع البحرى بالنسبة للدولة هام للغاية . وكلما زادت الجبهات البحرية للدولة كلما زاد ذلك من قدرتها على دفع النشاط الاقتصادى والسياسى وممارسة سياسة مؤثرة فى المجال العالمى ، وكلما مكن ذلك الدولة من تحقيق متطلبات السكان والارتقاء بمستوى معيشتهم وتحقيق رضائهم .

ومن الدول التى لها جبهة بحرية واحدة لا تتوغل البحار كثيراً فى اراضيها ، البرازيل وليبيا وغانا ، ومن الدول التى لا تطل على بحار مطلقا تشاد وزامبيا وأوغندة وروديسيا الجنوبية وباراجواى .

وإذا أخذنا قارة أوربا نجد أنه تكثر بها الجزر وأشباه الجزر وتتعمق المسطحات المائية والبحار فى اليابس . ولذلك تكثر بها الدول التى لها واجهات بحرية متعددة .

ومن الدول التى لها واجهة بحرية واحدة - وهى قليلة بالطبع هولندا وبلجيكا وألبانيا ورومانيا ويوغسلافيا وبلغاريا .

ودول أوربا التى ليست لها واجهات بحرية على الإطلاق هى جمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر والنمسا وسويسرا ، بقية دول أوربا دو ل ذات جهات بحرية متعددة .

ومن الدول التى تطل على بحر واحد فى اسيا إيران وبورما والعراق . ومن الدول القارية الحبيسة أفغانستان ونيبال وبوتان ومنغوليا . أما الدول الى تطل عى واجهات بحرية متعددة فى أمريكا اللاتينية فهى المكسيك وجمهوريات أمريكا الوسطى ما عدا السلفادور التى تطل على المحيط الهادى فقط .

ومن الدول التى تقع فى أشباه جزر Peninsular فمن أمثلتها فى أوربا السويد والنرويج وإسبانيا وإيطاليا واليونان ، أما فى آسيا فنجد المملكة العربية

السعودية والهند والملايو وكوريا . والدول التى تقع عند ملتقى مسطحات مائية كبيرة فنجد شيلى والأرجنتين وجنوب أفريقيا والمغرب وغيرها .

والخلاصة أن الموقع البحرى هام جداً ومن الضرورى أن تتوفر لأى دولة واجهة بحرية واحدة على الأقل حتى لا تخضع لسيطرة الآخرين .

والموقع القارى له ميزاته ومضاره ولا ننكر أن أغلب دول العالم التى ليست لها سواحل تحاول أن تمد طريقها إلى البحار أو تمد حدودها لتصل إلى الساحل . وقد حاولت بولندا مراراً قبل الحرب العالمية الثانية الوصول على البحر عبر ما يعرف بالممر البولندى Ths Polish Corridor وكذلك جاهد الروس كثيراً فى الوصول إلى البحار الدفيئة . وكان هذا الاتجاه يعتبر أحد العلامات الرئيسية فى الاستراتيجية الروسية فى وقت من الأوقات أثناد الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولعلها لاتزال تحاول حتى الآن الاحتفاظ بمواطئ أقدام عند السواحل الدفيئة على البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى .

وهناك دول حالت الظروف الطبيعية بينها وبين الوصول إلى البحار مطلقا ، وبقيت دولا داخلية (مثل بوليفيا وباراجواى وسويسرا وجمهوريتى سلوفاكيا والتشيك ، ومنغوليا ونيبال إلخ) . والتجارة الخارجية لهذه الدول محدودة نسبيا بسبب صعوبة الموقع .

وتقاس درجة قارية موقع أى دولة فى ضوء موقع الدول المجاورة لها بالنسبة للبحر . فإذا كانت الدولة القارية ذات الموقع الداخلى تقع إلى جوارها دولة لها سواحل فتكون المشكلة أقل خطراً من الدولة القارية التى يفصل بيها وبين البحار دول متعددة - أى تقع إلى جوارها فى اتجاه البحر دولة قارية أخرى .

وكذلك تقاس درجة القارية بحجم الدولة المجاورة والمسافة الفعلية التى تفصل بين الدولة وبين السواحل . وجدير بالذكر أن الدول القارية تتوصل عادة إلى اتفاقات بشأن مرور التجارة عبر أراضى الدول المجاورة . وتعقد أيضا اتفاقا خاصا مع الدول صاحبة الواجهة البحرية التى تستخدمها فى صادراتها ووارداتها لتحديد أسلوب التعامل والضرائب والتعريفات والعمولة . وكل التفاصيل الخاصة بتسهيلات الشحن والتفريغ والنقل داخل الدولة المجاورة .

وكذلك تقاس درجة قارية أي دولة بمدى كفايتها الذاتية وغناها أو حاجتها إلى البحار أو فقرها الشديد واعتمادها الكامل على الموارد الخارجية فى الغذاء الاحتياجات الأساسية للسكان .

و تقاس درجة القارية فى الدول بأن تكون للدولة القوة عند اللزوم لتمكنها من الوصول إلى السواحل فى حالات الحروب ، لأن بقاءها منطوية فى داخل هذا الحزام القارى الذى يطوقها إنما يطبق الخناق على رقبتها ، ومالم تكن لديها القدرة العسكرية على النفوذ إلى البحار فتعتبر عندئذ دولة قارية بحق ، لأنها لا تقع على بحار ولا تقوى على الوصول إلى البحار .

وكذلك تقاس درجة قاريه الدولة بقوة الدولة المجاورة التى تفصل بينها وبين البحر . فإذا كاتنت من الدول الضعيفة فلا توجد مشكلات . وإذا كانت من الدول القوية المتسلطة فيخشى لذلك بأسها وتصبح درجة قارية الدولة الداخلية عندئذ أعظم .

وتقاس درجة القارية أيضا إلى جانب المسافة التى تفصل بين حدود الدولة والبحر المحيط ، تقاس بطبيعة الأراضى التى توجد بينها وبين البحر

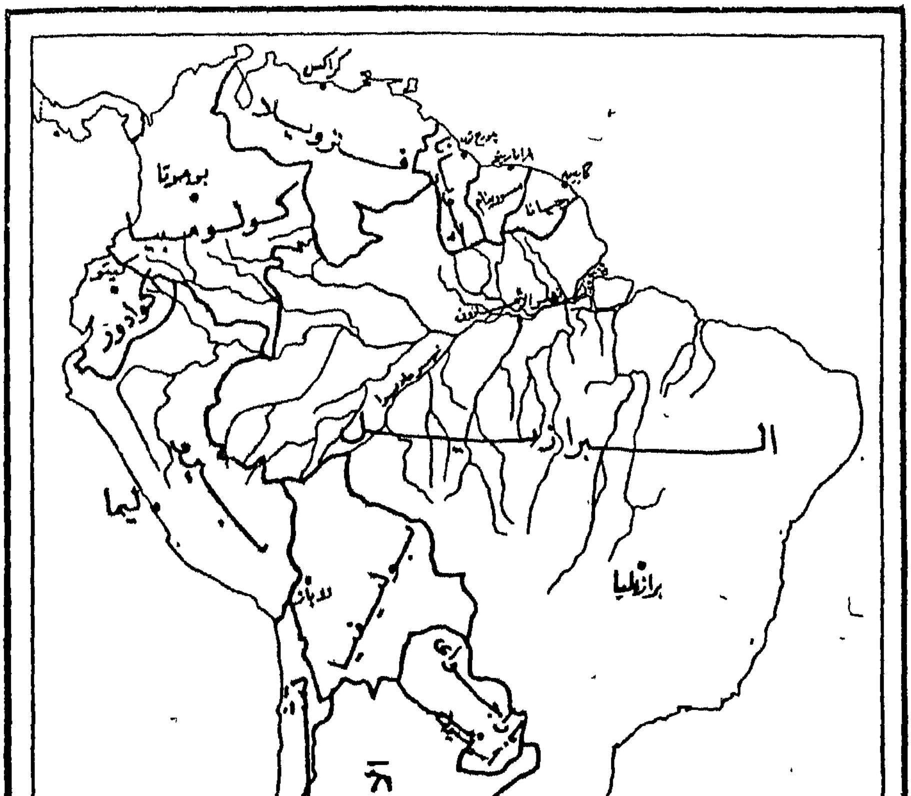
بصرف النظر عن التركيب السياسى لهذه الأراضى ، فإذا كانت أراضى مسطحة كأن تكون سهولا فسيحة غنية بالطرق الممهدة وخطوط السكك الحديدة فتصبح المسافة مسألة ثانوية فى هذه الحالة ، وفى حالة وجود عوائق طبيعية كأن يكون السطح وعراً معقداً ، فيه جبال شديدة الارتفاع أو تكون المنطقة التى تفصل بين الدولة والبحر صحراء خالية من كل معوقات الحياة . أو أراضى مليئة بالمسطحات المائية وغير سهلة العبور . ففى مثل هذه الحالات وحتى لو كانت المسافة بين حدود الدولة الداخلية والبحر مسافة قصيرة ، فبالرغم من قصرها نجد أن لها قدرتها على زيادة قارية الدولة وانغلاقها على نفسهـــا .

٣- موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة :

ومن الاعتبارات البالغة الأثر فى درجة قارية الدولة الساحلية هى نوع العلاقات التي تربط بين هذه الدولة والدول التى توجد بينها وبين البحر . فإن كانت العلاقة التى تربطها يمثل هؤلاء الجيران علاقات صداقة وود ، فلا يشكل المرقع الداخلى أى مشكلة تذكر أما إذا كانت غير ذلك ، فهناك مشكلات كـثيرة .

وسويسرا مثال رائع للعلاقات الممتازة التى تربطها بجيرانها الفرنسيين أو الإيطاليين أو الألمان أو النمساويين .

أما إذا كانت العلاقات التى تربط بين الدولة البحرية المجاورة علاقة سيئة كتلك التى كانت تربط بين صربيا والجبل الأسود . إبان الصراع الدامى فى البوسنه والهرسك والتى تسببت فى فرض حصار على جمهورية الاتحاد اليوغسلافى ، فلاشك أن زامبيا وزيمبابوى كدولتين حبيستين فى أفريقيا



شكل رقم (٨)

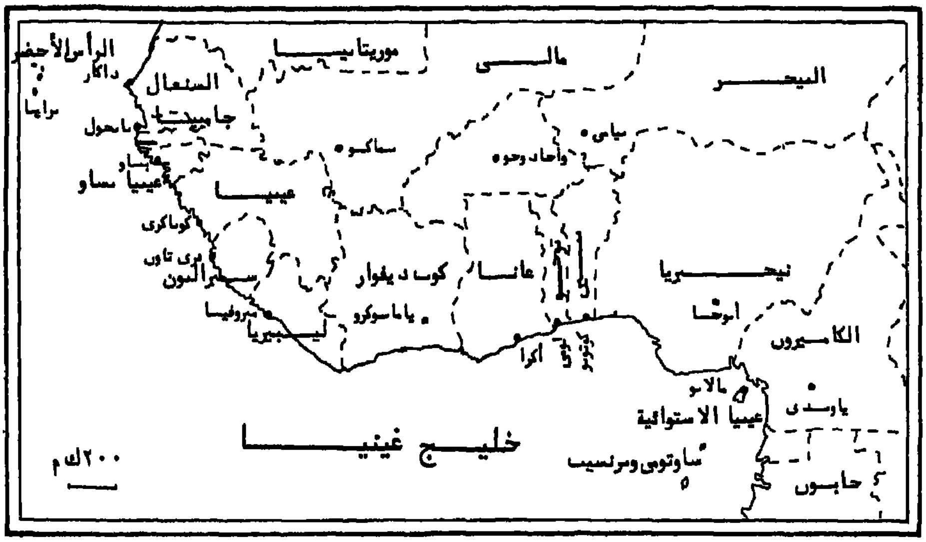
الحدود السياسية لدول أمريكا الجنوبية

تحرصان على وجود علاقات طيبة مع الدول المحيطه بهما وذلك من أجل الوصول إلى الموانئ القريبة على المحيط الأطلنطى أو المحيط الهندى . وأن مصالح زامبيا الاقتصادية مرهونة بنوع العلاقات التى تربطها بالدول التى تمر خلالها لتصل إلى المحيط الهندى ، ويكفى أن نلقى نظرة على شكل الوحدات السياسية فى الساحل الغربى لأفريقيا - فإننا نلاحظ أنه بالرغم من تعدد الوحدات السياسية فى هذا الإقيم West Africa إلا أن كل الدول حصلت على واجهة بحرية وهى نافذتها التجارية ولها فيها ميناء يقوم بخدمة ظهير كبير هو كل جسم الدولة إلى الشمال منه .

ولعل عدد الدول الداخلية فى أفريقيا أقل كثيراً من عدد الدول الداخلية فى أوربا وذلك لأن تشكيل الحدود السياسية فى القارة تأثر إلى حد كبير بمناطق النفوذ وتاريخ استعمار القارة . وأن الدول التي استعمرت القارة ووصلت إليها عن طريق البحر ، وتقدر تماما النافذة البحرية ، وكانت لها أهمية خاصة بالنسبة للدول المستعمرة لأنها قبل كل شئ موطئ القدم وهى النقطة التى يكن الربط منها بين الداخل الأفريقى والوطن الأصلي عبر البحار فى أوربا . ولذلك حرصت كل الدول الاستعمارية التى جاءت إلى أفريقيا فى أن تحتفظ عند تقسيم الوحدات السياسية تحتفظ بواجهة بحرية ما زالت حتى الآن بعد أن استقلت المستعمرات تعتبر ميزة لا يستهان بها بالنسبة للدول الأفريقيـــة .

ومعروف أن السواحل الأفريقية على الرغم من الامتداد الهائل لها ، إلا أنها ليست سواحل صالحة لإنشاء الموانى والمرافئ المائية المتازة . وذلك لقلة تعرج الساحل ، وكذلك فان الشريط الساحلى الذى يفصل بين المحيط وبقية القارة شريط ضيق للغاية ، وأن القارة فيما وراء هذا الشريط ترتفع فيها مجموعة من الهضاب ، فلا تسمح هذه الظروف بوجود الموانئ أو تركز النشاط البشرى على السواحل .

وعلى العموم فموقع الدولة بالنسبة لليابس والماء كما رأينا له اعتبار كبير فى تقييم الدولة . وهو لا شك من العوامل الهامة التى تعطى ميزات للدولة التى لها واجهات بحرية تحجبها عن الدول الداخلية وما يترتب على ذلك من أضعاف لقدر الدول الداخليه الحبيسه ، التى تكون تجارتها محكومة من قبل دولة أخرى مجاورة . تتحكم فى صادراتها وارداتها .



شكل رقم (٩)

الوحدات السياسية فى غرب افريقيا

ثانيا - حجم الدولة :

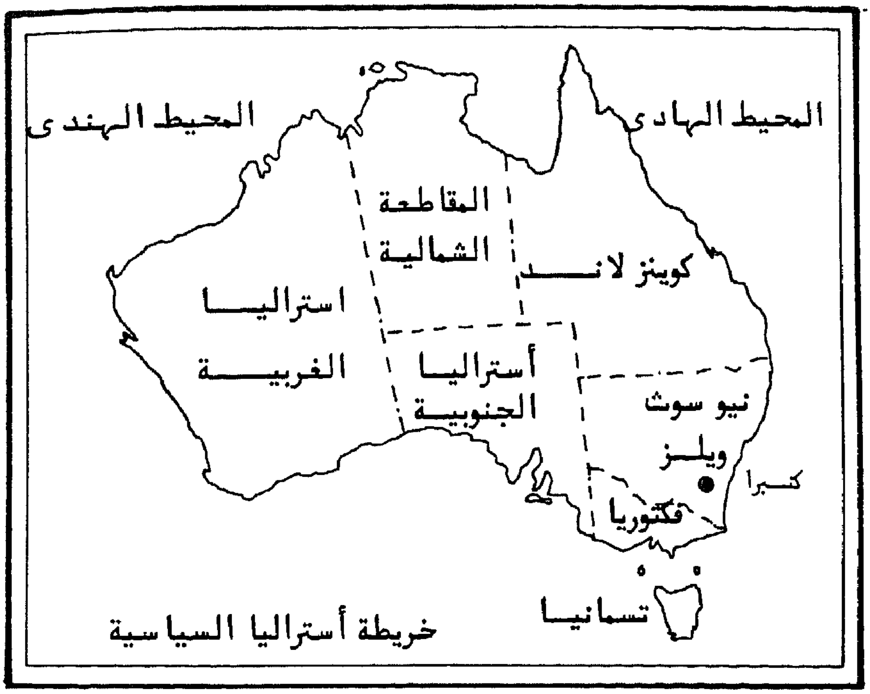
لا شك أن المساحة التى تشغلها الدوله وكذلك عدد سكانها لهما أثر كبير فى القيمة السياسية للدولة . فالمساحة هى الحيز المادى للأرض التى تقوم على ترابها الدولة ، وعدد السكان أو الحجم السكانى وهو الحيز البشرى للمواطنين الذين ينتمون إلى تلك الدولة فهم يعيشون فيها ويحسون بالانتماء

إليها ويعملون على نهضتها ورفعتها . ويدافعون عنها ضد كل من يريد أن ينقص من مساحتها أو يمس سيادتها على ترابها .

والحجم عامل مهم جداً فى قوة الدولة ، فكم من دولة صغيرة الحجم مساحيا وسكانيا ، حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا ولكن نظراً لضآلة الحجم لم تتمكن هذه الدول من الوصول إلى مصاف الدول العظمى . دول مثل سويسرا حققت مركزا تاريخيا ممتازاً واستفادت من الحماية الطبيعية التى وهبتها إياها الطبيعة فى سطحها الجبلى وتفوقها على كل أوربا ارتفاعا . ولكن ضآلة حجم سويسرا مساحيا وسكانيا حال دون تنميتها لهذه القوة وخروجها إلى بقية أوربا كدولة قوية أو كامبراطوريات أوربا الأخرى ، وينطبق نفس الكلام على هولندا التى توسعت وأقامت إمبراطورية ولكنها لم تتمكن فى الحقيقة من المحافظة عليها لصغر حجمها المساحى والسكانى .

وليس الحجم أو الحيز المساحى هو الاعتبار النهائي فى قوة وضعف الدولة . فقد تكون الدولة ذات مساحة شاسعة من الصحارى الجرداء غير المأهولة بالسكان وغير القابلة للاستصلاح أو الانتقال من أراض خالية إلى أراض صالحة لاستقرار الإنسان ، وهناك دول - أفريقية كثيره تشغل الصحراء جزءا كبيراً من مساحتها مثل تشاد وموريتانيا والجزائر وغيرها ، وإذا أخذنا جرينلاند مثلا وجدنا مساحة هائلة أو قارة أنتارتيكا أو استراليا أو المساحات الهائلة فى شمال كندا ، وكلها أرض لا قيمة لها لاستقرار الانسان . وهى خالية تماماً من العمران ، وليست لها قيمة اقتصادية باستثناء المناطق التى تم فيها الكشف عن بترول أو غاز طبيعي . كذلك لا ننسى المساحات الشاسعة من الأراضى التى تغطيها الغابات فى المنطقة الاستوائية .

والصورة التى عليها هذه الأقاليم ، والحرارة الشديدة والمطر الشديد وصعوبة الانتقال والأمراض المنتشرة فى مثل هذه الأقاليم نتيجة لانتشار ذبابة التسى تسى التى تصيب السكان بمرض النوم ، وظروف التخلف المختلفة ،



شكل رقم (١٠)

مما يجعل مجرد اتساع المساحة مسألة لا تعنى الكثير بالنسبة لقوة الدولة أو قيمة الدولة ، فإذا أخذنا المساحة وحدها قد نصل إلى نتائج مضللة وغير صحيحة بالنسبة لتقييمنا للدول ، ويكفى أن نذكر أن استراليا تبلغ مساحتها ٧ر٦٨٢ر٣٠٠ ، فبينما يصل عدد سكان استراليا إلى نحو ١٦ر٥ مليون نسمة نجد أن عدد سكان هولندا يبلغ حوالى ١٤ر٧ مليون نسمة بينما لا يزيد

مساحتها على ٨٦٣ر٤١ كيلو متر مربع ، والحجم فى حالة قارة استراليا مسألة مضللة فى الواقع لأن الجزء الذى يصلح للسكنى واستقرار الانسان وممارسة نشاطه الاقتصادى لا يزيد عن السدس (١/٦) .

معنى ذلك أن المساحة وحدها لا تؤهل الدولة لأن تكون دولة عظمى أو حتى دولة قوية ، وكذلك المساحة هامة جداً إذا ما تزايد عدد سكان الدولة ، ولكن الرقعة المساحية لم تمكنها من استيعاب الأعداد الزائدة من السكان مساحيا واقتصاديا . ولا شك أن عدد السكان فى هذه الحالة سوف يكون عاملا معوقاً لقوة الدولة .

وفى الحالات التى تتوفر فيها المساحة ولا يتوفر العدد الكافى من السكان لاستغلال الموارد الطبيعية نجد أن الدولة تظل تحت مستوى التنمية المفروض أن تصل إليه حتى يصل عدد سكانها إلى العدد الذى يتناسب مع المساحة .

وكلما كانت الدولة أعظم مساحة وأكثر سكانا من غيرها كلما كانت أمام هذه الدولة فرصة أكبر - إذا تساوت الاعتبارات الأخرى - فى أن تنهض وترتقى ، ولا شك أن الكثرة العددية تساعد على التوسع والانتشار ، ولا شك أيضاً ان اتساع المساحة يساعد على التباين فى الموارد الطبيعية والتنوع فى مقومات الدولة الاقتصادية .

وإذا نظرنا إلى دول العالم المختلفة وجدنا أنها تتباين فى أحجامها سواء سكانيا أو مساحيا . ولكننا يمكننا أن ننظر إلى اعتبار المساحة وحده لنجد أن دول العالم تنقسم على هذا الأساس إلى دول عملاقية شاسعة المساحة مثل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين وكندا والبرازيل واستراليا .

وإليك بيانا بالمساحات الخاصة بهذه الدول وعدد السكان فى كل منها

دول المجموعة الأولى

الدولــة	المساحــة	عدد السكان (١٩٩٠)
	بالكيلو متر المربع	بالمليــــون
الاتحاد السوفيتى	٢٢٫٤٠٢٫٠٠٠	٢٨٥
الولايات المتحدة	٩٫٣٦٣٫٠٠٠	٢٦٥
الصين	٩٫٥٦١٫٠٠٠	١٠٥٠
كندا	٩٫ ٩٠٠٫٠٠٠	٢٦٫٨
البرازيل	٨٫٥٠٠٫٠٠٠	١٥٥
استراليا	٨٫٧٠٠٫٠٠	١٤٫٧

ويلاحظ على البيان السابق أن كندا والبرازيل واستراليا كلها دول ذات مساحات عملاقة ولكنها لم تصل إلى مصاف الدول العظمى أو حتى تقاربها فى القوة . وذلك لأن مساحات كبيرة من هذه الدول إما تشغلها الصحارى كما هو الحال فى استراليا أو الأصقاع الجليدية كما هو الحال فى كندا ، أو تشغله الغابات الاستوائية كما هو الحال فى البرازيل . وهذه الدول تشترك فى خاصية أنها تستطيع أن تستوعب أعداداً كبيرة من السكان .

دول المجموعة الثانيــة :

ويلى المجموعة السابقة للدول العملاقة من حيث المساحة مجموعة من الدول ذات المساحات الكبرى ، ولكن ليست فى حجم الدول السابقة . ولا تقل مساحة أى من هذه الدول عن مليون ونصف مليون كيلو متر مربع ، وتشمل هذه المجموعة الهند (٣ مليون كم٢) ، والأرجنتين (٥ر٢ مليون كم٢) ، وكذلك السودان (٥ر٢مليون كيلو متر مربع) . والجزائر وزائير

آلكنغو كنشاسا) والمملكة العربية السعودية والمكسيك وأندونيسيا وليبيا وإيران ومنغوليا الشعبية ، وجميعها دول تزيد على مليون ونصف المليون كيلو متر . غير أن دولتين فقط من بين الدول السابقة يزيد عدد سكانها على ١٠٠ مليون نسـمة .

دول المجموعة الثالثة :

وهى دول كبيرة الحجم نوعا وتشمل اليابان وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وباكستان وقد قامت هذه الدول بدور هام فى السياسة وتحظى جميعها بعدد سكان كبير نسبياً ، وان كان بينها عدد من الدول ذات الحجم السكانى المتوسط مثل مصر وأسبانيا وبولندا والحبشة وجنوب أفريقيا وكولومبيا وتركيا وأفغانستان وسيام وبورما وبعض دول هذه المجموعة تحسب فى عداد الدولة كبيرة السكان نسبياً مثل السويد وبيرو وشيلى .

وتضم هذه المجموعة أيضاً دولا قليلة السكان ، يعزى قلة السكان فيها إلى عوامل مناخية أو تعقيد ظاهرة السطح أو عدم استغلال الأراضى استغلالا كافيا وتشمل فنلندا ، والنرويج وفنزويلا وأكوادور وبوليفيا وزامبيا والعراق ونيوزيلندا .

دول المجموعة الرابعة :

وهى دول متوسطة الحجم ومن أفضل الأمثلة على هذا النوع من الحجم فى الدول : المملكة المتحدة . فهى حقيقة نموذج رائع لدوله ذات مساحة من الحجم المتوسط ، ولكنها وصلت إلى مرتبة الدول العظمى . وحافظت على مركزها كقوة عظمى باعتمادها على مستعمراتها لأطول فترة ممكنة . ثم على مجموعة دول الكومنولث البريطانى بعد ذلك واعتباراً من يناير سنة ١٩٧٣ تدخل بريطانيا السوق الأوربية المشتركة ، بعد أن ظلت تحاول المرة تلو المرة وكانت ترفض فرنسا فكرة دخولها فى مجموعة دول

السوق الأوربية المشتركة . خشية أن تسيطر بريطانيا اقتصاديا على دول السوق . وذلك لارتباطاتها القوية بكل من الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية . وجدير بالذكر أن الأمبراطورية البريطانية قد انهارت بعد حرب السويس فى سنة ١٩٥٦ والتى تعد نهاية عصر الإمبراطورية ، وبداية مرحلة جديدة فى السياسة البريطانية شرق السويس .

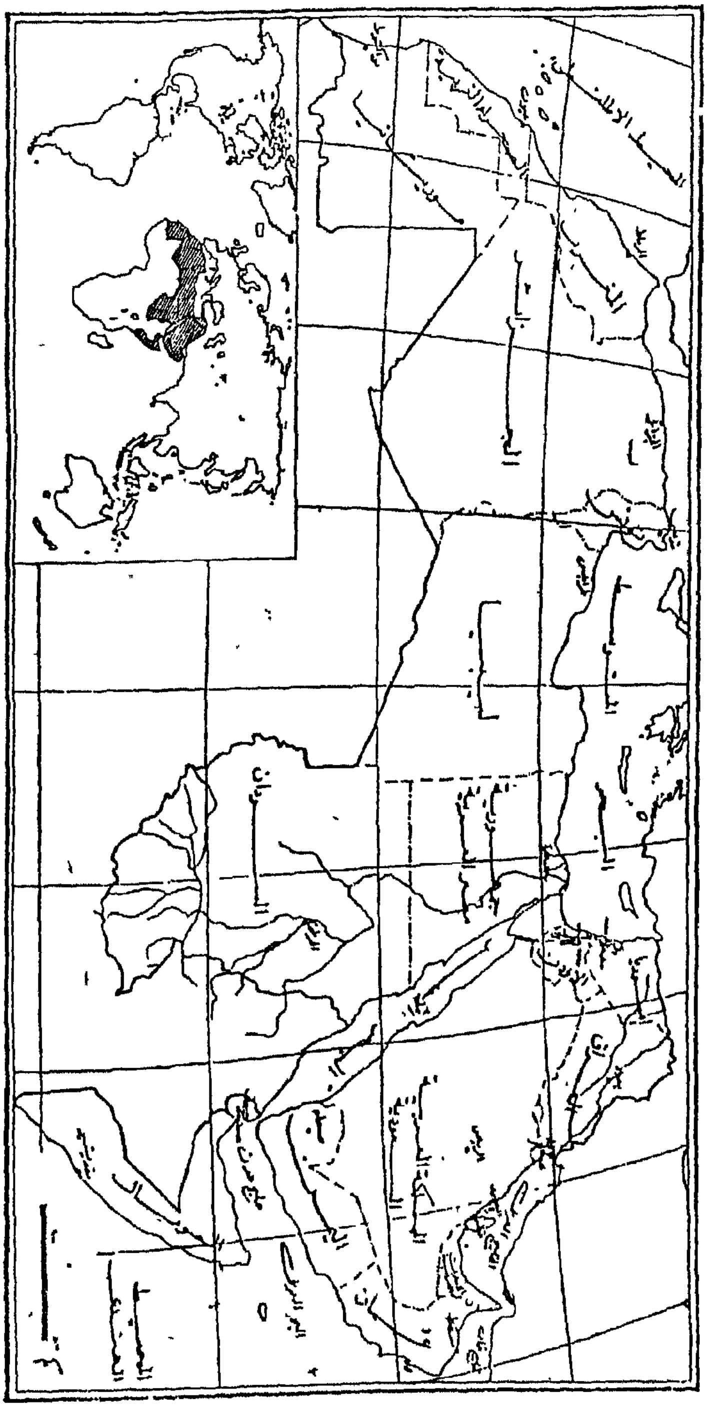
وعموماً فالمملكة المتحدة نموذج معقول لدولة متوسطة الحجم سكانياً ومساحيا استطاعت أن تصل إلى مصاف الدول العظمى ، واستمرت كذلك لمدة طويلة من الزمن ، غير أن هناك دولاً أخرى كثيرة من نوع الحجم المتوسط من أمثلتها : يوغسلافيا ورومانيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ، وكذلك من الدول المتوسطة فى حجم السكان المجر والبرتغال واليونان وبلغاريا والنمسا ، أما بقية هذه المجموعة فتقع فى آسيا وهى نيبال وماليزيا وسيلان واليمن . وكذلك أيرلندا وجواتيمالا وأراجواى وهندوراس ، ونيكاراجوا وليبيريا . وهى دولة قليلة السكان .

دول المجموعة الخامسة :

وتضم الدول الصغيرة مثل هولندا وبلجيكا وسويسرا والدانمرك وهايتى وجمهورية الدومينيكان وجمهورية السلفادور وكوستاريكا وبوتان (دولة الهيمالايا) وألبانيا . ويختلف عدد السكان فى كل من الدول السابقة . ولكنها أعداد محدودة نسبيا ١٤٫٧ مليون فى هولندا أو ٤ مليون نسمة فى السلفادور .

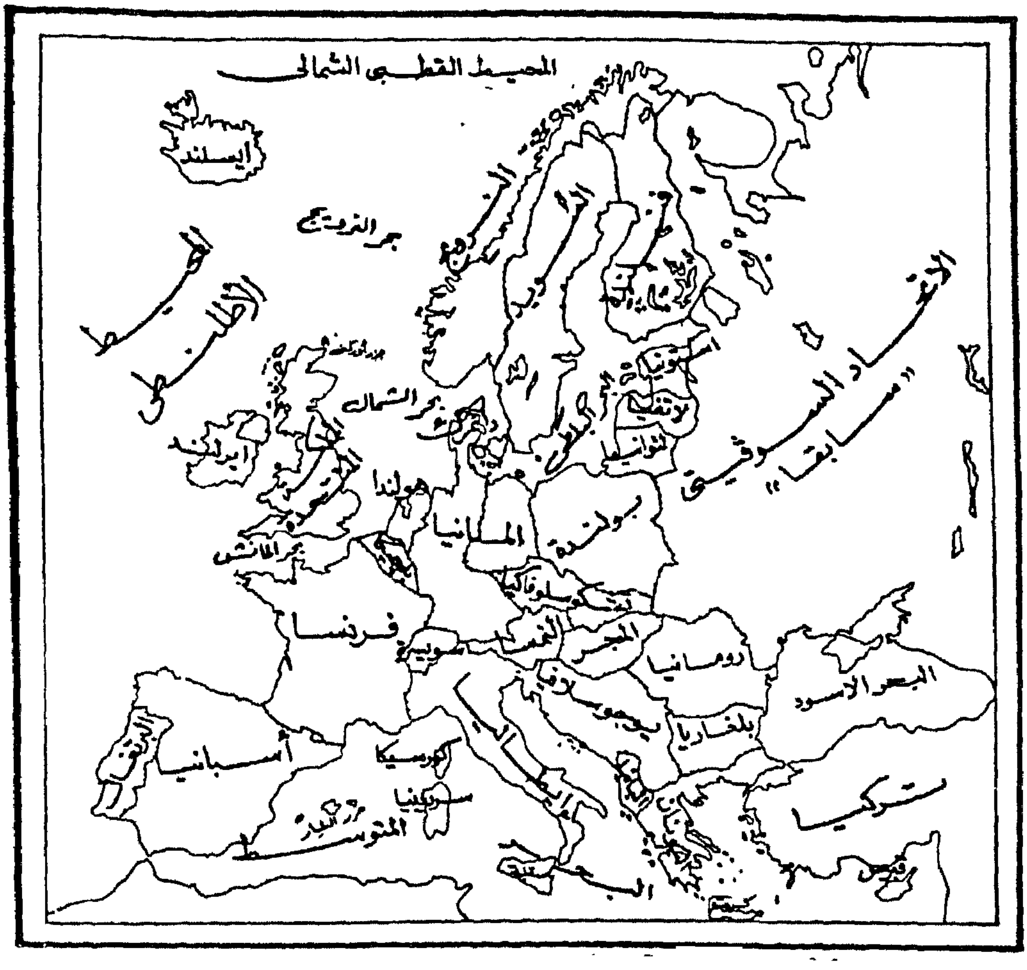
دول المجموعة السادسة :

وتضم الدول الصغيرة جداً مساحيا وسكانيا . وتشمل دول مثل : لبنان والكويت ولوكسمبرج ومالطة وسنغافورة وهى دول قليلة السكان ، فعدد سكان لوكسمبرج مثلا لا يزيد على ٣٨٠٫٠٠٠ نسمة وسكان لبنان حوالى ٣٫٨ مليون نسمة .



شكل رقم (١١)

الحـدود السـياسية للدول العربيـة



شكل رقم (١٢)

الوحدات السياسية لأوربا

ويلى هذه المجموعة : مجموعة الدول القزمية وأهمها موناكو وسان مارينو وأندورا والفاتيكان مركز البابا زعيم الكنيسة الكاثوليكية . ولها نفوذ كبير فى كثير من المسائل العالمية والقضايا الدولية . مساحتها ١٠٩ فدن فقط أو ٤٤ هكتار وحوالى الف من السكان .

وكان اقليم السار أيضا ضمن هذه المجموعة قبل أن تنضم إلى ألمانيا . وكذلك كانت مدينة التريستا قبل ضمها لإيطاليا . وضم المنطقة المحيطة بها ليوغوسلافيا .

وهكذا نرى أن مساحات الدول تتفاوت تفاوتا شاسعا وكذلك الحيز السكانى وليست هذه الأحجام بالضرورة دليلا على قوة وعظمة الدول ، إلا أن هناك اعتبارات أخري يجب ألا تفوتنا عند تقييم الدول .

ثالثا - شكل الدولة :

لعل هذا العنوان يثير التساؤل ، فما أهمية الشكل بالنسبة للدولة وهل من المفروض أن يكون للدولة شكل معين؟ وهل يفيد الشكل فى قوة الدولة ويزيد من مكانتها السياسية؟ كل هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات وافية .

ولعل أهمية الشكل الأساسية هى أن تكون أطوال الحدود السياسية للدولة متناسبة مع حجمها (مساحتها) وتكون هذه الحدودمنتظمة بقدر المستطاع ، وأقرب الأشكال مثالية هو الشكل الدائرى أو الأشكال القريبة من الشكل الدائرى . ويضرب المثل دائما بشكل فرنسا لأنه قريب الشبه بالشكل الدائرى . بينما شيلى نموذج واضح للشكل المستطيل ومصر للشكل المربع .

وأهمية الشكل الدائرى تتركز فى ملاءمته لأغراض الإدارة والدفاع والحكم . فالحكم من نقطة مركزية لدائرة حكم على أبعاد متساوية ومتناسبة من المركز مسألة ميسورة وسهلة ، وفى حالة الحرب تصبح السيطرة على جهات وأقاليم الدولة من المركز أمراً سهلا ، والجيش الذى يتصرف من داخل دائرة يقوى على قهر أي جيش آخر يتصرف حول هذه الدائرة . ثم إن الشكل -

الدائرى تصبح معه جميع حدود الدولة متكافئة فى عدم قابليتها للاختراق ، الأمر الذي يجنب هذه الدولة الغزو الأجنبى .

وأهمية الشكل أيضاً تبدو واضحة عندما يكون التماسك المساحى لأراضى الدولة مسألة حيوية للتكامل والالتحام ، وهناك دول تجزأت أطرافها إما سياسيا أو طبيعيا ، والرقعة المتصلة من سطح الأرض أفضل بكثير فى بناء الدولة من الأجزاء المجزأة أو المنفصلة ، بسبب وجود فواصل مائية أو سياسية بين أجزاء الدولة الواحدة ، وكانت باكستان قبل انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية وقيام دولة بنجلاديش ، كانت الباكستان نموذجا للدولة التى يفصل بين قسميها الشرقى والغربى مسافة كبيرة تصل إلى نحو ١٠٠٠ كيلو متر تقريباً .

وكيف ان باكستان عندما بدأت الاشتباكات العسكرية بينها وبين الهند كان لتفتت دولة باكستان مساحيا إلى جزئين شرقى وغربى ، ولعظم المسافة التى تفصل بينهما أثر كبير فى الطريقة التى سارت عليها المعارك والنتيجة التى آلت إليها هذه الحرب .

وهذا النوع من التمزق فى شكل الدولة يعنى الشكل المنفصل . وكانت هناك أمثلة أخرى فى أوربا قبل الحرب العالمية الثانية حين كانت بروسيا الشرقية تنفصل عن بقية الوطن الألمانى الرئسية ، وكما كان إقليم سيليزيا ينفصل عن جنوب ألمانيا وحالياً برلين وألمانيا الغربية وكانتا منفصلتين حتى إتحدت المانيا بعد انهيار النظام الشيوعى فى المانيا الشرقية .

وفى هذه الحالات بالطبع يكون تقطع الدولة بسبب وجود وحدات سياسية أخرى تفصل بين أجزاء الدولة . وفى هذه الحالات يكون ارتباط اجزاء الدولة مرهونا بعلاقة الدولة بالوحدات السياسية التى تفصل بينها وبين بقية الدولة .

ولكن هناك حالات كثيرة لتقطع الدولة ، ليس بسبب فواصل سياسية (وحدات سياسية أخرى) ولكن بسبب فواصل مائية (بحار أو بحيرات) وهذا النموذج شائع ولا يعتبر فى الحقيقة تقطعا إذا كانت المسافة التى تفصل بين هذه الجزر والوطن الأم مسافات معقولة ، وإذا كانت المياه مياه إقليمية أو للدولة سلطان وسيطرة عليها ، مثل هذا النوع من الأشكال السياسية يعرف بالشكل المتقطع Fregmented مثل الجزر اليونانية العديدة المنتشرة فى بحر إيجــة .

وإذا زادت الفواصل المائية بين هذه الجزر وأصبحت منتشرة على مسافات كبيرة وفى مساحة كبيرة يسمى هذا النمط من أشكال الدول بالنمط المتناثر Scattered مثل أندونيسيا والفلبين ، وغينيا الاستوائية .

ويطلق على الأجزاء المنفصلة من دولة ما والموجودة داخل أراضى دولة أخرى باسم الجيوب أو النتوءات السياسية ويطلق عليها Enclaves بالنسبة للدولة التى توجد فيها ، إسم Exclaves بالنسبة للدولة التى تنتمى إليها سياسيا .

ولا شك أن تشتت و إنتشار أو تقطع أجزاء الدولة الواحدة يسىء إلى مناعة وقوة الدولة . وتعتبر عيباً استراتيجيا للدولة التى تقطعت أجزاؤها . وهناك كثير من الجيوب السياسية داخل دولة ما ، ولكنها تابعة لدولة أخرى - مثل امتداد من أفريقيا الجنوبية الغربية - ناميبيا لتصل إلى نهر الزمبيرى . ومثال آخر من العالم الجديد ولاية ألاسكا التابعة للولايات الأمريكية والتى توجد إلى الشمال الغربى من كندا . والتى تحيط بها الأراضى الكندية من الجنوب والشرق والتى لاتصل بينها وبين الولايات المتحدة حدود أرضيه مطلقا .

وقد يكون لشكل دولة من الدول عيب أساسى فى استراتيجيتها الدفاعية . فاذا تصادف واحتوى جزء من أجزاء الدولة على موارد طبيعية هامة ومقومات اقتصادية واستراتيجية . ولكن المنطقة التى توجد فيها هذه

الخامات ذات شكل معيب بأن يكون قطاعاً ممتداً وسط أرض دولة أخرى ، وفى هذه الحالة يكون اقتطاع هذا الجزء من أراضى الدولة أمرا سهلا جدا على الدولة الأخرى إذا أرادت ذلك .

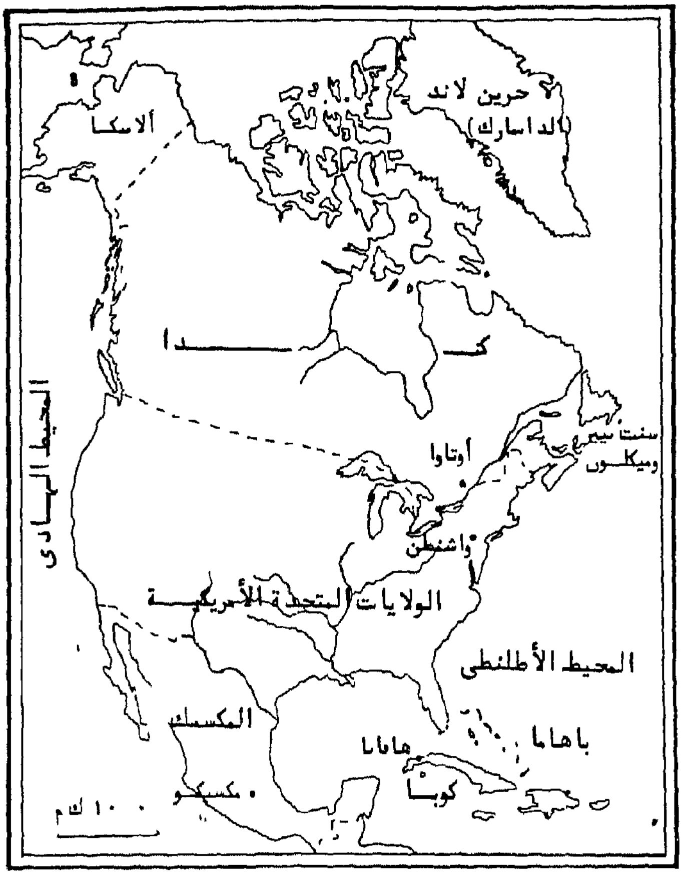
وهناك علاقة وثيقة بين شكل الدولة وموقع العاصمة . فمن المعروف أن معظم عواصم الدول تحرص على وجودها فى مكان مركزى في مكان وسيط من كل أراضى الدولة . أو بالتحديد من كل الأراضى ذات النشاط الاقتصادى والاجتماعى وذات الكثافة السكانية ، فالثقل وأقطاب الثقل السكانى والاقتصادى لا شك تجذب إليها المراكز الإدارية وبالتالى العاصمة . والموقع الوسطى للعاصم هام جداً لأن العاصمة هى قلب الدولة النابض وعقلها المفكر والمدبر ، ولذا وجب أن تكون فى أكثر المواقع أمانا وكفاءة فى الحماية . وليس هناك أفضل من الموقع المركزى لتحقيق هذا الغرض .

ومدريد فى أسبانيا وبرن فى سويسرا ووارسو فى بولندا عواصم مثالية لموقعها المتوسط بالنسبة لشكل الدول التابعة لها على الترتيب .

والعواصم ليست ثابتة فهى تتغير بل وتتحرك من مكان لآخر داخل الدولة وقد نقلت تركيا عاصمتها من استنبول إلى أنقرة بعد تقلص وزوال الإمبراطورية العثمانية . ونقل الاتحاد السوفيتى عاصمته من موسكو إلى لينينجراد مرة ثم إلى موسكو مرة أخرى- ونقلت البرازيل عاصمتها من ريودى جانيرو إلى برازيليا فى داخل البلاد .

وعندما تنقل الدولة عاصمتها من جهة داخلية إلى جهة ساحلية يدل ذلك على أن الدولة تتجه اتجاها بحريا . وعندما يحدث العكس يدل ذلك على أن الدولة تتجه اتجاها داخليا .

واشنطون بموقعها فى شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية إنما جاء ذلك التوجيه بسبب تركز النشاط الاقتصادى والصناعى والثقل السكانى فى الولايات المتحدة فى شمال شرق الولايات المتحدة ومموقع لندن بال -



شكل رقم (١٣)
أمريكا الشمالية سياسياً

للمملكة المتحدة ، إنما يعبر عن التركيز الشديد للنشاط البشرى وتركز الصناعة ، التجارة والسكان فى منطقة جنوب شرق الجزر البريطانية .

رابعاً: المناخ:

لا ينكر أحد أن الظروف المناخية لأى دولة لها دخل كبير في توجيه الاقتصاد والنشاط البشرى واستقرار السكان وتوزيع مراكز الثقل والقدرة علي الحركة والنشاط . وبالتالى فى طاقة السياسة وقدرتها على التفاعل سياسياً مع الجماعة الدولية .

والتوزيع الحالى للأقاليم المناخية فى العالم يشير إلى أن هناك أقاليم تمتاز بمناخات ملائمة لمعيشة الإنسان ومشجعه على النشاط البشرى فى ميدان الصناعة والزراعة . هذه الأقاليم تقع عامة فى العروض المعتدلة الدفيئة والمعتدلة الباردة . بينما توجد أقاليم لا تشجع على النشاط البشرى على الإطلاق ، بل أقاليم طرد بشرى بسبب قلة الرطوبة - عدم وجود الماء - أو شدة البرودة أو شدة الحرارة . أو الحرارة والجاف معاً . مثل الصحارى الجليدية والأقاليم ذات المناخ القارى والأقاليم الاستوائية .

فهناك جهات من سطح الأرض تشتد فيها البرودة حتى أن حياة الناس فى هذه الأجزاء تصبح مستحيلة أو على الأقل حياة صعبة للغاية مثل الجهات اقطبية أو الأجزاء شديدة الارتفاع أو الجهات القارية . وتظل الأرض فى هذه الجهات مغطاه بالثلوج لفترات طويلة من السنة . ويعضها تغطيه الثلوج طول العام . ومثل هذه الأقاليم لا تسمح بممارسة الإنسان لأي من حرف الزراعة أو حتى الرعى ، والجماعات التى تسكن هذه الجهات تعتمد على صيد الحيوانات - مثل حيوان الرنه فى المنطقة الأوراسية - ويعتمد سكان الأصقاع الشمالية من كندا وفى ألاسكا وجرينلاند على صيد حيوان الكاريبو - وهو حيوان قريب الشبه من حيوان الرنة فى الكتلة الأوراسية .

كما توجد بعض معادن مثل الحديد الذى يوجد فى شمال السويد والذهب والبترول فى ألاسكا لكانت هذه الأراضى عديمة القيمة تماما . وقد تم الكشف عن خام اليورانيوم والكروم وصخور الأباتيت فى سبتنربرجن أو مايعرف حاليا باسم سفالبارد Svalbard وهى جزر تتبع النرويج ، غير أن لدولة الاتحاد الروسى فيها بعض الميزات الاقتصادية .

والدول التى تقع أراضيها فى هذه المنطقة الباردة تقاسى من صعوبات طبيعية غير محدودة ، فالبرودة الشديدة قيدت انتشار السكان ، ودفعت بعضهم الى الهجرة الى الأقاليم الدافئة ، وكذلك لاتنتج هذه الدول مواد غذائية على الاطلاق . وتعتمد فى المواد الغذائية اللازمة للسكان على الاستيراد . ونظرا للبرودة الشديدة تتجمد المياه ولاتصبح موانيها صالحة للملاحة ولاتستطيع السفن العادية الملاحة فى هذه البحار . ولولا تيار الخليج الدافىء الذى يمر بالسواحل الشمالية الغربية لقارة أوربا ، لولا هذا التيار الذى تدفعه مياه المحيط الأطلنطى فى اتجاه الشمال الشرقى . لما تمكنت كثير من موانى الدانمرك والسويد والنرويج من البقاء مفتوحة للملاحة .

ولذا كان لتيار الخليج الدافىء - وهو ظاهرة مناخية بحته - كانت له أهمية اقتصادية بل واستراتيجية كبرى بالنسبة لكثير من دول شمال غرب أوربا . فمرور هذا التيار على ميناء بتسامسو ومورمانسك فى أقصى الطرف الشمالى لأوربا جعل من الممكن بقاء هذا الميناء مفتوحا للملاحة معظم أيام السنة . وقد حصل الاتحاد الروسى على هذا الميناء من فنلندا بعد هزيمتها فى الحرب الفنلندية الروسية .

وللأقاليم الباردة الشمالية أهمية أخرى فى أنها أصبحت تستخدم فى الطيران وأصبح من الممكن الوصول من لندن الى طوكيو عبر الدائرة القطبية الشمالية وذلك فى زمن أقل ومسافة أقصر .

ولعل أكبر عيوب هذه المناطق هى أنها أقاليم خالية من السكان نظرا لظروفها الطبيعية . وحتى فى الأراضى التى تقع الى الجنوب منها مباشرة والتى تعتبر أدفأ نسبيا من المنطقة القطبية نجدها مخلخلة السكان . تنتشر بها المراكز العمرانية المحدودة على مسافات متباعدة . وتقتصر الحياة الاقتصادية فيها على قطع الأخشاب وصيد الحيوانات ذات الفراء .

وأيا كانت الفوائد التى يستخرجها الانسان من الأقاليم القطبية الباردة ، فإن وقوع مساحات كبيرة من أراضى دولة داخل المنطقة القطبية الباردة لاتضيف الى الدولة ميزات بل قد تكون عبئا عليها . وجدير بالذكر أن المناطق القطبية ملحقة بدول ولا تقوم فيها دول بكاملها نظرا لفقرها الشديد وعدم صالحيتها للاستقرار .

والارتفاع الشديد فى درجة الحرارة من العوامل المناخية التى تؤثر فى نشاط الدولة الاقتصادى خاصة إذا ماكانت الحرارة الشديدة مصحوبة برطوبة عالية فان الحرارة المحسوسة سوف تكون أعلى بكثير من الحرارة الفعلية الأمر الذى لايساعد على النشاط البشرى ويدعو الى الكسل ، وفى البلاد التى تكرن الحرارة الشديدة مصحوبة بمطر غزير فتسود ظروف الغابات الكثيفة مثل حوض الأمازون وحوض الكونغو .

ولكن إذا كانت الحرارة مصحوبة بجفاف فيؤدى ذلك الى وجود الصحارى وانعدام الحياة النباتية وبالتالى الحياة البشرية .

ولعل أنسب الظروف المناخية وأكثرها ملاءمة لحياة الإنسان هى المناخات المعتدلة الباردة والمعتدلة الدفيئة . فى نصف الكرة الشمالى والجنوبى . وبما أن النصف الجنوبى للكرة الأرضية تشغل أكثره المحيطات فإن أغلب هذه الأجزاء تقع فى نصف الكرة الشمالى ، وتسمي إقليم الوفرة والنشاط الاقتصادى لأنها توفرت فيها كل المقومات الدافعة الى النشاط والعمل ، فضلا عن وجود المعادن اللازمة للصناعة والتربة الصالحة للزراعة والظروف المناخية الملائمة لحياة الناس واستقرارهم .

وقد تحدثت جين جوتمان(١) Jean Gottmann عن فكرة أو نظرية هجرة المناخ من الشرق الأدنى والمناطق التى قامت بها الحضارات القديمة فى

---

(1) Gottmann, J. "Geography and International Relations", in Jaxkson, W.A.D. (.), Politics and Geographic Relations Englewood Cliffs, N.J., 1964.

مصر وبابل ومواطن الحضارات اليونانية والرومانية . وكيف أن هناك من يعتقد أن الظروف المناخية قد طرأت عليها تغييرات أساسية فى هذه المناطق . وقد انتقلت ظروف المناخ المثالية والمشجعة على العمل والتقدم من هذه البلاد على مدى عشرات القرون حتى استقر بها المقام حاليا فى العروض المعتدلة الدفيئة والمعتدلة الباردة . وأن مناخات منطقة الشرق الأدنى ومواطن الحضارات اليونانية والرومانية قد ساءت أحوالها المناخية وتحولت الى الجفاف النسبى والارتفاع النسبى فى درجة الحرارة . وهذه نظرية يصعب إثباتها ولكن لها رجاحتها فى أن المناخ الموجود فى هذه البلاد حاليا يختلف عما كان عليه وقت نهضتها الحضارية . وسوف نناقش هذه النظرية بالتفصيل فيما بعد .

وإن كان البعض يرى أنه كلما كانت الدولة تتمتع أراضيها بظروف مناخية متشابهة كلما كان ذلك مدعاة الى تجانس الدولة وتجانس أراضيها وطباع سكانها وطريقة حياتهم(١) نجد أنه بالرغم من وجاهة الفكرة السابقة . إلا أنه لايمكن إنكار الفوائد التى تجنيها الدولة من وجود تباينات فى الظروف المناخية ، فالولايات المتحدة تتمتع بظروف مناخية متباينة حتى أنه توجد بها نطاقات زراعية كاملة ترتبط بالظروف المناخية للدولة . وقد أعطى ذلك الولايات المتحدة تنويعا كثيرا فى منتجاتها الزراعية .

والتنوع فى المنتجات ذو أهمية إقتصادية واستراتيجية للدولة .

التضاريس :

لتضاريس أية دولة وظاهرات السطح بها أهمية فى التقييم الاقتصادى والسياسى لها ، وما من شك فى أن الأراضى التي تمتاز بطبيعتها السهلية المنبسطة إذا تصادف وقوعها فى ظروف مناخية ملائمة تكون مثل هذه الأراضى بلا جدال أفضل بكثير من غيرها من الأراضى التى تقع فى منطقة

---

(١) محمد متولى موسى - الجغرافيا السياسية ، مطبعة المعهد العالى الفرنسى ، القاهرة ١٩٥٧ ص٢٨٠ .

جبلية وعرة . على الرغم من أن الجبال قد تحتوى ثروات معدنية أو إمكانيات لتوليد الطاقة المائية ، إلا أن الأراضى السهلية لو اقترنت بظروف مناخية مناسبة هى أفضل الأراضى للتقدم الاقتصادى وللنشاط البشرى بصفة عامة ، ويعيش معظم سكان العالم حاليا فى أراضى سهلية ، وقد نشأت الحضارات القديمة فى السهول الفيضية فى وادى النيل وأرض الرافدين ، وقد نفر الناس من سكنى الجبال والجهات المرتفعة لجدبها وفقرها ولجأوا إلى الأراضى السهلية حيث يجود فيها الزرع والنبت وتسهل الحركة بين الأجزاء المختلفة ، ولايضطر الناس الى الحركة صعودا وهبوطا .

والدول التى بها أراضى سهلية تستطيع أن توفر لسكانها حاجتهم من الحبوب والمنتجات الغذائية التى تنتجها الأرض . وقد كان لضآلة الأرض السهلية القابلة للزراعة فى اليابان والجزر البريطانية أثر كبير على هذه الدول . فنجد أنها تعتمد على غيرها فى الحصول على جزء كبير من حاجتها الى هذه السلع . ونذكر حال بريطانيا أيام الحرب العالمية الثانية . وكيف أن كل المنتجات الغذائية كانت توزع بالبطاقات لقلتها وللحصار الذى تعرضت له ولصعوبة الحصول على مواد مثل السكر والحبوب وغير ذلك من البلاد المنتجة لها . واليابان تضطر فى الوقت الحاضر الى استيراد نحو ثلث حاجتها من الغذاء للاستهلاك المحلى .

واستواء السطح أمر حيوى جدا فى البلاد التى تعتمد فيها الزراعة على الرى . وحتى الأراضى التي تقوم فيها الزراعة البعلية نجد أن الأراضى السهلية المنبسطة أفضل بكثير فى الزراعة من غيرها من الأراضى . وذلك لسهولة القيام بالعمليات الزراعية ، ونذكر هنا أن الأراضى السهلية فى كل من الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفيتى قد مكنت هذه الدول من استخدام نظام ميكنة الزراعة فى مساحات واسعة (الزراعة الواسعة) .

وبالرغم من الميزات الكثيرة للأراضى السهلية نجد أن الأراضى الجبلية أو المرتفعة كانت أنسب الأراضى لقيام الوحدات السياسية لأنها وفرت لها

الحماية والأمن . وكانت كل دولة تحتاج فى الماضى الى نواة جبلية مرتفعة تكون ملجأ لها لايمكن قهرة فلا تنهار الدولة ، تنطلق منه إلى الأراضى السهلية المحيطة كلما استعادت قوتها . وبعد أن تعدت مرحلة الأزمة العصبية . وقد استفاد المجاهدون الجزائريون من الجبال فى حرب التحرير التى خاضوها ضد الفرنسيين حتى حصلوا على الاستقلال .

من أمثلة الدول التي نشأت في مناطق جبلية دول أمريكا الوسطى وبعض دول أمريكا الجنوبية مثل كولومبيا وأكوادور وفنزويلا ، ومن الدول التى قامت فى منطقة جبلية ثم مدت نفوذها الى الأراضى المجاورة إيران وتركيا ، ومن الدول الجبلية الخالصة نيبال وبوتان فى شمال الهند .

ولكن بعد تقدم العلوم وارتفاع قدرات الانسان أمكن للانسان أن يستفيد من الثغرات الموجودة فى المناطق الجبلية ومن الأودية الضيقة فى عمل الممرات وإنشاء الطرق والسكك الحديدية . بل أمكن إنشاء الانفاق التى تخترق الجبال والتى تمر بها القطارات والسيارات فى أوربا وكذلك فى العالم الجديد . وقبل إنشاء مثل هذه الطرق فى دولة مثل رومانيا كان يتعذر وصل شمال البلاد ، بجنوبها وشرقها . وبعد إقامة هذه الأنفاق أصبحت إيطاليا تتصل ببقية أوربا شمالا بسهولة ويسر عبر الممرات الجبلية فى الألب ، وأصبحت السكك الحديدية والطرق تخترق جبال الايلاش فى شرق الولايات المتحدة الأمريكية .

ولظاهرات السطح أثر كبير فى إتجاه الحدود السياسية . ومن المعروف أن الحدود السياسية المثالية هى تلك التى تتطابق مع حدود بشرية وطبيعية واضحة ، وفيما يختص بالحدود الطبيعية فهي تلك التى تتبع الظاهرات الطبيعية وبالذات ظاهرات السطح . ولذلك نجد أن تخطيط الحدود السياسية فى المناطق السهلية تفتقر الى الحواجز والعوائق التى تميز بين أجزاء الدول المختلفة التى توجد بها . فأقامت بعض الدول فى الماضى أسواراً لتفصل بينها وبين غيرها من الدول والشعوب ونذكرهنا سور الصين العظيم .

ولم تعد للأسوار فى الوقت الحاضر أية قيمة دفاعية . وأصبحت الدول تلجأ إلى بناء خطوط تحصينات خاصة بينها وبين البلاد التى تخشى من غزوها أو اعتدائها عليها .

ولذلك نجد أن الجهات السهلية تتعرض للغزو والاحتلال أكثر من غيرها من أراضى الدولة ذات الطبيعة الجبلية ، والجهات الجبلية أكثر قدرة على حماية الدولة لوعورتها وصعوبة عبورها . ولذلك تميل الحدود السياسية الى الاتجاه إلى الجهات الجبلية ومسايرة قممها لتوفير أقصى قدر من الحماية ، والجهات الجبلية لاتقوم بوظيفة الفصل الطبيعى فحسب بل تقوم أيضا بالفصل بين الثقافات واللغات والأجناس . أو ظلت هكذا لفترة طويلة من الزمن .

وبالرغم من كل هذه الميزات نجد أن الحدود السياسية لاتسير مع الحدود الطبيعية دائما . ولكن فى مسافات معينة ذلك لأن تخطيط الحدود السياسية لايأخذ فى الاعتبار هذه الضوابط الطبيعية بقدر مايأخذ فى الاعتبار الاعتبارات السياسية .

وعلى ذلك ومن العرض السابق للميزات الطبيعية المختلفة للدولة نجد أن الدول تتباين فى ميزاتها الطبيعية ، وأن هذه الميزات الطبيعية هامة جدا ، وكلها تضيف الى قيمة الدولة ، فإذا كان الموقع من خط العرض يفرض نوعا معينا من المناخ فإن الموقع البحرى أو القارى يحدد الدور الذى يمكن للدولة أن تقوم به فى النواحى التجارية وحاجتها الى الغير أو حاجة الغير إليها ، ولكننا نلاحظ بصفة عامة أن أفضل الميزات الطبيعية لأى دولة هى أن تكون واقعة فى العروض المعتدلة فى نطاق النشاط الاقتصادى والبشرى . وأن تكون أغلب أراضى الدولة سهلية ولها واجهة بحرية وأن تجود عليها الطبيعة بثروة معدنية وإمكانيات لاستغلال الطاقة حتى تقيم صناعة متقدمة . وأن يكون شكل الدولة وحجمها وظروف السطح فى مناطق الحدود بها تسمح لها أن تعيش فى أمن وسلام فيما يختص بعلاقاتها مع الغير . وأن تساعدها المقومات الطبيعية داخليا على تحقيق رخاء وكفاية لسكانها .

ثانيا : مجموعة العوامل البشرية

تبين لنا فيما سبق مقدار تأثير العوامل الطبيعية فى قوة الدولة ، ويجئ الآن دور الحديث عن أثر العوامل البشرية . وهى بلا شك تؤثر هى الأخرى على مكانة الدولة وقوتها ، خصوصا إذا ماعرفنا أن العوامل البشرية أكثر ديناميكية ، وأبلغ أثرا من العوامل الطبيعية .

والمقصود بالعوامل البشرية التى تؤثر فى قوة الدولة هى جميع العوامل المتصلة بالانسان ونشاطه والتى لها دور أو تساعد على دعم قوة الدولة ومنعتها .

ولاشك أن الدولة تتأثر بنشاط سكانها وبمقدار جدهم واجتهادهم . وتقييم الدولة بما لدى سكانها من قدرة على التأثير يقتضى تتبع أحوال السكان فى كل دولة ، للتعرف على مجوعة الجوانب الآتية :

عدد السكان :

تختلف دول العالم من حيث نصيبها من عدد السكان ، فهناك دول قليلة السكان جدا مثل مالطا أو قبرص أو البحرين ، ومعظم دول الخليج العربية .

قلة السكان واثرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية :

وكان لقلة عدد السكان فى تلك الدول أثرة البالغ فى خطط التنمية وبرامج النمو الاقتصادى وأوجه النشاط الاقتصادى بصفة عامة .

وقد زادت الحاجة الماسة الى تعويض هذا النقص السكانى فقامت هذه الدول باستقدام العمالة الأجنبية من شتى دول العالم فى الشرق والغرب . وقد عانت هذه الدول كثيرا من نقص السكان ، وأثر ذلك على تنفيذ برامج التنمية وعلى الأنشطة الإقتصادية . وقد ساعدت الثروة النفطية دول الخليج على الاعتماد على العمالة الأجنبية والتى كلفتها المليارات من

الدولارات . ولكنها تمكنت الدول فى النهاية من بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات لمواطنيها .

وتوثر قلة السكان أيضا على الوضع السياسى العام للدولة . وهناك دول كثيرة مشكلتها القلة العددية . ومن أمثلة هذه الدولة كندا واستراليا ونيوزيلندا . وأن الفرق الوحيد بين كندا والولايات المتحدة هو أن الولايات المتحدة تحظى بعدد كبير من السكان ، وقد اجتذبت مهاجرين أكثر بسبب ظروفها البيئية المتميزة . وقد ساعدت هذه الكثرة العددية الولايات المتحدة على تحقيق معجزة إقتصادية وسياسية منذ استقلالها عن بريطانيا قبل مايزيد عن مائتى سنة ، لتصبح أكبر وأقوى دولة فى العالم حاليا وأكثر دول العالم تقدما فى العلوم والتكنولوجيا .

وأما كندا فلم تتأخر كثيرا عن الولايات المتحدة فى التقدم العلمى والتكنولوجى ، ولا فى الطموح السياسى والاقتصادى . غير أن كندا التى لها نفس مساحة الولايات المتحدة تقريبا وهى نحو ٩ مليون كيلو متر مربع ، لم تجذب إليها مهاجرين بنفس درجة الولايات المتحدة ، ولذلك فإن دولة كندا وهى من دول أمريكا الشمالية وعضو فى منظمة حلف الأطلنطى ، لم تتبوأ مكانه تشبه تلك التى حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد لجأت الدول التى عانت من مشكلات قلة السكان ، لجأت الى طلب مهاجرين من الخارج إليها مثل استراليا وكندا والأرجنتين وحتى الولايات المتحدة نفسها وكانت تقبل مهاجرين جدد إليها ، لأن طموحات التنمية الاقتصادية وتطلعات التفوق العلمى والتكنولوجى كانت تدفعها الى طلب المزيد من المهاجرين .

وكان المهاجرون يفدون إلى تلك الدول من كل أرجاء العالم حتى وقت قريب . أما فى الوقت الحاضر فإن هذه الدول تفضل الكفاءات العلمية والفنية وتشجع هذه العناصر فقط للهجرة إليها .

كذلك اتبعت هذه الدول سياسة تشجيع السكان المحليين على زيادة الانجاب ، بدلا من استقدام المهاجرين من الخارج ، وفعلت دول الخليج والدول البترولية الأخرى نفس الشى إذ شجعت السكان على زيادة حجم الأسرة ، لحل المشكلة السكانية .

الدول التى تعانى من مشكلات كثرة السكان والزيادة السكانية :

ويمثل ما أن هناك دول تعانى من نقص السكان أو القلة العددية السكانية ، فإن هناك دول كثيرة تعانى من الكثرة العددية للسكان ، ومن مشكلات الزيادة السكانية المتلاحقة . خصوصاً إذا كانت هذه الزيادات السكانية لاتساندها زيادة فى النمو الاقتصادى ، أو معدلات النشاط الاقتصادى . فإن هذه الدول تعانى من نقص الموارد ، وتدهور الأحوال الاقتصادية ونقص الغذاء ، وكذلك تدهور الخدمات والمرافق . الأمر الذى يضعف البناء الاجتماعي والسياسى للدولة .

ومن أمثلة الدولة التى تعانى من مشكلات الكثرة العددية للسكان الهند وباكستان وبنجلاديش والصين ودول جنوب شرق آسيا ، ومصر والمغرب والسودان ونيجيريا وعدد كبير من دول أفريقيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية والوسطى وبنجالاديش .

وأن الزيادة السكانية تتسبب فى زيادة الضغوط على الموارد الاقتصادية ، فيقل نصيب الفرد من هذه الموارد . وكذلك ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومى فى السنة وهو المعيار الذى تتخذه معظم دول العالم كمعيار للتقدم أو التخلف .

إذ أنه مع استمرار الزيادة السكانية التي لاتصحبها برامج نمو إقتصادى معقولة سوف تظل الدولة تعانى من نقص شديد فى الخدمات الأساسية وبالتالى يتدهور مستوي المعيشة . وينعكس ذلك بالضرورة على الأحوال

الاجتماعية والسياسية ، وربما تحدث مضاعفات سياسية نتيجة الصراع والتزاحم على الغذاء والموارد والوظائف . وفى بعض الحالات تؤدى كثرة السكان وقلة الموارد إلى حروب أهلية وقبلية كما هو الحال فى رواندا وبورندى والصومال وناميبيا وليبيريا وسيرليون وإقليم غرب أفريقيا .

ومن أبرز مشكلات الأعداد السكانية الكبيرة هى مشكلة نقص الغذاء . على الرغم بأن مشكلة الغذاء هى أيسر المشكلات وأبسطها . وإنما المشكلة الأكبر هى تقديم الخدمات وكذلك الطاقة الاستيعابية للمجتمع ككل . ومشكلات التزاحم ، ومشكلات الاسكان والنقل والمواصلات .

وينظر معظم المحللين إلى الغذاء على أنه مايسد رمق الانسان ويبقيه على قيد الحياة . لكن هذا ليس الغذاء المطلوب عند غالبية السكان ، الذين يطلبون تنوعا فى الغذاء ، وتميزا فى نوعيته . وكذلك يطلبون مستويات معيشية أرفع وعلى الرغم من ذلك فإن حصيلة العالم من الغذاء على الرغم من زيادتها فإنها لاتكفى احتياجات السكان . وقد ساعدت التغيرات المناخية التى ضربت إقليم الساحل فى أفريقيا إلي زيادة تفاقم أزمة الغذاء ، ولو استمرت موجة الجفاف ، وتلف المحاصيل الزراعية والتى حدثت فى العقدين الأخيرين ، وبصفة خاصة منذ ١٩٨٤ وحتى الآن ، فإن بلادا كثيرة فى أفريقيا سوف تمر بأزمات نقص غذاء وكذلك ربما تدخل فى حروب أهلية وصراعات كبيرة على الصعيد المحلى والدولى من أجل تأمين الغذاء والاحتياجات الأساسية . والنماذج التى حدثت فى رواندا عام ١٩٩٤ وبورندى عام ١٩٩٦ والصومال أعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ وبنجلاديش عام ١٩٩٢ وبلاد كثيرة أخري هى مؤشرات على أن مشكلة دول كثيرة فى العالم حاليا هى كثرة السكان . فالصين يزيد عدد سكانها على ١١٠٠ مليون نسمة ويزيد عدد سكان الهند على ٩٠٠ مليون نسمة ، ويزيد سكان بنجلاديش على ١٢٥ مليون نسمة وهذه أمثلة . وأن هذه الدول على الرغم من أنها كبيرة الحجم

سكانيا إلا أنها لم تحصل علي المكانة السياسية المطلوبة ، باستثناء الصين التى تحتفظ بمقعد فى مجلس الأمن بصفتها واحدة من الدول الخمس الكبار . وغير أن الصين بذلت جهودا خارقة للعادة لضبط النمو السكانى واستطاعت فعلا أن توقف هذا النزيف الاقتصادى وذلك بزيادة الانتاج واتبعت الصين سياسة الثبات فى النمو السكانى منذ قرون باتباع سياسة الاحلال ، أى زيادة سكانية متوازنة بالطريقة التى يكون فيها عدد المواليد مساوياً لعدد الوفيات .

هل الكثرة العددية ميزة سياسية :

فى الأزمنة القديمة كانت الدول تتباهى بالكثرة العددية . وأن هذه الكثرة كانت تفيد الأمم فى الحروب وفى الضغط السياسى على الدول المجاورة . وذلك بالتهديد بالدخول معها فى حروب . آخذين فى الاعتبار أن هذه الكثرة العددية سوف تضمن لهم الغلبة والهيمنة .

ولكن فى الوقت الحاضر استقرت المجتمعات الدولية وساد القانون الدولى والنظام الدولى الحالي لايسمح بالاغارة على الدول المجاورة ، تحت أى مسمى ولأى سبب ، ولا استخدام الكثرة العددية فى الضغط السياسى . لذلك لجأت دول كثيرة الى التخلى عن الأفكار القديمة وهى المبالغة فى زيادة عدد السكان من أجل التوسع والغزو .

المشكلات السياسية للدول كبيرة العدد :

بالاضافة الى المشكلات الإجتماعية والاقتصادية الداخلية فى الدول كثيرة العدد ، ومايترتب على الأعداد الكبيرة من مشكلات التزاحم . فإن معظم الدول كبيرة العدد سكانيا (فيما عدا الدول العظمى) تعانى من مشكلات سياسية خطيرة للأسباب الآتية :

١ - إن إستمرار حاجة هذه الدول إلى مزيد من الموارد الغذائية لكفاية [illegible] السكن ، يضطر هذه الدول الى شراء هذه المواد الغذائية من دول

أخرى مما يكلفها أموالا طائلة بالعملات الحرة وحسب أسعار وظروف السوق العالمية .

٢- أن الظروف الاقتصادية وأحوال السوق أحيانا تضطر هذه الدول الى الاستدانة ، أو الشراء بالأجل مما يؤدي إلى دخول هذه الدول فى دائرة القروض والديون ، وهى دائرة خطيرة وقعت فيها معظم الدول النامية كثيرة السكان بسبب حاجتها إلى الغذاء . ولم تستطع الخروج منها حتى الآن ، بسبب عجزها عن سداد هذه الديون ، بل وعجزها عن الوفاء بخدمات القروض أى مجرد سداد الفوائد السنوية المطلوبة مع بقاء الديون كما هى .

وقد سعت بعض هذه الدول من خلال عمليات الاصلاح الاقتصادى إلي اسقاط جزء من هذه الديون بالاتفاق مع الدول الدائنة . ومن بين الدول التي نفذت برنامجا للاصلاح الاقتصادى من أجل إسقاط الديون الخارجية هى مصر . ولكن من خلال برامج اقتصادية جادة . ولاتستطيع دول كثيرة أن تقوم بما قامت به مصر . لذلك فإن مشكلة نقص الغذاء أصبحت مرتبطة بمشكلة الأعداد السكانية الكبيرة ، وأصبحت أيضا مرتبطة بمشكلة الديون الخارجية .

٣- الدول التى تحتاج إلى استيراد الغذاء تجد صعوبة دائما فى الحصول عليه من السوق العالمية ، فهناك صعوبات كثيرة تواجه هذه الدول مثل اشتراط البائعين بضرورة السداد الفورى لثمن الصفقات ، وهذا مالاتقوى عليه الدول النامية ذات المشكلات الاقتصادية المزمنة ، وأن عدداً كبيراً من هذه الدول تلجأ إلى تقديم تنازلات مهينة من أجل الحصول على صفقات الغذاء مثل قبول شروط تجارية غير مناسبة ، أو كميات من القمح أو المواد الغذائية التي جاوزت مدة صلاحيتها ، أو ربما قبول تقديم تسهيلات تجارية واقتصادية للدول البائة أو المقرضة .

٤- قد تلجأ الدول التى تحتاج إلي استيراد الغذاء إلى تقديم تنازلات سياسية فى مجالات مختلفة ، مثل تقديم تسهيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو استراتيجية للدول الدائنة وربما يؤدى هذا فى المدى البعيد إلى التضحية بجوانب حيوية فى السيادة واستقلالية القرار السياسى مما يؤدى الى تحول بعض هذه الدول إلى دول تابعة سياسياً لدول أخرى وخاضعة لنفوذها ، بسبب ضغوط تلك الدول على الدول الفقيرة . وذلك بسبب الكثرة العددية للسكان ومشكلات نقص الغذاء .

وقد تجلب مشكلة «الغذاء» أضراراً بالغة تنقص من قيمة الدول فى المحافل الدولية ولاتجعل الدول الأخرى تعتد كثيرا بالوزن السياسى لها بسبب مشكلاتها الاقتصادية .

٥- تضطر مشكلات الحاجة إلى الغذاء بسبب الزيادة العددية الكبيرة للسكان ونقص الموارد ، وتضطر بعض الدول إلي تصعيد الخلافات مع جيرانها واختلاق مبررات للصدام المسلح مع أطراف أخرى وذلك للخروج من الأزمة الاقتصادية والغذائية الطاحنة . ويقوم حكام كثيرون من أجل الخروج من الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية بتوريط بلادهم فى صراعات وصدام مسلح خارجى وذلك لشد الإنتباه وتغيير إهتمام الناس وصرفهم عن المشكلات الحقيقية للبلاد .

إذن فإن الأعداد السكانية الكبيرة في الدول النامية هى فى الواقع نقطة ضعف سياسى حقيقية قد تجر وراءها العديد من المشكلات السياسية المعقدة .

الدول المتوازنة سكانيا:

التوازن السكانى معناه أن يكون عدد السكان فى الدولة متوازنا مع إمكانياتها من الموارد الاقتصادية ومصادر الثروة . فهناك دول أوربية كثيرة تعانى من نقص فى العمالة . وذلك بسبب النشاط الاقتصادى المكثف الذى

تتميز به هذه الدول فى الصناعة والتعدين والزراعة والتجارة والخدمات . وأن دولا مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهى دول غنية اقتصاديا تستطيع استيعاب أعداد جديدة من السكان ولكن لم يتحقق لها هذه الأعداد عن طريق الزيادة السكانية لمواطنيها . فلجأت إلى إستقدام العمالة من بلاد شرقى آسيا والدول العربية وتركيا وإيران .

كذلك لجأت دول الخليج إلي استقدام العمالة أيضا ، ومع ذلك ظهرت مشكلات كثيرة لهذ العمالة الوافدة كما تسببت العمالة الوافدة في مشكلات كبيرة فى كثير من الدولة الأوربية ووجدت مقاومة عنيفة من التيارات اليمينية المتطرفة في تلك الدول وخصوصا جناح النازية الجديدة فى ألمانيا والذى يقوم أنصارة بمطاردة الأجانب ويحرق بيوتهم ويطالب بعودتهم الي بلادهم . وكذلك التيار المناهض للعمالة الجزائرية والعربية عموما فى فرنسا .

ولعله يكون من الأنسب لهذه الدول أن ترسم استراتيجية سكانية مبنية على زيادة السكان محليا عن طريق زيادة معدلات المواليد حتى تستغنى هذه الدول بعد فترة عن استقدام العمالة الأجنبية المهاجرة .

كذلك فإن بعض الدول التى كانت قد أوقفت أو أبطأت من معدلات النمو السكانى بها بسبب المشكلات الاقتصادية - مثل دول شرق آسيا . نجحت فعلا فى حل مشكلة التوازن السكانى باتباع طريقتين :

(أ) الإبطاء من مُعدلات الزيادة السكانية (خفض معدلات الزيادة السنوية) .

(ب) زيادة النمو الإقتصادى بحيث يمكنها تحقيق فائض اقتصادى مناسب وهذه الدول يسمونها حاليا (نمور آسيا) لأنها حققت معجزة إقتصادية غير مسبوقة . ودخلت هذه الدول بالفعل دائرة التقدم الاقتصادى الفعلى وأصبحت دولا مصدرة ذات فائض اقتصادى وهذه الدول هى اليابان - كوريا الجنوبية - تايوان - سنغافورة - تايلاند - هونج كونج - أندونيسيا .

الإنتاج وتنوع الانشطة الاقتصادية :

ومن العوامل المهمة التى تساعد على تقدم الدولة ، أن تكون نسبة كبيرة من السكان من أصحاب النشاط الاقتصادى الفعلى . وكلما زادت نسبة المشتغلين بالأنشطة الصناعية والزراعية والتعدينية والتجارية والخدمات فى الدولة كلما دل ذلك على أن البنية الاقتصادية لهذه الدولة بنية صحيحة .

وتحسب نسبة أصحاب النشاط الاقتصادي بالنسبة لإجمالى قوة العمل . وتحسب قوة العمل من الناحية النظرية على أنها جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ : ٦٠ سنة من الذكور والإناث . وتتميز الدول الصناعية المتقدمة بأن نسبة كبيرة من قوة العمل الاجمالية ، منشغلة بالنشاط الاقتصادى فعلا .

والوضع المثالى للدولة وهذا تصور افتراضى ، أن تكون كل قوة العمل منشغلة بالنشاط الاقتصادى أى أن جميع السكان الذين هم فى سن العمل من الاناث والذكور يعملون بأنشطة إقتصادية أى أن نسبة التشغيل هى ١٠٠٪

وعدد الدول التى تنطبق عليها هذه الشروط قليل جدا . على الرغم من ذلك فإن هذه الدول تمر أحيانا بأزمات اقتصادية فتتأثر بذلك قوة العمل فتتعطل نسبة من السكان عن العمل . فإذا انتعش الاقتصاد مرة أخرى وصلت قوة العمل إلى طاقتها التشغيلية المعتادة وهكذا .

تنوع النشاط الإقتصادى :

ومن المفضل أيضا أن تكون الأنشطة الاقتصادية فى الدولة متنوعة ، وليست مقتصرة على نشاط واحد أو قطاع اقتصادى واحد . فتكون قوة العمل متوازنة ، أى تحتوى على قطاع من المشتغلين بالأنشطة المختلفة كما ذكرنا من قبل . وأن الدول التى تعتمد على قطاع واحد من النشاط الاقتصادى تتعرض لأزمات اقتصادية مثل قطاع البترول أو الزراعة فقط أو

التركيز على محصول زراعى واحد كالقطن ، أو البن أو الكاكاو أو النباتات الزيتية ، فإنه إذا انخفضت أسعار المنتج الذى تعتمد عليه الدولة ، ويتحكم فى اقتصادها فإن اقتصاد هذه الدولة يهتز بشدة نتيجة تدهور الأسعار ، أو نتيجة وجود بديل فى السوق ، أو تقلبات السوق أو الذبذبات الاقتصادية .

وكم تأثر الاقتصاد المصرى فى الماضى بذبذبات أسعار القطن فى السوق العالمية ، وكانت مصر تعتمد بصورة رئيسية على القطن كمحصول رئيسى . ونذكر أيضا أن اقتصاديات الدول البترولية تأثرت بشكل كبير بتذبذب أسعار النفط اعتبارا من عام ١٩٨٦ وتأثرت ايراداتها بشكل خطير مما أثر على برامج التنمية الاقتصادية والعمالة بها .

كذلك فإن الدولة التى تحظي بنسبة لابأس بها من أصحاب الأنشطة الاقتصادية المتميزة من طبقة التكنوقراطيين (أى الفنيين والمهنيين الحاذقين) ، فإن مثل هذه الدولة تستطيع أن تنفذ وبسرعة أى برنامج للتنمية الاقتصادية ، وتستطيع أن تزيد انتاجها وتتجاوز الأزمات الاقتصادية . وذلك على عكس الدول التي تكون غالبية قوة العمل فيها من العمالة العادية أو شبة الماهرة .

ومن أمثلة دول المجموعة الأولى الدول الصناعية فى غرب أوربا والولايات المتحدة واليابان . ومن أمثلة دول المجموعة الثانية الدول الفريقية والهند وبنجالاديش وباكستان وسيريلانكا .

التفوق العلمى والتكنولوجى :

اولا : الامية :-

الدول المتقدمة هى الدول التى تملك زمام المعارف والعلوم والتقنيات الحديثة ، والتي ترتفع نسبة المتعلمين والمؤهلين تأهيلا علميا وفنيا رفيعا . فكلما زادت نسبة المتعلمين كلما زادت امكانيات تقدم الدولة وهناك دول كثيرة ترتفع بها نسبة الأمية ، ولاتزال هذه النسبة عالية جدا فى كثير من الدول

الأفريقية ، إذ تزيد فى معظم الدول الأفريقية على ٨٠٪ ، وإنتشار الأمية علي هذا النحو من أكبر معوقات التقدم الاقتصادى والسياسى كذلك . فإن الأمة المتعلمة يستطيع أهلها أن يختاروا ممثليهم بطريقة أفضل فى المجالس النيابية ، وكذلك تكون فرصة التعبير والتفكير العلمى أكثر ومن ثم يكون الحكم على المواقف العامة فى المجتمع ، واتخاذ مواقف من القضايا المصيرية مثل قضية التنمية .

وهناك دول أوربية تخلصت من الأمية تماما ، بل وأن ذلك حدث منذ فترة ، أى أن جميع السكان من المتعلمين .

ثانيا : *الروافد الثقافية* :

ومع انكماش الأمية وإرتفاع نسبة المتعلمين ، تكثر الروافد والتيارات الثقافية ، وتنتعش حركة النشر والفكر ، وامكانيات الابداع الفنى الأدبى والبحثى والعلمى ، وتنتعش حركة الابداع الفنى أيضاً ، وتمتلئ المكتبات بروائع الأداب والفنون والعلوم ، مما يؤدى الى تقدم المعارف ، وانتشار الاختراعات العلمية المفيدة .

ويتم قياس هذه الروافد الثقافية لدولة ما عن طريق حصر عدد الجرائد اليومية القومية والمحلية والإقليمية وكذلك كم ألف عنوان من البحوث والمقالات أو الكتب التى تنشر سنويا؟ وهى فى البلاد المتقدمة بالملايين وكذلك تعكس تعلق الشباب بالقراءة وتوسيع المعارف وتعميق الرصيد العام أو مخزون المعلومات ، مما يجعل المجتمع بيئة صالحة للبحث العلمى والثقافى ويساعد الدولة على التقدم بصفة عامة .

ثالثا : *التفوق التكنولوجى* :

من المعروف أن الأمم المتفوقة تكنولوجيا هى أمم صاحبة إختراعات . وأن الدول المتقدمة الصناعية هى الدول التى توفرت على التكنولوجيا

الحديثة . والتى لديها أسرار العلوم وتقنياتها ، وأن كثيراً من هذه المعلومات والتقنيات لاتجد طريقها إلي دول العالم الثالث ، أو على الأقل التقنيات النووية وعلوم الذرة ، سواء ماسيستخدم منها فى الأغراض السلمية أو مايستخدم فى أغراض عسكرية أو استراتيجية . وذلك لأن دول النادي النووى : وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وهى الدول الخمس العظمى وقد لحق بها عدد محدود من الدول الأخرى ولكن من وراء ستار ، مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل وربما الهند وباكستان ، هذه الدول الأخيرة بذلت محاولات مستميتة لكسر الحاجز النووى ، واختراق أسرار البحوث الذرية ، ويتذرع البعض بالأهداف السلمية لجهودهم ومساعيهم هذه ، والبعض الآخر يسعى فعلا إلى اختراع بحوث التسليح النووى .

وقد أقامت الدول العظمى حاجزا محكما بقصد حجب كل التقنيات النووية عن دول العالم الثالث وبصفة خاصة حجبها عن دول العالم الاسلامى والعربى ، خشية أن تتوصل هذه الأخيرة الى أسرار التسليح النووى . وقد ذهبت الدول الكبرى إلي أكثر من مجرد حجب المعلومات ، بل تجاوزت ذلك إلى أعمال تدميرية وتخريبية لكل الجهود التى بذلت من قبل فى الدول النامية والعالم الاسلامى ، لاجهاض أى محاولة لاختراق التكنولوجيا الغربية ، ولذلك قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووى العراقى عام ١٩٧٩ ، ثم ضربت الولايات المتحدة مؤسسات صناعية كيماوية فى ليبيا فى ظل أزمة المواجهة بين ليبيا والدول الغربية والمسماة «أزمة لوكيربى» أى حادث الطائرة الأمريكية التى انفجرت فوق قرية «لوكيربى» فى اسكتلندا عام ١٩٨٨ .

وقامت حرب العراق وايران ، وذلك لاستنزاف كل القوى العسكرية والجهود والاموال بين دولتين اسلاميتين ولمدة ثمان سنوات كاملة من عام ١٩٨٠ إلي عام ١٩٨٨ . وأتت على القسم الأكبر من رصيدهما الاقتصادى ، وعطلتهما عن ملاحقة برامج التنمية .

وأيضا عملية عاصفة الصحراء فى يناير ١٩٩١ ، والتى جاءت كرد فعل لاجتياح العراق للكويت فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ . وخلق ظروف مشابهة لها وربما لتكرارها وذلك فى أكتوبر سنة ١٩٩٤ ثم فى عام ١٩٩٦ ، بعد تهديد العراق للكويت ، وإعادة تكوين التحالف وتشجيع الاكراد فى شمال العراق على تكوين كيان مستقل عن السيادة العراقية . بل ومحاولة تقسيم العراق بتوسيع نطاق الحظر الجوى ، وزيادة الشقه بين الدول العربية .

كما قامت أجهزة معينة تعمل فى الخفاء بتتبع واغتيال كل الشخصيات العلمية العربية المتصلة بالعلوم المتقدمة والتكنولوجيا ، وذلك للتأكيد من أن دولاً مثل مصر وإيران وباكستان والعراق وغيرها لاتتوصل مطلقا إلى إختراق أسرار البحوث النووية أو حتى التكنولوجيا المتقدمة فى الأغراض السلمية والبحثيـــة .

سقف التكنولوجيا المسموح به :

واضح أن التقدم العلمى والتكنولوجى له انعكاسات قوية على تقدم الأمة وبالتالى فإن الدول التى تصل إلي آفاق مرتفعة فى العلوم والتكنولوجيا ، تتقدم الصفوف وتأخذ مكانا متقدما من مصاف الدول الكبرى ذات الوزن السياسى الهام والخطير . حتى ولو كانت دولا صغيرة المساحة قليلة السكان ومعروف أن سكان بريطانيا حاليا ٥٦ مليون نسمة . وسكان اليابان حوالى ١٢٧ مليون نسمة وكذلك سكان دول غرب أوربا الأخرى مثل الدانمرك وهولندا وبلجيكا وسويسرا ، وهى دول متقدمة جدا ، ومن المسلم به أن الدول الأوربية تتبادل المعلومات التكنولوجية فيما بينها عن طريق مراكز البحوث أو الاتفاقات الدولية فى مجال العلوم والتكنولوجيا .

أما بالنسبة لدول العالم الثالث والدول الاسلامية فهناك سقف للمعارف التكنولوجية المسموح به لهذه الدول . ولاتسعى الدول المتقدمة بأى

شكل من الأشكال إلي نقل هذه التقنيات إلي تلك الدول ، مالم تصل هذه الدول إلى تلك المعارف من تلقاء نفسها ، كما فعلت اليابان .

إذن فهناك سقف للمعلومات والتكنولوجيا لاينبغى لهذه الدول النامية أن تتخطاه ، لأن هذه الدول لو تخطت هذا السقف فسوف تتحول فى وقت وجيز الى دول ذات مكانة ووزن سياسى هام ، وربما تتحول إلي دول لايأمن الغرب جانبها . وهذا هو سر الحصار التكنولوجى الذى تفرضه الدول المتقدمة على المنطقة العربية والاسلامية ودول العالم الثالث .

وعلى الرغم من ذلك فقد نجحت اليابان فى اختراق هذا الحاجز باصرار وجهد جهيد ، واستطاعت فعلا اليابان التى كانت تدرس لتلاميذها فى المدارس والجامعات تجربة تحديث مصر التى قام بها محمد على باشا ، وذلك منذ وقت قريب ، واستطاعت اليابان أن تخترق سقف التكنولوجيا ، وتبنى لنفسها حصنا تكنولوجيا خاصا بها ، هو فى حد ذاته غير قابل للاختراق من أى دولة أخرى ، بما فى ذلك الدول الغربية التى لاتعرف حتى الآن أسرار الصناعة اليابانية فى مجال الكومبيوتر والسيارات والأجهزة الالكترونية والكهربية ، والصناعات الإليكترونية الأخرى .

ولاشك أن اليابان قد نجحت فى ضرب جميع الدول الغربية وأمريكا فى مقتل وتفوقت عليهم فى مجال التكنولوجيا السلمية الاقتصادية فأصبحت سيدة السوق التجارية العالمية بفضل كفاءة وعلم أبنائها واصرارهم على التفوق العلمى والتكنولوجى .

القدرة على استخدام الموارد وتوظيفها :

من العرض السابق نلاحظ أن التفوق العلمى والتكنولوجى قد أضاف بالفعل قوة أخرى إلى قوة الدولة ومكنها من التقدم . وهذا التفوق العلمى والتكنولوجى نفسه يؤدى أيضا الى مساعدة السكان على حسن استخدام

الموارد الطبيعية والاقتصادية . وان استخدام الموارد وتوجيهها الوجهة الصحيحة مسألة ليست بالأمر الهين . وأن دولا كثيرة لديها رصيد هائل من الموارد الطبيعية وليست لديها الامكانيات العلمية ولا الفنية ولا المالية التى تمكنها من استخدام هذه الموارد .

ونظرا لنقص المعرفة والتكنولوجيا ، فقد اضطرت هذه الدول إلى الإعتماد على قوى خارجية لاستثمار هذه الموارد ، مثل الثروات المعدنية فى أفريقيا والتى تديرها وتستخرجها شركات انجليزية وفرنسية وبلجيكية فى نيجيريا والجزائر وزائير . الأمر الذى أدى إلى خضوع هذه الدول للإستعمار لفترة طويل ، والذى أدى أيضا إلي تخلف هذه الدول عن ركب التنمية والتقدم بسبب نقص التكنولوجيا .

بينما دول أخرى استطاعت أن تستثمر بنفسها مواردها الطبيعية والإقتصادية الخاصة مثل كندا والولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية روسيا الاتحادية ، وهى دول قفزت بسرعة ليس فقط الى مصاف الدول العظمى ، بل أنها نجحت فى تكوين قوى سياسية عظمى وامبراطوريات واسعة الأرجاء .

والقدرة على إستثمار وتوظيف الموارد تساعد أيضا على زيادة إيرادات الدولة ، وإن العائدات الاقتصادية من استخدام الموارد من الدول المتقدمة لايقل أهمية عن عائدات هذه الدول من الانتاج الصناعى وأن الدول التى لديها موارد أكثر ولديها قدرة أفضل على استخدام وتوجيه هذه الموارد ، دول استطاعت أن تحافظ على قوة إقتصادها (الولايات المتحدة الأمريكية) واستطاعت أيضا أن تقوى من قيمة عملاتها فى الأسواق العالمية .

ثم أننا لو استعرضنا الدول العظمى حاليا لوجدنا أن أقوى دول العالم من الناحية السياسية والعسكرية هى فى نفس الوقت أكثر دول العالم تطبيقا للأساليب العلمية والتكنولوجية بصفة عامة ، وهي كذلك الأقدر على إدارة

الموارد الطبيعية والاقتصادية والأكثر انتاجا في مجالات الثروة المعدنية والصناعية والانتاج الزراعى وغير ذلك . . . . وكذلك نلاحظ أن لها رصيد كبير جدا من إنتاج الخدمات المتخصصة وتسويقها على المستوى العالمي .

فالقدرة على استخدام الموارد وتوظيفها وتوجيهها الوجهة الصحيحة لاتقل أهمية عن التقدم العلمى أو التفوق العسكرى ، كل من هذه القطاعات يكمل القطاعات الأخرى ويخدمها ويساعد على منعة الدولة وتفوقها .

ولذلك فإن العوامل البشرية والجوانب المتصلة بالتفوق الإنسانى وتقدم العقل البشرى لاتقل أهمية أيضا عن العوامل الطبيعية التى تساعد على قوة الدول .

وجميعها عوامل تساعد على قوة الدول سواء كانت مجموعة العوامل الطبيعية أم مجموعة العوامل البشرية .

اللغـــة :

ومن أبرز العوامل البشرية التى تساعد على قوة الدولة وحدة اللغة . فالأمم التى تجمعها لغة واحدة هى الأقرب الى تكوين كيان سياسى قوى . وقدرأينا كيف أن اللغة العربية بما لها من رصيد فائق من المفردات والمزايا البلاغية والابداعية المتميزة فى التعبير عن المعانى الانسانية والمواقف ، استطاعت هذه اللغة الرائدة (وهى أيضا لغة القرآن الكريم) ، إستطاعت أن تعبر عن أحاسيس ومشاعر الشعب العربى ، وتوحد هذه المشاعر وتترجم المواقف التاريخية بالشعر النثر ، ولم تستطع أى قوة منذ أقدم العصور أن تكسر وحدة الأمة العربية وذلك بسبب وحدة اللغة ، واستطاعت الأمة العربية أن تترجم هذا الواقع الى كيان سياسى مع إنتشار الاسلام وفتوحاته . فكان من السهل جدا تأسيس دولة إسلامية قوية شاسعة الأرجاء تسندها الديانة الإسلامية وتسندها اللغة العربية الرصينة .

وعلى الرغم من تعدد الوحدات السياسية داخل الأمة العربية حاليا ، الا أن هناك شعورا عاما بين هذه الدول بالمشاركة فى إتجاهات التيارات السياسية الدولية . وكذلك المشاركة الوجدانية ، واشتراك الشعب العربى فى روافد الثقافة والمعارف والفنون والعلوم لدرجة توحدها فى هذه الجوانب تقريبا وتوحدها فى الأزمات أيضاً .

وبذلك كانت اللغة العربية سنداً لأى جهود لتنسيق المواقف السياسية للدول العربية أو لتنظيماتها على عكس الحال لو أن المنطقة قد وجدت بها عدة لغات مختلفة أخرى . وتكلمت كل مجموعة من أهلها بلغة مستقلة . وتلعب اللغة العربية دوراً كبيراً فى توحيد السياسات التعليمية والثقافية . وكذلك توحيد النظم الوظيفية والادارية . ونظم المعلومات والمصادر العلمية . والبحوث والتكنولوجيا .

كما ساعدت اللغة الانجليزية اللغة الإنجليزية على دعم وتأسيس الأمة الأمريكية . وأن قارة أمريكا الشمالية قد وفد اليها من المهاجرين منذ كشف كرستوفر كولومبس لأمريكا الوسطى فى ١٢ أكتوبر من عام ١٤٩٢ وكانت أغلب الهجرات الى أمريكا الشمالية هى من إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلنده ومن العناصر الجرمانية ولذلك سميت أمريكا الأنجلوسكونية (أنجلو) نسبة الى انجلترا أما (سكسونية) فهى نسبة الى سكسونيا وهى إحدي مقاطعات ألمانيا . أى أن الروافد الثقافية واللغوية والسكانية فى أمريكا الشمالية كانت تأتى فى الغالب من العناصر الأنجلوسكسونية . بينما اتجهت العناصر اللاتينية (أسبانيا - البرتغال - إيطاليا) الى أمريكا الوسطى والجنوبية . ولذلك سميت أمريكا اللاتينية .

وهذا لم يمنع توافد أعداد أخرى من سكان يتكلمون اللغات الاسكندنافية والايرلندية والفنلندية والبولندية والايطالية واليونانية من الهجرة

إلى أمريكا الشمالية . غير أن الأغلبية العظمى من السكان المهاجرين الى أمريكا الشمالية فكانت العناصر (الأنجلوسكسونية) .

ومع مرور الزمن وتتابع موجات المهاجرين تدافعت أعداد أكثر وأكثر الى أمريكا ، وكانت الموجات الأولى للمهاجرين قد استقرت فى المناطق الساحلية الشمالية والشرقية لقارة أمريكا الشمالية ، وكذلك المناطق الزراعية الغنية القريبة من الأقليم الشرقى واقليم البحيرات العظمى الأمريكية إلا التوجه إلى المناطق الجديدة فى الغرب الأوسط والغرب الأقصى ، قرب أقدام الجبال .

ومع مرور الوقت تم اختصار اللغات المتداولة بين المهاجرين الجدد الى لغتين اثنتين فقط ، هما اللغة الإنجليزية واللغة الألمانية ، وكانت اللغة الإنجليزية هى الأكثر تداولا وشيوعا . وان توحد الانتماء اللغوى لهو من أهم العوامل فى توحيد أقاليم امريكا الشمالية إذ ساعد ذلك على تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية .

وبدأت تظهر ببطء فكرة الأمة الأمريكية ، أى وجود شعب أو مجموعة سكانية ذات انتماء امريكى صرف . مجموعة من السكان تدافع عن فكرة تكوين الولايات المتحدة وتعمل على زيادة دعم الروابط بين مجموعات السكان وتدعو الى توحيد اللغة . وانهاء الثنائية التى كانت سائدة بين اللغتين الألمانية والانجليزية وكانت أول خطوة بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا منذ أكثر من مائتى عام ، كانت دعوة الكونجرس الأمريكى فى إجتماعه الأول الى التصويت على اللغة التى تصبح لغة رسمية للولايات المتحدة . وقد فازت اللغة الإنجليزية بفارق صوت واحد على اللغة الألمانية . ومنذ ذلك الوقت واللغة الإنجليزية هى اللغة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية .

أما الناطقين باللغة الأسبانية فقد تركزوا فى جنوب القارة . وأسسوا دولة المكسيك امتدادا لأمريكا اللاتينية فى الجنوب . أو هى بداية لها من ناحية الشمال ، ومع نضوج فكرة الوطنية الأمريكية تراجعت اللغات الأخرى . وسادت اللغة الانجليزية ، وأصبحت فكرة الوطنية الأمريكية مرتبطة تماما باللغة الانجليزية . وكذلك من حسن الحظ أيضا أن اقليم كويبيك فى كندا استمر يجذب كل المهاجرين الناطقين باللغة الفرنسية . والاعداد التى بقيت بالولايات المتحدة أو هاجرت اليها بعد ذلك أعداد قليلة للغاية . وسادت اللغة الإنجليزية لذلك سيادة تامة كما هو معروف .

اخطار تعدد اللغات فى الدولة الواحدة :

من أكثر الأخطار التى تهدد الدول والكيانات السياسية ، هى تعدد اللغات فى داخل حدود الدولة الواحدة . فالهند مثلا يتكلم أهلها بنحو ١٢ لغة رئيسية وعدد كبير من اللهجات واللكنات المحلية . ومن أبرز المزايا التى خلفها الاستعمار الانجليزى للهند ، هو فرض اللغة الإنجليزية على جميع سكان مقاطعات الهند . وقد سهل ذلك كثيرا على أجهزة الادارة الحكومية عملية حكم البلاد أثناء فترة الاستعمار ، وأفادت اللغة الانجليزية بعد الاستقلال أيضا ، فان توحيد اللغة فى شبه القارة الهندية هو من أكبر العوامل التى ساعدت على التوحيد السياسى للدولة . وكذلك ساعد على تواصل الثقافات والمشاعر ولذلك فهى مسؤولة عن تقدم الهند الحديثة . وكذلك ساعدت اللغة الانجليزية على نجاح النظام الفيدرالى الذى بنيت على أساسه دولة الهند .

وأنه بسبب سيادة اللغة الإنجليزية فى ربوع الهند كلغة رسمية . زالت خلافات كثيرة بين مقاطعات الهند ، حول اللغة التى كان يمكن للحكومة الفيدرالية أن تأخذها كلغة رسمية وزالت حساسيات كثيرة .

أما في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابقة فإن تعدد القوميات في داخل هذا الكيان السياسي الكبير الذي كان يضم في داخله نحو ١٥٠ قومية ، وكان هذا التعدد القومي مرتبطا بتعدد في اللغات والثقافات أيضا . والمجموعات العرقية الرئيسية ، والمجموعات العرقية الثانوية المتفرعة من المجموعات الكبرى ، وهذه تصحبها لغات كثيرة ، ومن أكبر عيوب الادارة الحكومية السوفيتية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي هو فرض اللغة الروسية على كل الجمهوريات كلغة رسمية وكلغة للتعليم والتعامل الرسمي والتجاري .

وكانت هذه المسألة تثير غضب سكان الجمهوريات ، الذين كانوا يفضلون التخاطب بلغاتهم الأصلية ، والتعامل بها ، لولا الخوف من أجهزة الحكومة المركزية التي كانت تلحق بهم أشد العقاب على استخدامهم للغاتهم الأصلية وتركهم اللغة الروسية . وكان سكان الجمهوريات يعانون الأمرّين ان هم فضّلوا لغاتهم المحلية على اللغة الروسية في أي تعامل . وكانت هناك أجهزة حكومية تراقب ذلك . وظلت مشكلة ازدواجية اللغة حيث جمع السكان بين لغاتهم الأصلية ، واللغة الرسمية المفروضة ظلت تنغص على السكان حياتهم في الجمهوريات وتؤرقهم . وما أن بدأت بوادر التراجع عن الشيوعية في موسكو حتى سارعت الجمهوريات بالمطالبة بالاستقلال والعودة الى استخدامْ لغاتهم الأصلية . وإظهار نعراتهم القومية القديمة .

ولذلك فقد لعبت اللغة دورا خطيرا في سرعة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق . وتكوين جمهوريات مستقلة ، بعضها داخل في إتحاد يسمى الكومنولث الجديد "The commowealth of independent states" .

والبعض فضل الاستقلال مثل «جورجيا» «واستونيا» «ولاتفيا» «لاتيوانيا» . ولم تنضم الى هذا الكومنولث الجديد ، وظهر ذلك في حرص استونيا ولاتفيا ولاتوانيا على الاستقلال المبكر . قبل تأسيس الكومنولث

الجديد ، بينما تخلفت جورجيا بسبب الحرب الأهلية التى كانت دائرة بها ، . وكذلك تعددت اللغات واللهجات فى أكثر الدول الأفريقية ، وتكاد تختص كل قبيلة من القبائل الرئيسية فى أفريقيا بلغة خاصة بها ، ولذلك فهناك مجموعات لغوية رئيسية لاتتمشى بالضرورة مع الحدود السياسية للدول فى شكلها الجديد بعد الاستقلال . ولذلك نجد مجموعات سكانية كثيرة على جانبى الحدود يتكلمون لغة واحدة ويتبعون دولتين أو أكثر . وقد تسببت هذه الظاهرة فى مشكلات كثيرة ، فإن التبعية اللغوية لهذه القبائل وأصحاب هذه اللغات تدفعهم دائما الى الهجرة الى الجانب الذى توجد به أغلب القبيلة فى الجانب الآخر من الحدود . وهكذا كما يعمل التعدد اللغوى على تفكك الوحدات السياسية القائمة ، الى وحدات انفصالية صغيره بسبب الانتماء القبلى أو اللغوى ، بل ويدفع هذا بعض الدول الى التعصب القبلى الذى يؤدى إلى حروب أهلية دامية . وغنى عن الذكر أن أساس الصراع القائم حاليا فى كل من رواندا وبوروندى هو صراع قبلى بين قبيلتين الهوتو والتوتسى اللتين يتوزع أفرادهما بين الدولتين على نحو مختلط .

وتدفع اللغة الواحدة إلى زيادة توحد الدولة واندماجها فى كيان واحد . وقد يلعب عامل اللغة دوراً هاماً فى زعزعة استقرار بعض الدول المتقدمة .

فاللغة الإسكتلندية : في شمال الجزر البريطانية والمرتبطة بالقومية الاسكتلندية هى سبب المتاعب الكثيرة التى تواجهها حكومة المملكة المتحدة . حيث يوجد تعاطف كبير بين سكان اسكتلندا بالنسبة للغتهم إذ يدعون إلى استمرار استخدام اللغة الاسكتلندية كلغة قومية . بل وينادون بأن تستخدم اللغة الاسكتلندية أولا ثم اللغة الإنجليزية ثانيا ، وليس العكس أى عكس الواقع الحالى ، حيث تستخدم الإنجليزية أولا في كل المعاملات ومؤسسات.

التعلم ثم تليها بعد ذلك اللغة الإسكتلندية ويقال نفس الشيء على أهل ويلز ، ولغة الويلش The welsh language وأيرلندا الشمالية واللغة الأيرلندية ، وهذه كلها مشكلات بدأت باللغة أو القومية ولكنها أخذت طابعا سياسيا فيما بعد ، وبعضها أخذت اتجاها قوميا عنيفا . بل وانقلب الى صراع مسلح بسبب القومية واللغة والدين كما هو الحال في أيرلندا الشمالية .

فاللغة إذن هى من العوامل المهمة التى تدعم قوة الدولة . والدولة التى يتكلم أهلها بلغة واحدة دول تحظى بميزة كبيرة للغاية . ولايعرفون قيمة هذه الميزة إلا إذا قارنوا أنفسهم بمشكلات الدول التى تتعدد فيها اللغات واللهجات . والتى يكون تعدد اللغة سببا رئيسيا فى تفككها السياسى أو فى الصراعات الداخلية بها . وبالتالى سيادة جو عام من عدم الاستقرار .

الباب الرابع
وظيفة الدولة

المقصود بوظيفة الدولة هنا هو الدور الحقيقى الذى تقوم به الدولة ، والذى يعكس مكانتها ووزنها السياسى . من خلال التفاعلات الداخلية للسكان وأنشطهم ، من خلال المؤسسات . مؤسسات الانتاج والنشاط الاقتصادى ، والمؤسسات الحكومية والأجهزة الادارية للدولة .

وكل دولة لها دور تؤديه ، ووظيفة سياسية تقوم بها ، مهما كانت هذه الوظيفة محدودة أو متواضعة ، وأن طبيعة العلاقات السياسية المعاصرة المبنية على علاقات الاعتراف بشرعية كل دولة وحقها فى الممارسة السياسية التى تراها مناسبة لنفسها ، والمبنية كذلك على علاقة الاحترام المتبادل والاعتداد التام بسيادة كل دولة على أراضيها ، واستقلاليتها فى انتهاج ما يروق لها من سياسة .

إن طبيعة هذه العلاقات بين الدول تفتح الأذهان إلى ضرورة الظروف المحلية والداخلية لكل دولة ، ولذلك فإن الدور الذى تقوم به كل دولة على الصعيد الداخلى أو الدولى ، لابد وأن يكون محل تقدير واعتبار من جانب مجموعات الدول الأخرى . ومن الطبيعى أن تكون فعاليات هذه الدولة أو تلك محل تقدير أكثر ،لو أن علاقات هذه الدول بالدول الأخرى علاقات طيبة وجيدة .

ووظيفة الدولة أو الدور الذى تقوم به محليا أو خارجيا يكون متناسبا عادة مع حجم الدول وإمكانياتها الاقتصادية ، ومع مقوماتها الاستراتيجية وقوتها العسكرية . ومع الرصيد العلمى والتكنولوجى الذى تملكه . ومتناسبا كذلك مع أعدادها السكانية ، وإمكانيات السكان الثقافية والإبداعية ،.

وقدرتهم على اثبات أنفسهم من خلال الانتاج . ويكون الدور الذى تقوم به الدولة متناسباً أيضاً مع ما تنادى به هذه الدولة من أفكار وما تسهم به من أيديولوجيات .

وأن الدول التى تتمكن من الدفاع عن القيم الانسانية والأخلاقية ، والقيم الدينية ، والتى تدافع عن القضايا المبدئية ، وتغار على الحق الشرعى . وتتصدى للظلم والعدوان ، وتأخذ موقفا من المشكلات السياسية الدولية والأزمات على نحو يترجم مواقفها المبدئية . وهى دول تحظى باحترام المجتمع الدولى . وتكسب تأييدا كبيرا فى الساحات الدولية . وتنظم علاقات دولية ممتازة ويكون لها مواقف واضحة ومعلنه من القضايا الدولية ، تترجم وزنها السياسى ومكانتها ، ونقول فى هذه الحالة أن هذه الدولة أو تلك تبوأت وظيفة رائدة فى المجتمع الدولى . أو أنها أخذت على عاتقها دوراً رئيسياً أو قيادياً بين مجموعة الدول .

وبالتالى فإن هذا الدور أو تلك الوظيفة التى تقوم بها لا تنشأ من فراغ كما رأينا . ولكن لها رصيد كبير من المقومات السياسية النابعة من مجموعة مقومات طبيعية وبشرية . والمعتمدة بقوة على رصيد ضخم من البناء الداخلى لهذه الدولة . إذ أن الدول التى تتوفر لها المقومات الاقتصادية والعلمية والعسكرية داخليا تستطيع أن تزيد من حجم وظيفتها ومن مكانتها فى العالم الخارجى . وهكذا تقوم الدول الكبرى ، من خلال الوظائف الكبيرة التى تقوم بها فى المحافل الدولية .

والدول هنا هى مجموع ما ذكرناه من قبل من عناصر أساسية مكونة لها : أى الأرض والسكان والموارد والأجهزة الحكومية والمؤسسات بأنواعها . وأن ملخص عمليات التفاعل بين هذه العناصر الأربعة يجسد الاتجاهات السياسية للدولة . حيث تكون هذه الاتجاهات ترجمة لتفاعلات السكان وقدراتهم .

تحليلات الجغرافيا السياسية لوظيفة الدولة:

ولذلك ففى الجغرافيا السياسية للدولة ، لا ينبغى أن ننظر إلى الدولة على أنها مجرد مساحات من سطح الأرض ذات حدود معترف بها ، ومنتظمة فى كيان سياسى موحد "Politically organized areas" وإنما تمتد نظرتنا فى الجغرافيا السياسية إلى ظاهرات سياسية كثيرة عن الدولة نهتم بها فى دراسة الجغرافيا السياسية . مثل التوزيع الجغرافى لنسبة المتعلمين داخل الدولة . وكذلك نصيب السكان فى المشاركة السياسية ، والطريقة التى تتم بها . وكذلك نصيب الأفراد من الانفاق الحكومى على المشروعات والخدمات ، ونصيب الفرد من الناتج القومى للبلاد . كل هذه المعلومات تفيد فى التحليل السياسى لوظائف الدولة والدور الذى تقوم به .

ويمكن أن يتم مثل هذا التحليل على مستوى الدولة ككل . أو على مستوى أقاليم جغرافية داخل الدولة إذا كانت الدراسة التحليلية تريد أن تعتمد على قدر كبير من الدراسة التفصيلية ، ويمكن أن يتم هذا التحليل باتباع أسلوب المقارنة بين أقاليم الدولة الواحدة فى الداخل أو المقارنة بين مجموعة متقاربة من الدول التى تشترك فى بعض الخصائص السكانية أو الوظيفية أو الاقتصادية .

ويمكن أيضا أن يشمل هذا التحليل فى الجغرافيا السياسية لمجموعة من الدول التى انتظمت فى إتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى . أو كونت مجموعة اقتصادية أو حلفا عكسريا وتحالف سياسى . يركز التحليل هنا على ما يأتى :

(١) ما هى المقومات التى تستطع كل دولة أن تسهم بها فى دعم هذا التجمع . هل ستكون اسهاماتها اقتصادية أم استراتيجية أم بشرية (فى صورة عمالة) أو فى صورة منتجات معدنية أو بترولية أو زراعية؟

(ب) ما هى المستويات المختلفة للترتيب السياسى فى داخل هذا التنظيم السياسى المتحالف؟ ومن الطبيعى أن يكون لهذا التجمع دولة أو قوة

رائدة ، تقوم بالوظيفة الرئيسة فى التنظيم أو التنسيق . وهنا يظهر الدور الفعلى لكل من الوحدات السياسية المشاركة .

(جـ) ما هى الأفكار أو الأيديولوجيات الحاكمة لهذا التجمع أى المبادئ والعقائد أو القيم التى تدافع عنها هذه المجموعة؟

(د) ما هو مقدار استفادة كل من الوحدات السياسية المشتركة فى هذا التجمع؟ وهو من المفروض من الناحية النظرية أن يفيد الجميع بنسب متقاربة ، وهذا ما يضمن استمرار التحالف ، أما إذا كانت الفائدة تختص بفئة دون الفئات الأخرى ، فإن زوال التحالف أو التجمع يكون من الأمور الحتمية ، التى يحكمها الوقت فقط .

اهمية البناء السياسى فى تحليل الجغرافى السياسية للدولة :

كما أنه من الضرورى أيضا التعرف فى التحليل السياسى على وظائف الدول وأدوارها السياسية التى تقوم بها هى فى المراحل التاريخية حتى نتعرف على البنية السياسية للدولة .

فإذا كنا نقوم بدراسة منطقة ما فى قارة أفريقيا أو آسيا مثلا فى أوقات مبكرة من العصور التاريخية . فإن فكرة البناء السياسى لم تكن قد ظهرت أو تبلورت فى ذلك الوقت المبكر . ولم تكن حتى فكرة القبيلة أو العشيرة قد انتظمت سياسية ونظمت علاقاتها الخارجية . وربما تكون قد انتظمت فيما يختص بتنظيم الحصول على الغذاء وحقوق الرعى أو توزيع الصيد ، ولكن ليس فى مجال العلاقات السياسية .

فالبناء السياسى فى هاتين القارتين ظل مفككا حتى وقت قريب سابق للاستعمار ، فيما عدا دول الحضارات القديمة مثل مصر والعراق والصين والهند وهى المناطق التى استطاع المجتمع البشرى أن ينظم نفسه فيها تنظيماً إداري منذ فجر التاريخ وخصوصا فى مصر التى عرفت التنظيم الحكومى الدقيق قبل غيرها من الأمم

فيما عدا ذلك فإن مجموعات السكان كانت عبارة عن بناءات سياسية مفككة "Loose Form of territorial organization"

ويرجع ذلك إلى الصراعات القبلية القديمة ، وتعددها وعدم توافر امكانيات للسيطرة على المساحات الكبيرة . وكذلك لأسباب توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية فى عصر لم تكن التكنولوجيا الحديثة معروفة وكانت هناك صعوبات فى النقل والمواصلات . وهذه فترة تميزت بتشتت الموارد الاقتصادية .

فكــرة الدولــة ومبــررات وجودهــا :

تحليلات الجغرافيا السياسية لفكرة الدولة والانتماء:

الدور الذى تقوم به الدولة ومقدار تأثيرها

لو نظرنا الى العالم من حولنا من منظور سياسى ، فسوف نلاحظ أننا أمام نظام دولى عام يتكون من مجموعة من بناءات سياسية فرعية وثانوية ، وهى نظم مكملة للنظام الدولى العام . تسهم الدولة المستقلة بالنصيب الرئيسى فى تكوين هذا النظام الدولى . وذلك من خلال الممارسات التى تقوم بها . ومن خلال مواقفها من الأحداث السياسية المحلية والعالمية .

باختصار : فانه يوجد نظام دولى عام . ونظم محلية أو فرعية ، وهى جزء من النظام الدولى العام . وعلى قدر حجم كل دولة ومقدار تمتعها بالاستقلال السياسي الفعلى ، يكون دورها الذى تلعبه في النظام الدولى العام . فإذا كانت دولة ذات مقومات وإمكانيات اقتصادية قوية ، ولها أهداف وأفكار مؤثرة ، كان لهذه الدولة دور أكبر فى التأثير السياسى على المستوى العالمى والمحلى . اذا كانت دولة مستقلة تؤثر الاهتمام المحلى أو الداخلى ، لها دور محدود فى التأثير على النظام الدولى العام فيكون دورها العالمى محدوداً للغاية .

ولا شك أنه النظام الدولى العام يتأثر ببعض المؤثرات والنظم السياسية المحلية ، اذا كانت لها القدرة على التأثير ولها القوة على تنفيذ سياستها . ولذلك أصبح من الأمور المسلم بها فى الجغرافيا السياسية أن نميز بين القضايا التى تدخل فى اهتمام السياسة الداخلية للدولة . وتلك التى تدخل فى إطار الاهتمام الخارجى . وأن الأمور التى تدخل فى مجال السياسة الداخلية أو الخارجية للدول أمر تقدره كل دولة حسب ظروفها وممارستها السياسية . وتكييفها لأوضاعها المحلية التى تعرفها جيدا ، ومقدار حاجاتها إلى تحسين علاقاتها مع الآخرين .

ولذلك فسوف نلاحظ أيضاً أن الاهتمام القومى أو الوطنى ليس فى جميع الأحوال هو المحرك الوحيد للسلوك السياسى للدولة . فهناك منظمات سياسية عالمية ؛ وتجمعات سياسية محلية واقليمية تؤثر هى الأخرى فى السلوك السياسى للدولة . ومعنى هذا أن الجغرافيا السياسية للدولة تتأثر بمحاور متعددة فى توجيه السلوك السياسى للدولة وهى :

(أ) الشأن الوطنى أو القومى .

ب) التجمعات السياسية المحلية الاقليمية فى المحيط الذى تعيش فيه الدولة .

(جـ) النظام الدولى العام والقوى الخارجية على المستوى الدولى .

والمستويات الثلاثة السابقة تؤثر بقدر أو بآخر فى السلوك السياسى للدولة . وتشكل كل منها مقداراً معيناً من السلطة والتأثير العام . وان الدول فى عالمنا الحالى ليست مستقلة تماما عن التيارات الخارجية أو قوى التأثر الخارجية ، ولا نريد أن نقول أن هذه الدولة ليست مستقلة ثم نلزم الصمت . لأن هذا أيضاً خطأ . فنقول : ليست هناك دولة فى الوقت الحاضر مستقلة عن التيارات الخارجية للتأثير السياسى . ونحن نعيش فى عالم مترابط ومتشابك المصالح والاهتمام ، تتأثر فيه الدول الصغرى بالدول الكبرى والعكس حسب مقدار تشابك المصالح والاهتمامات ، وتبادلها .

أما استقلالية الدولة وسيادتها بالمعنى النظرى أو الفلسفى ، فهذه نعتبرها من المسلمات . ومن المفروض أن الدول قد كفلتها لبعضها البعض من خلال الإعتراف والممارسات وتبادل التمثيل السياسى .

وتتحقق فكرة الدولة كما هو معروف عندما تستقر جماعة من السكان "People" فى مساحة معينة "Territory" من الأراضى وتتمتع هذه الجماعة بالاستقرار Settlement الآمن والمستقر لفترة زمنية معينة "a Certain Period of time" فى ظل سيادة حكومية أو فى ظل حكومة

ذات سيادة مستقلة "Sovreign governmet" وأن تنجح هذه الحكومة ذات السيادة الكاملة فى أن تكون همزة وصل جيدة بين الأفراد ، تدير لهم شؤنهم بطريقة جيدة ، سواء داخليا أو فى الخارج . وتحقق لهم طموحاتهم وتلبى وتشبع لهم فكرة الانتماء الوطنى أو القومى لها . وفوق هذا كله أن تكون هذه الحكومة ممثلة لهم بالفعل .

ومعنى هذا أنه لا توجد دولة بدون سكان ، فالسكان هم البناء الأساسى للدولة وهم الشعب المكون لها . ودولة بلا شعب دولة بلا حكومة واذا كان بعض الناس يخلطون بين مفهوم الدولة والأمة «والدولة والسكان» لدرجة أنهم أحيانا يتصورون أن مفهوم الأمة يغنى عن مفهوم السكان أو العكس . وطبعا هذا خلط لا مبرر له . فمفهوم الدول كأمة أو الأمة ينطبق فقط على الحالات التى نصف فيها مجموعة من الناس الذين لهم خصائص مشتركة ومتميزة . وان السكان وحدهم لا يقيمون أمة . ولا يكون توزيعهم المكانى بديلا للحدود الجغرافية الخاصة بهذه الأمة . بل يجب أن يكون توزيعهم المكانى متطابقا مع حدود الدولة ، وفى هذه الحالة يكون مفهوم الدولة مطابقاً لمفهوم الأمة . وذلك عندما تتطابق فكرة الدولة مع فكرة الأمة .

وأراضى الدولة هى تلك المساحات التى تضمها حدود الدولة ، والتى تفرض الدولة عليها سيادتها وهيمنتها . والتى تكون لحكومة هذه الدولة كامل السيطرة عليها وكذلك تدير شئونها .

والمفهوم الترابى للدولة «الدولة من خلال مفهوم الأراضى» مفهوم السيادة على الأراضى لا يتوقف عند الحدود السياسية للدولة ، ولكن تبقى له ظلال بالغة التأثير فى الأراضى المجاورة للدولة . وذلك من خلال سيادة عملة الدولة أو أفكارها . أو من خلال النفوذ التجارى ، أو سيادة نظم معينة للنقل والمواصلات . أو من خلال سيادة نظم ثقافية أو تعليمية معينة فيما وراء الحدود السياسية للدولة .

ولذلك يستشعر المفكرون على النحو التالى ، فيقولون : «إن مفهوم الدولة لا ينتهى بطريقة فجائية لمجرد وصولنا إلى خط الحدود السياسية ، فتظل هناك مناطق تسود بها لغات أو ثقافات أو نظم اقتصادية معينة . فى الأراضى المحيطة والمجاورة للدولة وفى داخل دول أخرى» .

ومثل هذا المفهوم لا يمكن تجاهله فى الجغرافيا السياسية . بل ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار ، مجموعة من القضايا ، التى تمثل نفوذ الدولة عبر الحدود .

مثل المجموعات السكانية الناطقة باللغة الفرنسية على الحدود مع ايطاليا . وفى داخل الأراضى الايطالية عبر الحدود . وكذلك الناطقين باللغة الأسبانية داخل الأراضى الفرنسية .

وكذلك مجموعة السكان من أصل رومانى فى شرق جمهورية صربيا والمجموعات السكانية من أصل بلغارى . هؤلاء كان لهم دور كبير فى توجيه الأحداث فى جمهورية صربيا أثر تفكك دولة الاتحاد اليوغسلافى .

وكذلك مجموعات السكان فى مناطق الحدود بين تركيا والعراق . والعراق وايران . والذين لعبوا دورا خطيرا للغاية فى احداث حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ . والتى لجأت بسببها الأمم المتحدة الى تقسيم العراق الى نطاقات . قلصت فيها السيادة العراقية على الأراضى الشمالية ، ومن خلال حظر الطيران فوق الثلث الشمالى من البلاد ، وكذلك فوق الثلث الجنوبى حتى أطراف بغداد .

السيادة :

السيادة على أراضى الدولة هى أهم خصائص الدولة . فلا دولة بلا سيادة ، والسيادة ينبغى أن تكون كاملة فهى لا تتجزأ بحال من الأحوال . وفصل قضية السيادة على التراب الوطنى لأى دولة عن أي اعتبارات أخرى لم يأت من فراغ وإنما كان لضرورة منطقية وبديهية وهى أن السيادة لا ينبغى أن تكون مرتبطة بأى أشكال أو منظمات من أى نوع . وانما ينبغى أن تكون

السيادة هى من خصائص الاستقلال السياسى . وانها الصفة الأساسية للدولة على أراضيـها . وذلك بصرف النظر عن تباين المذاهب والايدلوجيات فى داخل الدولة . أو المنظمات الحزبية أو صور التفاعل بين السكان . فان قضية السيادة ليست مجالاً للجدل أو النزاع . وانما هى من مسلمات الدولة ومن شروط وجودها أصلا . ومن حقوقها الطبيعية .

وأمر السيادة هذا تتنازعه أطراف عديدة على الرغم من ذلك . ومرت قضية السيادة بمراحل تاريخية متباينة ، وكان مفهوم السيادة هو ممارسة السلطة والحكم وتدبير أمور السكان أو الجماعة . فهناك النظم القبلية . وسيادة القبلية على أراضى معينة من خلال حقوق الرعى والسقى ووضع السلطة و السيادة والحكم ومسؤولياتها فى أيدى كبار رجال القبلية وشيوخها . بينما تهب القبلية بكاملها للدفاع عن مصالحها ضد أى مغير . ويقود شباب القبيلة ورجالها مهمة القتال والذود عن أراضيها .

وكان هذا المفهوم سائداً فى الأزمنة القديمة . أما فى القرن الثامن عشر ، والتاسع عشر فان مفهوم السيادة فى أوربا تركز فى أيدى الملوك ، والذين كانت لهم السيادة من خلال العرش الملكى ، وهى حقوق كانت موروثة فى فى الأسر المالكة حسب نظم معينة تختلف فى كل مملكة من الممالك الأوربية . وقد عبر لويس السادس عشر عن العلاقة بين السيادة والدولة وشخصه عندما قال « أنا الدولة» "L'etat c'east moi" أو «الدولة هى أنا» .

أما فى الوقت الحاضر فان تحديد معنى السيادة ليس أمرا سهلا ، فهى مثلاً موزعة بين القانون والبرلمانات والشعب ، وبينها تداعيات داخلية كثيرة . وكل منها يعتمد علي الآخر بدرجة معينة ، فالشعوب تؤسس البرلمانات أو المجالس النيابة . وهذه تسن القوانين اللازمة لمواكبة ايقاع الحياة وتطورها وتطبق القوانين على الناس كافة فى داخل الدولة . وهكذا . فالسيادة هنا موزعة بين عناصر السكان والقانون والمؤسسات النيابية . والحكومة هى فى النهاية المنوط بها ممارسة مهام السيادة تنفيذيا . وهذه أيضا تتغير حسب الظروف ومقتضيات الاحوال فى كل دول وحسب نظم معينة .

والحكومة هى التى تدَّعى لنفسها السيادة الداخلية فى أشكال وصيغ متعددة ، وذلك فى جميع الأراضى التى تضمها الدولة والتى تقع داخل حدودها الجغرافية . ولها السيادة أيضا فى العلاقات الدولية التى تخص الدولة بما فى ذلك عقد الاتفاقيات والمعاهدات بالنيابة عن الدولة .

وتسعى جميع الدول بصفة عامة الى بذل أقصى جهد ونشاط فى علاقاتها الدولي ، بطرق مختلفة وعلى مستويات مختلفة أيضا ، وبدرجات متباينة فى التأثير وبعض الدول الأكثر قوة ونفوذا ، لها القدرة على التأثير الخارجى على دول أخرى . بل ويمتد نفوذها أحيانا خارج حدودها الى المناطق المجاورة أو المحيطة بها . وأحيانا يمتد الى دول أخرى بعيدة غير محيطة بها . هذا من حيث التأثير السياسى للدولة فى الأراضى الخاصة للدولة فهى جميع الأراضى التى تملكها هذه الدولة وتفرض سيطرتها وتمارس عليها سلطاتها الداخلية .

والدولة : فى مفهوم الجغرافيا السياسية بين السبب والنتيجة :

The causes and effects

ومفهوم الدولة فى الجغرافيا السياسية يتضمن كلا من أسباب ونتائج العلاقات القائمة بين السكان أو المواطنين والأراضى التى تتكون منها الدولة والحكومة التى تدير هذه العلاقات وتنظمها .

ويمكن أن نتناول الدول من حيث الخصائص العامة لملامحها الجغرافيا والسياسية ، والعناصر المكونة لهذه الخصائص الجغرافية والسياسية . لكن دراسة الملامح العامة وخصائصها لا يكفى . فنحن نحتاج أكثر إلى دراسة التركيب الوظيفى للعلاقات القائمة بين السكان أو الشعب من ناحية وبين الأراضى أو الحيز المكانى للدولة . والمنظمات الحكومية والادارية التى تسيِّر أمور هذه الدولة . أو الحكومة صاحبة السيادة "The Functional relations involves people, territory and. sovereign government."

وصاحب هذا المنهج الويفى هو هارتس هورن ، على الرغم من أن كتابا آخرين قد ساهموا فى تطوير هذا الفكر . ومع ذلك فلا يزال هذا المنهج متأخرا بعض الشىء عن الأفكار الحديثة فى علم الجغرافيا السياسية . ولا يزال يعتمد على رابطة مفككة بين مجموعة من التعميمات ويعتمد بثقل عليها .

Overdepndence upon a few rather loose generalirations.

ولا يتناسب اطلاقا مع التطوير النظرى والدراسات التطبيقية التى وصلت اليها العلوم السياسية نفسها . وهو فى نفس الوقت لا يفسر لنا الدلالة المكانية . "The spatial significance" ولم يضع لها قوالب عملية أو نظرية مثل ما حدث فى علم السياسة وفى علوم سلوكية أخرى .

فكرة الدولة والتجانس السكانى :

والدولة فى المفهوم السكانى ، تحتاج الى تفسير وتوضيح . فالدولة سكانيا تتكون من مجموعات ثانوية كثيرة . وربما تتكون من مجموعات متداخلة الخصائص ، يصعب تميزها بدقة مهما استخدمنا من مقاييس سواء صنفنا هذه المجموعات حسب الأقاليم المختلفة ، أو من حيث الرتب أو الطبقة الاجتماعية .

أو من حيث الأصل العرقى . أو الانتماء السياسى أو الأيديولوجى . أو الانتماء العائلى أو القبلى . أو من حيث تصنيف النشاط الاقتصادى ونوع العمل . أو من حيث طموحات وتطلعات السكان وتصورهم للمستقبل أو أى خصائص أخرى يمكن أن نستخدمها فى التصنيف . فإننا فى داخل أية دولة انما فى الحقيقة نحتار من كثرة الفئات السكانية وتعددها . فلا توجد دولة من نسيج سكانى واحد متناغم أو ما مايمكن أن نقول عنه النسيج السياسى المثالى أو النموذجى . وإن جميع الدول تكثر بها المجموعات المختلفة من السكان . فلا توجد دولة تجمع بين خصائص التجانس الكاملة . كذلك لا توجد تلك الدولة التى جمعت خصائص التجانس الكامل فى العلاقة بين

المكان والاراضى والحكومة أو السياسة الحاكمة . وفى المقابل فانه الحكم النهائى هو على الممارسة السياسية للدولة . فالدول ذات النسيج السكانى المعقد ، وذات المشكلات التاريخية أو مشكلات الحدود والنزاع على الأراضى ، ومشكلات الصراع بين المجموعات السكانية أو مع الحكومات ، ومثل هذه الدول نسمع عنها كثيرا . حيث تضرب أخبارها الأسماع ، فى كل مكان وتصعد مشكلاتها الى المحافل المختلفة أما الدول التى لا نسمع عنها . فهذا مؤشر على أن الأمور مستقرة . وينطبق عليها المثل القائل «الأخبار الجيدة ألا نسمع أخباراً» "good news is no news" فعدم سماعنا أخبار عن الدولة — عن دولة ما - معناه أن هذه الدولة مشغولة للغاية فى عملية الممارسة السياسية . وفي عملية الموائمة السكانية والسياسية . incompatibility أو مشغولة بالبناء السياسى أو الاقتصادى فى محيط مقبول وملائم للجميع .

أما فى الحالات الأخرى . فنسمع الأخبار السريعة من وكالات الأنباء والصحف . عن مشكلات حدودية Territorial ومشكلات خلافات معقدة وتصعيد مواقف ، أو عندما يكون التوزيع الجغرافى لأمة معينة ليس متمشيا مع الحدود السياسية للدولة مثل وجود فئات من هذه المجموعة القطرية خارج الحدود . تحت حكم أطراف سياسية أخرى وهكذا . أو عندما تطلب أقلية معينة من السكان الانفصال عن الدولة . أو عندما تدخل فئات مختلفة داخل الدولة فى صراعات مع بعضها البعض بعد أن تعذر عليهم التعايش مع بعضهم البعض داخل هذه الدولة ، أو أن تطمع دولة فى أراضى دولة مجاورة . وتهددها بذلك دائما . أو أن تجتاح أراضيها بالفعل كمافعلت العراق مع الكويت عدة مرات ولا تزال تهددها حتى الآن ، بأنها قد تفعل ذلك مرة أخرى .

وتركيز معظم تحليلات الجغرافيا السياسية لذلك هو على مستوى الدولة وعلى مقدار قبول الناس للدولة وتعلقهم بالانتماء إليها ، وبالتالى

الدفاع عن أفكارها وكيانها . وكذلك تركز هذه التحليلات على مسألة قبول الناس لفكرة الدولة ومؤسساتها كبنيه مثالية لهم . وملائمة لتطلعاتهم وبناء مستقبلهم . وبيئة مناسبة لحياتهم وأبناءهم من بعدهم . هذا هو التحليل الحقيقى الذى ينبغى للجغرافيا السياسية أن تركز عليه .

"The acceptability of the state as a Political and spatial milieu for Population as a whole, subgroups, and governments"

ومن الطبيعى أن يكون اتجاه الدولة فى سياستها الداخلية مركزة على امتصاص الاختلافات الداخلية واحتواء المجموعات السكانية الفرعية أكثر من عزلها واستبعادها والتركيز على التباينات القائمة بينهم .

وتنطبق نفس السياسة الداخلية على المناطق الهامشية والحدودية ومناطق النزاع . اذ تركز السياسة الداخلية على ازالة كل دواعى الفرقة أو التمييز السكانى أو الاقليمى بين جهات الدولة الواحدة . وأن تتبع الدولة سياسات تؤكد وحدة التراب الوطنى . ووحدة المجموعات السكانية . واستثمار الفرص المواتية والمناسبة للتكامل والاندماج الثقافى والمكانى . حتى لاتشعر أى مجموعة من المجموعات السكانية بأنها لا تتمتع بنفس المزايا والحقوق التى يتمتع بها بقية المواطنين .

ولا يشعر سكان منطقة ما بأن إقليمهم أو منطقتهم قد أهملت أو تخلفت عن ركب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى تسير فيها الدولة ككل . وأن تضع برامج تنمية لهذه المناطق والمجموعات متمشية مع البرامج التنموية السائدة فى بقية جهات الدولة وبرنامجها الاقتصادى .

هذا لايمنع من وجود مفارقات اقليميه فى داخل الدولة الواحدة . وهذه المفارقات توجد فى الدول الغنية والفقيرة على حد سواء . وتوجد فى الدول الكبرى والدول العادية . وسوف يظل أمر وجود المفارقات مسألة

طبيعية طالما أن الدولة تسعى بكل امكانياتها لتنمية كل جهاتها . وان المسألة لم تكن بسبب فوارق أو حسابات اقليمية أو سكانية . ولكنها جاءت نتيجة أولويات التنمية فقط بما لا يؤثر على البناء السياسى أو التكوين السكانى للدولة .

وعمليات التفاعل بين الدولة من ناحية والمجموعات السكانية والعرقية والثقافية فى داخل هذه الدولة من ناحية أخرى عمليات مستمرة . وهذا التفاعل هو الذى يوثر فى توجيه سياسة الدول الداخلية والخارجية . ويوثر فى اتجاهات برامج الاصلاح والنمو الاقتصادى . وتسعى معظم الحكومات الى استرضاء المجموعات السكانية والثقافية فى داخلها . وتحقيق تعايش سياسى واقتصادى متوازن بين هذه المجموعات . سواء من حيث الحقوق والواجبات .

فكـرة الدولـة :

العلاقة بين المجموعات المختلفة للسكان:

ومن الجوانب الهامة فى دراسة الجغرافيا السياسية هى علاقة السكان فى مجموعاتها المختلفة سواء كانت مجموعات رئيسية للسكان أو مجموعات فرعية أو ثانوية مع الدولة التى ينتمون اليها . وقد ثبت بالتجربة العملية وعلى مر التاريخ أن الدولة التى تريد أن تبقى وتستمر فلابد لها من أن تبرر نفسها وأن توجد لنفسها غاية وهدفا . هدفا تسعى إلى تحقيقه حتى يمكن لهذه الدولة أن تبقى . لأنه بدون هدف ورسالة تحققها الدولة فلا مبرر لبقائها ولا غاية من استمرارها . وهذا ما عبر عنه بريستون چيمز "Preston james" بفكرة الدولة "The state idea" وهى مجموعة أهداف متميزة يسعى غالبية السكان إلى تحقيقها ويصبون اليها ويضعونها محط أنظارهم وآمالهم . وأن أى تنظيم شعبى أو حكومى ينادى بتحقيق هذه الغاية والوصول الى تلك الأهداف انما يكسب رضى مجموعة السكان .

ومن هنا تنشأ فكرة الدولة ، ولكى تترعرع فكرة الدولة لابد وأن تكون تعبيراً عن ارادة السكان ورغبات غالبتهم فى تحقيق أهداف معينة . وأن هذه الأهداف تبلور فى صورة مجموعة من الافكار الرئيسية . وأن هذه الأفكار السياسية تتحول الى الفلسفة السياسية العامة للدولة . وتدور حولها فكرة الدولة وتظل مبررا لوجودها واستمرارها بشكل جدى .

وقد يكون مبرر وجود الدولة هو مجموعة من التقاليد والعادات المشتركة . وقد تكون مجموعة من المعتقدات الدينية . قد تكون تلخيصا لمعاناة اقتصادية أو اجتماعية . وقد تكون تعبيراً عن رغبة للخروج من دائرة النفوذ أو السيطرة الخارجية . مثل التحرر من الاستعمار أو الاستقلال أو بناء مجموعة سياسية اقليمية تجمع قومية معينة ، أو جماعة من السكان وهكذا ، هذه هى الأفكار الرئيسية التى تدور حولها فكرة الدولة . وسبب وجود الدولة ، ولكى تستمر الدولة لابد وأن تستمر الأهداف السياسية التى تجمع سكانها وتربطهم ، وتجعل لوجود هذه الدولة غاية وهدفا .

وفكرة الدولة فى المملكة المتحدة على سبيل المثال . قوية نسبيا . على الرغم من الدولة كمؤسسة أو كهيكل سياسى ربما لا تروق لكثير من سكان الجزر البريطانية . ومن جانب بعض الاشتراكيين والمجموعات المتطرفة الأخرى . وان المملكة المتحدة فى شكلها الحالى لا تروق أيضا لعدد كبير من سكان أيرلنده الشمالية (الكاثوليك) . وربما لا تعجب قطاعا آخر من سكان اسكتلندا ويلز . وفكرة الدولة (بريطانيا) أو المملكة المتحدة ربما كانت فى أحسن حالاتها ومستوياتها فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٣٠ وكذلك الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ وهى الفترة التى استغرقتها الحرب العالمية الثانية . فترة تضافر جهود الأمة ككل بشمالها وجنوبها من أجل تحقيق نصر على العدو المشترك للجزر البريطانية والحلفاء . وأن ظروف الصراع العرقى واللغوى بين أجزاء المملكة المتحدة ، بفصائلها الانجليزية والاسكتلندية وأهل ويلز وأيرلندة قد تلاشت تماما خلال سنوات الحرب .

وكانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول رئيسية فى تغير اهتمامات وتطلعات بريطانيا التى بدأت تهتم بالبناء الداخل داخل الجزر البريطانية ، واصلاح ما دمرته الحرب ، واعمار المدن المهدمة والطرق المخربة ، والموانئ والمطارات التى شملها القصف الجوى الألمانى ، واصلاح البنية الأساسية والشبكات وإعادة الحياة إلى صورتها الطبيعية

وقد ظهر هذا الاتجاه بجلاء فى البرامج الانتخابية لحزبى المحافظين والعمال . حيث قدم حزب العمال برنامجا للاصلاح واعادة البناء بعد الحرب ودعموا برنامج البناء هذا ، ببرنامج آخر للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى وتقريب الفوارق بين طبقات الشعب الانجليزى ، من خلال تبنى سياسة أكثر اشتراكية ، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية ، والتأمينات الاجتماعية وتأمين معاشى البطالة والتقاعد وغير ذلك . وقد حسمت الانتخابات العامة التى تمت بعد الحرب العالمية الثانية هذه المسألة بشكل قاطع . عندما فاز حزب العمال بأغلبية ساحقة فى البرلمان الانجليزى . ولم يحصل حزب المحافظين الا على نسبة ضئيلة من المقاعد . على الرغم من أن حكومة المحافظين هى التى حققت النصر فى المعارك طوال سنوات الحرب . وكان هذا الانتصار وحده كفيلا بترجيح كفة حزب المحافظين فى المعركة الانتخابية . لأنه كان انتصارا لبريطانيا وللحلفاء فى حرب استمرت أكثر من خمس سنوات وراح ضحيتها نحو ٨٢ مليون نسمة على مستوى العالم ككل . وتكلفت حوالى ٤٠٠ مليار دولار فى ذلك الوقت ، ولكن الشعب الانجليزى شعر بأنه يحتاج إلى حكومة تعيد البناء والاعمار أكثر من حاجته الى تكريم أبطال الحرب العظمى الثانية . وأن الشارع الانجليزى وكذلك البيت الانجليزى كان يحتاج الى تصحيح الخلل الكبير الذى حدث فى البنية الأساسية وإعادة بناء الصناعة والاقتصاد ومرافق الدولة ، واصلاح كل مادمرته الحرب . ومحاولة نسيان أهوالها .

ولذلك نجح البرنامج الانتخابى لحزب العمال . ولا تقول نجح حزب العمال . لأن الأفكار هى التى تتقدم أصحابها . وهذه الأفكار توافقت مع الآمال والتطلعات والطموحات التى كان يصبوا اليها الشعب الانجليزى بعد الحرب ولذلك أظهرت نتائج الانتخابات تغيرا ليس من حزب الى حزب ، ولكن تغيرا من فكر الي فكر ، وفلسفة جديدة فى العمل السياسى . وكانت الدولة تحتاج أكثر الى فكر واقعى جديد فى المملكة المتحدة ، وأن الاعتماد على أمجاد الحرب أو حتى أمجاد الامبراطورية البريطانية لم يعد مناسبا . وقد بدأت تيارات الفكر السياسى للدولة تتجه نحو الاصلاح الداخلى ، مع المحافظة بقدر المستطاع على الشكل السياسى والادارى العام للامبراطورية .

ولكن لم يدم هذا المجد طويلا ، فمع بداية عقد الخمسينات بدأت حركات الاستقلال عن الامبراطورية البريطانية فى كل من أفريقيا وأسيا ، ونجحت كثير من الحركات التحريرية فى تحقق الاستقلال فعلا وانخفض حجم الامبراطورية البريطانية نسبيا وتقلصت مساحتها ، وتوارى مجدها القديم . واحتلت الولايات المتحدة الغنية الشابة مكانة بريطانيا العظمى بعد تراجع مكانة كل من بريطانيا وفرنسا . وهذه الأخيرة كانت تعانى من نفس مشكلات بريطانيا . داخليا وخارجيا . وبدأ الفكر السياسى البريطانى يركز أكثر على الداخل . وعلى الكومنولث وتخلت السياسة البريطانية عن فكرها القديم الامبراطورى . وبدأت تظهر كتابات تتحدث عن انجلترا الصغيرة "Little England" كنوع من النقد الذاتى وذلك للرد على استمرار بعض الكتاب فى الحديث عن أمجاد الامبراطورية البريطانية ، وتوالت المشكلات على بريطانيا فى الستينيات والسبعينيات ولم يخرج بريطانيا من هذه الدائرة غير دخولها المجموعة الأوربية .

وهنا نلاحظ فى هذا المثال أن الفكر السياسى وفكرة الدولة تتغير لتطابق تطلعات الجماهير واحتياجاتهم ، وتتمشى ما احتياجاتهم .

وفى حالات كثيرة اقتصرت فكرة الدولة على مجرد الاستقلال Independence والتخلص من الاستعمار . وهذا المفهوم لفكرة الدولة لا يتضمن فكر سياسى أو اقتصادى ، أو حتى برنامج بناء وطنى أو قومى ، وان كل الحركات التحررية التى سادت العالم فى منتصف القرن العشرين . للتخلص من الاستعمار والسيطرة الخارجية . جمعت قوى وطنية كثيرة فى آسيا وافريقيا . وأخذت اتجاهات مختلفة فى اسلوب التعامل مع قضية الاستقلال والحصول عليه . فبينما فى بعض البلاد أخذت الحركات التحررية الاستقلالية أسلوباً مسلحا إتسم بالكفاح وبذل الدماء من أجل تحرر البلاد ، والنموذج المشرف لهذه الحركات التحررية . تجربة حرب التحرير الجزائرية للتخلص من الاستعمار الفرنسى (١٨٣٠ - ١٩٦٢) وهذه كانت ملحمة حقيقية فى الكفاح الوطنى . وفرض الذات واثبات الوجود الوطنى للشعب الجزائرى ، بعد أن كانت فرنسا قد خططت فعلا لدمج الجزائر فى الكيان الفرنسى . وكان ينظر إليها على أنها فرنسا عبر البحر . ولولا أن حرب التحرر أخذت هذا الطابع المسلح ونمط الكفاح المشرف لما حصلت الجزائر على استقلالها ، وحصلت لذلك بجدارة على اسم «بلد المليون شهيد» . .

وأخذت حركات الاستقلال فى مناطق أخرى من العالم نمطاً يتسم بالسلبية والنفس الطويل . واللجوأ الى حرب الاحراج السياسى ومقاطعة المستعمر واللجوء إلى اسلوب عدم التعاون . وليس أدل لى ذلك من الحرب ألتى شنها المهاتما غاندى ضد الانجليز ، والتى تميزت بفلسفة خاصة فى الكفاح مثل الاضراب عن الطعام أو المقاطعة . أو طرح قضايا تحرير الانسان من خلال المقال والقلم والنشر . وأساليب الضغط الخارجية والحوار السياسى من خلال المنابر المختلفة فى أوربا وفى داخل المؤسسات السياسية البريطانية .

وقد عبرت حركة الاستقلال فى شبه القارة الهندية عن فلسفة خاصة . وساعدت على تكوين فكر وطنى متقدم ساعد فى اقامة كل من الهند

وباكستان وتولدت من خلال هذا الصراع السياسى ضد الاستعمار فكرة الوطنية فى هذا الجزء من العالم .

وقد إتبعت الدول الأخرى فى أفريقيا واسيا نفس الخط فى الكفاح ضد الاستعمار وأصبحت فكرة الاستقلال والتحرر من الاستعمار تساوى فكرة الدولة .

وعندما ننظر الى فكرة هارتس هورن عن سببية وجود الدولة "raison d'etre" نجد أنه قد توصل الى هذه الفكرة ودافع عنها من مفهوم وظيفى "Functional opproach" فى الجغرافيا السياسية .

وان الدولة ينظر اليها فى أى وقت على أنها توظيف المفاهيم التى تساعد على ربط أراضى الدولة وربط جهات الوطن الواحد . فى مقابل التيارات الفكرية والسلوكية المضادة التى تهدد كيان الدولة وأمنها . وأن حسم هذه العلاقة بين تيارات ترابط الأمة وعوامل تفككها هى المحك الحقيقى لفكرة الدولة فكلما كانت الروابط الفكرية والاثنوجرافية قوية كلما قويت فكرة الدولة وقويت فرصتها فى الاستقرار والاستمرار والبقاء . وكلما تراجعت التيارات المضادة .

ونترك فكرة الدولة نفسها كقضية فلسفية وبنائية ، ونناقش مجال إنتشار هذا الفكر . وميدان تطبيقه ، فان الدولة تحكم وتسود فى جميع المناطق التى يسود فيها فكرها وفلسفتها السياسية . بمقدار اقتناع السكان وتقبلهم لهذا الفكر . وان المناطق التى تتزعزع فيها هذه الفلسفات والتيارات الفكرية السائدة فى الدولة تكون عادة مناطق قلق وصراع . ومحل نزاع وجدل . ، ان جميع الجهات التى يوجد بها مثل هذا القلق وعدم الاستقرار فى العالم . ما هى فى الواقع الا جهات يواجه فيها فكر الدولة فى منطقة ما مواجهة مع فكر آخر لمجموعات سياسية مجاورة . أو لفكر سياسى مضاد . وهى الجهات التى تضعف فيها ديناميكية فكرة الدولة .

والمناطق التى يسود فيها فكر مختلف عن فكرة الدولة يكون فكرها متأثرا بفكرة أخرى خارجية أو دولة أخرى مجاورة أو غير ذلك . وقد تكون بها فكرة خاصة وقد تتوافر لديها فكرة دولة هى الأخرى . وينطبق الحال على إيرلندا الشمالية التى تولدت بها فكرة الانفصال عن المملكة المتحدة . غير أن السكان لم يظهروا لأنفسهم فكرة مستقلة واضحة للدولة . والتى ظهرت بشأنها مفاهيم مختلفة . منها الاندماج مع جمهورية إيرلندا الحرة التى تقع الى الجنوب منها مباشرة . ومنها الاستمرار مع المملكة المتحدة فى شكل كونفيدرالى ، ومنها كيان سياسى خاص . وكذلك اختلفت المواقع السياسية الخاصة بمنظمة الجيش الجمهورى الايرلندى .IRA والتى تهدف الى اصلاح اجتماعى ثورى على أنقاض النظم السياسية القائمة . وقد تبلورة فكرة الدولة بالنسبة لهم حول هذه الفلسفة . بينما يرى ايرلنديون آخرون من ايرلندة الشمالية مستقبلا أفضل بفلسفة دينية للروم الكاثوليك . بينما يرى آخرون أن الروابط الدينية القوية مع الفاتيكان هى قيد على التنمية والتقدم الاجتماعى والسياسى ، ومحبط لفكرة الدولة الايرلندية النموذجية التي يفكرون فيها ، وهكذا نلاحظ هنا أن مفهوم فكرة الدولة يختلف فى المنطقة الواحدة وحول القضية الواحدة . ينتج عن هذا اختلاف الفسلفات السياسية . وتختلف لذلك الكيانات السياسية . ولا شك أن هذا يوثر بشكل أو بآخر فى موازين القوى السياسية للأمم .

وتغيرت فكرة الدولة State idea وادخلت تعديلات كثيرة على مفاهيم الفكر السياسى . تأثر بها «سببية وجود الدولة» نفسها وفكرها وفلسفتها السياسية .

ويبدو أن بريطانيا رضخت لواقع الحال - بعد انكماش حجم امبراطوريتها الكبيرة التى كانت لاتغرب عنها الشمس فى أوائل القرن

واقتصارها على عدد محدود جدا من المستعمرات الصغيرة المتناثرة والمتبقية من الامبراطورية وهى فى شكل مجموعة من الجزر المتباعدة فى المحيطين الهندى والهادى . حتى هونج كونج وهى الركيزة الأخيرة لبريطانيا فى آسيا . نراها تعد لتسليمها للصين فى عام ١٩٩٧ ويبدو بعد ذلك أن بريطانيا قد رضيت بالمرتبة الثانوية فى السياسة العالمية .

الجغرافيا السياسية الدولية

اولا - دراسة تحليلية للشئون الداخلية للجغرافيا السياسية للدولة:

لعل من أبرز الأمور التى يجب دراستها فيما يختص بالجغرافية السياسية للدوله هى الوظيفة التى تقوم بها هذه الدولة أو تلك . ولعله لا يتقدم على وظيفة الدولة أى عنصر آخر غير هدف قيام الدولة :
The Fundamental Purpose Of A State

لا شك أن لكل دولة هدفا أساسياً وراء قيامها كانتظام مساحى للأرض وكقطاع من سكان العالم . ولعل أفضل تعريف للهدف الأساسى من قيام أى دولة هو ما قاله راتزل فى هذا الصدد وهو « أن الدولة تقوم أساسا لكى تضم أطراف حدودها وأجزاءها معا بما فيها من أقاليم متباينة أو أطراف مشتتة» تقوم الدولة بربطها جميعا فى كل متكامل منتظم وفى وحدة غير منقوصة .

ولكن ما هى الأشياء التى تحاول الدولة أن تنظمها وتوجد فى أطرافها وأقاليمها فى الدولة؟

ولعل أهم ما تهدف الدولة إلى تحقيقه على الأطلاق هو أن ترسى سيطرة كاملة وتامة على كل ما يتصل بالعلاقات السياسية الداخلية - أو بعبارة أخرى بسيطة إستتباب القانون والنظام Law and Order فالدولة التى تحكم سيطرتها على أطراف البلاد يتوفر لها الاستقرار ، وعلى ذلك وجب على المؤسسات التى ترسيها المؤسسات المركزية والتنظيمات السياسية بها أن تدعم الاستقرار ، وذلك بالتأكيد على سيادة النظام والقانون .

ولأسباب اجتماعية خاصة قد تسمح الدولة وتحتمل وجود تباينات معينة فى أقاليم معينة- مثل بعض المفارقات الاجتماعية بين الأقاليم أو السكان قد تكون فى صورة نظم طبقية . أو تركيب عائلى وتنظيم أسرى من نوع معين- أو أن تكون هناك مناطق تسودها ديانة معينة أو تتعدد فيها الديانات ، وقد توجد مفارقات إقليمية فى الثقافة ومستوى التعليم لسكان الدولة الواحدة . قد تسمح الدولة بوجود مثل هذه المفارقات وغيرها .

ولكن لأهمية هذه العوامل نجد أن الاتجاه عادة يميل الى محاولة التقليل من هذه المفارقات ومحاولة الوصول بالدولة إلى أعلى درجة ممكنة من التجانس الاجتماعي للسكان ، ولذلك فإن الدولة تهتم كثيرا بفرض سيطرتها على المؤسسات التى قد تغذى هذه الأسس الاجتماعية وتعمل على توحيدها- أو على الأقل توحيد السيطرة عليها .

أما فيما يختص بالنواحى الاقتصادية :

فنجد أن معظم الدول الحديثة - العصرية - تحاول الوصول إلى نوع ما من الوحدة ومن التنظيم الاقتصادى Unity of Economic Organization ولعل الحد الأدنى لمثل هذه الوحدة الاقتصادية فى الدولة الموحدة هو وجود عملة نقدية واحدة - ونوع من التماثل من المؤسسات الاقتصادية الخارجية للدولــة .

وفيما دون ذلك نجد أن الدولة تتباين بدرجة هائلة فى درجة سيطرتها على العلاقات الاقتصادية الخارجية وتتباين فى مستوي التماثل ودرجة التماثل فى المؤسات الاقتصادية وبالتالى تتباين الدول فى القدرة الإنتاجية وفى مساهمتها فى التجارة الدولية وهذه أمور ترتبط باعتبارات كثيرة منها معدلات الأسعار والأجور إلى غير ذلك من عوامل ولكنها فى الدولة الواحدة تخضع لرقابة وسيطرة واحدة .

وأهم من ذلك كله مايعرف عامة باعتبارات الأمن والولاية العامة للدولة .

والمعروف أننا نعيش فى عصر لا توجد فيه ضمانات مطلقة لبقاء أى دولة واحتمال وجود من ينادى أو من يعمل سواء خارجيا أو داخليا على تدمير هذه الدولة ، هو احتمال لابد أن يؤخذ فى الاعتبار .

لذلك كان من الضرورى على الدولة أن نضمن ما يعرف بولاء المواطنين للوطن - للأرض - للدولة - ولعل مسألة الولاء هذه لا تقبل أن

تتدرج أو تكون على مراحل ، بل يجب أن يكون الولاء ولاءً كاملا ومطلقا للدولة من كافة أجزاء الدولة ومن كافة مواطنيها ، . تتنافس فى هذا أعضاء كل الوحدات المحلية أو الإقليمية فى سبيل الولاء التام . وضد أى ولاء لأي دولة خارجية أخرى . أرضا وسكانا .

وخلال المرحلة التى يتم فيها إرساء تنظيم أجزاء هذه الدولة وتوحيدها يركز الجغرافيون بالطبع على الاختلافات الإقليمية - بقصد محاولة تدارك هذه المفارقات والوصول بها إلى الحد الأدنى وتأكيد التجانس فى مقابل ذلك

والدولة تحرص حرصا شديداً على أن تحقق أقصى قدر ممكن من وحدة السيطرة على كل طبقات السكان - بصفتهم الأولية كمواطنين - فى أى مكان من أراضى الدولة .

ولعل من أهم المشكلات التى يجب أن نوليها اهتماماً خاصاً فى الجغرافية السياسية هى مشكلة وحدة الدولة ، وتحقيق التجانس بين المناطق المتباينة وبين المساحات المختلفة فى كل متجانس موحد . وكلما كان التجانس الرأسى فى أى من ملامح أو خصائص الدولة بشريا أو طبيعيا كلما ساعد ذلك على التوحيد الأفقى - المساحى - للدولة .

وربما كان من المهم أن نلقى بعض الضوء على أهمية فهمنا لوظيفة الدولة الأساسة والسبب فى ذلك هو أن الوظيفة الأولية أو الأساسية للدولة تؤثر لا شك على فهمنا لكثير من الأمور الجغرافية وتساعدنا على استيعاب أمور مثل التنمية الصناعية فى الدولة واتجاهاتها . واستخدامات الأرض المختلفة ، والتجارة وعدد لا يحصى من عناصر اجتماعية واتجاهاتها . واستخدامات الأرض المختلفة ، لأن هذه الملامح الاجتماعية والاقتصادية عندما نوزعها مساحيا على كافة أجزاء الدولة نجد أنها تتباين تباينا كبيراً ، وقد نجد فى الاتجاهات أو العلاقات السياسية الداخلية تفسيراً لهذه التباينات المساحية وقد تكون التباينات الجغرافية الإقليمية ذاتها تفسيرا كافياً ومقنعاً

لكثير من المشكلات السياسية الداخلية وأحيانا الخارجية . وهكذا نرى أن فهمنا للوظيفة الحقيقية للدولة هو فى توحيد أجزائها وتحقيق التجانس بين أجزاء هذه الدولة وهذا يضطرنا بالضرورة إلى فهم التباينات الإقليمية لكافة العناصر الاجتماعية والاقتصادية للأرض والسكان الذين يعيشون فى هذه الدولة . وكما أنهما يرتطبان ببعضهما أشد الأرتباط - وظيفة الدولة أو إلي جهود فى سبيل تحقيقها - أو بمعنى آخر سياستها والتوزيع المساحى لدرجات التكامل والتجانس السكانى والمكانى فيها .

والمعروف أن التباينات التى توجد درجة تنمية أقاليم الدولة المختلفة مرتبط أيضا بقدر الجهد الذى تبذله الدولة من أجل تحقيق وحدة التنمية الاقتصادية- ومن المفروض أن ذلك من وظائف الدولة الأساسية ولأنها يجب أن نتحكم فى خطط التنمية فى كافة أجزائها .

هذه العلاقة الوظيفية بين الدولة والأرض بقصد توحيد التراب وتحقيق التجانس القومى National Homogenity يعتبر أهم هدف من أهداف الجغرافيا السياسية . غير أن هناك بعض الدول التى لا يتم فيها اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية مركزيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية . والمعروف أن فى الولايات المتحدة الأمريكية تكون للولاية شخصية هامة جداً فى تسيير الأمور الاقتصادية والداخلية للولاية . وبالتالى أنه فى كثير من الحالات تضطر حكومة الولايات المتحدة الفيدرالية إلى تجاهل الأسس الأكاديمية للجغرافيا السياسية فى سبيل تحقيق رغبات محلية قد تؤدى إلى عدم وجود تجانس أو حدة كاملة فى البناء الاقتصادى للدولة ككل - ولعل هذ هو أحد المعايير التى ترتبط بالعلاقات الداخلية للدولة ، لأن المساحة ذاتها تعتبر من الأسباب التى تؤدى الى التباينات المساحية وبالتالى وجب بالضرورة أن ترتبط تباينات سكانية اجتماعية واقتصادية . والمعروف أن بعض الولايات -داخل الولايات المتحدة - تضطر إلى العمل الاقتصادى وأحيانا السياسى

داخل حدود الولاية ، الأمر الذى يضطرها إلى تجاهل أسس الجغرافية السياسية عن إدراك معرفة . أى أنها تدرى ماذا تفعل ، وتؤمن بالاختلافات الداخلية

وهكذا وجدنا من المناقشة السابقة التى تتناول تحليلاً للوظيفة الحقيقية والأساسية للدولة تقودنا بدون أن ندرى إلى المشكلة الأساسية للجغرافيا السياسية . فكيف يمكن أن نتجاهل أي دولة أو جزء من دولة فى الجغرافيا السياسية مع علمها وإدراكها بأهمية وجود هذه الأسس لتجانسها وتوحيدها .

فالدولة ذات المساحة المتجانسة طبيعياً وبشرياً - أرضاً وسكاناً - تكون عادة دولة موحدة طبيعياً . ولا يعوزها شئ على الإطلاق غير إقامة حكومة تحفظ القانون والنظام بين السكان فى الأقسام الادارية التى قد تقسم إليها لتسهيل مهمة حفظ القانون والنظام . ولعل أكثر مشكلات الدولة أهمية وأكثرها إلحاحاً ودواماً هى ربط الأجزاء المتباعدة والمتباينة فى الدولة معا لتكون وحدة قومية ذات وزن وتأثير .

ويؤدى ذلك إلى وجود عدد غير قليل من المشكلات المعقدة التى تحتاج إلى تحليل وتعليل تكون معالجتها من الواجبات الأساسية للجغرافيا السياسية .

ففى أي دولة مهما كانت درجة تجانسها ومهما كانت درجة ارتفاعها أو سوها على المشكلات الخاصة بالتباينات السكانية أو السماحية ، ومهما قلت بها المشكلات فى دخل أي دولة يجد الجغرافى :

١- أقاليم تفصلها عن بعضها البعض فواصل طبيعية Physical Barriers أو فواصل بشرية Human Barriers . بدرجة أو بأخرى .

٢- أقاليم تتباين علاقاتها مع بقية أجزاء الدولة وتتباين علاقاتها مع الدول الأخرى بدرجة أو بأخرى .

٣- أقاليم تختلف فيما بينها فيما يختص بشخصية السكان ، والاهتمامات والاتجاهات الاقتصادية ووجهاتهم السياسية .

ولعل الأقسام الثلاثة السابقة تحتاج إلى أكثر من مجرد العرض الموجز ولذا نفصلها فيمايلى :

الفواصل الطبيعية والبشرية بين أجزاء الدولة:

لعل الجغرافيين هم أقدر الناس على فهم مدى تأثير الفواصل الطبيعية فى إعاقة النقل والمواصلات بين الأقاليم المختلفة . وقد وصفت سمبل Semple وغيرها الآثار السياسية الهامة فى المراحل الأولى من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وأثر الغابات التى كانت تغطى منطقة الأبلاش . وكذلك أثر السلاسل الجبلية فى غرب الولايات المتحدة فى عزل هذه الأجزاء عن بقية البلاد سياسيا وكذلك الصحراء فى الجزء الجنوبى . كلها فواصل طبيعية وكذلك الدراسة التى أجراها وتيلسى D. Whittelesesy لمنطقة فال دى أران Val d'Aran وهى ذلك الجزء الصغير من أسبانيا الذي يقع إلى الشمال من جبال البرانس .

ولعل تطور البرق والتليفونات وتقدم أساليب النقل والمواصلات وتنوعها قد وضع حداً لمشكلات كثيرة من هذا النوع فى أغلب الدول المعاصرة . وبالرغم من كل هذا التقدم فى أساليب المواصلات فلازالت عوامل العزل الطبيعية هذه تلعب دوراً هاماً فى فصل المناطق الجزرية والجبلية والهضبية فى البلقان والدول الواقعة فى مناطق المرتفعات الجبلية ، أمريكا اللاتينية وفى الصين .

والمعروف أن تنظيم أى دولة يحتاج إلى ربط أجزاء الدولة بعضها بالبعض الآخر بوسائل مواصلات وطرق تعمل بدرجة كفاية عالية- الحاجة إلى الربط لا يقتصر فى الحقيقة على ربط أجزاء الدولة بعضها بالبعض الآخر - بل أن تنظيم الدولة يحتاج إلى قدرة هذه الدولة على الربط بين مكان

مركزى معين وبين كل جزء من أجزاء الدولة بصرف النظر عن المسافات . والمعروف أن المسافة ذاتها قد تكون عامل فصل لعدد معين - حتى ولو كان الطريق ممهداً لأن المسافة معناها الوقت ، ولذلك قد تكون المسافة عامل فصل . وإن كانت المسافة مسألة نسبية حسب حجم الدولة وحسب شكلها فلا يمكننا مقارنة المسافات التى تفصل بين أجزاء الاتحاد السوفيتى والمسافات التى تفصل بين أجزاء دولة مثل فرنسا ، ويكفى أن نذكر أن المسافة بين موسكو وبلدة فلاديفوستوك - وهى ميناء الاتحاد السوفيتى على المحيط الهادى فى الشرق . . تبلغ المسافة بين المدينتين حوالى ٨٠٠٠ كيلو متر - وهى تقريباً تسعة أمثال المسافة بين القاهرة وأسوان .

لعلنا الآن قد وضحنا قيمة الفواصل الطبيعية . وأهمية ارتباط الأجزاء المختلفة للدولة بعضها البعض .

ولكن السؤال الآن هو : كيف يمكن أن توجد فواصل بشرية . لعل أهم الفواصل البشرية التى تفصل بين سكان الدولة الواحدة . . هى عدم وجود سكان فى أى جزء من أجزائها . الأماكن الخالية من السكان أو على الأقل المساحات المخلخلة سكانياً . ظلت حتى وقت قريب صعبة العبور : وتوجد كثير من هذه المناطق فى الصحارى والأقاليم الجبلية والغابات . وقد ظلت هذه المساحات حتى وقت قريب تخلق - بل ولا تزال تخلق - إحساسا بالعزلة .

بسبب الإحساس بالعزلة وبسبب المسافة أيضا نجد أن المحيطات تعتبر من أعظم العوامل العازلة على الإطلاق . وبالرغم من أن الإنسان قد عبر هذه المحيطات منذ زمن بعيد وقد ألف السفر فيها .

ولعل التجربة التى قدمتها لنا فرنسا عندما اعتبرت أجزاء خارج حدود فرنسا ذاتها تفصلها بينها بحار بل ومحيطات - اعتبرت هذه الأجزاء مساحات لا تتجزأ من الدولة الفرنسية . وهذه تجربة فريدة من نوعها وقد

يكون من المفيد لأى دارس للجغرافيا السياسية أن يتناول بالتحليل الطريقة التى قامت بها فرنسا لتنظيم شئون هذه الدولة .

ومعروف أن جزر الهند الغربية التابعة لفرنسا لا تزال حتى الآن جزءا من الدولة الفرنسية وكذلك جزر رينيون Reunion فى المحيط الهندى ، هذه الأجزاء البعيدة عن باريس والتى تفصلها آلاف الأميال لا تزال ترسل ممثليها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية إلى اجتماعات هذه الجمعية دوريا .

وهذا ليس النموذج الوحيد بل إن الولايات المتحدة الأمريكية على وشك أن تفعل نفس الشئ بالنسبة لجزرهاواى .

والخلاصة : هى أنه وإن كانت المحيطات هى أشد عوامل الفصل بين الأراضى للأسباب السابق ذكرها ولخلوها من السكان . فها نحن أمام نموذجين لدول تخطت عقبة المسافة الشاسعة فى ربط أجزاء بعيدة جداً عنها بالدولة والعاصمة المركزية .

وهناك صور عديدة للفصل البشرى بين المساحات . ولعل أكثر هذه الصور تعقيداً هى وجود نطاق مأهول بسكان مختلفين عن بقية السكان . وتزداد هذه الصورة تعقيداً كلما كانت العلاقة بين هذا النطاق الغريب أو المختلف سكانيا وبين بقية السكان المقيمين بالأرض علاقة غير طيبة فلا شك أنها لن تكون عامل عزل بشرى فحسب ، بل ومصدر للقلق والاضطراب والمشكلات بل والحروب وهذا ينطبق تماما على النطاق الذى تشمله دولة اسرائيل من الأراضى العربية ويشغله الآن قطاع من السكان دخيل على المنطقة العربية وليس منها على الإطلاق . ولعل هذا كان الهدف الأساسى من إقامة دولة فى هذه المنطقة على التراب العربى ساعدت على تحقيقه كثير من الدول الغربية ذات المصلحة الفعلية فى تحطيم وحدة العرب أو على الأقل منع حدوثها ، خوفاً من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كانت لتنجم عن تحقيق مثل هذه الوحدة .

وقد حاولت ألمانيا تصور أو بمعنى آخر أن تصور للعالم وربما نجحت فى إقناع العالم بأن عزل بروسيا الشرقية East Prussia بما يعرف بالكوريدر البولندى [1] The Polish Corridor هى تجربة لا يمكن أن تتكرر على الإطلاق .

ومن الحالات التى ينتج عنها مشكلات دائمة وتكون مصدر خطر لها هى أن يوجد فى داخل هذه الدولة إقليم يمتاز بأن علاقاته بأى من الدول الأخرى أو أى أجزاء منها أقوى من علاقة هذا الإقليم ببقية أجزاء الدولة التى يتبع لها ، ويحدث ذلك عادة عندما يعاد رسم الحدود السياسية لمنطقة ما . ويكون من نتائج هذا التعديل فى الحدود السياسية أن تنتقل منطقة ما إلى دولة ما لم تكن تبعها هذه المنطقة من قبل فنجد أن علاقة هذه المنطقة تظل لفترة طويلة شديدة القوة مع الدولة التى كانت تتبعها قبل التعديل الأمر الذى يسبب كثيراً من المشكلات السياسية للدولة وللإقلم . ولعل أبرز نموذج لذلك هو ما حدث عند تقسيم سيلزيا العليا Upper Silesia فى سنة ١٩٢٢ [2] .

غير أن هناك حالات كثيرة لأقاليم لها علاقات قوية مع دول أخرى علاقات أقوى من علاقاتها مع الدولة التى تنتمى إليها لأسباب أخرى غير تعديلات الحدود ، وعادة ما تكون هذه العلاقات علاقات اقتصادية . ولعل من أبرز النماذج على تلك الحالة ما هو يحدث فى كثير من أقاليم كندا الملاصقة للولايات المتحدة الأمريكية والتى يصعب لظروف طبيعية أن يكون اتصالها بكندا مباشرة بل يكون الاتصال ببعض أقاليم الولايات المتحدة أفضل اقتصادياً وأسهل عملياً .

---

(1) Hartshome, B. " The Polish Corridor", Hournal of Geography, XXXI, 1973, PP. 161 - 176

(2) Hartshorne, B. "Geography and Political Boundares in Upper Silesia", Annals of the Association of American Geographers, XXIII, 1933, PP. 195- 228.

وأحياناً ما تكون العلاقة بين أجزاء الدولة وبعضها البعض أقل بكثر من علاقة كل من أجزاء هذه الدولة مع دولة أخرى ليست مجاورة لها وبل وبعيدة جداً عنها . وهذا ينطبق على الكومنولث الاسترالى The Australian Commonwealth فنجد أنه ما من ولاية من ولايات استراليا إلا ولها علاقة تجارية واقتصادية خاصة مع بريطانيا التى تسوّق فيها كل منتجات الألبان والصوف واللحوم وغيرها .

ونجد أن هذه العلاقة التى تربط هذه الولاية أو تلك من ولايات استراليا مع بريطانيا ، ظلت أقوى بكثير من العلاقات الاقتصادية التى تربط بين هذه الولايات وبعضها البعض . علماً بأن المسافة بين استراليا والجزر البريطانية تزيد عن عشرة آلاف ميل وقد كانت هذه الحقائق ذاتها من أشد العوامل التى أثرت على الكومنولث الاسترالى ، وكثيراً ماخرجت أصوات استرالية تطلب زيادة الرابطة بين الولايات الاسترالية إذا كان لهذا الكومنولث أن يقوى وينجح . غير أنه ما زالت علاقات الولايات منفردة بريطانيا لها الأولوية . نفس الشئ ينطبق على الأجزاء الشمالية الشرقية للبرازيل .

يجدر بنا أن نوجه النظر إلى أن النماذج التى سقناها سابقاً إنما هى حالات ونماذج شاذة أولها طابع لا يمكن أن يوصف بأنه الطابع العادى فى علاقة أجزاء الدولة ببعضها البعض أو بغيرها من الدول وهو النمط العادى : Normal Pattern فاذا قلنا مثلا أن ولاية كاليفورنيا التى تفصلها الكيلو مترات من الأراضى الداخلية والصحراوية فى قلب الولايات المتحدة ، كان من الضرورى أن ترتبط بعلاقات قوية مع بلاد فى الجانب الآخر من المحيط الهادى ، خاصة أنها بلاد مزدحمة بالسكان . وخاصة قبل إنشاء قناة بنما بأداة وظيفتها . ولكن تعالو بنا لنسأل أنفسنا : هل يكون مثل هذا النمط نمطا عادياً فى العلاقات الاقتصادية الخارجية للولايات الأخرى؟ . بالطبع لا . ليس معنى ذلك ان ولاية كاليفورنيا هى الولاية الوحيدة التى تربطها بغير الولايات

المتحدة علاقات اقتصادية قوية ، وعلى دارس الجغرافية السياسية إذا أراد أن يستخلص الأحوال الاقتصادية واتجاهاتها داخل الدول فعليه أن ينظر بإمعان إلى خريطة طبيعية موضح عليها التضاريس وعليه أن يفترض عدم وجود أي حالات خاصة لأي جزء من أجزاء الدولة لظروف سياسية حتي يمكنه أن يصل إلى النمط العادى للعلاقات الاقتصادية القائمة .

أما فيما يختص بالعلاقات الخاصة فى بعض المناطق فيخصص لها دراسات خاصة يجمع فيها كافة المعلومات والخلفيات التاريخية والسياسية لهـــا .

والفصل بين أجزاء الدولة الواحدة -أو ضعف العلاقات القائمة بينها - نتيجة لرتباطات خارجية أقل بكثير فى الأهمية من الفواصل القائمة بين أجزاء الدولة الواحدة بسبب تباين السكان فى الشخصية . فالفهم المتبادل بين السكان الذين ينتمون إلى دولة واحدة ضرورى وأساسى لكى تنجح الدولة فى تنظيم أمورها . فالتجانس فى شخصية السكان يسهل كثيرا إدارة الدولة . ولعل ذلك يفسر حرص الدولة عادة على تحقيق نوع من التجانس فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان ويقتضى ذلك توحيد نظم التعليم وتقريب مستويات المعيشة وإنماط الحياة الاقتصادية وتوحيد المؤسسات ، ونظرة الدولة لكل فئات السكان وقطاعاتها بدون تميز عنصرى أو طبقى وبدون تمييز للفلسفات السياسية التي قد تكون ملكا لبعضهم .

ومن فروع الدراسات الجغرافية التى يمكن أن تفيد الجغرافيا السياسية فى تحقيق الدولة بمقدار ماتحققه هذه الدولة من تجانس إقتصادى واجتماعى ، هذا الفرع هو الجغرافيا الاجتماعية - وهو أحد فروع الجغرافيا التى ما زالت تكسب أرضا ويزداد الاهتمام بها وربما تعالجه من دراسات فى كل يوم من هذا الفرع نستقى الكثير من المادة العلمية الخاصة بالتوزيع المساحى والإقليمى للديانات والأجناس ورأى السكان فى المشكلات الخاصة بهذا التوزيع ووجهة

نظرهم تجاهها . والمعروف أن التباين فى العرق أو الدين قد يسبب كثيراً من المشكلات السياسية للدولة .

وبينما نجد فى جغرافية الأجناس التميز بين الأجناس يتناول الملامح ويحدد للأنف وللرأس طولا وعرضنا وللبشرة ألوانا والقامة أبعاداً إلى غير ذلك ، نجد أننا إذا أخذنا التباينات العرقية القائمة فى الأقطار الأوربية وحاولنا أن نحصر نسبة الشقر وغير الشقر من سكان كل دولة على حدة لما وجدنا للنسب المئوية لسيادة لون على لون فى دولة واحدة أى رابطة باتجاهات نفس السكان وآرائهم - بالنسبة للمشكلات السياسية المختلفة فلم تعد للون وغيره من الصفات العرقية داخل الدول الأوربية أى تأثير على الاتجاهات السياسية وربما كانت التباينات العقائدية والسياسية لها تأثير أكثر بكثير من التباينات العنصرية Racial differences

بينما فى الولايات المتحدة الأمريكية - على العكس تماماً - نجد تبايناً واضحاً فى موقف الولايات المختلفة بل وقطاعات السكان المختلفة داخل الولاية الواحدة بالنسبة لمسألة العنصرية وبالذات فيما يختص بمسألة لون البشرة - حتى أن لون البشرة أصبح ذا أهمية بالغة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكل ما استطاع جغرافيو الولايات المتحدة أن يقدموه هو إعداد خاطىء لا شك غاية فى الدقة وغاية فى الإفادة . ولكن ليس هذا هو المم . أن أهم من ذلك هو أن يكرس مفكرو ودارسو الجغرافيا السياسية حاليا خريطة بل مجموعة من الخرائط توضح ظاهرة اللون نفسها وليس توزيعها . توضح اتجاهات الناس ووجهة نظرهم بالنسبة لمسألة الللون . وتحاول أن تقوم بعمل هذه الخرائط على فترات زمنية معينة تتبع فيها ليس فقط حركة توزيع ألوان البشر ، ولكن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات التى تطرأ على الفكر ووجهة نظر المواطنين الأمريكين بالنسبة للمسألة اللونية .

ولعل هذا ما يجب أن يتعلمه طالب الجامعة فى الولايات المتحدة قبل أن يتعلم الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية .

لأن المشكلات التى تترتب على وجهة نظر الأمريكيين بالنسبة لمسألة لون البشرة أو القضية العنصرية أخطر بكثير على الوحدة الوطنية الأمريكية من غيرها من المشكلات السياسية الأخرى التى ترتبط بالسياسة الدولية وعلاقات الولايات المتحدة الخارجية .

ومن العوامل التى قد تهدد وحدة الدولة وهى التباينات االقتصادية الإقليمية وقد ألف الجغرافيون التميز بين درجات التنمية الاقتصادية المختلفة لارتباطها بالأرض . ومن المعروف أن معظم الدول بما فيها الدول المتقدمة توجه مشكلات كثيرة من جراء التباين الكبير فى البناء الاجتماعى والاقتصادى للسكان بين المجتمعات الصناعية الكثيفة وبين أولئك الذين لا زالوا فى مجتمعات زراعية بحتة . غير أن الاختلافات التى من هذا النوع أقل خطراً بكثير من الاختلافات أو التباينات فى الاتجاهات الاجتماعية والسياسية للسكان . وحتى فى الحالات التى توجد بين المجتمعات الصناعية والزراعية منافسة اقتصادية واجتماعية . يمكن الوصول إلى نوع من الحلول الوسط اجتماعياً واقتصادياً . بينما فى حالة التباين فى الاتجاه الاجتماعى السياسى يصعب الوصول إلى مصالحة بين أطراف النزاع .

أكثر من ذلك كله وأهم أنه يمكن للدولة أن تكون وحدة اقتصادية لاجزائها ، وغالباً ما يدعم الوحدة الاقتصادية وحدة سياسية Political Unit وذلك لسبب بسيط هو أنه إذا كانت الدولة مجرد وحدة اقتصادية نتمكن أن تحكم التماثل أو التجانس الاقتصادى مطلقاً . بينما تصل الدولة إلى أقصى حد من التجانس الاقتصادى والتجانس السكانى والاجتماعى فى ظل الحياة وبالتالى ترى الدولة وحدة سياسية أساساً ووحدة اقتصادية بعد ذلك . وكثيرا ما تضحى الشعوب بمكاسب اقتصادية بسبب عقيدة سياسية خاصة - فلو أن شعباً ما من الشعوب أو دولة من الدول أحس سكانها بأنهم قاسوا وذاقوا مرارا وقدموا تضحيات فى سبيل مبادئ سياسية معينة أو مثل ، أو من

أجل إقامة موسسات معينة وأنهم قد قدموا كل ذلك ليصلوا إلى مجموعة من القيم السياسية ، فقد يصعب بل وقد يستحيل إخضاع مثل هذه الجماعات من السكان إلى نظم لم يألفوها ولا يؤمنوا بجدواها - وقد توجد هذه العقيدة السياسية مساحات شاسعة من الأرض يجمعها الرباط الذى أشرنا إليه .

وهذه لا شك من الروابط الأساسية اللازمة لقيام أمة من الأمم وهى فى نفس الوقت من أقوى الضمانات التى تقيمها وتمنع انهيارها .

وأحيانا وفى البلدان التى لم تصل بعد إلى مرحلة النضج السياسى نجد أن مجموعة القيم السياسية والقومية التى أشرنا إليها سابقا غير ذات قيمة أو ليست لها القيمة التى تستحقها - بينما نجد فى الدول الناضجة التى أرست لنفسها مجموعة من القيم القومية والحضارية والسياسية ، أنهاتهتم كثيرا بهذه القيم وتعطيها أولوية مطلقة على بقية الاعتبارات السياسية الأخرى .

عوامل الوصل : ترابط وتماسك الأمم :

لا شك أن المناقشة التي سقناها للقراء فى موضوع الاتجاهات السياسة للسكان ذات أهمية بالغة ، ومن الضرورى وجود هذا النوع من المناقشة فى دراسة الجغرافيا السياسية . وخاصة فى مجال دراسة مجموعة الفواصل التى يمكن أن تعزل بين أجزاء الدولة المختلفة - مجموعة الفواصل هذه كما ذكرنا تجعل من الصعب وصل هذه الأقاليم أو الأجزاء داخل الدولة الواحدة فى كيان موحد متكامل ومؤثر .

وعندما نناقش الصعوبات التى حالت دون الوصول إلى هذا الكيان المتكامل الموحد المؤثر للدولة . لم نسأل أنفسنا عما إذا كانت هناك قوى معينة يمكن أن تتغلب على هذه الصعوبات وتذللها . عن القوى التى يمكن أن تربط وتضبط كيان هذه الدولة أو تلك التى تساعد على تلاحم أجزاءها وتوحدها .

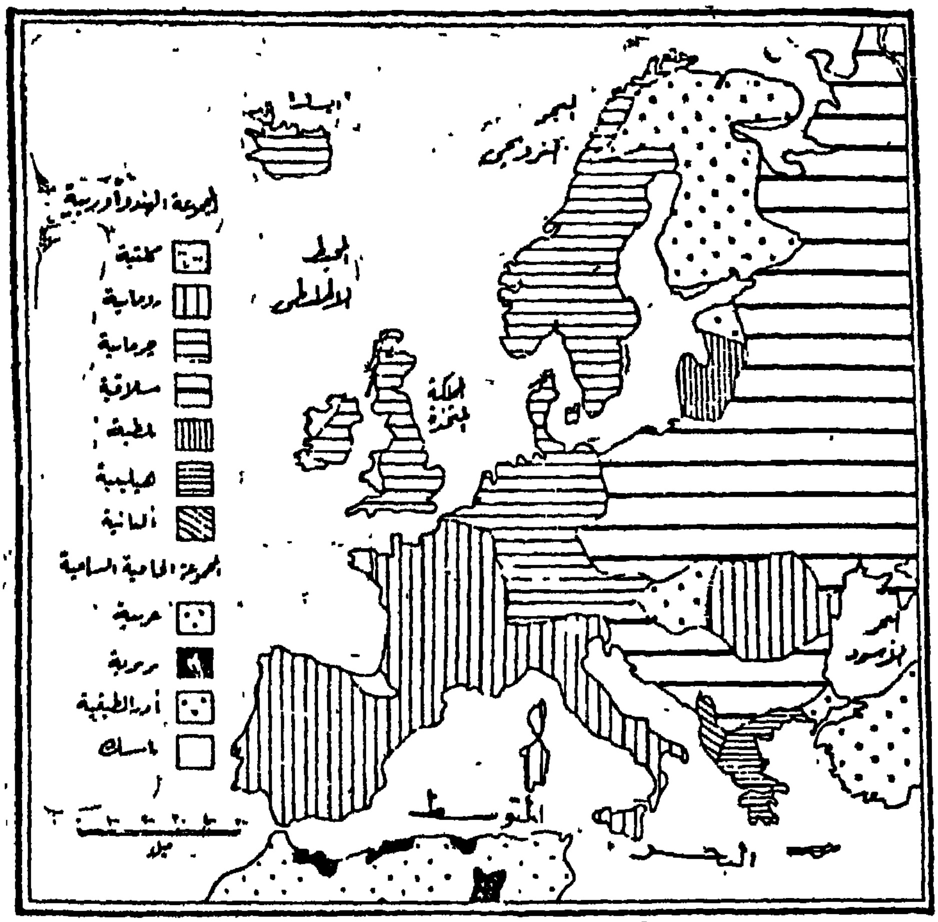
لعل ذلك بالتحديد هو أكبر عيوب فكر الجغرافيا السياسية حتى الوقت الحاضر . فعندما نكشف أن هناك مساحة معينة نراها على الخريطة ، تتميز بالتجانس فى ملامحها الطبيعية وفى ملمحها البشرية ، وهى فى نفس الوقت ملائمه تمام الملاءمة لأن تكون دولة واحدة Unified State ولكن بالرغم من كل ذلك ولقرون عديدة متتالية لم تنجح فى إقامة دولة . ولعل أبرز مثال لذلك هو شبه جزيرة أيبريا أو شبه الجزيرة الأسبانية أو شبه الجزيرة الإيطالية أو المنطقة الألمانية - نجدنا عندئذ نضرب رؤوسنا بأيدينا باحثين فى جغرافية الإقليم الداخلية عن العوامل التى كانت سبباً فى عدم تحقيق هذه الوحدة السياسية وتفسر هذا الفشل . ننسى ذلك قبل أن نتحدث عن الفشل ويجب أن نسأل ما هى المحاولات التى بذلت من قبل فى أقامة هذه الدولة وماهى الصعوبات التى واجهتها حتى نفهم السر الذى أدى إلى ذلك وحتى نفهم مانريد أن نجد له تفسيراً .

وقدمت شبه جزيرة إيطاليا ومعها السهول الشمالية ، وهى متصلة بالجسم الأوربى لا يفصلها عنه إلا جبال الألب ، قدمت نموذجا رائعاً للخلفية الجغرافية المثالية للدولة الموحدة . فسكان هذا الجزء من أوربا يتحدثون مجموعة لغات واحدة تقريباً منذ العصور الوسطى وهؤلاء السكان مستقرون تماماً ، متعاونون تماماً ، ومتعايشون تماماً . كما قلنا أن هذا الجزء متصل ببعضه ومتماسك جغرافياً . غير أن إيطاليا ظلت غير موحدة لمئات السنين . عندما نسأل أنفسنا عن السب - أو بالأحرى السر - فى عدم تحقيق الوحدة - نجد أن إيطاليا ظلت لزمن طويل خاضعة لصراع رهيب بين إمبراطوريات فى قلب وشمال أوربا تمتد من شمال ألمانيا جهة بينما أيطاليا نفسها تريد أن تثبت ذاتها وتؤكد وجودها واستقرارها وتدافع عن بقائها .

وفى الوقت نفسه نجد أيطاليا محصورة بين الإمبراطورية السياسية التى توجد إلى الشمال منها . بينما إيطاليا محصورة أيضا بنفوذ إمبراطورية أخرى دينية فى الجنوب يدافع منها البابا عن نفوذة وكيانه وسلطته على روما ،

القلعة الروحية للعالم المسيحى الغربى . ولذلك ظلت إيطاليا ممزقة بالرغم من كل دواعى ومبررات الوحدة الطبيعية والبشرية التى كان يجب أن تنتهى إلى الوحدة السياسية .

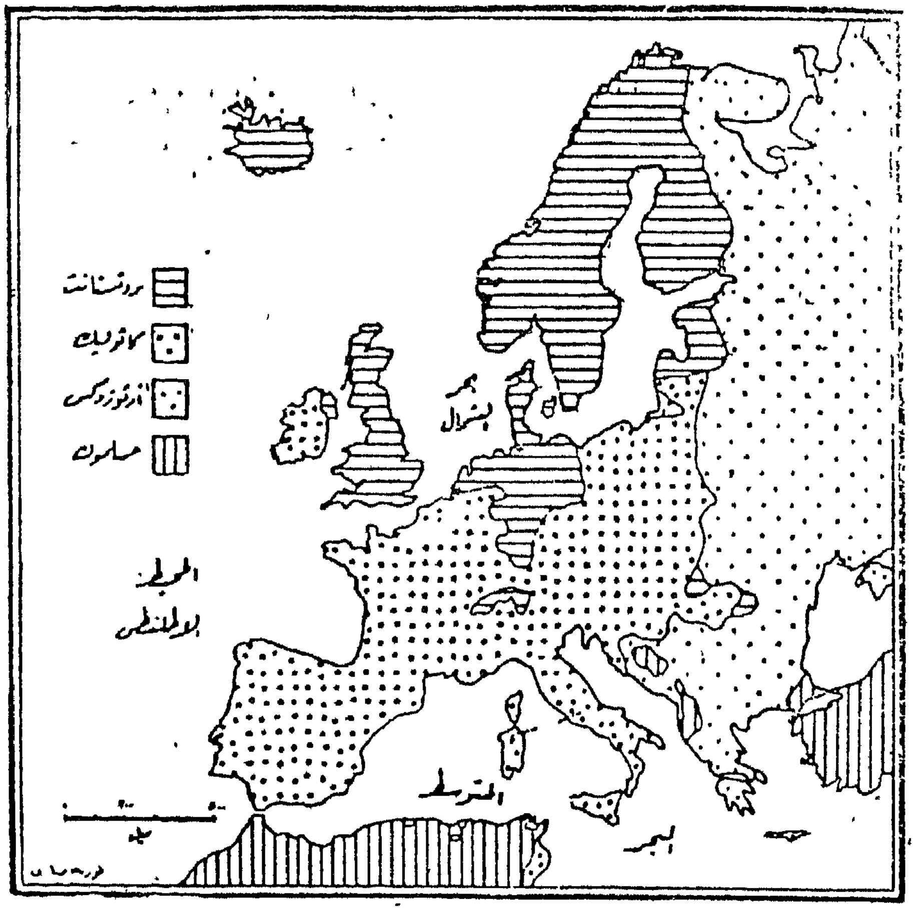
ولم تتحقق هذه الوحدة إلا عندما تحطمت الأفكار التى ارتكزت عليها كل من الامبراطوريتان السياسية فى الشمال والدينية فى الجنوب والتى حطمتها الأفكار والعقائد التى قدمتها إلى أوربا الثورة الفرنسية . عندئذ فقط وبعد أول محاولة قامت الوحدة الإيطالية .



شكل رقم (١٤)

المجموعات اللغوية فى أوربا

ولأسباب قريبة الشبة من الأسباب التى أخرت لمئات السنين قيام الوحدة الايطالية أو الدولة الايطالية - تأخر أيضا قيام الدولة الألمانية فى العصور الوسطى ، فى وقت قامت فيه ممالك فى فرنسا وانجلترا . والسبب فى ذلك أنه لمئات السنين طل الأشخاص الذين كملوا لقب ملك ألمانيا يستهويهم لقب أمبراطور ويلعب بعقولهم ، وأصبحوا تبعاً لذلك تواقين إلى تكوين هذه الإمبراطورية فحاربوا من أجل بناء إمبراطورية تصل إلى أقدام جبال الألب وكل وسط وشمال أوربا موحدين جماعات وشعوب مختلفه حضاريا . وفارضين هيمنتهم على السهول الأوربية من أقدام جبال الألب وحتى شواطئ البلطيق .



شكل رقم (١٥)

توزيع الديانات فى أوربـــا

وكانت التضحيات التى قدمها هؤلاء الملوك الألمان للوصول إلى هذا الهدف كثيرة ومريرة للغاية حتى أصبح من الصعب عليهم فى النهاية أن يحققوا مجرد الأمل وهو الدولة الألمانية ذاتها أو الوحدة الألمانية . معنى ذلك أن الألمان كانوا يطمعون فى ضم جهات شاسعة ماكان لاقدامهم أن تصل إليها وطمعوا فى أراضى وقفت دونها طاقاتهم وإمكانياتهم أى أن أطماعهم كانت تفوق امكانياتهم .

ولعل ذلك العرض للمثال الألمانى والمثال الايطالى يفسر لنا أنه أحيانا ما تكون الظروف الجغرافية طبيعياً وبشرياً مواتيه لقيام الدولة والوحدة ، غير أن هناك عوامل أخرى تقف حائلا دون إقامة هذه الدولة وتحول دون ربط أجزاء هذه الدولة بعضها البعض .

وليس كافيا أن يكون للدولة «اسم» أو أن تكون هناك «معاهدات دولية» تعترف بوجود هذه الدولة وتقر بحدودها السياسية . ليس هذا كله كافيا لقيام الدولة الدولة . فهناك أشياء أخرى أكثر أهمية من الأمور التى ذكرناها . فمن الضرورى أن توجد فى الدولة عناصر الربط . التى تدمج أقاليم هذه الدولة وأجزاءها المختلفة فى كيان متكامل وموحد بالرغم من جميع العوامل الطبيعية أو البشرية الفاصلة التى لا تخلو أى دولة منها .

فكرة الدولة:

من أهم عناصر الربط التى تجمع بين أجزاء الدولة ومساحتها المختلفة النائى منها والقريب هى فكرة أو أساس أو مبرر وجود هذه الدولة بالذات ، وربط وجودها بأقاليمها المختلفة غير منقوصة . فالدولة إذن يجب أن يكون لها ما يبرر قيامها أو وجودها "Raison for Existing" سبب وجودها "Raison d'étre" .

وهذه ليست فكرة جديدة بالرغم من أن معظم كتاب الجغرافيا السياسية وكتابتها قد تجاهلت تماما هذه الفكرة . فقد عرف فرديرك راتزل

الدولة قائلا أنها جزء أو مساحة من الأرض (١) ، وهكذا نرى أن راتزل تطرق للحديث عن فكرة الدولة وذلك فى العشرينات . وناقش هذه الفكرة غير راتزل عدد من الجغرافيين الألمان .

وقد فسر راتزل مبرر قيام الدولة وسبب وجودها بطريقة بسيطة وأولية فى أنها مجرد رغبة الحاكم فى أن يقوم حكام الأقاليم التى آلت إليه لسبب أو لآخر بالتعبير عن ولائهم ، وحرصه أيضا على الاحتفاظ بولاء هؤلاء الحكام . مثل هذه الحالة تنطبق على إمبراطورية جنكيز خان . وعادة فى مثل هذه الحالات لا نعيش الدول أطول من عمر هذا الحاكم وسرعان ما تنهار بوفاته .

ولضمان بقاء الولاء أو إن أمكن تخليده ظهرت فكرة العرش الملكية والوراثة ولكن سرعان ما تنبهت طبقة مستنيرة من الناس داخل المملكة أن الدولة مسألة مختلفة عن المملكة لأنها تمثل مجموعة قيم بالنسبة لهم . ولعل ذلك يفسر سر زوال الملكية وانحسارها فى الكثير من دول العالم . وأن الدول التى احتفظت بالنظم الملكية حتى الوقت الحاضر نجحت فى ذلك فقط عندما أيقن الملك والشعب وحدث تفاهم بينهما واتفق الإثنان على أن يكون بقاء التاج لمجرد الحفاظ على الإرث القومى والتقاليد وليس للإبقاء على صلاحيات الحكم .

والدولة التى تفقد الغرض والهدف من وجودها ، لا تنهار مباشرة لمجرد زوال مبرر وجودها ، بل أن الدولة تستمر لفترة من الزمن بنفس الأفكار والمبادئ التى ظلت سائدة . وتظل لفترة متمسكة بها خوفا من النتائج التى تترتب على غيبتها . وقد تظل قائمة خوفا من التغيير . ولكن البناء الذى فقد الغرض من وجوده لايدوم ، ما لم يقدم هدفا جديداً ومبرراً جديداً مقنعا لوجودها . وبدون ذلك لن يجد هذا البناء أو النظام ما يستند إليه ليضمن استمراره . وطالما توجه إليه الانتقادات التى تتحول إلى هجوم ، وحتى حلول

ذلك اليوم يمكن أن تعتمد الدولة على ولاء السكان فى كل الأقاليم حتى الموت .

ويذكر راتزل أن الدولة تكون قوية كلما كان الغرض والهدف من وجودها قويا ، وتسود فيها الفكرة السياسية لقيام الدولة (كل هيكل الدولة) وتمتد في كل أجزائها (١) .

ماذا يعنى كل هذا فى دراستنا للجغرافيا السياسية؟

هذا يعنى فى الحقيقة أنه قبل أن نبدأ فى دراسة أى مشكلة سياسية ناجمة عن عوامل الوصل أو الفصل التى عرضنا لها من قبل يجب أن نبحث أولا عن الوازع ، يجب أن نبحث عن الأسباب السياسية وعن عناصر الربط الغائبة التى أدت إلى بروز المشكلة ، ونحاول أن نبحث عن الظروف التى مكنت هذه الأجزاء من أن تترابط معاً فى دولة واحدة مستقله تماماً عن أى كيانات سياسية أخرى .

هل يبدو هذا بعيداً عن حظيرة الدراسات الجغرافية؟ هل تبدو هذه الأفكار شديدة الشبه بالعلوم السياسية أكثر منها بالدراسة الجغرافية؟ المعروف أن طالب علم المناخ فى الجغرافيا يجب أن يفهم طبيعة الكتل الهوائية Air Masses والتى يقوم بتحليلها وتفسير اتجاهاتها المترولوجى Meteorologist ، كذلك لايمكننا دراسة التربة فى الجغرافا قبل أن نفهم تحليل علماء التربات لأنواع وتكوين التربات المختلفة ، ثم نقوم نحن فى الدراسات الجغرافية ، باعتبار ما وصل إليه عالم التربة مادة خام نستخدمها فى التحليلات الجغرافية كذلك فى الجغرافيا الزراعية Agricultural Geography كما نعلم جميعاً أننا ندرس المحاصيل والثروة الحيوانية - ولكن نجد أن الجغرافى يضطر إلى تناول موضوعات الحيازات والملكيات الزراعية وأحجام المزارع وتنظيمها والبناء الاقتصادى لها . وتنظيم الادارة الزراعية

وإنتاجها المحاصيل وتوزيعها والربط بين الجهود التى تبذل فى التعامل مع التربة وانتاجية الأرض .

ولذلك فقبل دراسة الجغرافيا الزراعية لأي منطقة ، علينا أن نعرف ونفهم الغرض الحقيقى من النشاط التى يقوم الزراع فى المزرعة ، والفكر الذى على أساسه ينظم المزارعون مزارعهم . بعد ذلك يمكن أن نبدأ دراسة الجغرافيا الزراعية للمنطقة .

ويعرف الجغرافيون عادة بعض المعلومات الزراعية ويفهمون قليلا فى أمورها بحكم ارتباط الزراعة بالأرض وبحكم اهتمام الجغرافى بهذه الأرض وما عليها ، وبالتالى فنجد أو الجغرافى لايستطيع أن يعرف ما الذى يدور فى أذهان المزارعين ولذلك لم يستطيع أن يعرف بالتحديد ماذا يدور فى أذهانهم فنجده يجمع معلومات من مجرد المشاهدة العادية والملاحظة للمظاهر المزرعية القائمة عن المحاصيل الزراعية شكل الحقل ، شكل المنزل القائم بالمزرعة أو الحظيرة وحجمها والمخازن الملحقة وغير ذلك من التفاصيل التي يمكن أن تضيف إلى معلوماته وتمكنه من تشخيص نوع المزرعة وعندما يفشل بعد كل ذلك فى الحصول على الصورة الكاملة التى تمكنه من تقدير حكمه نجده يسأل المزارع عما يريد أن يعرف وعما يكون قد خفى عليه وبذلك يستكمل سجل معلوماته .

هذا هو الحال فيما يختص بالغرض من إقامة المزرعة والهدف الذى من أجله أقيمت ، والرسالة التى تؤديها . وإذا حاولنا أن نسير على منوال مماثل لذلك الذى سرنا عليه لفكرة المزرعة وطبقناه على الدولة . وحاولنا أن نبحث عن الفكرة أو الغرض من وجود الدولة فمن نسأل؟ ونحن نعلم أننا فى المثال السابق كان علينا فى النهاية أن نتوجه بالسؤال إلى الشخص الذى يدير أمور المزرعة فى الأمور التى خفيت علينا ، سواء بالملاحظة أو التحرى . فمن نسأل فيما يختص بالدولة؟

يجب قبل أن نسترسل فى المناقشة أن نأخذ فى اعتبارنا الفارق الكبير بين النموذجين فى الحجم والشكل وعدد الأفراد الذين يسيرون أمور كل من المزرعة والدولة . والإجابة المبدئية على السؤال هى أن نذهب إلى أولئك الذين يوجهون الدولة ويدبرون أمورها لنسألهم ، ولكن مثل هذا ليس بالأمر السهل أو الممكن وليس بهذه السهولة التى تمكننا من معرفة الغرض من إقامة المصنع أو المزرعة ، فالدولة الحديثة تنظيم معقد - أو على الأقل يشترك فى إدارته- السكان الذين لديهم وعى سياسى . ومن المفروض من الناحية النظرية إذا أردنا أن نكون مثاليين أن يضم ذلك كل السكان البالغين الذين ينتمون إلى هذه الدولة .

وقد يظن البعض أن الإجابة على مثل هذا السؤال وهو التعرف على حقيقة الغرض من قيام الدولة ، أن الإجابة يمكن زن نستقيها من العلوم السياسية Political Sciences ولكن للأسف الشديد لقد ظن هؤلاء خطأ - لأن مفكرى العلوم السياسية قد قصروا أنفسهم عن هدف وفكرة الدولة عامة ، واهتموا اهتماماً كبيراً بالأسس التى تقوم عليها أي دولة- كل الدول بدون تمييز- ولعلهم فى نظرنا كجغرافيين قد ضلوا طريقهم عند هذا المنحنى - لأنه من الضرورى أن يكون هناك هدف معين بذاته يفسر وجود دولة بعينها دون غيرها . لا يصلح لتفسير وجود دولة أخرى . لأن الهدف هدف مميز وخاص ، وقد يتناقض مع أهداف قيام دولة أخرى ، وقد يتفق فى الصفات العامة ولكن يجب أن يكون متميزاً ، يمثل ويعبر عن شخصية هذه الدولة بالذات دون غيرها . وعندما وقع علماء السياسة فى هذا الخطأ تجاهلوا- بقصد أو بدون قصد - الشيء الأساسى الذى هو من صميم وظيفة الجغرافى والذى تقع على عاتقه مهمة تبيانه وتفسيره- معنى ذلك أن الوصول إلى الهدف من قيام الدولة وسر وجودها - إذا كان له أن يكون هدفا ميزاً - وجب أن يترك للجغرافيين الذين يقدرون على عرض الملكات والصفات

والخصائص القومية لهذه الدولة أرضاً ومكاناً والتى بدونها لايتمكن أحد من معرفة سر وجود هذه الدولة .

وإذا لم يتمكن أى من أصحاب التخصصات الأخرى - علماء السياسة والتاريخ مثلاً أن يصلوا إلى سر وجود دولة بذاتها . فإن على الجغرافيا السياسية مهمة إيجاد هذا التفسير وكشف هذا السر ، على أسس جغرافية . بقى أن نعرف كيف يمكن لجغرافى أن يتعرف على هذه الأهداف المميزة للدولة . وهنا يقول هارتس هورن : (يجب علينا أن نكشف ونرسى الفكرة الفريدة والمميزة التى على أساسها استطاعت مساحة معينة من الأرض ومجموعة معينة من البشر أن تنتظم فى ذلك الإطار السياسى للدولة) (١)

ولعلنا نبالغ أكثر مما ينبغى فى تحديد موضوع الفكرة والهدف من وجود الدولة - ربما لأن الفكرة جديدة أو على الأقل غير مألوفة فى دراسات الجغرافيا السياسية .

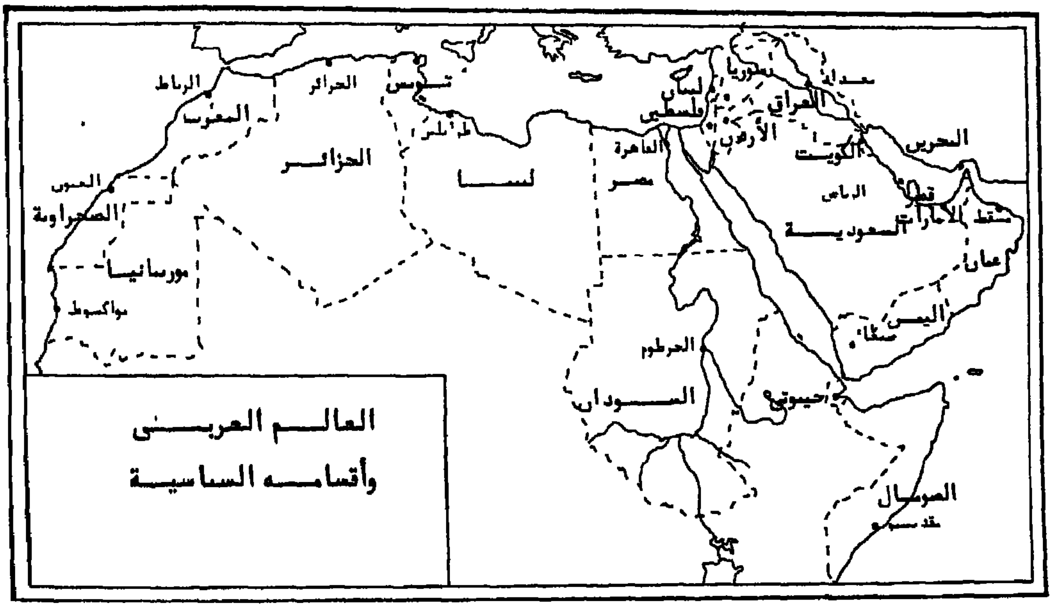
ربما جاء ذلك للصعوبة البالغة فى التحديد الدقيق للفكرة التى على أساسها تقوم الدولة . ولكن التعرف على الفكرة العامة - وليست الدقيقة لقيام الدولة أمر ممكن الوصول إليه عن طريق دراسة وثائق تاريخية معينة .

قد تقوم دولة ولظروف خارجة عن إرادتها وإرادة شعبها ، ويظل الهدف الذى يحكم فكر هذه الدولة هو مجرد اعتراف الاخرين بها - وخاصة القوى التى لها وزن سياسى واقتصادى . وقد يكون أو قد لا يكون لهذه الدولة حدود طبيعية ، وقد تضم هذه الدولة مجموعة متجانسة أو متغايرة من السكان . وقد يعترف بها الآخرون من الدول الأخرى والقوى العالمية ، وقد يمر نصف قرن من الزمان دون أن تطور هذه الدولة لنفسها فكرة وجودها .

---

1) Hartshorne, R. "The Functional Approach in Political Geography", In Roger E. Kasperson & Julian V. Minghi (eds.) "The Structure of Political Geography", University of London Press, london, 1970, pp. 34-55.

ولكن لا يمكن أن توصف بأنها أصبحت أمة - تظل كما قلت دولة حتى يحس الناس - وعموم المواطنين الواطنون بأهمية هذه الدولة بالنسبة لهم وقيمتها عندهم ،وماذا تعنى بالنسبة لهم وهنا تقترب الدولة من فكرة الأمة .



شكل رقم (١٦)

وعندما تقترب الدولة من الوصول إلى مرحلة الأمة نجد أن السكان ذوى الوعى السياسى فى جميع أجزاء هذه الدولة مدركون واعين تماماً لانتمائهم للدولة ، وولائهم لها ووضع مصلحتها فى المقام الأول وأية مصلحة أخرى فيما بعد . ويجمعهم هدف مشترك وإن لم تكن لهذا الفهم المشترك صيغة أو عبارات توضع فيها - ويحسون جميعاً ماذا تعنى هذه الدولة بالنسبة لهم . عندئذ يجب أن نقرر وجود كل مقومات الأمة Nation كتنظيم سياسى مختلف تماماً عن أي تنظيم آخر للدولة .

ثانيا: دارسة تحليلية للشئون الخارجية للجغرافيا السياسية للدولة

ركزنا فى الفصل السابق على المشكلات الداخلية للدولة وذلك فى تحليلنا للجغرافيا السياسية والذي نهجنا فيه منهاجا وظيفيا للدولة Funtcional Approach ولم يتسع المجال بالطبع للدراسات التفصيلية ، ولعل ماعرضناه يكون قد وضح الأفكار والفلسفات التى سقناها .

أما هذا الفصل من الدراسة التحليلية فينصب كله على المشكلات الخارجية فى تحليلنا للجغرافيا السياسية للدولة ناهجين أيضا نفس المنهاج الوظيفى السابق ، ومركزين على الأهمية الوظيفية للدولة فى التحليل ، وسوف تشمل هذه الدراسة العلاقات الخارجية مع كافة الأجزاء الأخرى من العالم ، وسواء منها الأجزاء التى انتظمت انتظاما سياسيا لتكون دولة أو تلك التى لم تنتظم فى شكل دولة - وكذلك تلك المساحات التى مازالت تحت سيطرة قوى أجنبية .

ومثل هذه العلاقات بين الدولة والأجزاء الأخرى علاقات شديدة التعقيد ، ومتفرعة ومتنوعة الاتجاهات وبالتالى وجدنا من الأفضل أن تنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى أقسام أربعة :

١- قسم خاص بالعلاقات بين الدولة والأجزاء الأخرى من العالم على أسس مساحية إقليمية Territorial .

٢- أما القسم الثانى فيختص بدراسة هذه العلاقات على أسس إقتصادية Economic .

٣- والقسم الثالث فيختص برد هذه العلاقات إلى أسسها السياسية Political .

٤- وأخيرا الأسس الاستراتيجية للعلاقة بين الدول وغيرها Strategic .*

أولا : العلاقات المساحة الإقليمية Territorial Relations .

فى مناقشتنا للعلاقات التى تختص بالأرض يجب أن نهتم من أول وهلة فى هذا التحليل السياسى بدرجة إقرار الدول وتسليمها بمشروعية ماتحتوية وتضمه كل دولة من هذه الدول على حدة داخل حدودها . وهذه مسألة هامة جدا فى تحديد نوع ووظيفة العلاقة بين دولتين ، إذا كانت كل من هاتين الدولتين تعرف تماما الحيز المساحى والإقليمى الذى تحتوى عليه الدولة الأخرى ، وإذا كانت تسلم بشرعية احتوائها لهذه الأرض أم لا . وإذا كانت تسلم بسيادة هذه الدولة على أراضيها ، فهل الدولة الأخرى تعامل هذه الدولة بالمثل ، بمعنى أنها هى الأخرى فى علاقاتها بها تسلم وتعرف بسيادة هذه الدولة على أراضيها .

ويصرف النظر عن مساحة هذه الأرض - كبرت أم صغرت - فمن الضرورى أن تحصل هذه الدولة على إقرار واعتراف الدولة أو الدول الأخرى بسيادتها عليها . ولعل هذا من الدوافع الأساسية فى إقامة حدود سياسية محددة وهو الأمر الذى يضمن إحكام السيادة على الأرض من جانب الدولة .

ولعل مسألة إقرار الحدود والتبعيات الاقليمية للدول من أشد الأمور إلتصاقاً بميدان البحث الجغرافى وبالتالى كان لابد من التحليل الذى يتم للجغرافيا السياسية لأى دولة أن يجد مبررا جغرافيا لهذه التبعيات الاقليمية وشكل الحدود وتفسيرا ناجحا للعلاقات القائمة بين أى دولة وجيرانها من واقع ظروف الجغرافيا السياسية لهذه الدولة . ولاغرابة إذن أن تكون مسألة الأراضى Territories من الأمور الشائعة فى دراسات الجغرافيا السياسية .

ولعلنا سلكنا فى هذه الدراسة مسلكا صعبا أو لم نتناول الموضوع من حيث كان يجب تناوله . فعندما ناقشنا فى الفصل السابق : التقسيم الأولى للحدود الداخلية Internal Bounderies ، وبحكم أن الدراسة جغرافية .

وبصفتنا نبحث فى الجغرافيا ، فإن الميزات الطبيعية - أو الخصائص الطبيعية - للنطاقات التى رسمت فيها الحدود هامة للغاية . ولم يكن ذلك تقسيما لحدود دولية ، ولكنه كان فى حقيقة الأمر تقسيما لمجموعة الملامح الطبيعية Physical Features التي ترتبط بالحدود الإقليمية للدولة أى أن كثيراً من حدود الأقسام الطبيعية للأرض تتحول إلى حدود سياسية .

فإذا بدأنا ذلك فى الدولة التى ندرسها فيمكن أن تميز وظيفة الحدود المختلفة للدولة بمجرد ذكر الاسم ، فكلمة «الحدود» هى الخط أو الخطوط التى أصبحت مقبولة لدى كل من يهمهم الأمر من الدول الأخرى وخاصة الدول المعنية والمجاورة ، بأن هذا الخط أو الخطوط تضم المساحات التى يسير كل شئ فيها بسلطان ونفوذ الدولة صاحبة هذه المساحة ، والتى تفصل فى نفس الوقت بينها وبين أراض تخضع لنفوذ دولة أخرى ، والمعروف أن الحدود تخطط بدقة أو بعبارة أخرى تحدد بدقة بالغة ، لدرجة أنها تقاس بالقدم والبوصة . (أما فيما يختص بنطاق الحدود Boundary zone فهو نطاق يخدم فقط الأغراض الدفاعية والعسكرية ، وبالتالى فلا مجال لمناقشة هذا الموضوع هنا . ونكتفى بدراسة الحدود فقط) .

ولعل أول مايجب أن نعرفه عن الحدود الدولية هو درجة تقبل وإقرار وتسليم الأطراف المعنية بسلامة وصحة توقيع الحدود ، وكذلك تسليم الدولة ذاتها صاحبة هذه الحدود وإقرار سكانها بحدودها ، والذين تتحدد هويتهم السياسية - درجتهم السياسية - بتحديد هذه الحدود(١) وهناك دول لاتلزم نفسها بحدود سياسية معينه ، لأن لها أطماع توسعية ، وتفكر دائما فيما يعرف بالنطاقات الأمنية التى ربما تستولى عليها داخل الدول المجاورة مثلما فعلت اسرائيل فى جنوب لبنان ومثلما تفعل تركيا فى منطقة شمال العراق

---

(1) Hartshorne, R., "A Survey of the Boundary of Europe", Geographic Aspects of International Relations, Chicago Press, 1938, pp. 163-213.

ومثلما تحاول ايران صنعه أيضا فى شمال العراق فى النطاق الملاصق لها سواء بحجة حماية أكراد العراق أو لاسباب أخرى . طالما أن هناك قوى عظمى تشجع هذه الدول على ذلك لأهداف استراتيجية لتلك الدولة العظمى .

فإذا أخذنا مثلا مسألة الحدود التى تفصل بين دولتين مثل بريطانيا وفرنسا ، والتى تتأثر بها كثير من جزر القنال الانجليزى Channel Island وكذلك الحدود التي تفصل بين فرنسا وأسبانيا ، وتلك التى تفصل بين سويسرا وإيطاليا ، بما فيها خطوط التسينو Ticino والتى تصل عبر جبال الألب ، وتزحف حتى أقدامها لتحتضن سهول البو The Po Plain . وكذلك الحدود التى تفصل بين الولايات المتحدة والمكسيك ، شرق وغرب الباسو El Paso وهى حدود تمر بمناطق غاية فى التعقيد بالنسبة للنطاقات الطبيعية التى تمر بها . نجد أن هذه الحدود تمر أيضا فى بعض أجزائها لتطابق حدودا حضارية يرضى عنها السكان سواء بالنسبة للغة أو العنصر ، ولكنها فى أجزاء منها تتعارض تماما مع مثل هذه الحدود الحضارية . ولكن من ينظر الى الحدود بدون إلمام بكل التفاصيل ، لايميز بينها وبين أى حدود دولية أخرى - هى مجرد خطوط حمراء على الخريطة السياسية للعالم لافرق بينها ولاتمييز بين أى من أجزائها . فكلها من الناحية الوظيفية لها صفة واحدة وهى صفة تحديد حيز الدولة ، وتحديد أراضيها بدقة .

وفى مثال آخر عن الحدود الفرنسية والألمانية ، كما حددتها اتفاقية لوكارنو فى سنة ١٩٣٠ وهى حدود وافقت عليها فرنسا وارتضتها ووافقت عليها ألمانيا أيضا رسميا . ولكن مجرد قيام فرنسا باعتقال عدد من قادة منطقة الألزاس Alsace نجد أن ذلك يدل على عدم الولاء أو التسليم الشعبى الكامل بالانتماء الى الدولة الفرنسية .

ومثال آخر - ربما كان أكثر تعقيدا - وهو مثال الحدود الألمانية البولندية فى الفترة مابين الحربين والتى فيها لم تسلم أى من الدولتين تسليما كاملا

بادعاءات حدود الدولة الأخرى وكانت لذلك حدودا مؤقتة :

Temporary division of territory

وفى المناطق التى تمر فيها الحدود السياسية بأقاليم بدائية - الدول المتخلفة والمستعمرات - والتى ليست لها أهمية إنتاجية أو إقتصادية فى الوقت الحاضر . ولكن توجد بها إحتمالات كبيرة لاكتساب أهمية إقتصادية بل واستراتيجية أيضا . نجد أن تقسيم الحدود هنا له طابع خاص . ويسبب هذا النوع من الحدود مشكلات سياسية غاية فى التعقيد ، فلفترة طويلة من الزمن بسبب إغفال دولة من الدول ، أو عدم اهتمامها بالتحديد الدقيق لحدودها السياسية فى منطقة ما على أطرافها - تظل هذه الدولة بسبب عدم ادراكها للأهمية المستقبلية لهذا الجزء - تظل مسلمة أو شبه مسلمة للدولة المجاورة باستخدام هذه المنطقة لأنها منطقة معزولة أو غير ذات قيمة فعلية ، وقد تكون عبئا إداريا عليها . وهى لذلك لاتعير اهتماما لاستخدامات الدولة الأخرى لهذا الجزء . وهى بذلك تسلم تقريبا بأنها تابعة للدولة الأخرى . أو لاتصل إلى تحديد أو تسوية للحدود فى المنطقة . ثم فجأة تسمع عن نشوب القتال بين الدولتين لأنه تم كشف تكوينات معدنية ثمينة ، أو إمكانيات تنمية اقتصادية جديدة . وعندئذ تبدأ مشكلات حدود معقدة ، لأن إحدى الدولتين تدعى بالوثائق والاتفاقات الدولية أحقيتها . والدولة الثانية تدعى بالممارسة ووضع اليد ، أو تدعى بمجرد تسليم الدولة الأخرى لها وعدم معارضتها فى استخدام هذا الجزء وإدارته فى الماضى . وهكذا نجد الكثير من مشكلات الحدود السياسية .

فإذا تمكنا من إرساء أسس لتقسيم الحدود السياسية فى العالم معتمدين على الوظيفة الأساسية لهذه الحدود (بالطريقة التى حددناها لوظيفة الحدود فيما سبق) فإننا سوف نتمكن من تحديد أنواع هذه الحدود حسب الأسس والملامح الطبيعية أو البشرية التى تركز عليها ، فسوف نجد أقساما من الحدود

ترتكز على أساس الفصل بين الجماعات البشرية أو السكانية المتجانسة ، وأخرى تفصل بينهم على أسس عنصرية ، وحدود تفصل بين المساحات حسب درجة القيمة الاقتصادية . . . . وهكذا .

بعد أن يقوم الطالب بارساء أسس تقسيم الحدود السياسية علي أساس الوظيفة التى تقوم بها . نأتى إلى سؤال هام للغاية بالنسبة للحدود السياسية وهو : ماإذا كانت هذه الحدود مقبولة أم لا . وهذا يرتبط فى الحقيقة بدرجة احتواء الدولة للأراضى التابعة لها - بعبارة أخرى ، هل تقوم الدولة برصد كل حركة من وإلى الدولة ، عبر هذه المنطقة سواء مايختص بحركة البشر - أو حركة البضائع - وأنها فعلا تحكم طبيعة الحركة فى المنطقة ، وتفرض عليها سيطرة كاملة .

وعلى الجغرافى أن يعتمد أيضا على الملاحظة العينية والميدانية للطريقة التى تتم بها حركة البشر والبضائع من وإلى دولة من الدول . والطريقة التى يتم بها التحكم فى هذه الحركة - والقيود والتعقيدات الجمركية وحدها ، لاتعنى إحكام الدولة علي مناطق الحدود ، فهى تخدم أغراض الحماية الاقتصادية للصناعات المحلية ، ولكنها ولاشك من الضمانات التى تحمى الدولة من التسيب الاقتصادي وإحكام الرقابة على الأمن ولكن هناك أجراءات أخرى تتخذ مع الأفراد والمطبوعات وتصاريح الدخول أو الخروج من هذه المنطقة .

الحدود البحرية والمياه الإقليمية :

وفى الحالات التى تصل فيها أراضى الدولة لتلاصق بحرا أو محيطا ، فإن المسألة هنا تأخذ طابعا مختلفا .

فالمعروف أن البحار غير مأهولة - ولايعيش فيها أحد - ولكن يستعملها الجميع ، فهى مشاع وخصوصاً خارج المياه الاقليمية للدول ، وقد

يكون ذلك مصدر خطر ، وعلى العموم يجئ تحديد الحدود هنا سهلا للغاية ، فى أن تسير الحدود السياسية مع خط الساحل ، وبعد ذلك تعطى الدولة نفسها حق فرض سيادتها علي جزء من هذا البحر أو المحيط بموازاة الساحل - مايعرف بالمياه الاقليمية للدولة . وتحديد هذا الخط في البحر بدقة أمر عسير وخاصة أن مياه البحار والمحيطات تستخدم أيضاً فى أغراض الصيد وأحيانا فى استخرج اللؤلؤ أو الاسفنج أو الغاز الطبيعى إلي غير ذلك . . . وكذلك فى الإستخدامات الحربية للتدريب والدفاع ، ولذلك نجد أن تحديد الخط فى البحر أو المحيط مسألة تقديرية ، وأن تحديده فى البحر ليس بنفس الدقة التى تتم فى البر .

ولهذه الأسباب جميعا وجب بالرغم من هذه الصعوبة تحديد الخط - وهو كما نعلم يتبع تعريجات الساحل - وعادة مايحدد بمسافة معروفة معلنة معترف بها من جميع الدول لتلافى الكثير من المشكلات التى قد تنجم عن عدم تحديدها بدقة . وليس هناك أى نص فى القانون الدولى عن الاتساع الذى من المفروض أن تكون عليه هذه المياه الاقليمية ، أو هذا الشريط المائى الملاصق لسواحل الدول .

وجدير بالذكر أن أيسلندا ، قد قامت فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ باتخاذ عدة إجراءات لحماية مصايد الأسماك المجاورة سواحلها فقد قررت مد مياهها الإقليمية من ١٢ ميل إلى ٥٠ ميلا ، وذلك لأن أيسلندا تعتمد فى اقتصادها علي الصيد وليس لها من دعامة اقتصادية غير الصيد والسياحة . وأن إيسلندا تحيط بها مصائد أسماك غنية جدا ، تجتذب الصيادين بسفنهم من سواحل انجلترا واسكتلندا وهولندا والدانمرك والسويد والنرويج ، الأمر الذى اضطر أيسلندا الى إعلان ، توسيع مياهها الاقليمية من ١٢ إلي ٥٠ ميلا . وذلك لكى تضع حدا للاستنزاف المستمر لمصائد أسماكها ، وأن خيراتها كانت تذهب لغير سكانها .

استخدامات المياه الإقليمية :

تستخدم المياه الاقليمية للدولة السفن التجارية المختلفة من جنسيات أخرى - تابعة لدول أخرى - وذلك لكى تتمكن هذه السفن التجارية من دخول أحد موانى هذه الدولة . وهذا أمر عادى جدا ومألوف ويحدث يوميا ، وهو دخول سفن دولة فى مياه إقليمية لدولة أخرى - وعلي هذه السفن أن تكون على اتصال دائم مع الموانى القاصدة إليها ، حتى قبل دخولها المياه الإقليمية ، وتكون الدولة صاحبة السيادة علي المياه الإقليمية قد أذنت لها بالدخول . وفى هذه الحالة نجد أن الغرض من اختراق المياه الاقليمية غرض حميد ومعقول .

وفى حالات أخرى نجد أن دولة من الدول تجد حاجة ملحة فى استخدام المياه الاقليمية لدولة أخري لأغراض اقتصادية أو لأغراض العبور فيها للوصول إلى مكان آخر فى البحر ، أو للوصول إلى جزء آخر لتلك الدولة لايمكن الوصول إليه إلا بعبور المياه الاقليمية للدولة المعنية ، وهناك تبرز العديد من المشكلات السياسية الناجمة عن استخدام دولة للمياه الاقليمية لدولة أخرى .

ولايقتصر هذا المثال علي المسالك البحرية بل أيضا أنه قد يثير مشكلات سياسية معقدة ، إذا كانت المشكلة ترتبط بمسالك برية إلى دولة عبر دولة أخرى ، أو إلى أجزاء أخرى من أجزاء نفس الدولة .

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة وكندا قد صرحت كل منهما للأخرى بأن تمتد خطوط السكك الحديدية فى أيهما عبر الأخرى كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك لاختصار للمسافا ت أو لتخطى العقبات الطبيعية التى تعترض مسار خط السكك الحديدية أو الطرق . وأصبحت هذه المسألة مقبولة ومتفق عليها بين الدولتين .

ومثال ذلك خط سكك حديد ميتشجان الأوسط Michigan Central الذى يمر عبر مقاطعة أونتاريو Ontario ليصل بين ديترويت Detroit وبافالو Baffalo . وكذلك خط سكك حديد كندا المسمى بالباسيفيكس Canadian Pacific نجد أنه يمر بالولايات المتحدة الأمريكية فى قطاع من قطاعاته عبر ولاية ـــمين ليصل بين مونتريال Montreal وسانت جون St. Johnt نيوبرانزويك New Branswick .

ومن المتوقع أن تحتمل الدول الأوربية خطوط سكك حديدية لدول أخري غير أراضيها فى جزء منها ، وإن كانت الفترة مابين الحربين قد سمحت لبولندا أن تقيم خطا للسكك الحديدية يصل بين بروسيا الشرقية وألمانيا . وتكاد خطوط السكك الحديدية عبر الدول الأوربية حاليا تصبح خطوطاً دولية ، بعد تنسيق اجراءات وقواعد التجارة والعبور بين دول المجموعة الأوربية الخمس عشرة .

لاشك أن كل دول العالم تقريبا تحتاج دائما إلى الوصول الى إتفاق مع بعض الدول الأخرى ، بشأن تسهيلات العبور Transit Service للأفراد والبضائع والبريد والتجارة عبر أراضى دول أخرى . ولعل ذلك يقتضى تعددا أو تكرار فى بعض الإجراءات المدنية والجمركية لضبط استخدام هذه التسهيلات على جانبى الحدود بين الدول .

ولعل الأهم من ذلك كله هو حصول الدول التى ليست لها واجهة بحرية على تسهيلات عبور عبر أراضى الدول المجاورة حتى تصل منها إلى البحر لتصدير بضاعتها أو لتستقبل بضاعة استوردتها تحتاجها لسد احتياجات السكان .

ونورد الآن مجموع من الأمثلة :

أولها : ذلك الخاص بزيمبابوى - ومايرتبط باسم هذه الدولة من تجسيد للصراع الذى كان يدور فوق تراب القارة الأفريقية لإنهاء سيطرة وسيادة

الرجل الأبيض والقوى الأجنبية على الوطنيين الأفريقيين . ويتلخص مثال زيمبابوى ، فى أن حدودها السياسية الحالية ، ليست لها واجهة بحرية ولذلك نجد أن زيمبابوى قد نجحت فى التنسيق مع جيرانها للوصول بتجارتها وصادراتها إلى الموانى الأنجولية إلى الأطلنطى فى الغرب أو إلى موانئ موزمبيق فى الشرق وصولا إلى مياه المحيط الهندى ، وفعلت زامبيا نفس الشئ مع جيرانها لتحقيق نفس الهدف وقد استقرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين مجموعة دول جنوب إفريقيا خصوصاً بعد الاستقلال وكانت قبل الاستقلال قد شهدت صراعات وأزمات بل ومواجهات عنيفه .

والمثال الثانى من كندا : والمعروف أن خط سكك حديد البضائع الكندى المعروف - الذى أصبح الآن جزءً من السكك الحديدية الكندية - يعبر ولايات هامبشاير الجديدة New Hampshire ومين Maine لكى يصل الى البحر . ليس ذلك فحسب ، بل إنه فى فصل الشتاء تتجمد مياه نهر سانت لورنس St. Lawrance وتضطر كندا الى تحويل هذا الخط الى ميناء بورتلاند Portland كميناء أساسى لشحن وتفريغ البضائع فى موسم الشتاء ، وهو ميناء أمريكى وليس ميناءً كنديا . ويظل طوال موسم الشتاء يخدم الأجزاء الداخلية لكندا فى استيراد وتصدير البضائع ، ومعروف أن كميات هذه البضائع كميات كبيرة جدا - حتى إن تجارة كندا أصبحت تفوق فى هذا الميناء التجارة الأمريكية ذاتها - إذا حكمنا على ذلك بحجم بضائع كل من الدولتين فى ذلك الميناء الأمريكى . فنقول بأنه على الرغم من كونه ميناء أمريكيا ، إلا أنه يكاد يكون ميناء كنديا أو لخدمة التجارة الكندية .

فى بعض الدول الأوربية نواجه نماذج مماثلة ولكننا نجد أن هذه الدول قد أعدت لها ترتيبات دقيقة ومحكمة . والمثال هنا من تريستا وهامبورج ، وهنا نجد أن جزءاً من الميناء يخصص لخدمة البضائع الخاصة بالدولة الأخرى . والمعروف أن هامبورج تعتبر المخرج التجارى لكثير من صناعات دول أوربا الغربية وليس لألمانيا فقط .

العلاقات الإقتصادية :

التجارة فى السلع المختلفة بين الدول مسألة من المسائل الهامة التى تهتم الجغرافيا الاقتصادية بمعالجتها ، وتعالجها الجغرافيا الاقتصادية على أساس أنها تبادل اقتصادى وتجارى بين الأقاليم ، ولهذه العلاقات التجارية بين الدول والأقاليم المختلفة ، ولحسن الحظ فهناك إحصاءات دقيقة محددة حتى فى الدول الغير متقدمة نجدها تحتفظ بسجل لما استوردته وماصدرته . وهذا يسهل عملية التحليل الإقتصادى لعلاقة الدول بغيرها من الدولة ، من خلال تتبع النشاط التجارى ، وكمية الواردات والصادرات بالنسبة لكل دولة .

انواع العلاقات الاقتصادية بين الدول :

ولكن هناك بالضرورة علاقات إقتصادية أخرى بين الدولة وغيرها من الدول ، تفوق مجرد الصادرات والواردات والتبادل التجارى . مثل الخدمات الاقتصادية لتجارة الدول والتسهيلات المختلفة مثل خدمات التأمين ، والتمويل ، والتخزين ، والامدادات والتموين . وخدمات المركبات والصيانة ، ورفع بعض أو كل القيود الجمركية على بعض أو كل السلع . وتسهيلات النقد والتأمين إلي غير ذلك من علاقات أخرى إقتصادية أكثر تعقيدا ، وهناك . معاهدات واتفاقيات والتزامات اقتصادية تضبطها مواثيق رسمية . وهناك علاقات اقتصادية أخري ليست لها الصبغة الرسمية وهى الإستثمارات الخاصة فى الدولة والتى عادة ماتسمى برؤوس الأموال الخارجية وأحيانا ماتأخذ هذه الاستثمارات صورة رسمية ، عندما تتدخل الدولة الأخرى بخطة استثمارية معينة . ومما يؤسف له أن هذه الدراسات الهائلة في الجغرافيا الاقتصادية - التى ترتبط بالعلاقات بين الأقاليم السياسية - الوحدات السياسية - قد غفل عنها كثير من الجغرافيين ، بالرغم من أهميتها البالغة فى تحديد نوع العلاقات الاقتصادية التى تحتفظ بها كل دولة من الدول الأخرى . فتحليل مثل هذه العلاقات الاقتصادية ضرورى وهام بالنسبة

للدولة المعنية . ففى كثير من الأحيان يتم اتخاذ كثير من الاجراءات بل والقرارات السياسية استنادا على الأسس التي تضبط العلاقات الإقتصادية للدولة بما يؤثر فى نشاط الدول المجاورة اقتصاديا وتجاريا . وهنا وجب التنسيق . وبصفه عامة أن العلاقات الاقتصادية بين الدول وغيرها من الدول تؤثر بصورة فعالة فى تحليلنا للجغرافيا السياسية للدولة .

العلاقات الاقتصادية والجغرافيا السياسية :

نتيجة لما سبق ذكره حول أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول ، نجد أن الجغرافيين الذين يعالجون موضوع الجغرافيا السياسية يضطرون الى المعالجة التقليدية للجغرافيا الاقتصادية للدولة ، علما بأن هذا الموضوع يمكن أن يخدم بل ويرسى أساسا لمناقشة وتحليل معظم المشكلات السياسية المعاصرة . أو على الأقل لأن يكون خلفية ملائمة لمعالجة موضوعات الجغرافيا السياسية الأخري . وبالتالى فان العلاقات الاقتصادية بين الدول يمكن أن تفسر كثيرا من المشكلات السياسية ، ولذلك لانرى غنى فى الجغرافيا السياسية عنها عكس مايفعل البعض فى كثير من دراسات الجغرافيا السياسية ، باستثنائهم هذه الدراسة عن عدم إدراك أو وعى كامل لحقيقة ومغزى العلاقات الاقتصادية فى السياسة الداخلية والخارجية للدولة .

الكيان الإقتصادى والكيان السياسى للدولة :

أثناء عملية التحليل التى نقوم بها لأى دولة نجد أننا عادة مانحتاج الى أن نأخذ في إعتبارنا العلاقات الاقتصادية لهذه الدولة مع غيرها من الدول . هذه الحاجة لمعالجة هذا الموضوع فرضتها ظروف الدولة الاقتصادية ، بمعنى أن الدولة تتفاعل - بل ويجب أن تتفاعل - إقتصاديا كوحدة اقتصادية - تتفاعل مع الوحدات الاقتصادية الأخرى ، Unit Economies وهناك كثير من المشكلات على غير توقع . فنحن أمام وحدات اقتصادية كبيرة وبهذا الحجم - على مستوى الدولة - مطلوب من هذه الوحدات أن تتفاعل بطريقة

سياسية كاملة - والمعروف أن هذه الوحدات الاقتصادية لذلك لايترك لشخصيتها الاقتصادية الفرصة فى أن تتفاعل تفاعلا اقتصاديا كاملا . حيث أن كل التفاعلات والاتجاهات والتغييرات تحكمها السياسة ، وهنا يحدث التضارب - التناقض - بين الشخصية الحقيقية والدور الذى تقوم به هذه الوحدة فى أداء وظيفتها ، تناقض يتلخص فى أن الوحدة الاقتصادية لايوجد توافق بين الدور الذى تقوم به فعلا متأثرة بالاتجاهات والاجراءات السياسية ، والدور الذى من المفروض أن تقوم به ، بناء على ماتمليه عليها شخصيتها الاقتصادية . ولذلك توجد فى الدول كثير من المشكلات التى يفشل الساسة فى تفسير حقيقة مسبباتها ، لجهلهم بأهمية الكيان الاقتصادى للدولة ، علما بأن البناء الأقتصادى فى الحقيقة دعامة هامة من دعامات الكيان السياسى للدولة ، ويجب ما أمكن أن تعمل الدولة على التوفيق بين الكيان السياسى والكيان الاقتصادى ، إذا كان لهذه الدولة أن تؤدى وظيفتها بكفاءة وتأخذ دورها ومكانتها السياسية المطلوبة .

أول هذه المشكلات فى تحليلنا للجغرافيا السياسية للدولة على أساس علاقاتها الاقتصادية . هى أن نتعرف بصورة أكيدة إلى أى مدى يعتمد اقتصاد دولة معينة على اقتصاديات دول أخرى . ليس بالضرورة أن الدولة تعتمد على مساعدة أو قرض خارجى - ليس بالضرورة علاقة أخذ - قد تكون فى الحقيقة علاقة عطاء - ولكنها تعتبر اعتمادا على اقتصاديات دول أخرى أيضا . لأن هناك مقابلا - بالضرورة - لما تقدمة هذه الدولة للدولة الأخرى ، قد لايكون بالضرورة فى صورة مادية .

ولعل دراسة الاكتفاء الاقتصادى الذاتى هو مجرد بداية لعملية تحليل مركبة ، فإذا قلنا مثلا أن هناك فائضا كبيرا جدا من الحديد والفحم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها فى نفس الوقت تعتمد على فائض دول أخرى من القصدير والنيكل والمنجنيز والسكر والمطاط . مثل هذه العبارة حتى ولو كانت مدعمة بأرقام أو بنسب مئوية . لاتقول لنا فى الجغرافيا السياسية إلا

القليل . ويجب فى الوقت نفسه أن ننظر نظرة أعمق الى هذه العبارة لنقول فى عبارة أخرى أن الدولة التي لديها فائض فى خامات الفحم والحديد . . . تضمن لنفسها الحصول على ماتحتاجه من المعادن الأخرى ، وكما ذكرنا فإن الولايات المتحدة تعتمد على فائض دول أخرى فى الحصول عليها . . . أى أن دولة لديها مثل الفائض الذي لدى الولايات المتحدة تضمن بلا شك الحصول على كل ماتحتاجه من معادن أخرى من أى مكان آخر على سطح الكرة الأرضية ، تستخرج منه هذه المعادن ، حتى فى ظروف الحرب أو بالتهديد بالحرب .

فإذا أخذنا نفس النموذج الخاص بفائض الحديد الخام والفحم فى الولايات المتحدة ، وحاجتها الى فائض دول أخري من القصدير والنيكل والمنجنيز والسكر والمطاط . يصبح من المهم بل ومن الضرورى أن تعرف الولايات المتحدة ماهى الأقاليم التى تنتج هذه الخامات فى العالم وتحدد طبيعة العلاقات التى يجب أن تربطها بها .

وعندما تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أن المنجنيز يأتى من المنطقة الملاصقة لبحر قازوين فى الاتحاد السوفيتى وأن الرصاص يأتى من الملايو (ماليزيا) وفى حالة القصدير يمكن أن تحصل عليه الولايات المتحدة من بوليفيا أيضا ، بينما النيكل يأتى من كندا الصديقة والمجاورة لها . أما المطاط الطبيعى فيأتى من مناطق نائية للغاية فى جزر الهند الشرقية والملايو - ولكن يمكنها فى نفس الوقت الحصول على السكر من كوبا التي تبعد عن سواحل الولايات المتحدة الأمريكية بما لايزيد عن ٩٠ ميلا فقط .

وسوف يقوم دارس الجغرافيا السياسية بعملية تحليل العلاقة الاقتصادية للدولة التي يدرسها ومدى اعتماد اقتصادها على اقتصاديات غيرها . بأن يستعرض الدولة التي تعتمد عليها هذه الدولة اقتصاديا من حيث موقعها وارتباطاتها السياسية مع الدولة التى ندرس الجغرافيا السياسية لها .

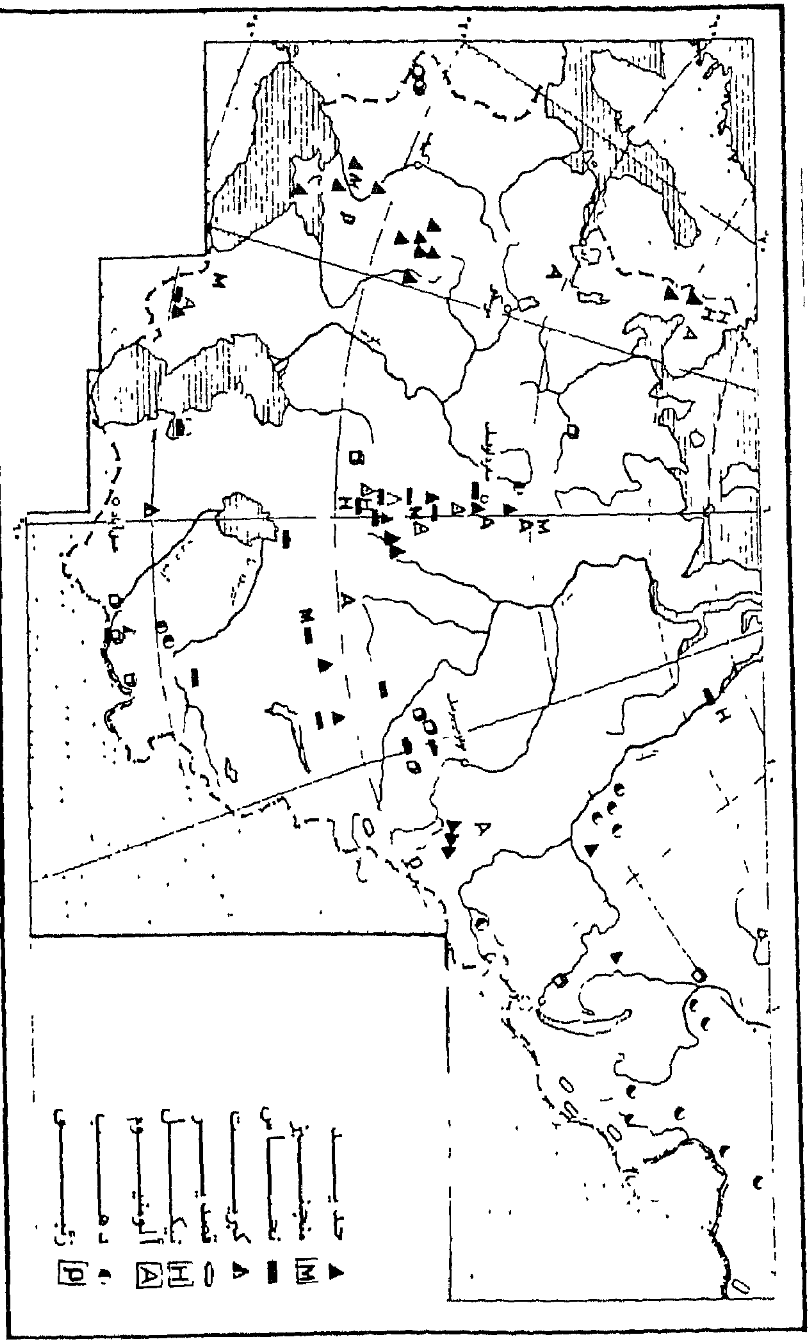
وفي أى تعامل أو تبادل تجارى نجد أن الدولتين اللتين تتبادلان أى سلعة مستفيدتان - بالضرورة - بدرجة متساوية من عملية التبادل هذه . وبالتالى فإن الدول التى تعتمد على بعضها اقتصاديا وتجاريا نجد أنها لاتتبادل التجارة فحسب ولكنها تتبادل المنفعة . ولذلك فاننا عندما نقول أن دولة معينة تعتمد على دولة أخرى اقتصاديا . فمن المفروض أن هذه العبارة تعنى العكس أيضا . قد يصدق هذا عندما نطبقه على سلعة معينة أو مجموعة من السلع . ولكن إذا أخذنا فى اعتبارنا الميزان الاجمالى لعملية التبادل التجارى والاقتصادى القائمة بين هاتين الدولتين ، فسوف نعلم درجة ارتباط البلدين بعضهما البعض ، وكذلك أهمية سلعة معينة لدولة أو لأخرى ،كذلك الإتجاهات العامة للتبادل بين الدولة .

هل توجد دولة بعينها فى العالم تستطيع أن تعيش بدون حاجة إلى غيرها من الدول إقتصاديا؟ ربما جاء هذا السؤال فى محله الآن وبعد هذه المناقشة ، والحقيقة أنه لاتوجد أى دولة فى العالم يمكن أن تعيش بدون الاعتماد على غيرها إن لم يكن فى السلع فليكن فى التسويق أو فى أى شئ مهما كانت تفاهته .

والخلاصة أنه لابد من الإعتماد على دول أخرى ولكن المسألة هنا هى إلى أى حد تعتمد هذه الدولة ويعتمد اقتصادها على دول واقتصاديات دول أخرى؟

وهذه المشكلة أبعد مايكون من البساطة ، ولكن يمكن أن نقترح قاعدتين عامتين :

أولا : العلاقة القائمة بين دولتين متباينتين تماما ، فى الحجم ، واوالمكانه الاقتصادية . فالعلاقة الاقتصادية بينهما لاشك هامة جدا بالنسبة للدولة الصغيرة وإن كان ذلك لايجوز أثناء الحرب . لأن العلاقات الاقتصادية وإن كانت تتناولها الدولتان على أساس التكافؤ - ولكنها فى النهاية سوف تفيد الدولة الأصغر إقتصاديا ، مثل العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة .



شكل رقم (١٧)

الثروة المعدنية لجمهوريات الأتحاد السوفيتى السابق

ثانيـا : أن الأهميـة الخـاصـة التى ترتكز فى الحـقـيـقـة على دراسـة الاحتمـالات البـديلـة للحصـول على أى سلعـة ومـصـادر الحـصـول عليهـا . وكذلك دراسة احتمالات تسويق المنتجات المحلية لدولة معينة فى العالم - فى الأسـواق العـالميـة - مـسـألة هامة جداً ، وكـذلك دراسـة الأسـواق الأسـاسـيـة ومناطق التسويق البديلة لكل سلعـة تبـعا للظروف ، وأحيانا مايكون تسـويق السلع القومية التى تنتجها الدولة مسألة حيوية للغاية . لأنهـا تؤثر فى الوضع النهـائي لميزان مـدفوعات تلك الـدولة وتؤثر تأثيرا مبـاشرا على خطط التنميـة وقد يكون لهـا انعكاسـات على توزيع الدخول وأحيـانا تأثيرها على العـمـالة عندمـا تضطر مؤسسة أو شركة معينة تنتج سلعـة معينة لم تجد لهـا أسـواقا أن توقف الإنتاج وبالتـالى تضطر الى الاستغناء عن عـدد من عمالهـا الذين كانت توظفـهم فى هذه العمليـة الانتاجية . مما يزيد من عبء الدولة فى إعـالة هؤلاء وأسرهـم أو على الأقل فى مـحـاولة تحويلهم إلى صناعـة وأنشطة أخـرى قـد لاتكون فى حـاجـة حـقـيـقـيـة إلـيـهـم . أو تدفع لهـم الدولة أجـورهـم - حـسـب المعاشات الإئتمانية لقطاع العمال فى كل دولة - حتى تدبر لهم وظائف .

ولعل الإهتمام بمسألة دراسة المصادر البديلة للحصـول على أى سلعـة تشغل أذهان السـاسـة المفكرين أكثر من المسألة الثانية ، وعن دراسة الأسـواق والأسواق البـديلة ونجد أن الأهميـة الحقيقية في مسألة التبادل التـجارى تكون عـادة لمسـألة الحـصـول على أسـواق وأسـواق بديلة . والـسـبب فى ذلك بسيط للغاية .

وهو ، أن كل الخامات التى قد تحتاجهـا الدولة من خارج حـدودها من مـصـادر معينة - هنـاك بديل لهـذه الخامـات من مـصـادر لاتكون بنفس درجة الجـودة . وقـد لايكون بنفس السـعـر ، وقـد لايكـون بنفس تكلفـة النقل ، بينمـا نجد فى نفس الوقت أنه يصـعب الحصول على أسواق بديلة . حـتى ولو كـانت الأسعار التى تعرض بهـا السلعـة أقل بكثير من مناطق التسـويق الجـديدة مما

كانت عليه فى أسواقها الأصلية . ولذلك نجد أن المحافظة على الأسواق وحمايتهامن المنافسة مسألة هامة جدا لايمكن أن نتجاهلها عند دراستنا لاعتبارات الجغرافيا السياسية أو فى علاقات الدولة الاقتصادية بغيرها من الدولة .

ولعلنا فى النهاية نلفت النظر الى أن المناطق التى تنتج فائضا فى السلع المصنعة التى تتطلب تطويرا تكنولوجيا . تخلق ظروفا صعبة للمنتجات الأولية للمزارع ، والغابات ، والمناجم . وخاصة إذا كان من الممكن إنتاجها فى أماكن كثيرة فى العالم ولذلك بات من الصعب على الدول التى تنتج سلعا أولية أن تجد أسواقا بديلة أو حتى أسواقا لبيع منتجاتها . حتى إذا كانت هذه السلع التى تنتجها من أهم الضرورات الحيوية . على عكس الدول التي يكون أغلب إنتاجها من السلع الصناعية التى لايمكن أن تقارن أهميتها الحيوية بأهمية المواد الأولية . وبالرغم من ذلك نجد أن تلك الأخيرة لاتواجه نفس الصعوبات في الحصول على أسواق لمنتجاتها . وذلك لأن الإنتاج الصناعى يعتمد على عنصر المنافسة الصناعية - فى جودة السلعة - والتخصص والإتقان والسعر . . . من ناحية ، وكذلك حاجة الأسواق إلى هذه السلع الصناعية . وبانتشار الصناعة وتطورها فى الدول النامية وغيرها مع الوقت سوف يصبح من الصعب أيضا الحصول على أسواق حتى لتسويق كثير من السلع الصناعية ، حيث تشتد المنافسة بين منتجات الدول الصناعية حيث تشتد المنافسه بين منتجات الدول الصناعية ، إلا بعض السلع التى تخصصت فى إنتاجها بعض الدول - احتكرت صناعتها - واكتسبت تميزاً فى إنتاجها فتح أمامها كل أسواق العالم .

ليس معنى ذلك أن هذه التعميمات تقدم لنا إجابة كافية لإستفساراتنا

عن أوضاع وظروف التسويق لكل السلع . فكل سلعة فى الحقيقة يجب أن نقوم بدراستها دراسة خاصة ، قبل أن نتعرف على إمكانيات التسويق لها والأسواق البديلة الى غير ذلك . ولكن هذه الأمور التى شرحناها سابقا إنما هى مجرد قواعد عامة ، لاتقدم تفسيرا للحالات الخاصة ، التى تحتاج إلى دراسة منفردة لكل حالة

وقد شهد العالم فى القرن الماضى تجربة خاصة فى العلاقات الاقتصادية الدولية تختلف تماما عما عليه أحوال العلاقات الاقتصادية الدوليــة الآن .

فمثلا : نلاحظ أن هذه العلاقات في القرن الماضى تميزت بأنه قد تحكم فيها الأفراد - رجال الأعمال - والشركات ، والهيئات الخاصة فى الدولة .

ولكن جاءت الأزمة الاقتصادية الدولية فى الثلاثينات ، ومن بعدها الحرب العالمية الثانية لتجبر الحكرمات في الدول المختلفة على إتخاذ خطوات وإجراءات نحو سيطرة الدولة ، أو على الأقل نحو قدرة الدولة على ضبط التجارة الدولة والاستثمارات الخارجية . وبالتالى وجب ألا تترك لتصرفات وأهواء الأفراد أوالشركات - ثم تلك الإجراءات حتى فى أكثر الدول رأسمالية .

ونتيجة للإجراءات التي ذكرناها بدأت الدول تتفاعل داخليا مع غيرها من دول العالم كوحدة اقتصادية ، الأمر الذى جعل للعلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وبعضها البعض هامة جدا فى التحليل الواجب القيام به للجغرافيا السياسية للدول ، وأصبحت العلاقات الاقتصادية لذلك جزء أساسى من عملية التحليل .

العلاقات السياسية :

الإستعمار والعلاقات السياسية بين الدول :

لاشك أن أكثر العلاقات السياسية تأثيرا بين دولة من الدول والأجزاء الخارجية أو الأراضى الأخرى هو السيطرة السياسية المؤثرة ، لعل أقوى أنواع العلاقات على الاطلاق هى أن تسيطر دولة على أراض خارجية وبالتالى تكون قد حددت نوع علاقاتها مع هذا الجزء الذى سيطرت عليه ، وهى علاقة إحتلال وإستعمار . والنماذج على هذا النوع من أنواع العلاقات السياسية كثيرة . وكانت شائعة فى افريقيا وأسيا فى العصر الاستعمارى .

وعندما نتحدث عن الاستعمار نجد أن بعض الدول التي استعمرت مساحات فى بلدان أخرى حاولت أن تصبغ إجراءاتها شرعية معينة . وهناك درجات متباينة من الاستعمار فهناك المستعمرات Colonies والمحميات Protectorates والممتلكات Possession والتوابع Dependenies .

ومن أمثلة القوى أو الدول الاستعمارية أو الامبريالية Imperial Powers ومن الدول التى أخرجتها الحرب العالمية الأولى من قائمة الدول الاستعمارية هى ألمانيا . ونتج عن الحرب العالمية الثانية أن خرجت اليابان أيضاً من قائمة الدولة الإستعمارية ، أما الدول التى ظلت تتصدر هذه القائمة للدول الاستعمارية لفترة طويلة جدا من الزمن فهى بريطانيا وفرنسا وقبلها أسبانيا وكذلك البرتغال وهولندا وإيطاليا وبلجيكا ، وإذا أضفنا اليابان وألمانيا . نجد أن كلا من هذه الدول إكتسبت صفة الدولة الاستعمارية فى وقت من الأوقات ، وبعضها لايزال حتى الآن . ولم يكن وضع الولايات المتحدة فى فيتنام ليختلف كثيراً عن وضع الدول التى استعمرت أراضي ليست ملكها ،

وبالتالى أدرجت الولايات المتحدة فى وقت من الأوقات ضمن هذه القائمة . وإن كانت حكومتها تتذرع بأن وجودها في فيتنام قد جاء بناء علي رغبات فيتنام الجنوبية . ولكن هذه العبارة أخذت مناقشات كثيرة وكانت هذه التجربة مريرة جداً بالنسبة للولايات المتحدة نفسها ، التى خرجت منها بهزيمة منكرة . وتدمير لأفرادها وخسائر فادحة فى الأرواح ، ومشكلات نفسيه وبدنيه تسمى فى الولايات المتحدة مشكلات حرب فيتنام .

فى تحليلنا للجغرافيا السياسية للدول لابد أولا من معرفة الوضع السياسى للدولة التى ندرسها فى المكان الأول ثم بعد ذلك نتناول علاقاتها بغيرها من الدول وهى بالضرورة تحكمها الأوضاع السياسية للدولة ذاتها . وإن كنا قد تحدثنا عن أكثر العلاقات السياسية بين الدولة والأراضى الخارجية فى أكثر الصور تأثيرا وهو الاستعمار فإننا نكون قد حددنا نوعا من الأراضى يعتمد على دولة أخرى إعتمادا كاملا مثلما ناقشنا فى العلاقات الاقتصادية فى الجزء السابق ووجدنا أن هناك دول تعتمد إقتصاديا على غيرها .

أما إذا تناولنا وضع المستعمرات فكانت لها أنواع عديدة عرفناها من قبل ، ليس ذلك فحسب بل أن هناك درجات مختلفة من الشرعية للدول الاستعمارية تحاول أن تكسبها لوجودها فى تلك البلدان .

وبالتالى فهناك درجات متفاوتة من الشرعية فى العلاقات بين الدول والمستعمرات حتى عندما كانت هناك مستعمرات عديدة تتبع دولة استعمارية واحدة ، نجد أن العلاقة بين هذه الدولة ومستعمراتها تتباين من مستعمرة إلى أخرى وكثيراً ماكانت العلاقة الفعلية بعيدة كل البعد عما أملته الافتراضات الشرعية للعلاقة - حتى إنه فى حالات كثيرة كانت النظم السياسية ذاتها تفرض على البلاد من خارج حدودها وكانت تديرها دولة أخرى .

ولعل هذه العلاقة التى تربط دولة وأخرى ، والتى تختص بفرض نظم سياسة وإدارية معينة ، ولعل قيام دولة بإرادة أراضى دولة وأخرى أو تسيير أمور أهلها ما يهمنا بالتحديد فى موضوع الجغرافيا السياسية . لعل هذا النوع من العلاقة هو الذى نبحث عنه حقيقة فى تحليلنا للجغرافيا السياسية للدول .

إن الذى يهمنا فى تحليل العلاقات السياسية بين الدول وخصوصاً مستعمراتها السابقة هو : ما هى الدرجة التى كانت تحكم بها الدولة المستعمرة مستعمراتها وإلى أي حد تمكنت هذه الدولة من نقل النظم الخاصة بها فى الحجم لتسيير مستعمراتها؟ فقد كانت فرنسا تؤمن بفكرة عدم التمييز بين بعض المستعمرات ، وفرنسا فى إدارة الحكم تحت شعار فرنسا الكبرى ، فكانت النظم السياسية التى نقلتها فرنسا هذه المستعمرات كثيفة ومركزه .

فى بعض المستعمرت كان هناك تضارب بين سلطات محلية فى المستعمرة ، بينما بعض الدل الاستعمارية أعطت مستعمراتها ذرجة كبيرة من الحكم الذاتى ورضيت أن تستبقى فقط تسيير الشئون الخارجية والسياسية الخارجية وتدير لها علاقاتها الخارجية عموما . وحتى بعد نهاية عصر الاستعمار ، واستقلال معظم دول العالم حاليا . فلا زالت الدول التى كانت لها مستعمرات تتعامل مع هذه الدو ل حديثه الاستقلال بطريقة تؤثر على استقلالية تلك الدول الحديثه ، وتضر بإقتصادها وتفرض عليها وصاية معينة ، وتضيق عليها فى المساعدة والتمويل . ولاتزال تعتبر هذه الدول ضمن مناطق نفوذها .

العلاقات السياسية الخاصة والنفوذ الخارجي:

هناك كثير من الدول التى اكتسبت صفة الدولة المستقلة والتى اعترفت بها الجماعة الدولية كدولة مستقلة . والتى تتصرف مع غيرها من الدول بصفتها دول مستقلة- ولكن نجد هذا النوع من الدول ما زال يخضع بدرجة أو بأخرى لنفوذ أو لسيطرة أجنبية على شئونها السياسية والاقتصادية داخليا وخارجيا . وهناك أمثلة عديدة على هذا النوع من الدول . فإذا أخذنا العلاقة بين بنما والولايات المتحدة مثلا . أو العلاقة بين دول أمريكا الوسطى كلها تقريبا فيما عدا كوبا وعلاقاتها بالولايات المتحدة نتيجة لاعتراف معظم دول العالم بها وبالرغم من ذلك نجد أن الولايات المتحدة تتحكم تماما فى إدارة أمور هذه الدول خارجيا وداخليا .

وفى حالات أخرى نجد أن الدولة صاحبة النفوذ على دولة أخرى قد لا تمارس سيطرة مباشرة على أى جزء من أجزاء الدولة الأخرى ، ولكنها تمارس نوعا من أنواع السيطرة المحدودة Limited Control وتكون عادة فى صورة أجهزة استشارية من الدولة صاحبة النفوذ لدى الدولة الأخرى . وتكون لهذه الأجهزة الاستشارية صلاحيات خاصة حتى فى أمور الحكم . والعلاقات الخارجية والجمارك والموازنة العامة . وكانت الولايات المتحدة حتى وقت قريب تفرض هذا النوع من السيطرة على دول منطقة الكاريبى Caribean Area وإن كانت سيطرتها على هذه الدول لا تزال قوية ولكنها أخذت طابعا مختلفا .

وقد خضعت الصين نفسها فى وقت من الأوقات لمثل هذا النوع من السيطرة الخارجية عندما قامت مجموعة من الدول لسنوات عديدة بتنظيم شئون الجمارك والتعريفات الجمركية على البضائع الصادرة من الصين والواردة إليها حتى سددت الصين دينها القومى .

ولا شك أن الاتحاد السوفيتى السابق كان له بعض النفوذ على العلاقات السياسية التى تربط دول الكتلة الشرقية الملاصقة لها مع الدول الغربية فى أوربا ومع الولايات المتحدة . والمعروف أن أحكام الاتحاد السوفيتى وضبطه لهذه العلاقات قد طرأ عليه قدر كبير من التفكك النسبى حتى إنهار تماما فى عام ١٩٨٩ فى السنوات الأخيرة . وإن كانت لا توجد معاهدات أو اتفاقات تنظم هذه العلاقات السياسية أو تنظيم قدر النفوذ الذى كان يمارسه الاتحاد السوفيتى على دول مثل بلغاريا ، ألبانيا ، رومانيا والمجر ، وتيشكوسلوفاكيا وبولندا - غير أن هذا القدر من النفوذ الذى كان يتمتع به الاتحاد السوفيتى كان بموجب نفوذ شبه معترف به ، أو مسلم به ، ولكن هذا النفوذ لا يمكن أن يقارن على الإطلاق بما لدى الولايات المتحدة من نفوذ على دول أمريكا الوسطى . وفى نفس الوقت لا يصل إلى القدر المتواضع من النفوذ لدى الولايات المتحدة لدى دول أوربا الغربية حاليا بعد موقف وسياسة دول السوق الأوربية المشتركة من الولايات المتحدة فى السياسة الدولية . وقد تضاءل نفوذ وسيطرة الولايات المتحدة تدريجيا ، بعد تحقيق دول المجموعة الأوربية وحدة اقتصادية وتنسيقا فى السياسة الخارجية وتسعى المجموعة الأوربية لأن تكون طرفاً مستقلاً فى المشكلات الدولية ، عن الولايات المتحدة . ولهم أهداف مختلفة عنها . ويظهر ذلك بجلاء من معالجتهم الحالية لمشكلة الشرق الأوسط ، ومساندتهم للحقوق الفلسطينية .

العلاقات السياسية الأخرى:

المعروف بصفة عامة أن اعتراف الدول بسيادة دولة معينة معناه إقرار من المجتمع الدولى إلا بسيادة هذه الدولة ووجودها وقدرتها على إقامة علاقات سياسية متكافئة مع الدول الأخرى ، وإقرار من الدول التى اعترفت بها بأن

هذه الدولة ليس لها ارتباطات سياسية خاصة تنقص من سيادتها فى علاقتها بالدول الأخرى .

وإذا حاولنا أن نطبق هذه الأسس والشروط اللازمة لاعتراف الدول بغيرها لوجدنا أن هناك حالات كثيرة لا تتوفر فيها هذه الشروط وبالرغم من ذلك فإنها دول معترف بها- وذلك لأن الدول صاحبة النفوذ عليها قد عملت على دعمها فى المحافل الدولية ، واستغلت نفوذها لكى تكسب هذه الدولة الإقرار والاعتراف من جانب الدول الأخرى . ولا شك أنها تستفيد من ذلك لأنها قد حققت واجهة شرعية من الاستقلال وإنعدام النفوذ الخارجى ، أو تأثر الدولة بالسياسات الأخرى التى تخدم دولة أجنبية . وأن الدولة صاحبة النفوذ تتصرف بحرية أكثر فى ظل السيادة الشكلية لهذه الدولة على أراضيها .

وتلاحظ أن بريطانيا قد نجحت فى أن تعيد تنظيم مستعمراتها السابقة فكونت تنظيماً سياسياً اقتصادياً يجمع بين هذه المستعمرات السابقة والتى أصبحت دولاً مستقلة ، وهو التنظيم الذى يعرف بالكومنولث البريطانى British Commonwealth والمعروف أن الدول التى انضمت إلى الكومنولث البريطانى انضمت إليه اختيارياً ، واختار بعضها فى نفس الوقت أن الدخول فيما يعرف بالاتحاد الكونفيدرالى مع المملكة المتحدة وهو نوع من الارتباط السياسى الذى لا يمس السيادة الداخلية لأى دولة من الدول المشتركة فيه ولكنه نوع من الاتفاق على التشاور الدورى لهذه الدول مع بعضها البعض فيما يختص بشئون السياسة الدولية . وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع بعضها البعض .

والمعروف أن الكومنولث البريطانى أعطى ميزات اقتصادية للدول التى اشتركت فيه لتتمتع بها دول أخرى . هذا الميزات تتلخص فى أنها جميعاً

دخلت المنطقة التى تعرف بمنطقة الاسترلينى وما يرتبط بها من تدعيم لعملاتها المحلية . وقدرتها على الاستفادة من السيولة المالية داخل المنطقة من قروض وتسهيلات استثمارية وائتمانية ، ورفع القيود الجمركية لسلع هذه الدول داخل الدول الأخرى . وامتيازات ثقافية فيما يختص بالتبادل ، فى الخبرة والمنح العملية والباحثين - إلى غير ذلك .

وهناك نموذج آخر له نفس الفكرة ولكنه يختلف فى الأسلوب وإن كانت الخلفية السياسية له مختلفة ، وهو نوع العلاقة التى تربط الولايات المتحدة الأمريكية بدول أمريكا الجنوبية والوسطى - المعروفة عادة بدول أمريكا اللاتينية أو جمهوريات أمريكا اللاتينية Latin American Republics

وبمثل ما نجحت بريطانيا فى تكوين الكومنولث البريطانى كصيغة سياسية واقتصادية ، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت أيضاً فى تكوين منظمة الدولة الأمريكية . وأن نفوذ الولايات المتحدة على دول منظمة الدول الأمريكية يفوق بمراحل نفوذ بريطانيا على دول الكومنولث البريطانى .

ونجد أيضاً أن دول العالم المختلفة أصبحت تقر العلاقة الخاصة التى تربط بريطانيا بدول الكومنولث البريطانى - التى اكتسبت شبه إقرار دولى من جانب الدول الأخرى . نجد أن الدول المختلفة أصبحت تتفهم اهتمام للولايات المتحدة الخاص بدول أمريكا اللاتينية وبالتالى تقر العلاقة الخاصة التى بينها وبين هذه الجمهوريات الأمريكية . والمعروف كما ذكرنا أن هذه العلاقة الخاصة انتظمت سياسياً فى المنظمة التى تربط الولايات المتحدة بها

وكذلك تقر دول العالم بصورة أو بأخرى الاهتمام الخاص والعلاقة الخاصة التى تربط الولايات المتحدة الأمريكية بدولة ليبريا فى أفريقيا - وهى

علاقة اكتسبت مكانة خاصة تقليدياً عند الولايات المتحدة بحكم ارتباطها بكثير من المصالح الأمريكية .

حتى التنظيمات العسكرية مثل حلف الأطلنطى The North Atlantic Pact بالرغم من أنه حلف عكسرى يربط دول شمال الأطلنطى فى أوربا مع الولايات المتحدة فى اتفاقات دفاع مشترك وإجراءات أمن عالية خاصة ، نجد أن هذا الحلف له ظلال كثيرة على السياسة الداخلية لكثير من دول حلف الأطلنطى ، وكذلك له ظلال كثيرة على العلاقات السياسية بين هذه الدول بعضها والبعض وبين هذه الدول منفردة وغيرها من دول العالم .

وإذا كانت المناقشة السابقة تحلل إقرار دول العالم لأوضاع خاصة بدول أخرى فيما يختص بعلاقاتها الخارجية ومناطق الاهتمام الخاصة . فجدير بالذكر أن احترام الدول الأخرى للإهتمامات الخاصة لبعض الدول تقبل المناقشة وليست مسألة مسلم بها . وتخضع لا شك لظروف سياسة مرحلية تتغير دائماً . وبالتالى تتغير الاهتمامات السياسية الدولية وبالتالى تتغير درجة إقرار الجماعة الدولية بهذه الاهتمامات الخاصة . وفى الحقيقة هذه مسألة معقدة جداً . ولكن فى الجغرافيا السياسية نجد أنها تهمنا فى تحليل الجغرافيا السياسية لأئ دول ، على أن العلاقات السياسية لها نفس أهمية العلاقات الاقتصادية إن لم تكن أكثر فى تقييم الطريقة التى تتفاعل بها الدولة مع غيرها من الدول . ومن واقع الخلفية التى توجه علاقاتها الاقتصادية السياسية .

أخيراً وقبل أن تختم حديثنا عن إقرار دول العالم بالأسلوب الخاص والمتميز الذى تتعامل به دولة نجده مع دولة أو دول أخرى صغيره ، لأن لها مصالح معها . ومن المفضل أن تحكم هذه العلاقة إتفاقات وجب ألا تغفل اتفاق الدول على إقرار علاقة عالمية معروفة فى رابطة دولية أو منظمة دولية

هى منظمة الأمم المتحدة The United Nations وهى منظمة انضمت إليها كل دول العالم تقريبا ، ووقعت على ميثاقها واعترفت بنظام العمل بها وتحترم قراراتها وقبلت الانتظام والاشتراك فى نشاطها كل دول العالم . أو بمعنى آخر تحرص كل دول العالم على الاشتراك فيها . ولكن هناك التزامات معينة يجب الوفاء بها من جانب الدول التى قبلت الانتظام فى هذه المنظمة ، التزامات تختص بعلاقة هذه الدول ببعضها البعض نظمها ميثاق الأمم المتحدة . هذه التعهدات والالتزامات أصبحت ملزمة للجميع بدون استثناء .

ولكن السؤال : هل حقيقة تلتزم كل الدول المنتظمة فى هذه المنظمة الدولية بالوفاء . بكل ما تفرضه عليها المنظمة الدولية؟ ولعلنا جميعا مقتنعون هنا فى المنطقة العربية أكثر من أى شعب آخر بأن ما تفعله إسرائيل فى المنطقة العربية من احتلال لأرض الشعب الفلسطينى بقوة السلاح وطردهم للسكان وتجاهلهم للمواثيق والاتفاقات والقيم والأخلاقيات ، وتجاهل لكل النداءات والقرارات التى اتخذتها المنظمة الدولية بشأن عدم المساس بحقوق الشعوب فى الحياة وفى تقرير المصير ، وعدم المساس بحدود الدول الأخرى ، ورفضها تنفيذ كل القرارات التى اتخذت بهذا الخصوص ، نجد أن الأمم المتحدة للأسف الشديد لا تزال تضم دولا لا تحترم ميثاقها وبالتالى وجب أن تجد الأمم المتحدة طريقة تجبر أعضاءها على احترام مواثيق الأمم المتحدة ، والوفاء بالتزاماتها تجاهها وتنفيذ قراراتها ، وخصوصاً قرارات مجلس الأمن الدولى .

والمعروف أن للأمم المتحدة لها منظمات فرعية متعددة فى الشئون الأقتصادية والزراعية والتعليم والثقافة وغير ذلك . وسوف تأتى إلى هذه بالتفصيل فيمابعد .

العلاقات الاستراتيجية :

تتمتع كل الدول بوضع استراتيجى معين بالنسبة للعالم ككل . هذا الوضع الاستراتيجى الخاص اكتسبته كل دولة من واقع سياستها الخاصة التى تحكم سلوكها وتؤثر فيه . ولكن هذا الوضع الاستراتيجى تؤثر فيه أيضاً الدول الأخرى بسبب تقيمها للوضع الخاص لتلك الدولة .

فإذا ما أخذنا وضع سويسرا فى وسط أوربا فى فترة الصراع بين الدول الأوربية وبعضها البعض نجد أن ظروف سويسرا الموقعية Locational وكذلك ظروفها الطبيعية جعلتها دولة محاطة بعديد من الدول أو القوى المعادية أو التى لا يومن جانبه تماماً . ولكن فى نفس الوقت لا يمكن الاستهانة بقدرة هذه القوى الدفاعية . وقعت سويسرا بين مجموعة دول كبيرة المساحة كل منها له أفكاره ونظرياته فى التوسع وبسط النفوذ على بقية الأراضى المجاورة . وظلت سويسرا تعمل جاهدة بناء على ذلك لتلافى الدخول فى هذه الصراعات الدامية بين هذه الدول المجاورة والتى تعرف سويسرا جيداً أنها لا تقوى عليها . وتدرك أيضاً أن ميزان القوة بين الدول المجاورة يتغير بسرعة من كفة إلى أخرى ولذلك رفضت أن تنتظم فى فلك واحدة منها ، خشيت إن هى فعلت ذلك أن تضيع فى وسط هذا الصراع وتضيع هيبتها الدولية إذا ابتلعتها أى من هذه القوى ولذلك فضلت أن تعمل على اتخاذ موقف محايد Neutrality وكانت سويسرا تدرك دائماً أنها تتمتع بوضع دفاعى ممتاز يمكن أن تطمع فى الاستفادة منه فى علاقتها بالدول المجاورة المتصارعة .

هذه هى الاستراتيجية التى إتبعتها سويسرا فى التاريخ الحديث بالنسبة لعلاقتها مع الدول الأوربية جميعا ، وظلت هذه الاستراتيجية حتى الآن

بالرغم من حربين عالمتين داميتين ذهب ضحيتها الملايين . ما زالت سويسرا نموذجا ليس له نظير فى الحياد .

وإذا نحن أخذنا نفس المثال السابق كدراسة لأهمية الوضع الاستراتيجى للدولة وهو مثال سويسرا . ولكن هذه المرة ندرس الاستراتيجية التى اتبعتها سويسرا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . فى ذلك الوقت كانت النمسا هى الدولة القوية الوحيدة التى يُخشى بأسها حوّل حدود سويسرا . بينما كان بقية جيران سويسرا عبارة عن دول ضعيفة صغيرة الحجم قليلة البأس . اتبعت سويسرا (دولة الاتحاد الفيدرالى السويسرى (The Swiss Confederation) سياسة مختلفة فى علاقاتها الاستراتيجية الخارجية ، وهى أنها لجأت إلى أسلوب التحالف من وقت لآخر مع عدد من جيرانها الذين كانوا فى صراع مع بعض الدول الأخرى المجاورة ، ولكن كما ذكرنا سابقاً عندما تعددت القوى الكبرى حول حدود سويسرا تنهبت سويسرا إلى خطورة التحالف مع أى من هذه القوى المجاورة وفضلت الاستفادة من قدرتها وميزانية الاستراتيجية الطبيعية فى تحييد سياستها واستراتيجيتها تجاه كل جيرانها بدون استثناء وزن تعاملهم معاملة واحدة .

وعلى ذلك فإن العلاقات الاستراتيجية لأي دولة يجب أن تكون مرتبطة دائماً بالظروف والتغيرات التى تطرأ على استراتيجية هذه الدولة ووضعها الاستراتيجى التي تجد نفسها فيه من وقت لآخر . وليس أدل على ذلك من التغير الجذرى الذى حدث فى سويسرا منذ القرن السابع عشر وحتى الآن .

وإذا أخذنا مثالا آخر . هذه المرة دولة ألمانيا بعد توحيدها فى ١٨٧١ نجد أن الخريطة الاستراتيجية لأوربا تغيرت بعد هذه الوحدة الألمانية تغييراً

جذرياً ، لأن النتائج المترتبة على قيام الوحدة المتعددة الجوانب الاقتصادية والسياسية والسكانية كانت خطيرة للغاية فقد زادت هذه الوحدة من قدرة ألمانيا الإنتاجية ومن حجمها السكانى . وقد زادت ألمانيا قوة وسرعة فاقت معدل زيادة قوة كل الدول المجاورة ، كذلك أصبحت ألمانيا فى وضع يسمح لها بإقامة علاقة استراتيجية خاصة مع دولة النمسا والمجر . وبذلك كونت مركزاً لقوة هائلة عبر كل وسط أوربا .

ونتيجة لذلك وجدنا أن جميع دول أوربا بما فيها بريطانيا العظمى إضطرت إلى تغيير أسلوب تعاملها مع ألمانيا وغيرت بالتالى استراتيجيتها وعلاقاتها الاستراتيجية مع ألمانيا من ناحية ومع بعضها البعض من ناحية أخرى .

الباب الخامس
الحدود السياسية

الحدود السياسية للدولة والدراسات المتعلقة بها تجذب دائماً اهتماما متزايدا من الدارسين والباحثين ، ومن المهتمين بالسياسة الدولية ومشكلاتها . وتلقى اهتماماً أكثر من رجال السياسة أنفسهم وعلماء الجغرافيا السياسية ورجال الفكر والعلم . الذين يتناولون بتحليلاتهم الأزمات السياسية ، وخصوصاً تلك التى يكون سببها خلاف على مساحة من الأرض ، واقعة فى منطقة حدودية بين دولتين . أو الأزمات التى تحدث بسبب احداث تغيرات فى مسار الحدود السياسية نفسها ، أو ادخال تعديلات فى أوضاع السكان ، وتغيير المعالم الديمجرافية لسكان مناطق محتلة أو متنازع عليها أو غير ذلك ، لأن أى تغير فى مناطق الحدود لابد وأن يخدم طرفا ويضر طرفاً آخر من أطراف النزاعات الدولية .

لذلك فان الحدود السياسية تلقى دائماً إهتماماً بالغاً من الكثيرين ، وتصعد مشكلاتها إلى سطح الأحداث وقمتها عندما تسخن المواقف ، أو تتأزم العلاقات الدولية بسببها ، فتكون عندئذ الحاجة ماسة إلى فهم أساس المشكلة ولا يمكن فهم ، أساس مشكلة حدودية الا جغرافيا ، بل والتعمق فى فهم المفردات الجغرافية للمشكلة . والتعرف على طبيعة منطقة الحدود ، بل والتعمق فى فهم ظروف الجغرافيا الطبيعية لمنطقة الحدود . من ملامح تضاريسية وطبوغرافية وكذلك فهم اتجاهات الأودية والمجارى المائية التى توجد بها . وكذلك التعرف على أهم صور وأشكال سطح الأرض عند خط الحدود السياسية نفسه .

والحد السياسى هو خط يفصل بين دولتين ، لا أساس له فى ملامح الطبيعة أو البيئة . فهو من صنع الأنسان ، بافتراض أن المكان الذى يسير فيه

هذا الخط هو الحد الفاصل فعلاً بين دولتين من الدول . وأن الجهات التى يمر بها خطوط الحدود السياسية ، ومسار الخط نفسه الذى يشكل الحدود هو نتاج لسلسلة طويلة من التفاعل السياسى بين الدول المتجاورة . وقد يكون متمشياً مع فواصل طبيعية فعلية من صنع الطبيعة ، وقد يمر فى مناطق خالية من السكان تماماً ، وقد يكون فاصلاً للمدينة الواحدة إلى قسمين . وقد تكون له أوضاع أخرى لا يمكن حصرها . ولكن يستدل عليها من دراسة النماذج الطبيعية للحدود السياسية كما هى قائمة فعلاً حسب طبيعة كل دولة ، وظروف كل مشكلة سياسية .

الحد السياسى من ناحية أخرى هو نقطة التماس الخارجية للدولة ، والذى تنتهى عنده كل أراضى الدولة - لتبدأ أراضى دولة أخرى . وتنتهى عنده أيضاً كل صور السيادة الخاصة بالدولة ، حيث تبدأ بعده صور لسيادة مختلفة ، ونظام مختلف ودولة أخرى .

وقد نمر بخط الحدود السياسية فى المناطق النائية والخالية من السكان والمهجورة دون أن نشعر أن هذا هو الحد الفاصل بين دولتين ، اذا كان ذلك فى منطقة صحراوية خالية من السكان . مثل الخط الحدودى الفاصل بين مصر وليبيا فى منطقة الصحراء الغربية . لأنه لا توجد طرق تؤدى إلى مناطق الحدود هذه ، أو عند قمم جبال هيمالايا فى منطقة الحدود بين الهند والصين . حيث يصعب تماماً عبوره ، أما فى المناطق التى يكثر فيها العمران ، ويزيد فيها النشاط البشرى ، وتكثر بها الطرق والمعابر ، وحاجة الناس إلى التنقل والعبور من جانب إلى آخر من الحدود . فإن هذه المناطق الحدودية معرفة تعريفاً دقيقاً . وتكون معالمها واضحة وتكثر الارشادات واللافتات الدالة على منطقة الحدود واقترابها ، بل وعلى خط الحدود نفسه . وتكون هناك معابر محددة للعبور ، ومع كل ما يرتبط بذلك من صور تأكيد سيادة الدولة على تلك المناطق ، كالشرطة أو القوات المسلحة أوحرس الحدود ، وكذلك تكثر

الاجهزة الرقابية والتنفيذية التى تطبق لوائح الدولة ونظمها وقوانينها على جميع العابرين والمقيمين ، كالجمارك وأجهزة الأمن ، وكذلك أجهزة تدقيق تصاريح العبور للأفراد والمركبات . وأجهزة الرقابة على الواردات والصادرات . وأجهزة الحجر الصحى ، والنقل والمواصلات والرقابة على المرور والطرق . وأمن الموانى والمطارات والمنافذ .

ونجد نفس هذه الأجهزة على الجانب الآخر من الحدود . ونستدل عليها جميعاً أثناء العبور من واقع اللافتات والمنشآت وطبيعة المنطقة وكثرة الحواجز ونقاط التفتيش والمراقبة .

فالحدود السياسية نفسها لا وجود لها على الطبيعة الا فى شكل خط من الاسلاك الشائكة وكأنها توضح لنا أن هذا هو مسار الحدود السياسية ، فمثلاً خط الحدود السياسية بين المجر وجمهورية سلوفاكيا ، وقد يعبر خط الاسلاك الشائكة هذا مجرى مائى أو غابة أو حقلاً من الحقول ولكنه يستمر متصلاً وفاصلاً بين أراضى الدولتين .

وقد يكون هذا الخط الذى تسير فيه الاسلاك الشائكة الدالة على خط الحدود السياسية ، قد يكون فاصلاً اسمياً أو رمزياً إذا كانت العلاقة بين الدولتين علاقة وئام وصداقة وتبادل للمنافع والمسافرين والعمالة والمواد الخام ، حيث تكون الحرية مكفولة لعبور مواطنى الدولتين من أى من الجانبين إلى الجانب الآخر ، للسياحة أو العمل أو للزيارة دون قيود تذكر . وإنما فقط مراجعة البطاقات أو الجوازات . وفى حالات أخرى تكون العلاقات بين الدولتين متأزمة بسبب خلاف عقائدى« أو حدودى أو مشكلات قديمة على مناطق متنازع عليها ، أو بسبب تصعيد موقف سياسى معين لدولة ما أغضب الدولة الأخرى . وهنا نجد أن خط الحدود السياسية بين هاتين الدولتين يتأزم جداً . وتكثر حوله الحراسة بل وتوجد على جانبيه رتل من الجنود والقوات المسلحة المتأهبة للظروف الطارئة . ويتحول خط الحدود السياسية إلى جزء

من ميدان القتال أو هو يشبه ذلك . فتزرع الألغام وتضاف صفوف أخرى من الاسلاك الشائكة فى شكل خط الحدود ومن ورائه خط أول وثان ، وقد تلجأ بعض الدول إلى كهربة خط الحدود نفسه لتصعق أى شخص يحاول النفاذ منه . وتكتب اللافتات التحذيرية المنذرة للمتربصين ، وهنا نجد أن اجراءات الحدود وأجهزتها تبدأ على مسافة بعيدة من الحدود ، ربما عشرات الكيلو مترات قبل خط الحدود نفسه . ضمانا لاحكام السيطرة على الحدود السياسية فى منطقة دقيقة للغاية وسط أزمة متصاعدة بين دولتين .

واذا تأزمت الأمور أكثر بسبب تصعيد أحد الطرفين للمشكلات . فإنه ربما تقفل المعابر تماماً بين الدولتين . ويسافر الناس من وإلى الدولتين عن طريق دولة ثالثة . أو ربما يحظر تماماً على رعايا إحدى الدولتين دخول الدولة الأخرى أو العكس .

الملامح الطبيعية والحضارية وهيئة الارض فى مناطق الحدود:

من أهم ما يميز مناطق الحدود السياسية ، ومناطق العبور والمنافذ بين الدول المختلفة ، هو معالم البيئة الطبيعية التى نجدها ممتزجة أو مختلطة بملامح حضارية كثيرة وإضافات من جانب السكان إلى هذه البيئة الطبيعية ، وأن معظم هذه الأضافات حدثت بسبب تفاعلات سياسية أو بسبب اجراءات ادارية محلية . وأحياناً بسبب أحداث دولية ، أو حتى أحداث ليس لها الصفة الدولية .

"International and uninternational human actions"

ويهتم الجغرافيون بصفة عامة ، وعلماء الجغرافيا السياسية بصفة خاصة بأشكال ومعالم الأرض واللاند سكيب Landscape فى مناطق الحدود . بإعتبار أن كثيراً من الأضافات التى أقامها الأنسان فى الطبيعة والتى ساهمت فى تغير هيئة الأرض ومعالمها ، لها ما يبررها سياسياً ، بصرف النظر عن خط

الحدود نفسه ، فهناك الكثير من التغيرات التى تطرأ على مناطق الحدود نفسها ، وتكون لها دلالة سياسية معينة . يمكن من خلالها تفسير الكثير من اتجاهات السياسة والجغرافيا السياسية للمنطقة .

بعبارة أخرى فإن دراسة الجغرافيا السياسية لمناطق الحدود يمكن أن نفهمها أكثر من خلال دراسة المظهر الحضارى للبيئة أو تتبع المعالم الحضارية فى المكان "Facets of cultural landscape"

وبصفة خاصة دراسة هذه المعالم فى مناطق الحدود فى صورتها المعاصرة . أى تتبع أخر ما أضيف إلى المنطقة من علامات أرضية وارشادات وتحذيرات ومنشآت ، لأنها مؤشرات صادقة لحقيقة نوايا الدولة وسياستها فى تلك المناطق . هذا مع الأخذ فى الأعتبار أيضاً الجوانب التاريخية فى الدراسة ، والتى تكون قاعدة أساسية للفهم العام للمشكلات وخصوصاً اذا درست فى صورة تسلسل مرتب للأحداث السياسية المرتبطة بمنطقة الحدود فى المراحل الزمنية المختلفة .

اثر طبيعة منطقة الحدود على القرار السياسى:

من المسلم به أن كل منطقة لها طبيعتها ، وأن مناطق الحدود السياسية تشهد تغيرات دائمة . وأن التغيرات التى تحدث فى مناطق الحدود السياسية تؤثر على الجهات التى تقوم باتخاذ القرار . فإذا كانت منطقة الحدود مثلاً محمية حماية طبيعية كاملة ، محصنة ومعدة على هيئة نقاط دفاع قوية وخطوط دفاعيه ذات نقاط حصينة . بحكم أنها واقعة فى منطقة جبلية حصينة أو تتحكم فى طريق أو معبر هام بين الجبال . أو لها طبيعة سياسية استراتيجية معينة . فان متخذى القرار نجدهم مطمئنين إلى طبيعة المنطقة وواقعها الحصين ولذلك يتصرفون بثقة ، ويجلس مندوبوهم على موائد التفاوض أثناء الأزمة وهم واثقين من أن ما يطلبونه على مائدة التفاوض إنما فى امكانهم تنفيذه والمحافظة عليه على الطبيعة بدون مفاوضات .

أما اذا كانت منطقة النزاع منطقة مزعزعة ، أن وقبضة الدولة عليها ليست محكمة . حيث تتسلل إلى المنطقة مجموعات من السكان تسهم فى تغير الواقع السكانى ، والواقع الجغرافى العام للمنطقة . أو أن عدداً من قوات الدولة الأخرى استطاعت أن تستولى على أجزاء أو نقاط حصينة فى داخل المنطقة لتخلق ثغرات ، فان طبيعة الواقع تفرض نفسها على المتفاوضين حول مشكلات الحدود أو فى مناطق الحدود . وقد يكون الواقع السكانى لمنطقة الحدود مثلاً يشكل نقطة ضعف للدولة من الناحية الايديولوجية ، كأن توجد مجموعات من السكان موالين للدولة المجاورة عقائديا أو متعاطفين معها ، كأن يكونوا من الشيعة بينما بقية سكان الدولة من السنة ، أو أن يكونوا من أصول عرقية تابعة للدولة المجاورة . أو يكونوا متعاطفين مع حركة سياسية أو أخرى مثل الكاثوليك والبروتستانت فى الصراع الايرلندى من أجل - انهاء الوجود البرطانى فى ايرلندة الشمالية . أو مثل جماعات الأكراد فى شمال العراق الذين لهم أطماع استقلالية أو تكاملية مع أكراد ايران وتركيا . حيث تلعب كل من تركيا وايران دوراً فى توسيع شق الخلاف واثارة الانقسام حيث سعى كل طرف إلى تحقيق أطماعه ومصالحه فى المنطقة .

مثل هذه الظروف تؤثر على طبيعة اتخاذ القرار . لأن صانعى القرار لا يستطيعون تجاهل الواقع ولذلك نجدهم يأخذون مفردات الواقع السكانى العام ومسار العمليات من ميدان القتال ويتفاوضون بما يناسب الواقع . مع أخذ الدافع السياسى والمذهبى والعقائدى فى الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم السياسية .

الحدود السياسية نهاية لنفوذ ومجال التنظيم السياسى للدولة

والحدود السياسية هى الأطار الفعلى الذى تنتهى عنده السيادة السياسية والصلاحيات التنفيذية للدولة . والذى ينتهى عند ما يسمى بتنظيم الدولة للأراضى . "Political organization of trretories"

وتنظيم الدولة لأراضيها يتجسد بصفة خاصة فى منطقة الاطار المكانى الخارجى للدولة مهما كان عدد الوحدات السياسية الداخلية للدولة ، ومهما كان تعدد الحدود الداخلية الأخرى . فان الحدود السياسية هى الاطار الخارجى للدولة ونهاية نفوذها وأراضيها .

وقد تكون الحدود السياسية قابلة للنفاذ منها "Permeable boundaries" أو يمكن اختراقها بسهولة وقد تكون أيضاً غير قابلة للنفاذ منها boundaies" "impermeable

وقد تكون قابلة النفاذ منها بالنسبة لبعض الأنشطة والوظائف وغير قابلة منها بالنسبة لبقية الوظائف والأنشطة . وقد تكون الحدود السياسية غير قابلة للنفاذ منها على الأطلاق ، سواء كانت هذه الأنشطة اقتصادية أو اجتماعية أو حتى أنشطة عسكرية . وهو ما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه بالنسبه لحدودها . حيث تبالغ إلى درجة كبيرة فى اتخاذ احتياطات تحول دون اختراق أى جماعة لخطوط حدودها . نظراً للعلاقات غير الطبيعية التى تربطها بجيرانها ، بحكم ممارستها لسياسات تعسفية مع الفلسطينين فى الداخل والخارج .

عندما تلتقى الحدود السياسية بين الدول فإنها تعكس تفاعلات معينة للسكان على جانبى الحدود وفى مناطق الحدود بصفة عامة . ويتمثل ذلك فى نمط حركة السكان ، وكذلك تترك انعاكسات على طبيعة اللاندسكيب نفسه ، أو أن هيئة الأرض تضاف اليها مفردات وبنية حضارية تجد هذا التفاعل بين طبيعة مناطق الحدود ، وطبيعة السكان أنفسهم ، وسلوكهم كرد فعل تلقائى لوجود فاصل حدودى يفصل بينهم وبين جماعات أخرى مجاورة .

فكيف تستخدم هذه الحدود . وكيف يتقبل الناس وجود هذا الفصل . هذا كله يمكن أن نقرأه على الطبيعة من واقع ردود أفعال المجموعات السكانية على سطح الأرض فى مناطق الحدود .

٢ - وقد تكون الحدود السياسية حدوداً قديمة مستقرة وأمنة فعلاً الحدود الدائمة "Long lasting boundaries"

وقد تكون قابلة لتغيرات طفيفة وأحياناً تغيرات رئيسية "Open to considerable change"

حسب الظروف السياسية ، وأنواع الضغوط التى تخضع لها الدولة . وحسب طبيعة العلاقات السياسية والاستراتيجية بين هذه الدولة والدول المجاورة لها . وحسب أنواع المشكلات التاريخية المعلقة . وحسب مقدار حصانة هذه الدولة واستعدادها عسكرياً ودبلوماسياً ، لمنع أى تغيرات فى الحدود تلحق الضرر بها .

٣ - قد تكون الحدود مصدراً للصراعات السياسية ، وللصدام السياسى والعسكرى أحياناً ليس بين الدولتين صاحبتى النزاع والمشكلة ، ولكن بين مجموعات وتكتلات أخرى تتخذ من مشكلة الحدود ذريعة للتدخل وفرض سياسات وأوضاع معينة ، وربما أيضا للتدخل الفعلى لاحتلال أجزاء من الدولة .

٤ - وقد تكون الحدود السياسية رمزاً ومؤشراً لخلافات قديمة انطوت ، وتمت تسويتها ، وأصبحت تخدم فى الوقت الحالى أغراض السلم والسياحة والتبادل التجارى وتسهيل النقل والمواصلات . وتبقى فقط ذكرى الخلافات القديمة وملابستها التاريخية . وربما يبقى فى المكان من المخلفات ما يدل عليها .

٥ - وقد تعكس الحدود السياسية أيضاً صوراً للتوزيع الجغرافى لمجموعات عرقية أو لغوية أو ثقافية ، اذا كانت تتمشى هذه الحدود مع توزيعاتهم المختلفة وإذا كان رسم هذه الحدود قد تم على نحو يضمن انضمام هذه المجموعات العرقية إلى كيانات سياسية معينة .

٦- والحدود السياسية فوق هذا وذلك تحتاج إلى قدر من التفهم الواقعى وقد وضعت اللجنة الدولية للأتحاد الجغرافى العالى نصب عينيها ارساء مزيد

من الفهم للحدود السياسية للدولة . وشجعت الدراسات والأبحاث التى تساعد ذلك .

اهمية دراسة الحدود ومشكلاتها فى الجغرافيا السياسية:

ظلت الحدود السياسية لفترة طويلة من الزمن موضوعاً جذاباً وهاماً فى دراسات الجغرافيا السياسية [١] وذلك منذ أعمال راتزل الأولى فى الموضوع فضلاً عن ذلك فان دراسات الجغرافيا السياسية ارتبطت دائماً بالحدود الدولية [٢] ، وتناولت قضايا الحدود على مستوى عالمى أو دولى مثل كتابات بريسكوت Prescott [٣] .

ومن الطبيعى أن تهتم الجغرافيا السياسية بالحدود اذ أن الحدود السياسية هى همزة الوصل العملية والواقعية بين الجغرافيا والسياسة على أرض الواقع . اذ تمثل التجسيد الفعلى للسياسة على الطبيعة ، وبالتالى تترجم الأوضاع الموجودة على الطبيعة إلى خرائط . ولابد وأن تكون مصحوبة بتوصيف دقيق لمسار الحدود ووصفها الفعلى . حتى لا يتم تفسيرها بطريقة مختلفة من قبل كل طرف ، حيث تفسر بطريقة لا تحتمل تأويلاً أوازدواجاً فى المعنى . وتعبر عن واقع الحال فى الطبيعة بالفعل .

والحدود السياسية تمثل فى نفس الوقت الأوضاع القانونية والشرعية لدولة ما . وكذلك تمثل حدود سلطة الدولة ، ونفوذها الفعلى على الارض . ولذلك فالحدود السياسية معرضة لأن تكون محل خلاف بين الدول لما تنطوى عليه من أهمية وقيمة بالنسبة للدولة . وهى سبب أيضاً فى المواجهات والصراع السياسى بين الدول .

---

(1) Ratzel, F, "Political Geography, Munich, Oldenboug. 1897. Chapters 17 - 19.

(2) Minghi, J. U. "Poundaries studies in political geography Annals of. Association of American Geographers, Vol, 53. pp. 40 - 128.

(3) Prescott, J. R. V., The Geograply of Frontiers and Boundaries, London Hutchinson 1963.

الاهتمام بمناطق الحدود:

بدأ الاهتمام فى الآونة الأخيرة يتجه إلى دراسة مناطق الحدود "Border areas" أكثر من الاهتمام القديم بمجرد خط الحدود "Boundaries"or "Border line"

وبدأ الاهتمام بهذه المناطق يزيد بصفة خاصة فى مناطق النزاع الدولية ، والتى نلاحظ أن الخلاف فيها ليس فقط على خط الحدود ولكنه أيضاً على مجموعة من الأعتبارات السكانيه الديمجرافية فى منطقة الحدود ككل . وربما يمتد الاهتمام إلى مجموعة مصادر المياه أو الموارد بصفة عامة أو مجموعة من القضايا التاريخية ، أو النزوح السكانى من وإلى مناطق الحدود . ولذلك وجد هؤلاء أن دراسة مناطق الحدود ككل ، أفضل بكثير من مجرد التركيز على خط الحدود . وبصفة خاصة مناطق النزاع الدولية والتى يريد الناس معرفة المزيد من المعلومات عن مناطق الحدود بها وعن الأقليم السياسى ككل ، وليس عن الخط الحدودى فقط .

وتبذل الدول المختلفة جهوداً خاصة فى مناطق الحدود لصبغها بالصبغة السياسية والوطنية للدولة ، من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والفكرية ، وكذلك نشر الخدمات والنظم المالية والأدارية بحيث تتطور المنطقة لتصبح مثل بقية جهات الدولة . ولا تصبح مجرد منطقة حدود . ولكن يصبح المظهر الطبيعى والبشرى بها مميزاً للدولة ومصبوغاً بصبغتها وأن الإختلافات فى ملامح اللاندسكيب فى مناطق الحدود تحدث لأحد الأسباب الآتية :

(أ) أسباب محلية بحتة .

(ب) تناقضات قائمة على المستوى القومى .

(جـ) سياسات تهجير معينة تتبعها الدولة . ومناطق الحدود تتجسد فيها هذه التباينات الثلاثة .

وقد تظهر مناطق الحدود وقد تبدلت ملامح هيئة الأرض عدة مرات وخصوصاًفى المناطق التى تغيرت تبعيتها بين دولة وأخرى عدة مرات . مثلما

حدث بين هايتى وجمهورية الدومينيكان فى المائة وخمسين سنة الماضية وتقتسم الدولتان جزيرة هيسبانيولا "The Island of Hispaniola" وعالج هوس "I.W. House"(١) نفس المشكلة عندما تكلم عن منطقة الحدود السياسية بين الولايات المتحدة والمكسيك ، باتباع طريقة تناقص الخصائص والملامح مع المسافة Distance decay .فعلى جانبى الحدود مباشرة نجد الملامح متشابهة فى اللاندسكيب فى كل من مناطق الحدودعلى الجانب المكسيكى وعلى الجانب الأمريكى ، بينما كلما تعمقنا فى هذا النطاق ناحية الولايات المتحدة أو المكسيك كلما زادت وتأكدت الملامح المؤكدة للوجود الأمريكى والشخصية الأمريكية فى الجانب الأمريكى أو المكسيكية فى الجانب المكسيكى .وهكذا ومن وجهة النظر الجغرافية الصرفة فإن المناطق الحدودية "Border areas" وهيئة الأرض "International border landescspe" فان هذه المناطق لفتت النظر ، وجذبت الباحثين وتركزت الدراسات على جوانب أربعة يمكن حصرها فيما يلى .

١ - الحدود السياسية كعنصر من عناصر البيئة الحضارية

"Cultural landscape".

٢ - أثر الحدود السياسية على اللاندسكيب وعلى الأنشطة الاقتصادية .

"Landscape and economic activities

٣ - أثر وجود الحدود السياسية فى منطقة الحدود على سلوك السكان واتجاهاتهم .

٤ - أثر الحدود السياسية على السياسة العامة للدولة .وعلى السياسة المحلية فى منطقة الحدود .

وقد يرى البعض أن الحديث عن الحدود السياسية هو فى الحقيقة حديث وصفى وتصنيفى ، وربما يكون من المفضل الحديث عن العلاقات الأرضية الطبيعية وعلاقات الحدود التى وضعت للفصل بين الوحدات السياسية على أنه يقترب

---

(1) House. J. W., "Forntier on the Rio Grandei A Politidal Geography of Development and Social Depriveation, Oxford. Clarendon press, 1981. pp. 296.

بالجغرافيا السياسية من الطابع الأقليمى فى الدراسة ، ويرجع ذلك أساساً لعدم فهم هؤلاء لنظرية المناطق الحدودية وطبيعة اللاندسكيب بها . "Border landscape theory"

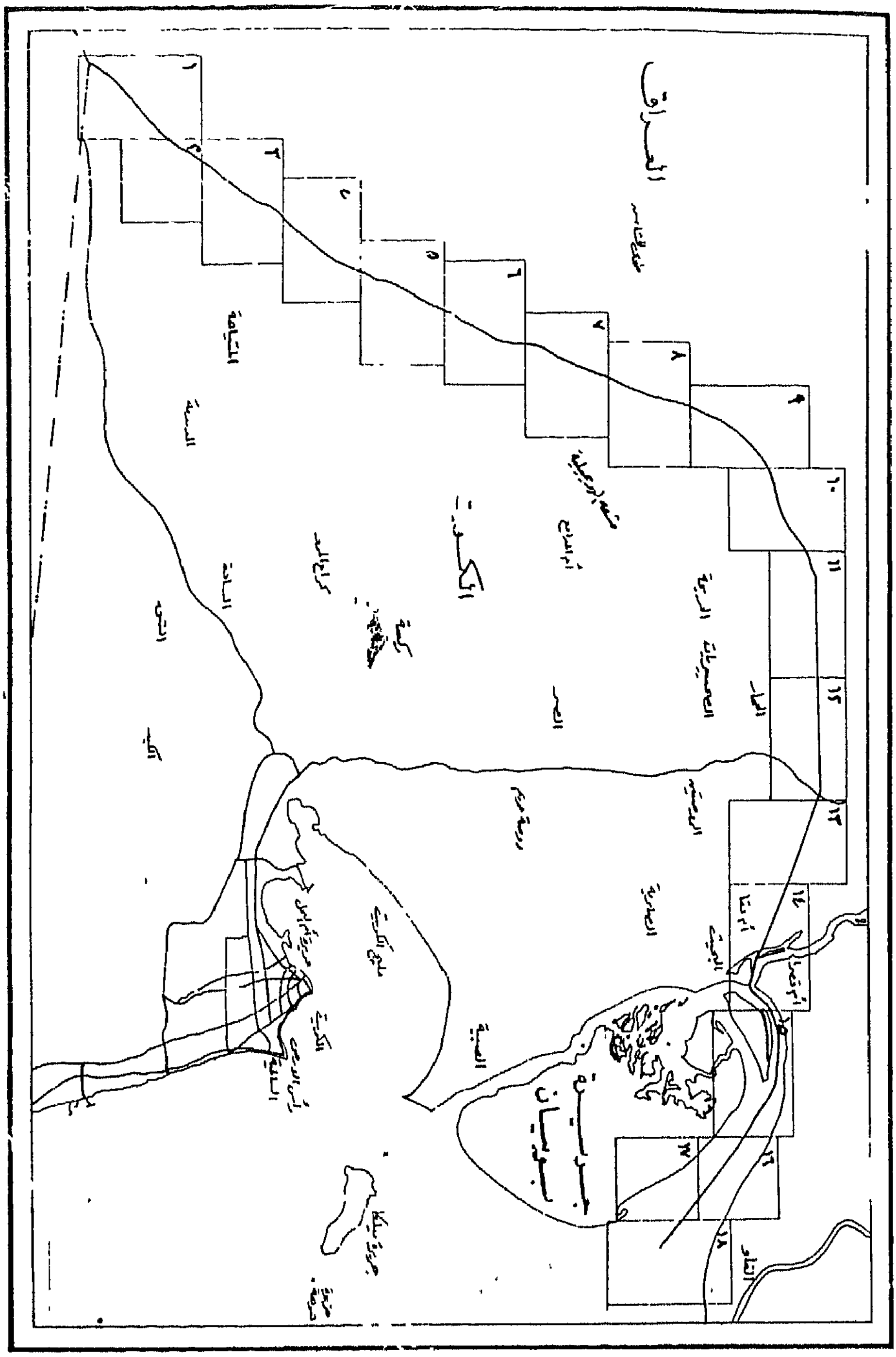
والجغرافيا السياسية تلعب دوراً هاماً جداً فى ترجمة مظاهر اللاندسكيب فى المناطق الحدودية . وذلك عن طريق ترجمة كل المظاهر الحضارية والثقافية لسكان تلك المناطق ، وذلك فى صورة خرائط تفصيلية دقيقة ويمكن بناء على ذلك تقسيم هذه المناطق إلى مجموعات سكانية متميزة حسب متطلبات العناصر الثقافية والحضارية والمظاهر الاجتماعية للسكان (١)

ومن الصعوبات التى تواجهها الجغرافيا بالنسبة لأفكار ونظريات «شكل هيئة الأرض في مناطق الحدود» هى صعوبات الفصل بين«السبب» «والنتيجة» لأن البحث فى هذا الموضوع يتناول حدود تطبيق اللوائح والنظم والقوانين المعمول بها فى الدولة فى المناطق الحدودية . والتى ربما تكون مطبقة تطبيقاً كاملاً . وربما تكون مخففة نوعاً ما بالنسبة لبعض القواعد المالية والجمركية . لأنه من الناحية النظرية فان الدولة تطبق القانون فى كل شبر من الدولة . ولكن أحياناً بسبب وجود مجموعات سكانية ذات مشكلات أو طبيعة خاصة ، لاتطبق الدولة تطبيقاً صارماً بعض الأحكام أو النظم المالية لجذب أموال من الدول المجاورة لها أو لمجابهة أو جذب مشروعات أو اعتبارات أخرى ذات طبيعة خاصة .

وتنعكس هذه على استخدامات الارض فى المنطقة ، والتى تتخذ كمؤشر لاتجاهات التنمية ، وتعكس التناقضات الموجودة فى مناطق الحدود . والسؤال هنا : هل كانت الحدود السياسية مسؤولة فعلاً عن وجود استخدامات غير عادية للأراضى ، مخالفة للنمط العام لاستخدام الارض فى المناطق الأخرى البعيدة عن الحدود؟

وسوف يكون من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأن بعض الانماط الغير عادية لاستخدام الارض عند بعض المنافذ الحدودية هى النمط العام لأستخدام الأراضى

(1) Cosgrove, D. and Jakson P. "New dirctions in cultural geography Area, Vpl 19, pp. 95 - 101.



شكل رقم (١٨)

خط ترسيم الحدود الكويتية الشمالية الغربية

على طول خط الحدود . فالمنافذ الحدودية لها طبيعة خاصة . حيث تتركز حولها الأنشطة وتزداد كثافة لأسباب مختلفة .

أنواع الحدود السياسية

إهتمت دراسات كثيرة بالأنواع المختلفة للحدود السياسية وتناولتها بالتحليل . وهى أنواع عديدة فعلاً . فلو نظرنا حولنا فى العالم المحيط بنا لوجدنا مفارقات كثيرة فى مناطق الحدود السياسية . ولا شك أن هناك مجموعة كبيرة من العوامل التى تؤثر فى شكل وطبيعة الحدود السياسية . فهناك الحدود السياسية المنيعة الآمنة . وهناك حدود سياسية التى تمر بمناطق شديدة الكثافة السكانية . وأخرى تمر بمناطق صحراوية خالية تماماً من السكان أو مناطق تغطيها الثلوج ، وأخرى بمناطق غابات أو جبال وهكذا .

كما أن هناك حدوداً سياسية مستقرة وهادئة ، وهى أيضاً حدود قديمة نجحت فى الفصل الفعلى بين دولتين أو مجموعتين مختلفتين من السكان ، وجدت على جانبى خط الحدود هذا خصائص سياسية مختلفة ونظم مختلفة أيضاً . ويتقبل الناس وجود هذا الحد الفاصل بشكل طبيعى ، ويتم التبادل التجارى بين الدولتين ويتقبلون الأنشطة السكانية الأخرى بكل هدوء .

بينما هناك حدود سياسية تفصل بسن دولتين . بينهاعلاقات متأزمة جداً بسبب خلاف على خط سير الحدود السياسية نفسها ، أو بسبب نزاع على مناطق قريبة من الحدود السياسية ، أو بسبب تصعيد أزمات سياسية من وقت لآخر . مثل الحدود السياسية التى كانت تفصل بين كل من ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية قبل أكتوبر ١٩٩٠ وكانت كل دولة تابعة لمعسكر سياسى وعسكرى مختلف ، فألمانيا الشرقية كانت خط المواجهة بالنسبة للكتلة الشرقية الشيوعية ، بينما ألمانيا الغربية كانت ضمن المعسكر الغربى وحلف الأطلنطى ، وكانت توجد فوق أراضى كل من الدولتين جيوش تابعة لكل معسكر ، قوات يصل عددها إلى نحو ١٢٠ ألف جندى ولذلك كان خط الحدو د بين برلين الشرقية وبرلين الغربية هو أسخن خط فى العالم أيام الحرب الباردة بين الكتلتين .وكان المنفذ الوحيد هو عبر بوابة

ايدبرج ، وهى البوابة الوحيدة فى سور برلين الشهير . وكان خط الحدود السياسية هذا تحرسه مئات الجنود على الجانبين ، مدججين بأكثر الأسلحة تقدماً . وكم كان عبور هذا السور أو البوابة حلما يراود سكان برلين الشرقية والغربية قرابة ثلاثين عاماً . من سنة ١٩٦١ وحتى ١٩٩٠ عندما بدأت خطوات توحيد الألمانيتين بعد انهيار الشيوعية والنظام الشمولى فى ألمانيا الشرقية .

كذلك كانت هنا ك فى العالم حدود سياسية كثيرة مشابهة لهذا الخط بالنسبة للدول العربية المحيطة باسرائيل حيث كانت خطوط الهدنة وخطوط الحدود السياسية أشبه ما تكون بخطوط وقف اطلاق النار .

وهناك حدود سياسية تفصل بين دول صديقة أو حليفة أو شريكة فى تحالف عسكرى أو نظام اقتصادى ، أو دول حلت مشكلاتها السياسية المعلقة مع جيرانها منذ فترة . مثل الحدود السياسية التى تفصل بين دول أوربا الغربية . والحدود السياسية بين الولايات المتحدة وكندا .

وقد دعى هذا علماء الجغرافيا السياسية إلى النظر بصفة خاصة إلى الحدود السياسية ، وطبيعة الموقف على جانبى خط الحدود على أنها أفضل معيار لقياس قدرة هذه الحدود السياسية على الفصل الفعلى بين الدولتين . وما إذا كانت هذه الحدود مؤقتة أم نهائية ، وحدود آمنة ، حدود رسمية قانونية أم أنها رسمت بطريقة جلبت معها المشكلات السياسية .

وقد حاول علماء كثيرون فى الجغرافيا السياسية تصنيف الحدود السياسية وتقسيمها إلى أنواعها الرئيسية وكان بوجز (١) من أفضل من دروسوا وصنفوا الحدود السياسية . وقد ركز بوجز على طبيعة الحدود السيياسية نفسها وقدرتها على الفصل الفعلى بين دولتين ، ومقدار ما يكون لذلك من أثر على الأنشطة الأجتماعية والأقتصادية للسكان على جانبى الحدود . وهو الذى رأى أن الحدود السياسية تعوق التفاعل الأقتصادى ، وتوجد شقة بين سكان الدولتين المتجاورتين ونادراً ما تزرع الألفة بينهم ، لأنها تعزل وتفصل وهذا جزء مهم من وظائفها .

---

(1) Boggs, S. Whittemore, International Boundaries; Astudy of Boundary Functions and Problems, Columbia IIniversity Oress, New York, 1940, P. II.

وقسم بوجز الحدود السياسية تبعا لذلك إلى أنواع على النحو التالى :

أولا: الحدود الطبيعية : Physical boundaries

وهى الحدود السياسية التى تتمشى مع مظاهر طبيعية قائمة على سطح الأرض مثل سلاسل جبال مرتفعة ، أو مناطق صحراوية غير آهلة بالسكان ، أو مناطق تغطيها تكوينات جليدية أو مسطحات مائية ، أو أى صورة أخرى من صور الفصل الطبيعى الذى تقوم به العوامل الجغرافية على الطبيعة . وفى هذه الحالة فإن الحدود السياسية عندما تتمشى فى مثل تلك الجهات وتسير مع قمم الجبال أو خط تقسيم المياه بين أحواض الأنهار أو مع مسطح مائى تكون فعلاً حدوداً فاصلة عازلة مريحة للدولة ، وتحقق فى هذه الحالة فائدة مزدوجة :

(أ) الفصل السياسى .　　　(ب) الفصل الطبيعى بين السكان .

ثانيا: الحدود الجيومترية، أو الحدود الهندسية

Geometrical boundaies

هى خطوط الحدود السياسية المرسومة بشكل يشبه الأشكال الهندسية . وهى على شكل خطوط مستقيمة أو أن لها انحناءات وزوايا حادة . وأن رسمها لايدل على أنها قد تتبعت أى شكل من الأشكال الطبيعية ، وليس لها صلة بتعرجات الأنهار والجبال أو مظاهر البيئة والتضاريس . ولكنها فيما يبدو رسمت على شكل هندسى مما يدل على أنها رسمت من قبل جماعة من السياسيين أو العسكريين ، وكان المقصود منها تقسيم قطعة معينة من الأرض إلى قسمين بصرف النظر عن ظروف المنطقة التى يمر بها هذا الخط .

وأغلب الحدود السياسية التى من هذا النوع هى حدود تمر بمناطق خالية من السكان أو بمناطق جليدية أو مناطق غير مأهولة . وأن معظم هذه الحدود رسمت على أيدى عسكريين أو رسمها قادة وسياسيون كبار فى أعقاب

حروب أو بعد تصفية دولة أو إمارة أو تقسيم تركات الحروب وتقسيم أراضى الدول المهزومة .

ومن أمثلة الحدود الهندسية . الحدود السياسية التى تفصل بين الجزائر ومالى فى النطاق الصحراوى أو الحدود التى تفصل بين ليبيا وتشاد . وكذلك خط الحدود السياسية الذى يفصل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وهو خط دائرة العرض ٢٢ْ شمالاً والممتد من البحر الأحمر فى الشرق وحتى قمم جبل عوينات فى الغرب .

وهناك مسافات كثيرة من الحدود السياسية للدول العربية أخذت طابع الحدود الهندسية وكذلك حدود كثير من الدول الأفريقية . على عكس الحدود السياسية فى آسيا ، والتى كثرت بها الأنهار والجبال والخلجان ومن ثم نجد أن معظم الحدود السياسية للدول الأسيوية هى حدود طبيعية لأنها مليئة بالجزر وأشباه الجزر والألسنة والخلجان . مثل شبه جزيرة العرب وشبه جزيرة الهند وشبه جزيرة الهند الغربية ، وشبه جزيرة كوريا .

بالأضافة إلى آلاف الجزر لم تجد الدول الأستعمارية صعوبة فى استخدام الحدود الطبيعية للفصل بين مناطق النفوذ الخاضعة لها . ولم يكونوا فى حاجة إلى خطوط هندسية إلا فى أضيق الحدود مثل الحدود بين المملكة العربية السعودية وكل من العراق والأردن . وهى حدود هندسية .

ثالثاً: الحدود الانثروبولوجية:

Anthropo - geographical boundaries

وهى الحدود التى تتمشى مع حدود انثربولوجية فاصلة بين مجموعات مختلفة من السكان . وقد يكون هذا الاختلاف بين المجموعتين السكانيتين للدولتين اللتين تفصل الحدود بينهما بسبب الاختلاف اللغوى ، كأن تكون المجموعة الأولى فى الدولة الأولى تتكلم اللغة العربية ، والمجموعة الثانية تتكلم

الغة الفارسية . أو أن تتكلم اللغة التركية والأخرى اللغة اليونانية كالحدود الفاصلة بين تركيا واليونان .

وقد تكون الحدود الانثربولوجية (أو الانثرو - جغرافية) متمشية مع فواصل للثقافة والجوانب الانثربولوجية أو الأنثروجغرافية هى الملامح البشرية التفصيلية فى طبيعة حياة السكان وعاداتهم ، والتى تنعكس على ترتيب أولويات المجتمع .

ومن الأمثلة على هذه الحدود : الحدود السياسية التى تفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، فإن خط الحدود السياسية هنا يفصل ليس فقط بين شعبين يتكلم كل منهما لغة مختلفة ، فالشعب الأمريكى يتكلم اللغة الأنجليزية ، بينما يتكلم الشعب المكسيكى الاسبانية . ولكن الحد يفصل أيضاً بين ثقافتين مختلفتين تماما . ولم تكن تسمية أمريكا الشمالية والولايات المتحدة بأمريكا «الانجلوسكسونية» من فراغ ، وانما لتعبر عن الأساس اللغوى للسكان هو اللغات الانجليزية والالمانية أما أمريكا الوسطى والجنوبية ويبدأ من حدود المكسيك فهذه أمريكا اللاتينية نسبة إلى الثقافة اللاتينية واللغات اللاتينية السائدة بها .

ومن الأمثلة الأخرى على قدرة الحدود الأنثربولوجية على الفصل الجيد ، وتأكيد وظيفة الفصل السياسى ؛ الحدود السياسية بين دولتى الهند والصين . فهى حدود فاصلة بين لغتين وثقافتين قديمتين وشعبين مختلفين كل واحدة منها لها رصيد كبير من الأرث والتراث الانسانى ، ويفصلها فى نفس الوقت نطاق جبلى ، إذ تمر الحدود السياسية بينهما فى أكثر مناطق العالم إرتفاعاً وهى جبال الهيمالايا ، ومجموعة الهضاب العالية المحصورة بين سلاسلها الجبلية وقممها . وهنا يكون الفصل الأنثروبولوجى فصلاً مساعداً ومعيناً لمجموعة الفواصل الأخرى . ولذلك نجد أن الحدود السياسية فى مثل تلك الجهات يصعب جداً التدخل فيها بالتغيير أو التعديل .

ومع ذلك نشأت أزمة عنيفة بين الدولتين على الحدود فى اقليم سيكيم فى مرتفعات الجبال وكادت الدولتان تدخلا الحرب الفعلية بسبب هذه المشكلة عام ١٩٦٣ .

وأمثلة الحدود الأنثروبولوجية عديدة وسوف يتم عرض مشكلات ونماذج من هذه الحدود فى عرضنا لمشكلات الحدود السياسية عند دراسة النماذج .

رابعاً: الحدود المركبة : Complex boundaries

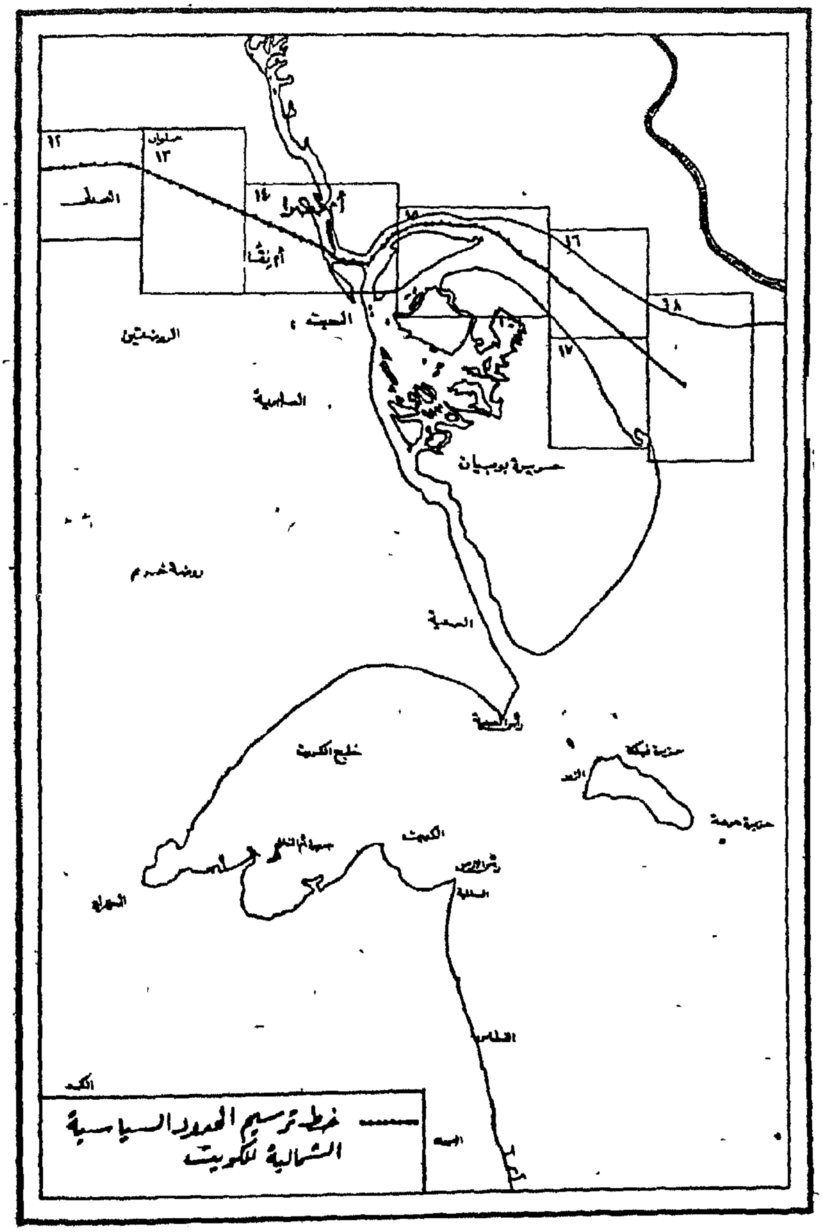
وهى الحدود السياسية التى تجتمع فيها مقومات ومواصفات الحدود الطبيعية بكل ما تحتوى عليه من قدرة على الفصل السياسى ، بحكم قدرتها على الفصل الطبيعى ، بينما نلاحظ فى نفس الوقت أن الحدود هى فى نفس الوقت فاصلة بين مجموعات متباينة تماما من السكان . ومن ثم فهى تفصل أنثربولوجيا أيضاً . مثل الحدود التى عرضنا لها منذ قليل ونحن نتكلم عن نموذج الحدود بين الهند والصين ، أو بين فرنسا وأسبانيا أو بين ايطاليا وفرنسا .

وجميع هذه المناطق الحدودية تفصل فصلاً طبيعياً وأنثربولوجيا ، وتفصل أيضاً إدارياً وسياسياً . ومن ثم فهى حدود مركبة بالمعنى الفعلى للكلمة وأفضل أنواع الحدود السياسية على أية حال ، هى تلك التى تفصل بين الدول فصلاً جيداً فلا تترك جيوبا أرضية معلقة ، ولا جيوب سكانية أو لغوية أو غير ذلك .

ويلخص جونز (١) إلى أن أفضل الحدود على الاطلاق - حدود سياسية بالطبع - هى الحدود التى تكسب الدولة قوة وتدعم قدرتها على السيادة على أراضيها .

"........ The only good boundary will be the one that strengthens the power structure of one'sown State"

(1) Jones, S. B., "The Description of International Boundaries." Annals of the Assoctation of American Gesgraphers, Vol, 33, June; 1943, p. 99 - 117.



شكل رقم (١٩)

منطقة الحدود البحرية بين العراق والكويت

وبالرغم مما تبذله الحكومات المختلفة فى معظم الدول لزيادة قدرات وطاقات الدولة الاقتصادية وبالتالى زيادة قوتها السياسية وقدرتها على التأثير السياسى الداخلى والخاص ، فإن الحدود لا شك عامل من العوامل التى تساعد على زيادة قوة الدولة إذا كانت تتوفر على مقومات الحماية وتوفر الأمن للدولة .

والحدود كما ذكرنا سابقاً فى الصورة التى نعرفها حالياً أمر مستحدث لم يكن له وجود أصلاً ، وكانت الدول قديماً تعرف لنفسها تخوماً Frontier Areas وكانت فى ذلك تهتم حتى فى داخل هذه التخوم بنقط معينة للحراسة أو لتنفذ من خلالها التجارة وتقام عندها محطات للجمارك . وكانت هذه تعرف أيام الدولة الإسلامية بالثغور .

وقد حرصت الإمبراطورية الرومانية على ربط مناطق التخوم التى تقع على أطراف الإمبراطورية بالأجزاء الداخلية من الإمبراطورية بخطوط مواصلات سهلة وفعالة والطرق الرومانية معروفة فى كل دول الإمبراطورية وخاصة فى أوربا . وحتى عندما وصلت حدود الإمبراطورية الرومانية إلى الجزر البريطانية ربطت أطرافها بشبكة من الطرق الرومانية التى مازالت تقام فى موازاتها الطرق الحديثة حتى الأن .

وكانت الدول قديماً تقيم ولايات أو مقاطعات تخوم فيما بينها - تقوم بنفس وظيفة الدول العازلة Buffer States التى تقع بين القوى الكبرى فى العصر الحديث .

وكانت لدول التخوم هذه فائدة هامة جداً لأنه توجد بها الحامية التى تقوم بحراسة الدولة ، والدفاع عنها . فهى تقوم بوظيفة مناطق الأصطدام ، مثل دولة الغساسنة التى كانت إلى الشرق من سوريا والتى كانت تخضع لبيزنطة وكذلك دولة الحيرة التى كانت تخضع لفارس (١)

---

(١) دولت أحمد صادق وآخرون - الجغرافيا السياسية - ص٩٣ - ٩٥ - القاهرة سنة ١٩٧١ .

وكانت هذه التخوم تحيط بالدول قديماً وكذلك كانت تحيط بالقوميات الصغيرة ، ولذلك فقد جاءت مناطق التخوم متفقة مع أقاليم الانتقال الثقافية والقومية الكبرى . وكلما كانت القوميات أو الثقافات والحضارات التى تفصل بينها هذه المناطق كبيرة ، كلما زادت مساحة مناطق التخوم ذاتها . الأمر الذى يترتب عليه قيام قوميات صغرى فى مناطق الإنتقال بين القوميات والحضارات الكبرى ، ومن أمثلة ذلك منشوريا وكوريا ومنغوليا الخارجية وينكيانج ، كلها مناطق تخوم حول الصين تأثرت كثيراً بالحضارات الصينية .

وإذا نظرنا إلى فيتنام وكثير من دول جنوب شرق آسيا وبورما هى جميعاً مناطق امتزجت فيها الحضارة الهندية والصينية

وفى أوربا يوجد نطاق من الأرض التقت واختلطت فيه العناصر السلافية والجرامان ، يمتد هذا النطاق من البحر البلطى حتى الإدرياتى والمتوسط ، فنجد الجرمان المتأثرين بالصقالبة والصقالبة المتأثرين بالجرمان . وهو نطاق يفصل بين غرب وشرق أوربا فى نفس الوقت (١) .

وأفضل الحدود السياسية هى التى تفصل الشعوب بعضها عن بعض فصلاً تاما . غير أن قليلا من الحدود السياسية تتوفر فيه هذه الميزة أو الصفة ، ذلك لأن اختلاط الشعوب وتداخلها فى بعضها البعض يجعل وجود حد فاصل وعازل بين الشعوب المختلفة أمراً مستحيلاً .

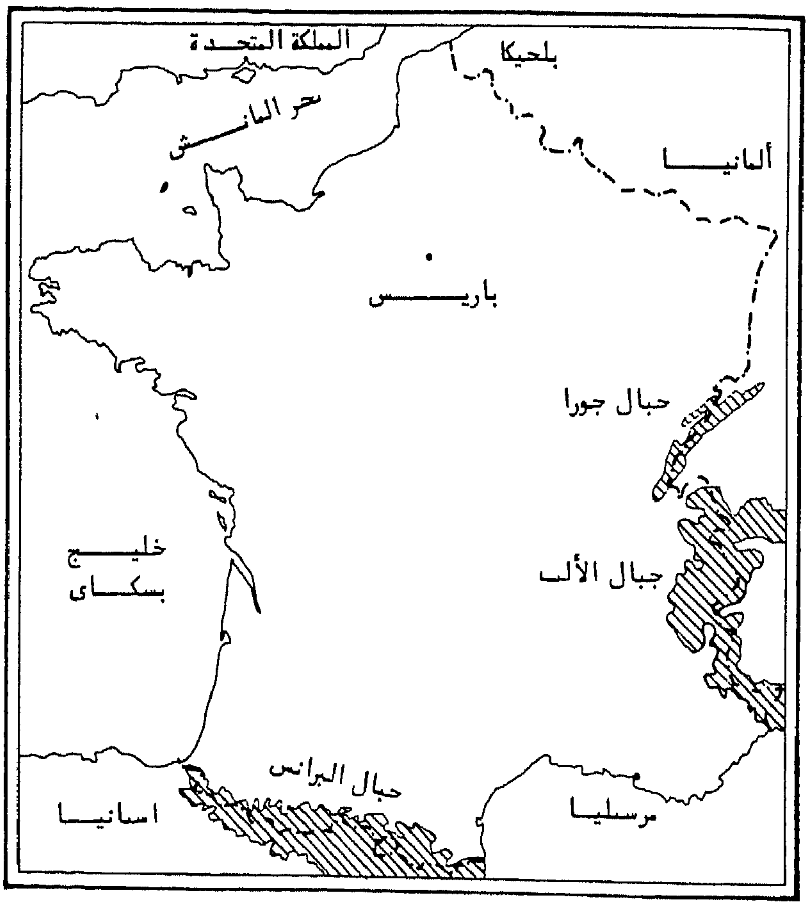
والمعروف أن هذا النوع من أنواع الحدود إذا تطابق مع حدود طبيعية تحققت منه فائدة مزدوجة . والحدود التى تحيط بفرنسا مثلاً حدود مثالية فى كثير من أجزائها . وذلك لإتفاق الحدود مع كثير من الظاهرات الطبيعية لسطح الأرض ، فهى تمتد فى كثير من الجهات فوق جبال الألب ، وجبال جوراً ، وهضبة أرون ومرتفعات الراين ، وسواحل بحر المانش ، وكذلك

---

(١) المرجع السابق - ص٥

سواحل خليج بسكاى وسواحل البحر المتوسط ، وإذا ما قارنا هذا النموذج للحدود الفرنسية بحدود دول أخرى كثيرة ، وجدنا أن الحدود السياسية كثيراً ما تعبر الجبال وتقطعها وتعبر الأنهار وتقطعها وتجتاز البحيرات إلى غير ذلك من تناقض مع الظروف الطبيعية . إذا قمنا بمثل هذه المقارنات وجدنا بالفعل أن حدود فرنسا حدود مثالية :

وأهم ما تعتمد عليه الحدود السياسية من ظاهرات جغرافية طبيعية هى :



شكل رقم (٢٠)

الجبال:

إذا نظرنا إلى خريطة طبيعية بدت لنا السلاسل الجبلية والأنهار ملائمة تماماً لرسم الحدود السياسية . غير أننا مانلبث إذا نحن درسنا التفاصيل الإقليمية أو البشرية أن نجد حواجز تقيمها وحدات طبيعية خاصة لا يمكن أن تظهر إلا فى الخرائط ذات المقياس التفصيلى الكبير . والجبال بصفة عامة أنسب صور الحدود الطبيعية بالرغم من أنها لا تقف حائلاً دون امتداد الثقافة واللغة ، وهناك ممرات عديدة سلكتها الأجناس عبر مناطق جبلية شديدة الوعورة .

أما الأنهار:

عندما تتفق الحدود السياسية مع مجرى نهر من الأنهار قد يتصور البعض أن الحدود هنا حدود جيدة ، لأنها تتوافق مع مجرى مائى ولن تكون هناك مشكلات - ولكن لابد من أن نناقش وظيفة النهر ذاته ، ونحاول أن نعرف ما إذا كان النهر الذى تسير مع مجراه الحدود السياسية بين دولتين ، ما إذا كان هذا النهر عامل وصل أو فصل بين هاتين الدولتين . وعندئذ يمكن تحديد ما إذا كانت هذه الحدود السياسية جيدة أم سيئة .

فإذا كان هذا النهر عامل وصل كما هى الحال بالضرورة - فإن إقامة حدود سياسية تتمشى مع مجرى النهر تعوق فى الحقيقة الوظيفة التى كان يؤديها النهر قبل إقامة الحدود السياسية . والمعروف أن الأنهار لعبت دوراً متناقضاً ؛ فهى تصل بين أجزاء الوطن بعضها بالبعض ، وفى وديان الأنهار قامت الحضارات والقوميات ، وأحواض الأنهار تساعد على توحيد الكيان السياسى ، غير أنه فى نفس الوقت عندما أراد الأنسان فى المراحل البدائية رسم فواصل بين مناطق النفوذ الفعلية كانت الأنهار خطوطاً مناسبة لذلك . وعلى ذلك فإن تقييم الحدود التى تتبع النهر يجب أن ترتبط بالوظيفة التى كان يؤديها النهر قبل إقامة الحدود .

المستنقعات والبحيرات:

استخدمها الإنسان فى الأراضى التى لا توجد بها أراض جبلية أو نتوءات أو مظاهر طبيعية بارزة . استخدمها الإنسان لتفصل بين مناطق نفوذ القبائل فى الماضى . وإذا كانت هذه المناطق التى توجد بها مستنقعات أو مساحات مائية غير صالحة فمسألة اعتبارها حداً مسألة لا تهم ولا تؤثر اقتصاديا على أى من الأطراف . وكلما كانت المسطحات المائية واسعة كلما كانت أقدر علي الفصل .

أما إذا كانت هذه البحيرات غنية بمصائد الأسماك فهنا يزداد الصراع بين الدولتين المتجاورتين لضم هذه البحيرات إلى إحداها . وقد استخدم المكتشفون بحيرات أفريقيا الوسطى الشرقية كرؤوس تصل حدود المستعمرات . ولا شك أن المستنقعات تقوم بوظيفة عزل مثالية ، مثلها مثل الصحارى الحارة والباردة .

دراسات خاصة للحدود السياسية

أشرنا سابقاً بأننا ستتناول بعض الدراسات الخاصة لأنواع من مشكلات الحدود السياسية ، وقلنا أن هذه الدراسات سوف تفيدنا فى إرساء بعض الأفكار التى نسوقها فى المناقشة . وأن النماذج التى سنستدعيها للدراسة هنا لها صلة وثيقة جداً بالمشكلة التى نتحدث عنها فيما يختص بالحدود ، وبذلك نكون قد خرجنا بمجموعة من الدراسات العامة والخاصة للحدود السياسية فى أن معاً .

وسوف نتناول فى الدراسات التالية نماذج مختلفة نستهلها بالنموذج الأتى وهو عن الحدود السياسية فى مناطق النزاع :

اولاً : الحدود السياسية فى المناطق المتنازع عليها :

لعله من الأنسب هنا أن نبدأ بنفس التقديم الذى استهل به هارتس هورن عندما قاله عن الكوريدورالبولندى فى سنة ١٩٣٧ قائلاً :

« . . . . . . إن الجغرافية السياسية تهتم بتحليل الحقائق المساحية والعلاقات المرتبطة بها فيما يختص بمشكلة الكوريدور . . . .(١) .

هذا هو فى الحقيقة قلب اهتمام الجغرافيا السياسية فى أى دراسة للحدود فى أى منطقة متنازع عليها . وهى تحليل الحقائق الخاصة بالمكان والعلاقات المرتبطة بها .

وقد قام هارتس هورن بتقديم أبعاد مشكلة الكوريدور البولندى ، ثم بعد ذلك قام بملء الفراغات البينية - التى كانت تثير علامات استفهام - ملاءها كلها بالمعلومات الجغرافية والبيانات عن حقائق الجغرافيا السياسية للمشكلة . وقام أيضاً بعرض الحل الألمانى الذى كانت ألمانيا قد افترضته قبل

---

(1) Hartshorne, R., "The Polesh Corridor". Journal of Geography, Vol. 36, (May, 1939) PP. 161 - 176.

الحرب العالمية الأولى . وهى الفترة التى كانت فيها مسألة ضم الأراضى البولندية إلى روسيا مسألة صعبة الهضم ، خاصة بعد تطور القومية البولندية .

والمشكلة كما صورها هارتس هورن بعد الحرب العالمية الأولى فى منطقة الكوريدور البولندى على الوجه التالى : البولنديون ويشغلون الأراضى الزراعية وأكبر مساحة ممكنه من الكوريدور . والروس ويقطنون المدن ويشغلون الوظائف العامة والوظائف الصناعية والتجارية ، وكل ما يمكن أن تقدمه المدن من وظائف قيادية تتفوق بها على سكان الريف والزراعة . وهذا وضع استحالت فيه الحياة بين النوعين من السكان . وهو الأمر الذى اقتضى اقتطاع نطاق - كوريدور - من بروسيا الشرقية ومن صميم أراضى شرق ألمانيا بما فيه من سكانه الألمان الذين أجبروا على العيش مع البولنديين . وتغيير الحدود فى الحقيقة لم يكن حلا جغرافياً .

".... there is No geographical Solution by change of territory".

وقد توقع هارتس هورن أن الوقت سوف يكون كفيلاً بحل هذه المشكلة الخاصة بالكورريدور البولندى ، لأن المتغيرات التى تحكم المشكلة نفسها تتغير مع الزمن . ومع الزمن أيضاً تذلل مشكلة الإرتباطات التاريخية لأنه سوف يسمح بوجود ونمو ارتباطات زمانية جديدة تختلف عن تلك التى كانت راسخة فى أذهان السكان وقد تنسيهم القديم ذاته . والزمن أيضاً يعيد ترتيب وتنظيم ووصل الروابط والصلات الأقتصادية . وإذا كان الوقت يسمح بحدوث كل ذلك ، فإن الإرتباطات الثقافية والحضارية للسكان لا يمكن فى الحقيقة معالجتها بنفس طريقة معالجتنا للمسائل السياسية أو الأقتصادية أو الروابط التاريخية . فإذا سلمنا بأن الزمن فى صورته المجردة يغير فهو حقيقة

يفعل ذلك ، ولكن تأثيره على الأرتباطات الثقافية والحضارية يحتاج إلى أجيال عديدة لكى يتمكن من التأثير فيها ، غير أن هارتس هون يعلق على هذه الحالة الخاصة فى نقطتين هامتين :

١ - أن الأقلية السكانية التى توجد في الكوريدور بالرغم من وجودها فى وضع غير مريح لهم إلا أن الوقت قد ساعدهم علي التجانس . والأندماج فى المحيط السكانى الذى يعيشون وسطه .

٢ - الاختلافات المحلية التى سببها وجود هذه الاقليات يمكن تداركها والتغلب عليها بالأقلال من أهمية الحدود السياسية بدلا من تحريكها .ويتساءل بعض المفكرين عما إذا كان لفكر الجغرافيا السياسية فيما يختص بالمشكلات المحددة مثل مشكلة الكوريدور البولندي مثلاً ما إذا كان هذا التحليل الذى أجراه هارتس هورن تتوفر له أركان التحليل العلمى . ونفس السؤال سأله هارتس هورن لنفسه مفنداً أراءه السابقة ومتسائلاً عن سلامة هذا الفكر فيما يختص بالحدود فى أوروبا في تلك المرحلة .لعل ذلك كان سبباً فى أن يقوم هارتس هورن بتقديم أسس أربعة وضعها نصب عينيه قبل قيامه بعمل مسح لمشكلات الحدود الأوربية فى سنة ١٩٣٨ (١) .

وكانت الأسس الأربعة التى قدمها هارتس هورن هى كما يلى :

١ - أنه لا فرق فى الحدود السياسية بين الحدود الطبيعية والحدود الأصطناعية - فكلاهما من صناعة الإنسان وهو الذى أقرها ، وكلاهما حدود سياسية .

٢ - يمكن بمرور الزمن أن يقوم تنازع على جميع الحدود بدون استثناء - ولذلك فالنزاعات التى تقوم بين الدول على الحدود نزاعات نسبية حسب المكان والزمان

---

(1) Harts horne, R., "Survey of the Boundary Problems of Europe", in Geographical Aspects of International Pelations. ed. C. C. Colly, Iniversity of Chicago Press. Chicago, 1938, PP. 161 - 213.

٣ - مشكلات الحدود فى الحقيقة مشكلات بشرية تخدم الانسان (السكان) قبل أن تخدم الأرض - قبل أن تكون لمجرد الأرض .

٤ - مشكلات الحدود عادة ما تكون غير ذات أهمية بالنسبة للدول التى ليست طرفاً فى المشكلة ، بينما هى مشكلة حيوية وهامة جداً للسكان الذين تتأثر أحوالهم الأقتصادية والأجتماعية والسياسية بتغيير أو باستمرار الحدود أو المشكلة على التوالى .

وقد عالج هارتس هورن فى مسحه لمشكلات الحدود السياسية فى المناطق المتنازع عليها Disputed Areas معالجة أصولية ، راعى فيها الأعتبارات التى فرغنا من سردها ولذلك نتوقع أن يحدد أولاً :

(أ) المساحة - أو المنطقة .

(ب) الدولة التى تقع فيها وتتبعها سياسياً فى الوقت الحاضر .

(جـ) الدولة التى تدعى حق الأحتفاظ وملكية وإدارة المنطقة .

(د) عدد السكان .

(هـ) نسبة السكان الذين يتحدثون بلغة الدولة التى تدعى أحقيتها فى المنطقة .

ثم قام بتقسيم للمشكلات السياسية الخاصة بالحدود فى المناطق المتنازع عليها وأعطى هذا التقسيم درجات من (أ) إلى (هـ) أى خمس درجات ورتبها حسب كثافة الأرتباطات الجغرافية Geographical Associations مع الدولة التى تدعى حق منطقة النزاع وفيما يختص بالأمور الآتية :

١ - الجنسية .

٢ - النقل والتجارة .

٣ - التاريخ .

وبالرغم من فائدة هذه الطريقة فى فهم وتحليل المشكلات السياسية للحدود إلا أن هذا المنهج فى الدراسة ينقصه أنه لم يأخذ فى اعتباره عنصر

الزمن . ويجب أن نأخذ في الأعتبار أثر الوقت على ما حدث فى الكوريدور البولندى حالياً .

غير أنه حتى إذا أخذنا فى اعتبارنا البعد الزمنى فان بعض مشاكل النزاع قد يستحيل على الزمن أن يزيلها ، ولا أظن أن الوقت يمكن أن يزيل وأن ينهى مشكلة احتلال الصهاينة للأرض العربية فى فلسطين ولو استمر لضعف أو لضعفى المدة التى تمكن من أن يحكم فيها هذه الأرض .

السار واللورين:

وهناك دراسة أخرى لا تقل أهمية عن الدراسة التى قام بها هارتس هورن للكوريدور البولندى . هذه الدراسة قام بها كولبرت هيلد (١) فى سنة ١٩٥١ عن مشكلة السار The Saarland .

بدأ هليد هذه الدراسة بأن أعطى موجزاً تاريخياً لمشكلة أرض السار ، وتطور النزاع القائم على الحدود ، وقد حرص هيلد على أن يميز بين سبب قيام السار كوحدة Saar's raison d'etre و بين سبب خلق المشكلة ، raison de creation أما الأولى فأساسها القرار الذى تم اتخاذه فى سنة ١٩١٩ بأن تنضم وتبقي بدون أى فصل كل المنطقة التعدينية المسماة بالسار فى وحدة جغرافية متكاملة . بينما الثانى سببه ادعاءات كل من ألمانيا وفرنسا بأحقية كل منهما فى المنطقة .

وعلى أى حال فالحدود الجديدة (١٩٤٥) للمنطقة حسنت لا شك من مكانة المنطقة اقتصادياً وحققت تكاملاً بينها على النقيض مما كان عليه الوضع فى سنة ١٩٢٩ فأصبحت تتضمن فى وحدة متكاملة كل المنطقة الصناعية إلي جانبه كل المنطقة التعدينية بما فيها مساكن عمال المناجم وبذلك أصبحت المنطقة أكثر تجانساً وتكاملاً .

---

(1) Held, Colbert E., "The New Saarland", Geographical Review, Vol. 41 (October 1951) PP. 590 - 605.

وبالرغم من أن الأقليمين الهامين السار واللورين - السار فى المانيا واللورين فى فرنسا ، وهى مصدر أساسى لخام الحديد فى اللورين - مرتبطين اقتصادياً ارتباطاً حتمته حاجة كل منهما الآخر ، نجد أنهما مختلفتين حضارياً وثقافياً ، فالسار شديدة الأرتباط بألمانيا بينما اللورين بفرنسا .

وهناك دراسات أخرى عديدة لمشكلات حدود سياسية فى أراضى متنازع عليها . منها مشكلة إقليم الكسوفو بالاتحاد اليوغسلافى سابقا أو اتحاد صربيا حاليا قرب حدود ألبانيا وقد قام ويلكينسون H. P. Wilkinson بدراسة هذه المشكلة (١) .

وكذلك الدراسة التى قام بها راندال Richard, R., Randall (١٩٥٧) على مشكلة حدود بين يوجوسلافيا والنمسا .

وعلى العموم .فهناك مجموعة أسس عامة خاصة بمنهج دراسة مثل هذه المشكلات بالرغم من أن الخلفيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية لأراضى المشكلات مختلفة بالطبع إلا أن جميع هذه المشكلات تشترك فى أنها مشكلات حدود فى مناطق متنازع عليها . وتخضع لأدعاءات سيادة مشتركة . وهناك لا شك صعوبات بالغة فى تحديد أى الطرفين يسوق الحقيقة فى عرضه لحالته ومحاولة كسب تأييد الآخرين له . وكذلك هناك صعوبات كثيرة فى قياس درجة ارتباط المنطقة المتنازع عليها بأى من الدولتين حضارياً وسكانياً ولغوياً واقتصادياً إلى غير ذلك ، فكثيراً ما تقسم الحدود الاصطناعية سكاناً متجانسين ولايمكن عندئذ الحكم لأى الدولتين ينتمى السكان . ولذلك يصعب تحديد السيادة الحضارية على المنطقة .

---

(1) Wildnson, H. R., "Yugoslav Cpsmet. The Evolution of Frontier province and its landscope", Institute of British Geographers, Transaction and papers no. 21 (1955) pp, 171 0 193.

وكثيراً ما تتضارب المصالح الاقتصادية مع الحقائق والمقومات الثقافية أو الحضارية بين السكان فى المنطقة وترجح كفة المصالح الاقتصادية فى أغلب الأحيان .

وبالرغم من أن البناء الاقتصادي لأى إقليم يتغير بسرعة بينما التركيب الحضارى والثقافى يستغرق وقتاً طويلاً لكى تطرأ عليه أى تغييرات تذكر . ولعل فى الحالات التى كان على السكان أن يندمجوا ويتجانسوا مع غيرهم . لعل التعليم الموجه هو الحل فى المدى البعيد . وفى أى الحالات فإن المنطقة التى يقوم حولها الصراع أو النزاع غالباً ما تكون هى الضحية وهى التى تتأثر . . . أكثر من تأثر أى من الدولتين المتنازعتين .

ثانياً : دراسات فى تأثير التغيرات التى تطرأ على الحدود السياسية :

قد يتبادر إلي الذهن أن هذه الدراسة شديدة الشبه بالدراسة السابقة الخاصة بدراسة الحدود السياسية فى المناطق المتنازع عليها . وهذا صحيح إلى حد كبير .

لأن أغلب التعديلات التى تطرأ على الحدود السياسية تحدث فى مناطق متنازع عليها . ولكن الدراسة السابقة ركزت على مجرد صور الحدود ومشكلاتها فى مناطق التنازع على الأرض . وهذه الدراسة تعطى اهتماماً كبيراً بأثر هذه التعديلات وأثر التعديلات عموماً على المناطق التى يتم فيها التعديل ، وقد أثر ذلك على التوزيع المساحى للنشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وما يرتبط بهما من ظاهرات ، وعمل تحليل مقارن للأوضاع التى كانت سائدة قبل التعديل . وعن الأوضاع التى استحدثت بعد التعديل ، وذلك فى مجال التوجيه الاقتصادى والسياسى والأجتماعى للسكان فى الإقليم الذى تأثر بالتعديل فى الحدود السياسية - التى استتبعها بالضرورة تغيرات فى صفة السيادة على الأرض .

إقليم سيليزيا العليا :

إقليم سيليزيا العيا يعتبر فى الحقيقة من أفضل الدراسات الأصولية التى يتبلور فيه بوضوح أثر التعديلات فى الحدود على حياة السكان ونشاطهم الأقتصادى والأجتماعى .

وقد انتقد هارتس هورن الدراسات التى تناولت الحدود فى كتابات الجغرافيا السياسية . معظم هذه الدراسات تجمعها مجموعة عيوب عامة منها أنه لم يتوفر لها الأسلوب الصحيح للدراسة Lack of Technique ولا يوجد بينها اتفاق على المصطلحات Terminology المشتركة ، أضف إلى ذلك أنه لا توجد فى الحقيقة أساليب للقياس - قياس للتبعية اللغوية أو الثقافية أو الأقتصادية . ولقد أضافت الدراسة التى أجراها ريتشارد هارتس هورن لاقليم سيليزيا العليا الكثير من المعلومات والبيانات الخاصة بالأساليب الفنية للدراسات ولكنها كانت فى الحقيقة محدودة جداً فيما قدمته من أساليب قياس للظاهرات التى تحدثنا عنها من قبل .

تحدث هارتس هورن فى هذه الدراسة عن الأهمية القصوى للحدود وقدرتها علي فصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول - وخرج من هذه الدراسة بأن الاهتمام بالارتباطات له أولوية مطلقة فى أى دراسة من هذا النوع .الأرتباطات بكل أنواعها . لكل أجزاء منطقة الحدود بالأجزاء الأخرى المقابلة لها على الجانب الآخر من الحدود .

ولكن أى أنواع الأرتباطات أكثر أهمية فى دراسة التغيرات السياسية لمنطقة الحدود المعنية ، تعتمد على ظروف المنطقة السياسية والأقليمية ، وتختلف هذه الظروف بالضرورة من حالة إلى أخرى .

والمنطقة - سيليزيا العليا - فى الحقيقة منطقة مزدحمة السكان كثيفة النشاط الأقتصادى ، فهى إلى جانب كونها منطقة صناعية نجد أنها تعدينية

أيضاً فى نفس الوقت ، وكذلك يغلب على المراكز العمرانية بها الصفات الحضرية التى تختلف عن كثير من الأقاليم الأخرى المحيطة ، والتى يغلب عليها الطابع الريفى .

وقد ركز هارتس هورن فى دراسته لمسألة الأرتباطات على سهولة الوصول إلى طرق المواصلات الجيدة وسهولة استخدامها ، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للسكك الحديدية . وكذلك إمكانية الحصول علي الطاقة الكهربائية والاستفادة منها ، وأنماط الخدمات الأخرى - كمياه الشرب - وغير ذلك (١) .

وبرسم خريطة للمواقع الصناعية ومناجم الزنك والفحم والرصاص . أصبحت مسألة قياس فاعلية الحدود أكثر وضوحاً . وخاصة فى المناطق التى تظهر الحدود فيها قاسمة لنطاق اقتصادي ولمساحات كان يجب أن تكون متصلة . فالدراسات الخاصة بالعلاقات القائمة بين أماكن السكن وأماكن العمل Home-work Relationships والصلات القائمة بين أجزاء المنطقة الصناعية وبعضها البعض من ارتباطات وظيفية وعلاقات صناعية خاصة In-dustrial Linkage وهذه كلها أمور كانت لها أهميتها فى تخطيط الحدود بين بولندا وألمانيا

الحدود اليوغسلافية الايطالية

الحدود اليوجوسلافية الايطالية:

ومن الدراسات المفيدة أيضاً تلك الدراساة التى قام بها مودي لأثر تعديلات الحدودفى منطقة الحدود الايطالية اليوجسلافية (٢) . وهى تلك الدراسة التى تناولت المنطقة المعروفة باسم اقليم الجوليان مارش

(1) Hartshorne, R. "Geographical and Political Boundaries in Upper Silesia", Annals of the Association of American Geographers. Vol 23 (December 1933) PP. 195 - 228.

(2) Moodie, A. E. "The Italian - yugoslav borders, London, 1945.



شكل رقم (٢١)

الحدود اليوغسلافية الايطالية

والمعروف أن إقليم الجوليان مارش شأنه في ذلك شأن منطقة التيرول الجنوبية كانت حتى سنة ١٨١٩ جزءاً من إمبراطورية النمسا والمجر . ومع زوال عرشها : تكونت ممالك مثل مملكة الصرب والكروات والسلوفين (يوجوسلافيا) تكونت هذه الممالك على حدود إيطاليا .

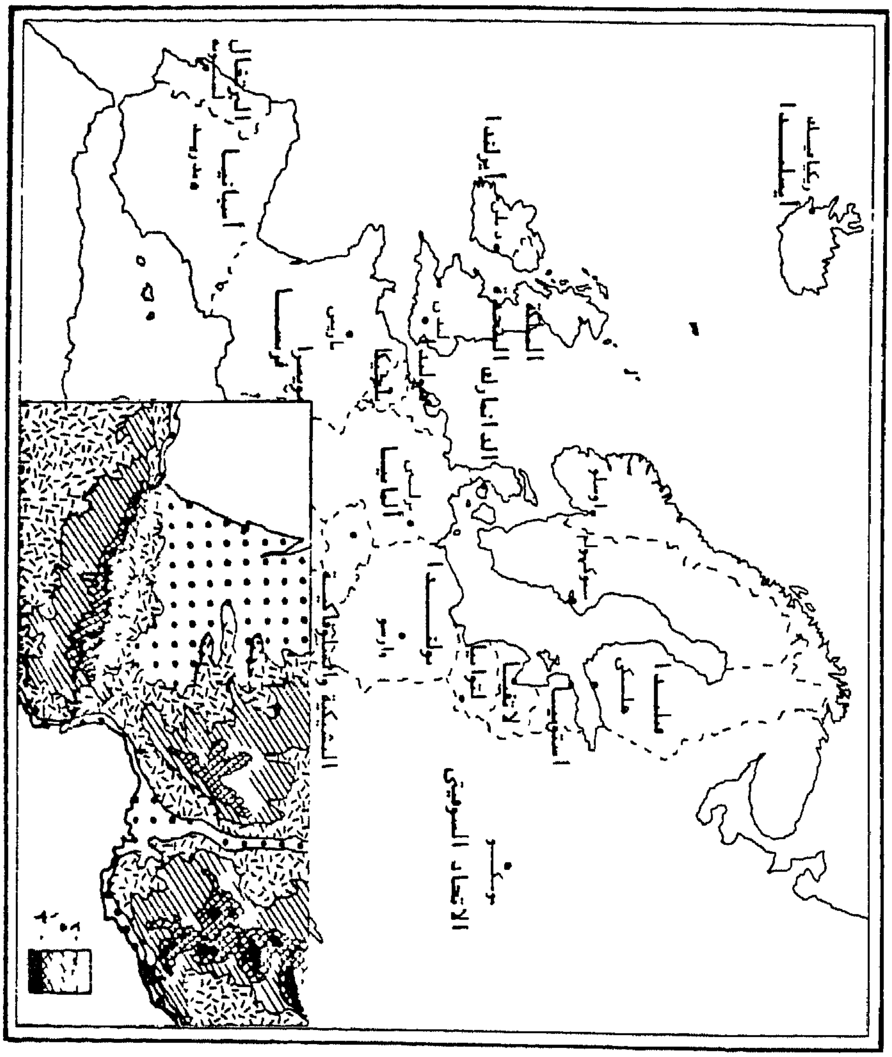
وكانت الحدود قد خططت إلي الشرق مما يمكن أن يسمى بالفاصل الحضاري المعقول . وهو الحد الذي يفصل في أغلب أجزائه بين السلاف وبين من يتحدثون الإيطالية . وإن كانت دراسة مودي قد ركزت في الحقيقة على مسح طبيعي للمنطقة ووصف للملامح الطبيعية وتاريخ الإقليم حتى الحرب العالمية الأولى . كذلك بيان كرونولوجي (مرتب ترتيباً زمنيا) بالوثائق والملابسات الديبلوماسية وغير ذلك من الظروف التي ارتبطت بالأدعاءات ،

قبل أن تؤول المنطقة إلى ما آلت إليه بعد الحرب ، ولعل أفضل ما قدمه مودى حقيقة هو المقارنة التى عقدها بين الظروف التى كانت عليها المنطقة قبل الحرب والظروف التى آلت إليها بعد ذلك وهى الفترة التى عرفت بفترة طلينة المنطقة .

وأهم ما كشفه مودي من دراسته أن ما يقرب من ٤٠٠٠ كيلو متر مربع من المنطقة لا تتوفر فيها وحدة حضارية أو إقتصادية أو اجتماعية أو مورفولوجية أو حتى تتوفر لها وحدة جغرافية عامة . وبالرغم من كل ذلك فإنه لكونها نطاق قلق وصراع سياسى وتاريخى فقد اكتسبت هذه المنطقة بصفة عامة شخصية سياسية خاصة بذاتها ، زاد من فاعلية هذه الشسخصية وتقويتها قابلية الحدود هنا للتغيير . وقابليتها للتأثر بالأحداث ، ولعل ذلك هو الذى جعل هذه المنطقة تكتسب هذا النوع الفريد من الوحدة والشخصية الخاصة The Italianization .

وقد أصبح من الصعب القيام بعمل إحصاء أو تعداد أو مسح لأى جانب من جوانب الحياة الأقتصادية أو الأجتماعية أو الثقافية تجنباً للمشكلات المتعددة التي قد تترتب على اكتشاف بيانات أو معلومات معينة ، وحرصاً على الحساسية الخاصة التى عبأت المنطقة ، وخشية مقارنة البيانات الثقافية أو اللغوية أو غير ذلك من البيانات بعضها لبعض مما يرجع كفة جماعة على أخرى . فقد تم حجب كثير من هذه البيانات .

وأكبر مشكلة تعرضت لها المنطقة نتيجة لتغير الحدود هى فصل المراكز العمرانية ومراكز الأستقرار عن بعضها البعض . والمنطقة بعد التعمق فى دراسات المقومات الاقتصادية بها ، نجد أن فيها خليط من الخلفيات الاقتصادية ، فبينما يعتمد بعض السكان على الزراعة يعتمد البعض على الرعى وتربية الماشية ويعتمد البعض الأخر على كل من الزراعة والرعى وتربية الماشية . وتوزيع الأراضى هنا مع توزيع مراكز الاستقرار كانت قد حددته صلاحية الأرض للأستخدامات المختلفة . ولذلك نشأ فى المنطقة نوع من



شكل رقم (٢٢)

منطقة الحدود بين إيطاليا وفرنسا وأسبانيا على البحر المتوسط

وموقعها بالنسبة لأوربا كلها

التوازن فى توزيع استخدامات الأرض المختلفة وكذلك فى توزيع وتوطين السكان . وهذا التوازن له حساسية بالغة فى بعض المناطق . وعندما أقيمت الحدود أو عندما تعدلت الحدود فصلت بين مراكز استقرار السكان وبين الأرض التى يعتمدون عليها فى حياتهم الاقتصادية ، الأمر الذى سبب كثيراً من القلق والأرتباك لسكان المنطقة ، حتى فى توزيع الوظائف ، وهناك قطاع كبير من السكان فصلت الحدود السياسية بينهم وبين مصادر أرزاقهم فى الوظائف المختلفة سواء كانت فى الزراعة أو الرعى وتربية الماشية أو وظائف . الخدمات فى المدن القريبة .

ليس ذلك فحسب بل إن الحدود السياسية أيضاً جزأت الثروة المحلية لمصادر الأخشاب ولمصادر توليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية . وتجزأت فى المنطقة الكثير من مؤسسات النشاط الاقتصادى ومساحاتها . وأصبحت حقوق العبور Transit Rights بين الأجزاء المختلفة وعبر جانبى الحدود ، أصبحت هذه مسألة مألوفة وعادية ومعترف بها على المستوى الجماهيرى والحكومى فى الدولتين . وهذا إقرار بعجز الحدود السياسية عن أداء الوظيفة التى قصد منها أن تؤديهاعند تعديلها . أو يدل على عدم جدوى وجود هذه الحدود أساساً .

وجدير بالذكر أن المنطقة أصبحت مصدراً حيوياً من مصادر الطاقة . الكهربائية التى اعتمدت عليها الريفيرا فى مشروع كهربة الريفيرا

The Riviera Electrification Scheme.

وكذلك دأبت إدارة الكهرباء الفرنسية ومؤسساتها على استغلال كل طاقات توليد الكهرباء وإمكانيات المنطقة ، واستغلت ونمت مقوماتها إلى الحد الأقصى ، وقد اقتضى ذلك بناء الكثير من السدود والخزانات لاحتجازا المياه فى مواضع كثيرة لاستغلال المساقط المائية من أجل توليد الطاقة ، وهذا استتبع غمر كثير من الأراضى بالمياه . . كثير من الأراضى الزراعية أو أراضى الرعى

فى المنطقة والتى كانت الحدود تسببت فى قلب موازينها وخلق حساسية خاصة تربط باستخدام وتوزيع الأرض . وإذا بأرض جديدة تغمرها مياه الخزانات والسدود . ولم يقف غمر المياه للأرض الزراعية فقط بل غمرت أيضاً بعض مراكز الاستقرار والطرق مما زاد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة تعقيداً .

نتيجة للأسباب السابقة اتجه سكان الإقليم إلى الهجرة منه إلي غيره من المناطق الأخرى فى فرنسا وإيطاليا على حد سواء . ولعل النقص المستمر فى العدد الإجمالى لسكان المنطقة نتيجة الهجرة هى من الحقائق الهامة التى يتناولها المحلولون كأثر من آثار التغيير فى الحدود السياسية . وأن المنطقة أصبحت لها مشكلات عديدة إلى جانب المشكلة السياسية .

ويتساءل لوشى : لماذا تتدهور منطقة ما هذا التدهور الشديد فى حياة الناس الاجتماعية والأقتصادية نتيجة لتغييرات فى الحدود السياسية بالرغم من أن المنطقة المتنازع عليها وحجم المشكلة ذاتها لا يستحق كل هذه التضحيات .

وتحاول بعض الكتابات تفسير النقص المستمر فى عدد السكان فى منطقة الألب البحرية بأن المنطقة أولاً منطقة جبلية وهى كغيرها من المناطق الجبلية الأخرى منطقة طاردة للسكان . فضلاً عن أن المنطقة الجبلية وامتصت اهتماماتهم الاقتصادية وعوضتهم عنها بأضعاف مضاعفة . ولعل الفائدة العامة التى عادت على الدولة من استغلال الطاقة الكهربائية من مصادرها الأساسية في المنطقة وتنميتها - ولعل الفائدة منها أكثر بكثير من مجرد مساحات محدودة من

الأراضي الزراعية أو أراضى الرعى أو مجموعة خطوط المواصلات أوغير ذلك وفى هذه الحالة أيضاً يكون السكان قد عوضوا عن ذلك . وجدير بالذكر أن فرنسا بذلت جهوداً كبيرة فى بناء الخزانات والسدود فى منطقة

الحدود هذه بقصد استغلال المساقط المائية لتوليد الكهرباء . وهذه الجهود إذا ما قورنت بما كانت تفعله إيطاليا فى المنطقة قبل سنة ١٩٤٧ من جهود ، يدلنا على أن فرنسا جاءت أكثر نشاطاً من إيطاليا في هذا المضمار .

ولكن فى السنوات العشر الماضية (من أوائل الستينات حتى أوائل السبعينات) نرى أن كلا من فرنسا وإيطاليا يتلاصقان ليس فقط فى الجوار ولكن فى السياسة العامة ، تتقاربان معاً فى السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية . وحتى فى علاقاتهما بالدول الأوربية الأخرى . ولعل منظمة دول السوق الأوربية المشتركة أحد النماذج الحية على هذا التقارب فى السياسة العامة للدولتين . ولابد أن يجيء هذا التقارب بآثار على مشكلات الحدود التقليدية بين البلدين ، وبالتالى تخف حدة التوتر بينهما فيما يختص بمناطق الحدود . بل ولعل كلا منهما يحاول تناسى وجود مثل هذه المشكلة . ومثلما تفعل الدولة يفعل عامة الناس فى مثل هذه الحالات ، لأن السياسة لها انطباع على سلوك المواطنين فيما يختص بالأمور العامة .

ومن الملاحظ أن التركيز فى الدراسات السابقة لتأثير التغيرات فى الحدود السياسية على المناطق التى تتأثر بهذا التغيير فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . من الملاحظ أن التركيز كما هو واضح كان على صعوبة تحديد المنطقة التى تتأثر بهذه التغييرات ، حتى إن كان لها المقومات الأقتصادية والأسس الأجتماعية والطبيعية لوحدة إقليمية ، وكان المفروض تحديد إقليم بذاته فى المنطقة ولتعرف امتداداته . وقد انصب كل اهتمامنا على آثار الحدود السياسية الجديدة على المنطقة Effects of the new boundary

أما فيما يختص بأهمية الأرتباطات القائمة فى المنطقة بين دولة وأخرى وما جاءت به التغييرات فى الحدود السياسية من آثار إيجابية أو سلبية

على المنطقة التى شملها التغيير فمسألة تختلف من أقليم لآخر باختلاف الظروف الخاصة به .

وفى كل الحالات وجدنا أن الحصول على صورة كاملة لأحوال الأقليم وسكانه قبل حدوث التغييرات السياسية فى الحدود .الحصول على مثل هذه الصورة أو مثل هذا المسح مسألة ضرورية بل وأساسيةفى فهم وتتبع الآثار التى ترتبت على هذا التغيير .

ومن الأمور الهامة أيضا فى معالجة مثل هذه المشكلات هى الفترة الزمنية التى تفصل بين تغيير والآخر فى نفس المنطقة . والفترة الزمنية التى تفصل بين حدوث أى تغيير على الإطلاق والدراسة التى تعالج مشكلته . فهناك آثار كبيرة للتغييرات السياسية والتى تصبح واضحة وتتضح أهميتها بعد مرور فترة طويلة من الزمن . أو على الاقل تكون قد اعطيت فترة زمنية كافية لكى تثبت فاعليتها أو سلبيتها . وعادة ما تكون الدراسات االتى تمت بعد فترة زمنية طويلة عادة ما تعتبر مقياسا للتغييرات الطويلة الأمد أو التى ينتظر أن تحدث فى المدى البعيد .

وفى دراسة الآثار التى تترتب على تغيير أو تعديل الحدود من المفضل بالطبع أن يتم نوعين من الدراسة :

اولا : دراسة ومسح شامل - إن أمكن - مباشرة بعد التعديل فى الحدود السياسية ، أو على الأقل فى أقرب فرصة ممكنة تلى حدوث التعديل . وفى مثل هذا النوع من الدراسات سوف يتمكن الباحث من الوقوف على الأحوال الأصلية قبل أن تتأثر وقبل أن تذوب وقبل أن تبتلعها الآثار طوية الأمد وتغير من معالمها .

ثانيا : أن أوروبا الفت وتعودت بل وتعددت فيها المشكلات التى من هذا النوع . حتى أن كثيراً من سكان المناطق التى عانت من هذه المشكلات قد

ألفوها وطالما عاشوا معها ،يتقبلونها ، ويرتبون حياتهم على أساس وجودها أو احتمال حدوثها .

ثالثا : أن أوروبا قد تعودت على التغييرات الرئيسية في الحدود السياسية قبل التاريخ الحديث للقارة وقبل الحرب العالمية الأولى والثانية ، وأن خريطة أوروبا السياسية وحتى أسماء الدول والممالك الأوروبية قد تغيرت أسماؤها وصفاتها وكياناتها وأصحابها مراراً في القرنين الماضيين . فما بالنا بالتغييرات الجزئية .

رابعا : أن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانتا أساسا نموذجاً أوروبياً في كسب الأرض لصالح طرف أو آخر من الأطراف التي خاضت هذه الحرب . ولعلها لذلك قد أثبتت أن أسلوب حل المشكلات االجيوبوليطيقية لأي أقليم أو دولة هو زحزحة الحدود حتى ولو كان بالقوة العسكرية حتى ولو أدى الأمر إلى إشعال الحرب وحتى لو كانت هذه الحرب حرباً عالمية .

خامسا : الانتباه الى الوحدة القومية يضعف بالتدريج من الحساسيات القومية والخلافات المحلية على الارض وليس النموذج الذى درسناه لمنطقة الألب البحيرة ببعيد .

سادسا : إن الوقت يستطيع أن يذيب أو يزيل المشكلات السطحية- أقتصادية كانت أم اجتماعية أم سياسية- ولكنه يعجز في الحقيقة عن اذابة وإزالة المشكلات الأساسية الخاصة بالعنصر أو الحضارة أو القومية . وقد ثبت أن معظم المشكلات والآثار المترتبة على المشكلات التي نجمت عن تعديل في الحدود السياسية ، أنما هي مشكلات سطحية ليست لها الكثير من الجذور العنصرية أو الحضارية أو القومية- ولعل ذلك قد زاد من فاعلية الزمن في حل هذه المشكلات .

وجدير بالذكر أيضاً أن بعض الكتاب الموالين للصهيونية يحاولون أن يزيدوا من أهمية عنصر الوقت في حل مشكلات التغيرات في الحدود

السياسية فى الوطن العربي نتيجة لاحتلال اسرائيل لأرض فلسطين . ويتخذون من النماذج الأوروبية لتغيرات الحدود دليلاً وحجة فى ترجيح رأيهم .

ولعل أفضل ما يمكن أن نرد به عليهم فى هذا المقام أن الأرض العربية والوطن العربى بحجمه المساحى ويسكانه وحدوده من الخليج العربى حتى المحيط الاطلنطى وطن وتراب عربى ، لم يتجزأ مطلقاً ربما تجزأ الوطن العربى ادارياً أو سياسيا أو مرحلياً ولكن لم يتجزأ قومياً أبداً لمئات السنين بل ولآلاف السنين .

ولو اثبتت نظرية فاعلية الزمن وقدرته على حل الآثار المترتبة على تغيير الحدود السياسية فى أماكن كثيرة فى العالم فلا اعتقد ولا يعتقد أى عربى أن مثل هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على الوطن العربى وخاصة فلسطين . نظراً لعمق الجذور الحضارية والتاريخية وارتباط العرب ارتباطاً شديداً بارضهم . وعلى دعاة هذا الفكر أن يأخذوا فى اعتبارهم أن نصف قرن من الزمان قد مر دون أن يثبت الوقت فاعليته وقد يمر نصف قرن آخر أو أكثر أو أقل ، ولكن النتيجة الحتمية تاريخيا وطبيعيا هو أن يظل الجسم الغريب الشاذ الذى زرع فى تراب الوطن العربى جسماً غريباً الى الأبد . وهذا ما تنبأ به المؤرخ الانجليزى المعاصر أرنولد توينبى ويؤكد حدوثه بل وتنبأ بزواله .

ثالثا : دراسات فى تطور الحدود السياسية

عرضنا فى أول هذا الفصل عن الحدود السياسية لبعض الارتباطات بين الحدود السياسية والحدود الطبيعية وحدود الأقاليم . وتحدثنا أيضاً فى ايجاز عن تطور الحدود السياسية . وقد وجدنا أنه من الضرورى أن نخصص هذا الجزء من فصل الحدود السياسية لدراسة خاصة عن تطور الحدود السياسية ، هذه الدراسة تفيدنا فى فهم التعريف الحقيقى للحدود وأبعادها والركائز الطبيعية التى تستند عليها . والطريقة التى يتم انشاء الحدود بها .

وقد اهتم جغرافيون كثيرون بدراسة تاريخ وتطور الحدود السياسية . وإن كانت أغلب هذه الدراسات تدور فى الحقيقة حول موضوع الأسلوب أو الطريقة اتى كانت تتبع فى إقامة الحدود ، وحول موضوع المشكلات السياسية التى كانت تأخذ دوراً هاماً وقت إقامة هذه الحدود .

واهتم الجغرافيون أيضاً بدراسة الحوار الإقليمى حول الأرض والتى تنتهى بتحديد الخطوط السياسية وتعديلاتها ، والمشكلات التى ارتبطت بها . ومثال لهذه الدراسات هى تلك التى قام بها جون ديفز[١] «حدود بلا حراسة» وكذلك الدراسة التى قام بها بوند[٢] ونشر بشأنها بحثين عن الحدود الفرنسية . وقد اختبر بوند الأساس الذى كان سبباً فى أن تتخذ الحدود السياسية الفرنسية الصورة التى اتخذتها والتى تعرف بحدود فرنسا الطبيعية .

وفى البحث الثانى تناول بالدراسة التطور التاريخى لتلك الحدود ، والمعروف أن الحدود الفرنسية توصف بانها النموذج الكلاسيكى للحدود السياسية المثالية التى تتطابق مع الحدود الطبيعية لفرنسا فى أكثر أجزائها . وكانت الركائز الطبيعية التى اعتمدت عليها الحدود السياسية هى نهر الراين جبال الألب والمحيط الاطلنطى مع القنال الانجليزى والبحر المتوسط وجبال البرانس . كانت هذه القواعد الطبيعية بلا شك ذات أهمية قصوى فى التطور التاريخى للحدود الفرنسية سياسياً . بالرغم من الوظائف المختلفة التى قامت بها كل من هذه الظاهرات الطبيعية بالنسبة لفرنسا فى فترات مختلفة من التااريخ ، فان الفكرة الأساسية من أن فرنسا لها هذه الحدود الطبيعية المثالية ، لازالت باقية ويهتم بعض الجغرافيين أيضاً بدراسة التطور التاريخى للحدود السياسية ، ومثال ذلك الدراسة التى قام بها بير جاردت[٣] Burghardt حول

(1) Davis, John W., "The Unguarded Boundary", Geographical, Vol 12 (October, 1922), PP. 566 - 601).

(2) Pound, Norman J,G., "The Origin of the Idea of Natural Frontiers in France", Annals of the Association of American Geographers, Vol 41. (June 1951) PP. 146 - 157

(3) Burgharat, Andrew F., "Borderland: A Historical and Geographical Study of Burgenland, Austria (Maddison: University of Wisconsin Press, 1962).

الحدود المجرية النمساوية فى مقاطعة بيرجينلاند Burgenland ، وقد قام بتحليل الحدود الطبيعية أولا ثم بعد ذلك ناقش التطور التاريخى لتكوين الحدود فى هذه المنطقة . ويدرس أيضاً المظاهر الحضارية للسكان . والآثار التى ترتبت على هذا التطور فى الحدود السياسية على التوزيع المساحى لنشاط السكان اقتصادياً واجتماعيا . وعلى مظهر السكان على جانبى الحدود .

ولعل أكثر ما نفتقده فى هذه الدراسات هو غيبة التحليل والمقارنة لحالات حدود مماثلة فى مناطق أخرى . ونقص المنهج المشترك للعمل والبحث . ولعل أهم ما نخلص به من هذه الدراسات . هو أنه كلما كانت الحدود السياسية قديمة ولها بعد زمنى كبير كلما كانت مشكلاتها فيما يختص بالأراضى أو ارتباطات السكان محدودة للغاية . وكلما كان المظهر الحضارى Cultural Landscape أكثر ثباتاً واستقراراً وتميزاً .

رابعا : دراسات فى توقيع وتحديد الحدود السياسية

أما فيما يختص بتوقيع وتحديد الحدود السياسية فقد تمت بشأنها دراسات وبحوث لا بأس بها أغلبها ركزت على مسألة البيانات اليومية للجان تحديد الحدود فى الميدان أو اللجان العاملة فى منطقة تحديد وتخطيط الحدود . وكلها تفاصيل عن ملامح واتجاهات الخط ومسببات اقتصادية أو طبيعية أو بشرية أو توصيات سياسية وعسكرية الى غير ذلك من التفاصيل . وقراءة مثل هذه البحوث تكون مفيدة فقط فيما يتعلق بالتوثيق كأنها لا تضيف فكراً جديداً ولا تسهم باضافات فى الدراسات الحقيقية لمشكلات الحدود وقضايا الجغرافيا السياسية هامة للغاية ، وإن كانت البحوث القليلة التى نشرت قدمت أفكاراً مفيدة فى الموضوع .

فنجد أن دودج Dodg(١) فى بحث عن هذه الاتجاهات يتحدث عن الصعوبة البالغة التى تمر بها عملية تحديد الحدود فى منطقة لم يسبق مسحها

(1) Dodge, Stanley D., "The Finnish Russian Boundary North of 63 Degree", Geographical Journal, Vol. 72 (September, 1923), PP. 297 - 298.

مطلقاً فى إقليم التندرا مثلا Tundra إلى الشمال من خط عرض ٦٨ شمالاً فى المنطقة بين فنلندا والاتحاد السوفيتى ، وهى منطقة غير مأهولة بالسكان ذات ظروف جغرافية شديدة الصعوبة . وقد قامت لجنة ، كان دودج عضوا فيها بالعمل على تحديد الحدود فى هذه المنطقة فى سنة ١٩٢١ - بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بقليل .

ونظرا لأن المنطقة تقع فى اقصى شمال الكرة الأرضية وأن خطوط العرض فيها تسمح فى هذه المنطقة بقدر من الخطأ المشروع أو المتعارف عليه ، فإنه كان يسمح بالتجاوز فى حدود ١ متر فى أى اتجاه عند تخطيط الحدود . لعجز المحددين لها عن الدقة النهائية أو الكاملة .

ومثال آخر لتخطيط الحدود فى منطقة تختلف عن المنطقة السابقة اختلافا كبيراً فى الملامح والمقومات الجغرافية وفى الظروف الفلكية أيضاً . وهى تحديد الحدود بين الكنغو البلجيكى - وروديسيا الشمالية سنة ١٩٣٧ (الكنغو وزامبيا الان) . وقد قامت لجنة رأسها E. R. L. Peake[1] بالعمل فى المنطقة لمدة سبع سنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٢ وكانت المحاولة التى بذلتها اللجنة المذكورة هى ثالث محاولة لتخطيط الحدود فى هذه المنطقة ومن أبرز المشكلات التى واجهتها هذه اللجنة هى تحديد حدود دقيقة فى مناطق المستنقعات لعدم وجود أى ملمح أو ظاهرة يمكن التعرف منها على الحدود . ولذا بقيت مساحة مع مياه المناقع التى سادت المنطقة بدون تحديد دقيق .

وعلى النقيض من ذلك تماما أن الحدود عندما وصلت منطقة تعدين النحاص الغنية فقد اثير عدد من المشكلات المتنوعة حول اتجاه ومسار الحدود لدرجة أن الحدود قد خططت عدة مرات قبل أن تصبح مقبولة بصفة نهائية .

---

(1) Peake, E.L., "Northern Rhodesia- Belgian Congo Boundary", Geographical Journal, Vol. 83 (April 1934), PP. 263 - 280.

والمعروف أن تخطيط الحدود فى المنطقة كان سابقاً لاستغلال النحاس فيها ، لكن نظراً لان المناجم ومواقعها بالضبط لم تكن قد حددت أو عرفت ، ونظراً للانطباع الأول من بعض الدراسات عن وجود نحاس فى المنطقة ، ولذلك تجد أن عملية تحديد الحدود السياسية فى هذه المنطقة كانت غاية فى الصعوبة . وسببت مشكلات كثيرة قبل الاتفاق النهائى عليها .

ولعل من النماذج الصارخة على صعوبة ورسم وتخطيط الحدود السياسية هى تلك المحاولات التى تمت فى اوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ، والتى حاولت أن تضع حدوداً للعناصر الجنسية المختلفة ، وأن تأخذ الحدود السياسية فى إعتبارها بقدر المستطاع الحدود العرقية أو العنصرية التى أشرنا إليها . وقد تمت دراسات المشكلات التى واجهت هذه المحاولات من واقع التجارب العديدة والمريرة فى أوروبا .

من أمثلة هذه الدراسات تلك التى قام بها كرى D. Cree[(١)] للحدود بين البانيا ويوغوسلافيا . آخذة فى الاعتبار التاريخ الدبلوماسي للدولتين . وقد وصف كرى الطريقة التى اتبعتها اللجنة المسئولة عن تخطيط الحدود فى المنطقة فى تحديد الحدود .

وأهم ما فى هذه الدراسة هو التفاصيل التى ذكرها المؤلف حول المشكلات العديدة التى أثيرت حول تفسير الاتفاقات والمعاهدات الدولية بشأن المنطقة . وقد حدثت بلا شك اجتهادات كثيرة فى هذا الموضوع ، كل طرف يحاول أن يفسر النص لمصلحته ، ومن المفيد أيضاً أن نذكر هنا أن الأسس التى اعتمدت عليها جهود التقسيم وما توفر لديهم من معلومات كانت معلومات قديمة . لا شك أن السكان قد تحركوا واستحدثت متغايرات كثيرة غير تلك التى نصت عليها الاتفاقات الدولية القديمة .

1) Cree, D., "Yugoslav - Hungarian Boundary Commission", Geographical Hournal, Vol 5, (February 1925) PP. 89

وهناك دراسات كثيرة لتحديد الحدود السياسية فى المناطق الخلخلة السكان والتى وجد من الانسب ان تتخذ الحدود فيها اشكالا هندسية وخطوطاً مستقيمة ولعل هذا كان يحدث بصفة دائمة فى المستعمرات Colonial World وتناولت الدراسات المناطق التى كانت تثار بشأن تخطيط الحدود فيها مشكلات معقدة والتى كانت أغلب أسبابها اقتصادية وسياسية بحتة .

فتحديد الحدود فى هذه الحالات لا يفصل مجرد مساحة من الأرض عن مساحة أخرى ، ولكنه يحدد نهاية منطقة ومجال نفوذ قوة استعمارية أو بداية مجال نفوذ وسيطرة قوة أخرى . وكذلك كانت مشكلة تحديد الحدود تتعقد كلما كانت الاستخدامات الاقتصادية للأراضى ذات قيمة عالية . فهنا تظهر التعقيدات وتضاف قيمة خاصة للأرض على قدر ما تحتوى عليه من موارد وثروات .

ولعل المشكلات التى تختص بالحدود بين كثير من الدول حديثة الاستقلال اليوم مرجعها إلى مشكلات قديمة بين قوى استعمارية وبعضها البعض .

خامسا : دراسات الحدود والمعازل والجيوب السياسية

تتخذ الحدود فى الدول الصغيرة أو القزمية Tiny States أوضاعاً خاصة ، ولها فى الحقيقة ظروف غير التى توجد فى الوحدات السياسية العادية أو الكبيرة فنجد أولا أنه فى الوقت الذى تسمح به أحجام الدول الكبرى على تضحى بمساحات أو تعديلات فى الحدود فإن مثل هذه الدول القزمية لا يسمح لها حجمها فى الواقع بأى تهاون فى الارض أو تعديلات فى الحدود . ولعل ذلك يشكل نموذجاً خاصاً ، وكثيرا ما تبتلع الدول الكبرى المناطق المجاورة مثل هذه الدويلات الصغيرة .

فال دى آران Val d'Aran

وأمثلة هذه الدويلات كثيرة منها مثلا الدويلة الصغيرة التى قامت فى منطقة جبال البرانس بين فرنسا وأسبانيا والتى تسمى فال دى آران Val d' Aran وقد حاول ويتلزى Whittlessy(١) فى دراسة خاصة بهذه المنطقة أن يفسر سر وجود هذا الوضع الشاذ . وكان قد ركز فى تحليله لظروف المنطقة أن جبال البرانس نفسها هى المسئولة عن استمرار هذا الوضع الغريب . وقد فسر الدور الذى لعبته هذه الجبال فى تخطيط الحدود السياسية جغرافيا وتاريخيا . وقد تبين أنه فى الظروف التى كانت الأراضى المنخفضة على جانبى جبال البرانس فى الفترات التى كانت فيها هذه الاراضى تحت سيطرة حكام أقوياء بالقيام بدور بالقيام بدور العزل . وأصبحت ذات تأثير وفائدة كبيرة فى فصل القوتين على جانبى الجبال عن بعضهما .

أما فى الأوقات التى كانت الأراضى المنخفضة على جانبى الجبال خاضعة لحكام دول ضعيفة ومفككة ، زال معها أثر الفاصل الجبلى - وأصبح غير ذى جدوى فى فصل الأراضى عن بعضها البعض - ولعلنا أمام نموذج فريد حقيقة . وهو أن قدرة الجبال على الفصل أو الوصل مسألة نسبية بحتة . تحكمها الظروف والقدرات السياسية للدول التى توجد على جانبيها الجبال .

وفى الحالات التى تكون فيها الحكومات ضعيفة يسود منطقة البرانس الجبلية فى اقليم فال دى آران نوع من اختلاط واندماج سكان الوديان الجبلية والسفوح الجبلية ، اندماجهم مع بعضهم البعض ، وأصبحت مسألة ارتباط سكان الوديان ببعضهم البعض وانتمائهم الممزق أحيانا والمتلاحم أحيانا لدول قوية فاصلة عازلة أو ضعيفة واصلة غير مهتمة بالعلاقات التى تنشط بين هذه الجماعات من سكان فال دى آران . وبذلك تكون حياة هذه المنطقة فى

(1) Whittlesey, Dorwent S., "The Val d, Aran Trans Pyrenean Spain"., Scottish Geographical Magazine, Vol. 49 (1933) PP. 217-228, and "Andora,s Antonomy", Journal of Modern History, Vol 6 (Hune, 1934) PP. 1447-155.

الحقيقة قد تأثرت بتقلبات الظروف وتتحكم فيها تقلبات التاريخ أيضاً وأقداره . وكذلك أهواء الحكام وقدراتهم . وهذا هو السبب فى أن الدولة الصغيرة المعروفة باسم فال دى آران تجربة فريدة فى التكوين والتركيب السياسى لدولة صغيرة ، وكذلك قابلية هذه الدويلة على الحركة المؤثرة على حدودها وحجمها جعلها تخضع لتيارات مد وجزر كثيرة ، تتحكم فيها الظروف التاريخية Changing Events of History وتساوت فى جهاتها أحداث كالميراث والزواج والحرب .

ودويلة فان دى آران أخذت هذه التسمية من اسم الوادى الرئيسى الذى تنحدر إليه مجموعة من الوديان الأخرى . وكان يترك لهذا الوادى أن يلتحم اجتماعياً واقتصاديا مع سكان وديان أخرى فى اسبانيا قرب الحدود . واختلط فيه النفوذ الاسبانى مع النفوذ الفرنسى واصبح يختلف عن اسبانيا وعن فرنسا .

اندورا Andorra

وفى منطقة الحدود بين اسبانيا وفرنسا أيضا توجد مقاطعة لهانفس مشكلة وادى فال دى باران وهى مقاطعة آندورا Andorra وقد قام ويتلزى ايضا بدراسة لهذه المنطقة . وقد سارت هذه الدراسة على نفس مسار الدراسة السابقة وتعتبر المنطقة تحديا لطالب الجغرافيا السياسية ، فى أن يكشف ويتعرف على الجذور الجغرافية لهذا النموذج الغريب من نماذج الدويلات . وقد رفض ويتلزى التفسير الواهى الذى قدمه البعض لانفصال أندورا السياسى ، والذى فسر على أنه بسبب العزلة الطبيعية . وفى رفض ويتلزى لهذا التفسير يقول إنه جاء كعصا بيئية لا يمكن الارتكاز عليها لضعفها(١) .

".... Weak Environental Neadle, to Lean Upon"

---

(1)Whittlesey, D.S., "Andorra's Antonomy", Journal of Modem History, Vol. 6 (June, 1934), PP. 1447 - 155.s

وقد استبعد أيضاً أن يكون السبب هو الشخصية الفردية الخشنة التى لا تصلح للانسجام مع غيرها من الشخصيات الاقليمية الأخرى . ولعل سر بقاء اندروا فى صورتها التى شرحناها هى الغيرة القائمة بين فرنسا واسبانيا بخصوص المنطقة وهى غيرة يقرها الجانبان .

ومن الأرجح أن يكون السبب أيضاً هو خلو المنطقة من أى مغريات اقتصادية أو أية موارد طبيعية ذات قيمة . وأهم من ذلك كله أن اندروا قد قد استفادت، من اللعب على وتر الحساسيات اا الخاصة بين فرنسا واسبانيا لمصلحتها . وبالتدريج اصبحت هناك مجموعة اسباب اقتنعت فرنسا وأسبانيا تدريجيا من أجلها بضرورة الاحتفاظ بهذه الدويلة المسماة اندروا كما هى وعدم المساس بكيانها أو تغيره لمصلحة أى من االطرفين وأندورا حاليا لها استقلال فعلى ولها مقعد فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى الرغم من أن سكانها لا يزيدون على ٧٠ ألف نسمخ .

وفى مثل هذه الحالات التى عرضنا لها وناقشناها ، فإن هذه النماذج من الدويلات الصغيرة تتطلب كما ذكرت سابقاً حساسية خاصة لكى تحتفظ بكيانها وتمنع أى تغيير فى حدودها . وخاصة وأن مثل هذه الدويلات تدرك تماما أنها شديدة الضعف ومحدودة القدرة أمام جيران أقوياء من كل الجهات ، وكلما ظلت حدود هذه الدويلات ثابتة غير متأثرة بالأحداث السياسية وتياراتها فى الدول المجاورة كلما دل ذلك على استقرارهاوعلى اكتسابها هوية وشخصية سياسية مستقله تدريجيا .

برلين الغربية West Berlin

من النماذج الفريدة لحالات المقاطعات الصغيرة المساحة ذات الشخصية السياسية الخاصة هو الوضع الخاص ببرلين الغربية ، وهذا فى الحقيقة لا يختص بمجرد مدينة أو حتى جزء من مدينة ولكن يختص بخطوط مواجهة سادت حتى وقت قريب فى أوربا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى توحيد الالمانيتين فى دولة واحدة عام ١٩٩٠ بين قوى كبرى خاضت ولا تزال تخوض صراعاً كبيراً تتأثر به أحداث العالم السياسية وتتأثر به مناطق

كثيرة فى العالم . وكانت فى هذه المناطق وتلك الأجزاء ذات الحساسية الخاصة ، ومن بينها برلين الغربية . وقد قام روبنسون بدراسة ممتازة لحالة برلين الغربية والوضع الخاص للحدود فيها(١)وعلى الرغم من زوال والوضع الشاذ لبرلين المقسمة .إلا أن هناك حاجة لأن ندرس وضعها الذى كان لنموذج دراسى فقط .

ونحن هنا أمام نموذج لوضع سياسى غريب وشكل غريب للحدود أيضاً ، وقد تحولت برلين الغربية التى كانت تقع فى قلب دولة المانيا الشرقية إلى شبه دويلة صغيرة ذات وضع خاص بالرغم من تبعيتها لألمانيا الغربية . فلها علاقات خاصة وحساسة بكل من المانيا الغربية والمانيا الشرقية ، وكذلك بُرلين الشرقية . وكذلك درس روبنسون فى هذا البحث العلاقات المختلفة لهذا الجيب السياسى الهام . ودرس الوظيفة الداخلية لبرلين الغربية . وإن كانت حالة برلين الغربية ترتبط بالدولة الأم بدرجة بعدها وانفصالها عنها ، وإن الانفصال أو الالتحام السياسى بين اجزاء الدولة له درجات وهى مسألة نسبية فى الحقيقة . ويرى روبنسون أن حالة برلين الغربية يجب أن تدرس فى ظل الظرورف الطبيعية . وفى ظروف غير عادية من أساليب الاتصال .

ويعزو روبنسون احتفاظ برلين بوضعها منذ بداية الستينيات وحتى انهيار الشيوعية إلى بعض الأسباب السياسية المحلية والعالمية التى كانت تحكم هذه المنطقة . وقد عزا نجاح السكان داخليا فى التلاؤم مع الوضع الشاذ الى وجودهم فى محيط مختلف ،الأمر الذى ربطهم برابطة خاصة ومكنهم من تخطى الإحساس بالعزلة والإحساس بأنه محدود باعتبارات مساحية لا يمكن تخطيها الا فى اتجاه واحد وهو اتجاه المانيا الغربية .

ولا شك أن كفاءة خدمات المواصلات والاتصال الدائم مع الدولة الأم كان له فضل كبير فى نجاح برلين فى تخطى هذا الوضع الخاص واحتواء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت عليه . بل لعلها استفادت من هذا الوضع الخاص فى كسب عطف وتأييد بقية الألمان فى المانيا الغربية .

(1) Robinson, G.W.S., "West Berlin : The Geography of an Exclave", Geographical Review, Vol 43 (October, 1953), PP 540 - 557.

وكذلك كسب امتيازات اقتصادية خاصة تقديراً لظروفهم . وفى نفس الوقت كانت المدينة متحفاً سياسياً تفد اليه أعداد كبيرة من السياح من كل أرجاء أوروبا والعالم الخارجى لزيارة المدينة المقسمة ومشاهدة الحائط المشهور الذى كان يفصل بين جزءى برلين . ذلك الحائط الذى دارت حوله مناقشات كثيرة . وكان سكان أوروبا يسمعونفى كل يوم عن قضية انسانية عن سكان لهم اقارب فى أى من الجانبين كان يحاول زيارة الشق الأخر من المدينه وعندما يفشل فى الوصول إليهم بالطرق الشرعية يلجأ الى الهروب عبر الحائط وقد فقد كثيرون حياتهم وهم يحاولون عبور هذا الحائط ، قبل ان يتمكنوا من تحقيق غرضهم ، ومن تتبع اعداد الزوار الذين كانو يعبرون الحدود ويجتازون هذا الحاجز (الحائط) فى أعياد الميلاد ، نقف على قوة الاتصالات العائلية بين سكان كل من شقّىْ برلين شرقيها وغربيها ، وعلى درجة القرابة والارتباط ودرجة التشتت الاجتماعى والسياسى . بسبب الوضع الخاص لبرلين .

ويتضح من الدراسة أن أهم الاعتبارات التى كانت تحكم وضع برلين الغربية هى :

(أ) المواصلات وكفائتها بينها وبين الدولة الأم ولها أهمية قصوى .

(ب) الادارة . والمعروف انه كانت لمدينة برلين الغربية ادارة خاصة تعمل بصلاحيات تتناسب مع الظروف الخاصة للمدينة - وكان ذلك أمراً مقبولاً فى كل المانيا الغربية .

(جـ) الصلاحيات الاقتصادية الخاصة . كانت هناك العديد من التسهيلات والصلاحيات الاقتصادية الخاصة التى اكتسبتها المدينة نظراً لظروفها وهذه اصبحت من الملامح الخاصة للمدينة .

والنزاع الذى كان قائما حول برلين وحول النطاق الذى كان يفصل بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية فى أوربا أو ما يعرف بالقطاع الفرنسى

الأنجليزى الأمريكى . وكان هذا الوضع يعطى فرصة للجغرافيين لدراسة مدينة برلين الغربية وكذلك دراسة مدينة برلين كلها كوحدة جغرافية ، وحدة حضرية ولكنها مجزأة وممزقة ، وعلى ذلك فقد كان الجغرافيون والدارسون فى فروع جغرافية الحضر والجغرافيا السياسية يهتمون بهذا النموذج الفريد من نماذج الجيوب السياسية والمدن المقسمة .

من أبرز الدراسات التى أجريت لمعالجة وضع برلين تلك التى قام بها شولر[1] Scholler وقد درس شولر الآثار التى ترتبت على تقسيم مدينة برلين فيما يختص بالتغيرات فى التركيب والبناء االداخلى للمدينة . وكذلك درس العزلة التى كانت تقاسى منها برلين الغربية بحكم وقوعها فى محيط كامل يتبع المانيا الشرقية . وبعدها عن ظهيرها .

وقد قام شولر أيضاً بتحليل حركة السكان وانتقال الكثير منهم فى دورات موسمية وطارئة بيم قسمى المدينة . والكلفة والصعويات التى كانت ترتبط بهذه الحركة والعقبات السياسية والادارية التى كانت تحددها إلى غير ذلك . ودرس شولر أيضاً التوزيع المساحى للصناعات . وقد تبين أنه كان هناك تركز اقتصادى واضحا داخل المدينة المقسمة .ومن النتائج التى ترتبت على تجزئ المدينة وجود نمط خاص للمواصلات بين جزءيها . وكذلك توزيع خاص للخدمات العامة ، وكان هنااك تباين واضح حتى فى النمط العمرانى بين كل من برلين الغربية والشرقية .

ولم يكتشف شولر أى صعوبات جذرية تحول دون إعادة توحيد قسمى المدينة فى مدينة واحدة مرة أخرى . ولكن يجب أن نتذكر أن شولر كتب هذا البحث عن مدينة برلين فى سنة ١٩٥٣ وهناك أكثر من أربعين سنة مرت منذ كتابة هذا البحث . ولم يكن صاحبه يتخيل مطلقا أن تنهار الشيوعية وتتوحد المدينة من جديد فى عام ١٩٩٠ وفى وقت وجيز للغاية

(1) Scholler, Peter, "Stadtgeographische Problemees geteilen", Erdkunde, Vol. 7 (March 1955). PP. 1 - 11.

ولكن لا يغير هذا على الاطلاق من الحقيقة التى ذكرها شولر ، وهى أنه لم تكن توجد عقبات جذرية فى اعادة تفاعل جزءى المدينة فى مدينة وكيان عمرانى حضرى واحد ، وعندما تذبل المشكلات السياسية الادارية سوف تتمكن المدينة بجزئيها المقسمين حاليا من الالتحام . وهذا ما حدث بالفعل .

وقد قام شريدر Schroeder(١) بدراسة عن برلين أجراها لأنماط النقل العام فى المدينة ومدى تأثر هذه الانماط بتقسيم المدينة ، وقد اختار هذه الظاهرة بالذات لقياس التغيرات الجغرافية التى كانت سائدةفى بناء هيكل المدينة . وقد اجرى شريدر دراسة قبل الحرب العالمية الثانية ودراسة بعدها . عن كثافة المرور والضغط على الطرق المختلفة داخل المدينة والمؤدية إليها من جهات مختلفة . وبذلك تمكن فى الحقيقة من الاستفادة من هذه الدراسات فى إيجاد علاقة تربط بين المناطق ذات الكثافة المحدودة فى خدمة النقل العام وبين النطاق الذى يفصل غرب وشرق المدينة عن بعضها .

وفى الواقع أن دراسة مثل هذه المشكلات الخاصة لا يمكن أن تكون وافية وشاملة إلاإذا توفرت معلومات عن تفاصيل النشاط الاقتصادى وتوزيع السكان وحركة الناس والبضائع من وإلى المدينة وداخلها قبل التقسيم . وما حدث أيام التقسيم وما حدث الأن بعد توحيدها لكى نقف على حقيقة التغييرات التى حدثت ولكى نعرف ما هو النمط الذى كونته برلين الغربية لنفسها من حيث بناؤها الداخلى وتكيفها فى هذه الظروف الخاصة من واقع ظروفها التى استمرت كجيب سياسى لحوالى ٤٥ سنة .

(1) Schroeder, Klans "Der, Stadtyverkher als Kniterium der Strukturwandlungen Berlin", Erdkunde, Vol. 14, (Marchm 1960) PP. 29 - 35.

بوينت ربرتس Point Roberts

ومنطقة بوينت روبرتس من المناطق ذات الوضع الخاص . وتقع فى أقصى غرب قارة أمريكا الشمالية ، فى المنطقة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، فى الجزء الذى تحتاج عنده الولايات المتحدة إلى الوصول إلى أجزاء من شمال وغرب ولاية واشنطن أن تعبر أجزاء تابعة حاليا لكندا ، والمنطقة موجهة نحو فانكوفر وكولومبيا البريطانية وهما من المقاطعات االكندية الواقعة فى أقصى غرب كندا . وقد جاء هذا التوجيه اقتصاديا فى نفس الوقت نظراً للتزايد المستمر فى نمو وانتعاش المنطقة سياحيا فى العقود الأخيرة كمصيف من أجمل مصايف الغرب الأمريكى . وبالتالى فقد جاء التوجيه الاقتصادى والاجتماعى للمنطقة موجها ناحية كندا أكثر من توجهه ناحية الولايات المتحدة الأمريكية(١) . على الرغم من تبعيتها لولاية واشنطن إداريا وسياسياً .

وقد ساعد على زيادة هذا التوجيه الاجتماعى والاقتصادى إقامة طريق واسع ممهد يصل المنطقة ببقية أجزاء كندا فى سنة ١٩٥٩ . وقد نتج عن ذلك أن بوينت روبرتس اصبحت على مسافة زمنية معقولة (باستخدام هذا الطريق) من فانكوفر Vancouver .

وباختبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وجد أن شدة الاعتماد على كندا والتوجيه ناحيتها يزداد يوما بعد يوم وأن التناقض يتضح ويزداد ويتعارض مع الوضع السياسى الراهن من تبعية المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية .

وتعتقد جوليان منجى ، من واقع تحليلها لدراسات كثيرة أخرى للمناطق أو المقاطعات السياسية الصغيرة أو الدويلات وأجزاء الدول ذات

(1) Minghi, Julian, "Point Roberts, Washington : The Problem of an American Exclave", Year book of the Association of pacific Coast Geographers, Vol 244 (1962), PP. 29 - 34.

الحالات الخاصة . تعتقد أنه لا يمكن فى الحقيقة دراسة هذه المشكلات بدون تحليل كثيف لطبيعة العلاقة بين الجزء المعنى بالدراسة والأراضى المجاورة ، بصرف النظر عن تبعيتها السياسية . تحليل يجب أن نتبع فيه الأساليب االكمية المعاصرة للوقوف على حقيقة المتغايرات التى تضبط سلوك وحركة السكان وتضبط اتجاهات التنمية الاقتصادية وسر عزلة هذه المناطق سياسيا أو إداريا أو جغرافيا .

والمعازل الإقليمية والسياسية التى درسناها وغيرها من الجيوب السياسية ، بالرغم مما حاولناه من الوصول إلى تفسير لوجودها ما هى فى الحقيقة إلا حالات خاصة من حالات الحدود السياسية ونطاقات الحدود . وهى فى أغلب الحالات تتسم بطابع كثافة الضغوط على الحدود والحاجة المستمرة الى العبور من جانب إلى آخر بين هذه المناطق وبقية الأراضى ااالتى تحيط بها .

ولا شك أن هذه النماذج قد قدمت للجغرافيين ميداناً خصباً للدراسة الخاصة فى الحدود السياسية ، وهذه بالتالى تمكنهم من فهم حقيقة العلاقات بين الأرض والانسان ، فى ظرووف سياسية واقتصادية وادارية مختلفة ، الأمر الذى يمكن الاهتداء به فى تفهم كثير من المشكلات السياسية العالمية فى أجزاء أخرى .

سادسا - دراسة فى الحدود الساحلية

للحدود الساحلية ميزات وخصائص تختلف بالضرورة عن غيرها من أنواع الحدود . ففى الوقت الذى تفصل فيه الحدود البرية بين دولتين من حيث المساحة وحقوق السيادة . فالحدود البحرية ليست لها صراحة التحديد الذى للحدود البرية لأنها لا تفصل بين دولة ودولة ولكنها تفصل دولة ومساحة مائية . ولكن هذه المساحة المائية ، بحراً كانت أم محيطاً تستطيع كل الدول أن تستخدمها فى الصيد أو الملاحة أو غير ذلك من الأغراض غير

العدائية . وبالتالى فان الحدود البحرية لا تفصل - كالحدود البرية- بين دولة وأخرى- ولكنها تفصل بين دولة وأعالى البحار التى هى حق للدول الأخرى .

ومسألة المياه الإقليمية Territorial Sea يدور حولها جدل كثير ، وقامت مشكلات كثيرة حول اتساع هذه المياه بالنسبة لكل دولة . ولعل هذا يجعلنا نقول بأنه لا يوجد اتفاق نهائى على اتساع المياه الإقليمية ، وهى كذلك مسألة متروكة لكل دولة تقدرها حسب ما تقتضيه ظروفها .

وهناك دراسات كثيرة حول موضوع الحدود البحرية أو الساحلية للدول ، وأغلبها لم يهتم فى الحقيقة بصلب الجغرافيا السياسية ، ولم يعالج مشكلة الحدود البحرية كظاهرة جغرافية ، ولكن أغلب هذه الدراسات انصبت حول الجوانب القانونية والشرعية لإجراء معين وفى وقت معين ضد دولة معينة بسبب انتهاك المياه الإقليمية بقصد أو بدون قصد ، لغرض الصيد أو لأغراض غير مرغوب فيها من جانب الدولة صاحبة هذه المياه . ولم تتناول أى من هذه الدراسات الجوانب االجغرافية للموضوع ، أو حتى دراسة الحدود البحرية والساحلية كجزء أو كنوع من أنواع الحدود السياسية .

وقد تركزت أغلب هذه الدراسات أيضا حول مشكلات وأسس تحديد هذه الحدود والمسافة المتروكة بين الساحل وخطوط المياه الإقليمية . ولا شك أن هذه الدراسات عالجت هذه الخطوط - حدود المياه الإقليمية فى البحر أو المحيط - على أنها مسألة منفصلة تماما عن مسألة الحدود السياسية .

من هذه الدراسات تلك الدراسة التى قام بها ويتمور بوجز[١] Whitte-more Boggs وقد تركزت حول المقترحات التى قدمها الوفد الأمريكى حول

---

(1) Boggs, S. Whittemore, Delimitation of The Territorial Sea", American Journal of International Law, Vol. 24, (1930), PP. 5441 - 555.

تحديد هذه المياه واتساعها الى غير ذلك من الأمور المرتبطة ، وذلك فى مؤتمر عقد فى لاهاى فى سنة ١٩٣٠ لتعديل القانون الدولى الخاص بالمياه الإقليمية .

وبعد بضع سنوات من الدراسة الأولى قام بوجز[٢] Boggs بدراسة أخرى حول نفس الموضوع وقد هاجم بوجز فى هذه الدراسة اصطلاح «الخط الوسيط» Mediam Line وهاجم أيضاً محاولة أيجاد خط معين بين المياه الإقليمية وأعالى البحار وإن صح وجود اتفاق على خط معين فإن هذا الخط والاتساع الذى بينه وبين الساحل مسألة خاصة لا تقبل التطبيق العام .

وفى دراسة أخرى - ايضاً لنفس المؤلف Boggs[٣] تعرض فيها لموضوع مناطق أو بالتحديد مساحات كبيرة متنازع عليها وادعاء حدود مختلفة لكثير من دول العالم . وقد قسم بوجز هذه المساحات إلى أقسام . منها ادعاءات حدود فى البحار . وقد استطاع بوجز فى الحقيقة أن يجد نظاما عاماً يحكم هذه الادعاءات وليس كما يبدو لأول وهلة من أن المسألة فيها كثير من الفوضى ، وقد تبين أن هناك علاقة غير مباشرة بين اتساع نطاق البحر وبين حجم تجارة أى دولة مع العالم الخارجى .

وحول موضوع الأسس الجغرافية للقانون البحرى Geographical Aspects of The Law of The Sea قام بيرسي[٤] Pearcy بتحليل جغرافى لآخر اتجاهات القانون البحرى . . . . . . Maritime International Law

---

(2) Boggs, S. Whittemore, "Problems of Water Boundary Definition, Geographical Review, Vol. 7, (July, 1937), PP. 445 - 456.

(3) Boggs, S. Whittmore "National Claims in Adjacent Seas", Geographical Review, Vol. 41 (Abril, 1951), PP. 185 - 209).

(4) Pearcy, G. E., "Geographical Aspect of The Law of the Sea", Annals of The Association of American Geographers, Vol. 449, (March, 1959), PP. 1 - 23

وفى فصل خاص عن الحدود الساحلية حدد بيرسي نطاقات خمسة من أنواع النطاقات المائية .

١- المياه الداخلية Internal Waters

٢- المياه الإقليمية Territorial Sea

٣- النطـاق المجاور المياه الإقليمية Conringuous Zon

٤- مياه الصف القارى Continental Shelf

٥- أعالى البحار High Seas

وقد تبين أن هناك عدم توازن بين الادعاءات الشرعية والقانونية لكثير من دول العالم حول المياه التى تحاول أن تفرض عليها سيادتها أو تستخدم وتستغل ثرواتها . هناك فارق أو تناقص كبير بين الادعاءات القانونية والواقع على الطبيعة . الذى غالباً ما يتضارب مع بعض الضمانات القانونية فنجد أن اتفاقية ما عقدت فى وقت سابق لم تعط هذه الدولة أو تلك مياها أو امتداداً مائيا كافيا لإرساء نطاق حدود بحرية أو مائية كافية ، وهذه الدولة حسب المواثيق والاتفاقات الدولية لا تستطيع أن تطالب أو تدعى بسيادة شرعية على المياه ، هى فى صميم مياهها الإقليمية واقعياً . وأى رغبة فى تحويل الواقع إلى قانون وحتى تعديل القانون تعتبر ادعاءات غير شرعية أو قانونية .

والعكس فى الحالات التى أعطت بعض المواثيق والاتفاقات الدولية لدولة معينة حق سيادة على مساحة لا تستطيع فعلاً أو بالأحرى الدفاع عنها أو السيادة عليها . . إلى غير ذلك من المشكلات .

وقد زاد اهتمام المفكرين بموضوع الحدود الساحلية والمياه الإقليمية واتساعها وطريقة تحديدها والحقوق الخاصة بسيادة الدولة صاحبة المياه وحدود المياه المجاورة وحقوق الآخرين فى أعالى البحار ، والنطاقات الملاصقة والتغييرات التى حدثت فى تنوع الثروة البحرية وتنوع الأستثمارات .

ومن الكتابات الرائعة التى عالجت هذا الموضوع كتاب الاسكندر[1] Lewis M. Alxander وقد ركز المؤلف فى هذاا المونوجراف على دراسة سواحل أوربا . ويوجد فصل خاص فى هذا الكتاب عن «جغرافية السواحل» والاعتبارات النظرية الخاصة بها ، والأسس االتي ترتكز عليها وهذه الدراسة مفيدة للغاية لأنها تلقى ضوءا على مشكلات الحدود البحرية وتعمق فهم الناس لها .

ويدعو الاسكندر إلى ضرورة وجود نطاقات متعددة تكون متكاملة مع بعضها ومكملة للحدود فيما يمكن أن يعرف بأنه مركب السواحل Coastland Complex ، والحدود تتأثر كما نعلم بمؤثرات طبيعية ومؤثرات حضارية .

وهناك طريقتان رئيسيتان سلكتهما معظم الدراسات التى تناولت موضوع الحدود البحرية وهما :

١- فى الحالة الأولى تكون الأسس النظرية لها تطبيقاتها فى تحديد هذه الخطوط الساحلية فى كل انحاء العالم . كما ورد فى الدراسة االتى قدمها بيرسى .

٢- والطريقة الثانية وهى الحالات التى تستند إلى حالات خاصة للحدود البحرية ، وعلى أساس هذه الحالات يتم تصميم ما تم بالنسبة لها فى مناطق أخرى .

وقد تبين أيضاً أن الحدود البحرية ليست ثابتة ولكنها دائمة التغيير . ليست الحدود فقط ، ولكن تتغير أيضاً الأسس التى يعتمد عليها تحديد هذه الحدود .

---

(1) Alexander, Lewis M., "Off shore Oeography of North Western Europe", Association of American Geographors, Mongraph Series, No. 3 (Chieago : R. & Mc- Nelly, 1962.

والتغيرات التى تطرأ على الحدود ليست مكانية فقط ولكن هناك تغييرات حضارية وطبيعية تطرأ على الحدود ،تجبرها على الزحزحة هنا أو هناك ، وتتزحزح الحدود البحرية ناحية البحر كلما زاد التعمق فى حقيقة الوظيفة التى تؤديها المياه الإقليمية والسواحل عموماً . وتحديد هذه الحدود لذلك مسألة نسبية بحتة . وإنه يجب أن نبدأ فى التفكير فى تخوم بحرية أو محيطية Frontiers بدلاً من حدود بحرية أو محيطية .

يكفى أن نستدعى المثال الخاص بأيسلندا ، وكيف أنها لأسباب اقتصادية ولاعتبارات استثمار الثروة السمكية فيها ، قررت مد مياهها الإقليمية لتحرم سفن الصيد الأجنبية لبلاد مثل النرويج والدانمرك وهولندا وبريطانيا ،من صيد الأسماك االتى تكثر حول سواحلها . وقد وصل هذا الأمر إلى محكمة العدل الدولية ، وهذا المثال يدل على أن الحدود البحرية قابلة للتغيير . وتخضع لاعتبارات كثيرة اقتصادية وسياسية وطبيعية . والمعروف أن ايسلندا قد مدت حدود مياهها الإقليمية إلى ٥٠ ميلاً بدلاً من ١٢ ميل .

وجدير بالذكر أن بريطانيا أعلنت أنها سوف تكلف القوات البحرية البريطانية بحراسة وتمكين سفن الصيد التابعة لها من الصيد فى المياه التى تعتبرها أيسلندا مياهاً إقليمية . حتى يتم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين .

سابعا : دراسات للحدود السياسية فى مناطق النزاع لموارد الطبيعية

هناك تشابه كبير بين المشكلات السياسية التى تطرأ بسبب وجود مناطق متنازع عليها بين دولتين . وبين مشكلات الحدود السياسية الخاصة بالنزاع حول الموارد الطبيعية . النوع الأول من الدراسة هو الأساس ، أما والنوع الثانى هو الفرع ، أو بعبارة أخرى النوع الثانى جزء من النوع الأول من المشكلات السياسية . وإن كانت المناطق المتنازع عليها يقوم فيها هذا النزاع لأسباب ثقافية أو حضارية أو لأسباب عنصرية أو دينية . ولكن هذه الدراسة التى نحن

بصددهـــا الآن تقتصـــر علـى دراســـة الحـدود السياسية فـي المناطـق التى يوجـد فـيهـا نـزاع علـى الأرض مـن أجـل المـوارد الطبيـعيـة (١) "Disputes over Natural Resources"

وبينمـا فى الحالة الأولى نجد أن النزاع السيـاسى يحدث حـول مكان الحدود بينما النزاع السياسى فى الحالة الثانية يحدث ليس بسبب مكان الحدود ولكن بسبب آخر وهو مكان بعض الموارد الطبيعية . والتى يكون توزيعها بصورة من الصور فيه ضرر لدولة من الدول . أو يؤثر على اقتصادها أو غير ذلك من الآثار المترتبة على توزيع الموارد الطبيعية .

وقد ترتبط هذه المشكلات مع مشكلة عدم التطابق بين الحدود الطبيعية والحدود السياسية ، ففى الحالات التى تتطابق فيها الحدود السياسية مع الحدود الطبيعية لا ينتظر أن يوجد أى نوع من المشاكل على موارد طبيعية ، لأنها تكون بالفعل مقسمة بطريقه تتبع فيها هذه الموارد أقاليم طبيعية ، بحيث تضم بأكملها عند تحديد الحدود السياسية لهذه الدولة أو تلك .

الانهـار العالميـة :

ولعل من أبرز الأمثلة على المشكلات التى ترتبط بتوزيع موارد طبيعية فى منطقة متنازع عليها سياسيا أو منطقة مازالت الحدود السياسية فيها غـيـر مسـتقـرة ، من أبرز الأمـثلة على تلك المشكلات ، هى الحـالات التى ترتبط بالأنهار العالمية ، أو الأنهار التى تقـع فى أجـزاء من مجراها وتشـغل أجـزاء من أحـواضـهـا دولتين أو أكثر . أو الأنهار التى يقع أغلبها فى دولة معينة بينما رافد من روافدها واقع فى دولة أخرى . وعلى ذلك تكون مياه وثروات هذا النهر موزعة بين دولتين أو أكثر . وتسمى هذه الأنهار بالأنهار الدوليـــة International Rivers.

(1) Minghi, Julian U. "The Structure of Political Geography" Roger E. Kasperson and Julian V. Mingji, University of London Press, 1970, PP. 156 - 157.

وحول هذا النوع من أنواع الأنهار قامت دراسات محدودة نسبياً . غير أنه هناك اجتهادات كثيرة فى الحالات التى يكون فيها أحد هذه الأنهار طرفاً فى نزاع حول توزيع المياه مثلا أو الملاحة أو بناء الخزانات والسدود . إلى غير ذللك من المشكلات . وقد تمت صياغة قوانين دولية والبعض قوانين محلية . وهناك أيضاً اتفاقات كثيرة بين الدول المعنية .

توزيـع الميـاه :

عندما تعبر الحدود السياسية نهراً معيناً فى نقطة من مجرى هذا النهر بذلك يختـرق هذا النهر أراضى دولتين . دولة يكون حوض المجرى الأعلى للنهر جزءاً منها Upstream State ودولة أخرى يكون حوض المجرى الأدنى للنهر جزءا منها Downstream State ومن الطبيعى بناء على ذلك أن يكون استعمال أى من الدولتين لمياه النهر مسألة تتأثر بها الدولة الأخرى ، والاختلاف الذى يحدث بين دولتين تقعان على نهر واحد وتستعملان مياهه ، خلاف هام للغاية ويحتاج إلى تحليل ودراسة خاصة ، اذا كانت الدولتان المعنيتان واقعتين فى الأقاليم الجافة التى يعتبر النهر وما يأتى به من مياه مصدراً أساسياً من مصادر الحياة . دع عنك أن ما يمكن أن تقدمه الأنهار للإنسان من استخدامات وفوائد فى نواحى شتى . ومن البحوث التى تشير إلى أهمية الأنهار فى الأقاليم الجافة والمشكلات التى تنشأ بين الدول حول مسألة الحدود وتوزيع مياه النهر هو ذلك البحث الذى أجراه كاران Karan (١٩٦١)(١) وهى دراسة مقارنة فى الحقيقة عن المشكلات الناشئة عن استخدام مياه كل من نهر الكلورادور Colorado ونهر السند Indus وهذه المقارنة تعتبر بداية موفقة لأبحاث كثيرة مماثلة تغطى مشكلات أخرى فى أماكن أخرى من العالم ، ومعطيات جديدة فى الجغرافيا السياسية .

---

(1) Karan, P.P., "Dividing The, Water: A Problem in Political Geographer Vol. 13. (January, 1961). PP. 66 - 10.

مصائد الأسماك :

وقد قامت جوليان منجى (٢) بدراسة مفيدة وهامة تدور حول التنازع بين القوى البحرية المختلفة وحول مصايد السردين فى المحيط الهادى ، هذا النموذج للتنافس الشديد بين الدول على الموارد الطبيعية ، وهى سالمون المحيط الهادى الشمالى ، ونتيجة للخلافات الكثيرة التى حدثت ، أصبحت هناك حدود شبه دولية ومعترف بها تحدد أقاليم أو مجالات نفوذ كل دولة ومصائدها فى منطقة شمال المحيط الهادى - تمارس كل من هذه الدول نشاطها فى صيد السالمون فى المناطق التى حددتها هذه الحدود ، ولا يسمح لها بالصيد خارجها مطلقاً .

هذا التنظيم لمصائد السالمون فى مياه المحيط الهادى اضطر الدول صاحبة المصلحة فى الوصول إلي تقسيم خاص لمياه المحيط فى صورة أقسام يمكن أن نسميها «مجالات استغلال» Spheres of Exploitation. مثل التى توجد بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

وجدير بالذكر أنه مع زيادة الحاجة إلى كشف موارد طبيعية جديدة لسد الاحتياجات المتزايدة للإنسان فى العالم المعاصر . ومع زيادة الأساليب الفنية لاستغلال الموارد الطبيعية فى البحار والمحيطات ومن استنفاد أغلب الموارد المستغلة ،و بناء على ما سبق ذكره فإن الضغط يتزايد على هذه الموارد وما قد يستحدث منها . وكذلك زيادة الضغط على المحيطات والبحار بحثاً عن الثروات ، وسوف تشهد العقود القادمة استغلالا كثيفاً للبحار والمحيطات ولثرواتها .

والحاجة إلى هذا الاستغلال المكثف لثروات البحار ومواردها الطبيعية سوف يجعل الحاجة ملحة وماسة إلى تحديد أدق الأساليب ومجالات السيادة

---

(2) Minghi, Juliani V., "The Conflict of Salmon Fishing policies in The North Pacific", Pacific View- Point, Vol. 2, (March, 1961) PP. 59 48:

على مياه المحيطات . وسوف تزداد الحاجة إلى تحديد دقيق كلما زادت ضراوة الصراع والتنافس بين الدول على الموارد الطبيعية فى أعماق البحار . خاصة إذا أخذنا فى اعتبارنا أن العالم المعاصر ممزق سياسياً كما نعلم . وأن هناك دول كثيرة تتنازع مياه المحيطات والبحار . وهذا معناه أن الصراع على مياه المحيطات والبحار وعلى مواردها سوف يكون صراعاً عنيفا فى المستقبل . ولعل الصراع الذى نسمع عنه حالياً عن مصايد السالمون فى المحيط الهادى نموذج لما يمكن أن يحدث فى أماكن أخرى فى العالم حول موارد طبيعية أخرى ، ونحن نعلم أن الموارد الطبيعية التى يستغلها الإنسان من البحار والمحيطات ليست قاصرة على السالمون أو حتى على الثروة السمكية . فهناك الاسفنج واللؤلؤ والبترول الذى يستخرج حالياً من أماكن فى وسط المحيطات بعيدة جداً عن الشواطئ وكذلك الغاز الطبيعى . ومن يدرى ما هى الموارد الطبيعية الأخرى التى سوف يكشف التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا عن فائدتها للجنس البشرى .

وعلى ذلك فمن المفيد أن تتجه دراسات الجغرافيا السياسية من الآن فصاعدا إلى المشكلات الخاصة بالسيادة على المياه وتحديد مجالات استغلالها وتقنينها وإعداد القانون الدولى إعداداً خاصاً يسمح بمعالجة المشكلات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل عن العلاقات المعقدة المتداخلة بين الدول المختلفة الواقعة على بحار أو محيطات أو بحيرات أو التى تستغل الموارد الطبيعية لأعالى البحار .

وسوف تؤدى بلا شك زيادة السكان وزيادة الضغط على الموارد فى اليابس إلى البحث عن أسلوب لإنهاء السيادة الغامضة لبعض الدول علي مساحات كبيرة من المحيطات . وفى نفس الوقت من المستحيل أن نصل إلى محيطات مقسمة إلى نطاقات أو مساحات كتلك التى توجد على اليابس . ولعل الأقرب إلى العقل هو أن تزول الحماية أو السيادة المفروضة على بعض مساحات من أعالى البحار كتلك التى تسمى بمجالات النفوذ . ولعلها حالياً أقرب إلى المستعمرات فى اليابس .

وعلى أى حال فهذه المشكلة تحتاج إلى كثير من الأهتمام والدراسة .

المعادن:

ومن أنواع النزاع على توزيع الموارد الطبيعية والتى يخلق مشكلات سياسية بين الدول هو النزاع على معدن من المعادن . وقد يؤدى هذا النوع من أنواع النزاع إلى تغييرات فى الحدود السياسية بين الدول المعنية . ولعل النموذج الذى قدمه هارتس هورن (١) للعلاقة بين فرنسا وألمانيا حول الألزاس واللورين Alsace- Lorrain وهذه قضية قديمة بين الدولتين . وذلك بسبب غنى الإقليمين بالفحم والحديد على التوالى ، والمعروف أن الحديد والفحم معاً يعتبران نموذجاً متكاملاً للنشاط الصناعى والتقدم الأقتصادي . لذلك وجدنا أن كلا من الدولتين تحاول أن تستولى على المنطقتين بفحمها وحديدها . وقد أرادت ألمانيا أن تستولى على إقليم اللورين الفرنسى الغنى بالحديد لكى تقيم صناعة الرور Industrial Ruhn وقد فسر هارتس هورن رغبة ألمانيا فى استقطاع هذا الجزء أنه كان فى الحقيقة مبنياً على أسس حضارية وثقافية واستراتيجية ، قبل أن يكون مجرد رغبة فى ضم منطقة معدنية غنية وقد كانت المنطقة فى الحقيقة مجزأة بين ألمانيا وفرنسا حسب إتفاق سنة ١٨٧١ . وهذه الدراسة التى قام بها هارتس هورن تثبت أن الجغرافيا السياسية ودراسات الجغرافيا السياسية يمكن أن تقوم بدور هام جداً ويمكن أن تقدم الكثير . وأن لها إضافات ذات أثر فعال فى الاختبارات العميقة لكثير من التفسيرات المقبولة . فى أنها تبحث دائماً عن المبررات التى دفعت هذه الدولة أو تلك إلى تقديم تغيرات معينة حول مشكلة بذاتها فى مكان ما فى وقت معين . ولكل من المتغيرات السابقة أهمية كبيرة فى تفهم حقيقة الجغرافيا السياسية للمشكلة . وبالتالى فإنه إذا عرفت الأسس الجغرافية لكثير من المشكلات لكانت إضافة لا يستهان بها للدول التى تعنيها هذه المشكلات .

---

(1) Hartshorne, Richard, "The Franco German Boundary of 1871 "World Politics, Vol. 2. (Deeber, 1949), pp. 209-250.

ثامناً: دراسات فى الحدود الداخلية:

أهتمت أغلب الدراسات الخاصة بالحدود السياسية فى العالم بموضوع الحدود العالمية بمعنى أن الحدود السياسية لا يمكن إلا أن تكون حدوداً عالميةAInternational Boundaries وأغفلت تماماً موضوع الحدود الداخليةInternal Bounaries وهى الخطوط التى تفصل بين الأقسام الداخلية للدولة على المستوى القومى National level وعلى المستوى المحلى Local level وموضوع الحدود الداخلية له أهمية أيضاً . وقد جاءت فيه دراسات مفيدة للغاية ، تؤثر فى التركيب السياسى للدولة فى تقييم بنائها السياسى ، وفى التوزيع الإقليمى للوظائف المساحية لأجزاء الدولة الواحدة . وكذلك نجد أن هذه الحدود لها أهمية كبرى فى الإدارة والحكم والتخطيط . ولعله من المفيد أيضاً أن نذكر هنا أن أنماط التوزيعات المساحية لأى ظاهرة - مهما كانت - تتأثر بالحدود السياسية التى تفصل بين وحدات على أى مستوى .

ومن الدراسات العامة : تلك الدراسة التى قام بها ستيفين جونز Stephen Jones عن الحدود الداخلية إقليم أوريجون . وهى من الدراسات الكلاسيكية للحدود الداخلية .

وقد تبين أن إعادة تحديد الحدود الداخلية فى أوريجون بطريقة مثلى أثرت على الاقتصاد وعلى كفاءة الحكومة ذاتها فى إدارة الإقليم . الأمر الذى انعكس بالضرورة على الدولة ككل .

ولعل من أسباب نجاح الحدود الداخلية فى أداء وظيفتها هى أنها سادت على أسس وقواعد تقسيمية وظيفية . وأن أغلب الأقسام الإدارية كانت فى حد ذاتها أقاليم مركزية وظيفية توفرت لها أركان الوحدة الإقليمية والتجانس الوظيفى أوريجون - أهم بكثير من الأقسام الفييزوجرافية أو حتى من الأقاليم الفيزوجرافية Pysiographic .

فإذا كانت ثمة جذور واضحة أو تقريبية لإقليم صناعي ، يكون من الأفضل أن يخضع هذا الإقليم لإدارة أو حكومة محلية واحدة ويكون في قسم إدارى واحد وأن تكون الحدود الإدارية تبعاً لذلك هى نفس الحدود

الوظيفية للإقليم حتى ولو تعارضت الحدود مع حدود فيزوجرافية ، نفس الشيء ينطبق على الأقسام الوظيفية الأخرى .

ومن الدراسات التى تناولت الحدوود الداخلية ، تلك الدراسة التى قام بها أولمان (١) Ullman لولاية نيوإنجلاند New England .

و رأى أولمان أن منطقة من هذه الولاية تقع بين قسمين ادارين مختلفين . واعتمد فى هذه الدراسة على توزيع الصناعات ونظم الضرائب فى الولاية . والملكيات وخطوط الكهرباء وشبكة المياه خطوط المواصلات والطرق والسكك الحديدية . . من تتبع هذه الظاهرات مساحيا يثبت أن الإقاليم واحد من الناحية الأقتصادية بينيما هناك تباين فى المذهب الدينى الذى يعتنقه السكان فى أجزاء الإقليم ولكن لا يعتبر هذا الاختلاف مؤثراً على الحدود الداخلية . ولو كان الأختلاف اختلافاً وظيفياً لتأثرت الحدد بهذا التركيب الوظيفى بالطريقة التى وضحناها .

وقبل أن نختتم هذه الدراسة يهمنا أن ننوه إلى أن الحدود الداخلية تتغير كثيراً كلما اقتضى الحال . ولعل مثل هذا التغيير لا يستتبعه مشكلات كتلك التى تتبع التغييرات فى الحدود السياسية . وهذا أمر مقبول ومتوقع لأن التغيير فى الحدود السياسية أمر يمس السيادة - سيادة الدولة على الأرض - بينما التغيير فى الحدود الإدارية أمر يرتبط بالإدارة الحكم المحلى ولا يمس السيادة على الأرض بنفس ماتعنيه الحدود السياسية .

إن الأسباب التى تدعو إلى تغيير الحدود الداخلية أو إقتطاع جزء من ولاية أو مقاطعة وإضافة إلى ولاية أو مقاطعة أخرى - هذه الأسباب تأتى لتسهيل مهمة الحكم . أو لتحقيق التكامل الإقليمى أو التجانس الوظييفى للمنطقة . على عكس ما يدعو إلى تغيير الحدود السياسية وهى إما بقوة السلاح عن طريق اعتداء دولة على دولة . أو بالأتفاق بين الدول المعنية على تعديل الحدود .

(1) Ullman, Edwrd L., "The Eastern Rhode Island- Massachusetts Boundary Zone, Geographical Review, Vol. 25 (April, 1939), pp, 293 - 302.

والحدود الداخلية بعد كل ذلك ودراساتها هى موضع اهتمام كثير من المشتغلين بالإدارة الحكم المحلي والتخطيط الإقليمي فى دول العالم على السواء ولا شك أن الحدود الداخلية كلما كانت واقعية كلما قلت المشكلات التى ترتبط بها التى تنعكس على حياة السكان اليومية وعلى اقتصاد ورخاء الإقليم والبلاد .

الحدود السياسية:

ختاماً للدراسات السابقة فى الحدود السياسية ووظيفتها . يهمنا أن نشير إلى مجموعة نقاط فى هذا الموضوع ، أتضحت لنا فى نفس الدراسات التى عرضناها ونخلص منها بما يلى :

أولا : أن الاتجاه التقليدى فى دراسات الحدود السياسية ومشكلاتها والذى كان يهتم أساساً بموضوع الحدود الطبيعية والحدود الاصطناعية Artificial - Vs - Natural وحل محل هذا الاتجاه اتجاه آخر يوجه الاهتمام فى دراسة الحدود السياسية ومشكلاتها إلى موضوع الوظيفة ، وأصبح توجيه هذه الدراسات توجيها وظيفيا .

ثانيا : تبرز المشكلة الرئيسية فى مناطق النزاع الدولى أساساً بسبب التدخل الحضارى والثقافى والعنصرى بين قوميات مختلفة كل منها طرف فى المشكلة ، وأن معالجة الجغرافى للمشكلات التى من هذا النوع حول الحدود السياسية يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الجغرافيا السياسية فى مفهومها العام كثيراً ما يساء استغلالها لصالح طرف أو آخر دون معرفة التفاصيل التحليلية الدقيقة الذى لا يقوى على إخراجها إلا الجغرافيين .

ثالثاً : وإذا كانت هناك إمكانيات أو فرصة مواتية لإنجاز دراسات قبل وبعد حدوث تعديلات فى الحدود السياسية ، مع افتراض أن البيانات من مصادر موثوقه ، فان مثل هذه الدراسات يساعد حقيقة المشكلات الموجودة فى منطقة النزاع .

رابعا : من الواضح أن معظم الدراسات التى تناولت موضوع الحدود السياسية تتناول موضوعات الحدود السياسية فى المناطق التى شهدت تغيرا فى الحدود . ووجدنا أن دراسات الحدود فى المناطق المستقرة قد غفل عنها الكثيرون .

الباب السادس
القوى العالمية فى قلب الأرض وحواشيها

إذا ما سألنا أنفسنا عن الأسباب التى أدت بالعالم المعاصر إلى أن يصل إلى ما هو عليه حالياً ، وما هى الأسباب الحقيقية وراء تطور القوى السياسية فى العالم وتوزيعها . وكيف تتفاعل هذه القوى. وهل هناك ضوابط جغرافية تحكم وزن وأحجام هذه القوى وتؤثر فى السلوك السياسى لها؟

وعندما نستعرض التطور التاريخى للأحداث السياسية فى العالم فى العصر الحديث ، نجد أن من الأسباب الرئيسية التى أثرت فى توزيع القوى الدولية هى القدرة الملاحية لبعض الدول ، وتمكنها من قهر المحيطات بأساطيلها ، وكشف الطرق العديدة إلى الهند وأمريكا ، وهى ما يعرف بالقدرة على الحركة البحرية .

وقد أثرت هذه القدرة على التركيب السياسى الدولى لفترة طويلة ، و لا زالت آثارها واضحة حتى الآن . وكذلك أثرت على هيكل البناء السياسى الدولى وأبعاده الجغرافية . بتكوين إمبراطوريات عبر البحار أو بالأحرى فيما وراء البحار .

وإذا استعرضنا الامبراطوريات التى عرفتها الإنسانية فى الماضى ، يدلنا التاريخ على أن معظم هذه الامبراطوريات كانت إمبراطوريات برية قد نشأت وتطورت وارتقت لمجرد سيطرتها على مساحات كبيرة من سطح الأرض - فى اليابس - من أمثلة هذه الامبراطوريات ، الأمبراطورية الرومانية والصينية والروسية .

وبعد أن تحولت البحار من الغموض والظلمات التى خيمت فوقها لعصور طويلة ، بعد أن تحولت هذه البحار إلى طرق ومسالك معروفة ومألوفة

فى الشرق والغرب ، وإلى الشرق والغرب ، أصبحت الحركة فى البحار تحكم كثيراً من الاعتبارات السياسية والأقتصادية ، وأضافت أبعاداً كثيرة لبعض القوى البحرية التى تغيرت بسبب معرفتها بالبحار أو قدرتها على الحركة فيها - فغيرت أبعاد البناء السياسى لهذه القوى .

فقد قامت الامبراطوريات البريطانية والفرنسية واليابانية وقوة الولايات المتحدة الأمريكية البحرية بالمساهمة بالكثير فى تطوير العالم . المعاصر سياسياً واقتصادياً بسبب قدرتها البحرية . وما زالت آثار ذلك قائمة فى كثير من أركان العالم فى الوقت الحاضر (١) .

وقد أصبح للقوى البحرية العالمية أهمية خاصة وأضيفت إليها مسئوليات خاصة بعد فتحها وسيطرتها وسيادتها على البحار . فبفضل القوى البحرية أصبح هناك قوى تقف أمام القوى القارية الأوراسية Eurasiana Continent وأن القوى البحرية هى أعطت للقوى الأوراسية القارية وحدتها الداخلية ، وكانت القوى البحرية هى صاحبة الفضل فى ضبط العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية أيضاً بين العالم الجديد والعالم القديم ، بفضل هذه الدول أو القوى البحرية التى كانت قد توفرت لها القدرة على الحركة ، وبالتالى القدرة على التحكم فى حركة الآخرين . تم ضبط العلاقات الدولة .

معنى ذلك أن القوى العالمية حكمتها إلى حد كبير سيطرة الإنسان على اليابس فى مرحلة من مراحل التاريخ ، وحكمتها سيطرته على البحار فى مرحلة أخرى ، ولعل هذا هو مادعا ماكندر إلي التفكير فى التوزيع الجغرافى لليابس والماء فى العالم ، وأثر ذلك على توزيع وتطور القوى السياسية فى

---

(1) Spykman, N., "The Geography of the Peace" Harcourt, Brade & World. Inc. New York, 1944.

العالم ، فيما عرف بنظرية ماكندر (١) Mackinder المشهورة .

نظرية قلب الأرض :

وقد بنى ماكندر نظريته المشهورة على أساس أن القارات القديمة الثلاث ، أوربا وآسيا وأفريقيا ، كتلة قارية واحدة ، اسماها جزيرة العالم ، World Island ، واعتبر المنطقة الوسطى من هذه الكتلة قلبا لها . وأطلق على منطقة القلب هذه اسم "Heart land" واعتبرها المركز الحيوى فى هذه الجزيرة "Pivot Area" وهذا القلب فى نظر ماكندر يشمل روسيا وسيبريا - فيما عدا الأجزاء الشرقية منها التى تطل على المحيط الهادى . وتشمل هذه المنطقة أيضاً منغوليا وإيران .

وقد أوضح ماكندر أن هذه المساحة عظيمة الموارد ، وأنها لا يمكن أن تخضع لأية قوة بحرية مطلقاً . نظراً لأن أراضيها بعيدة عن السواحل . ولأن أنهارها الرئيسية إما أنها تصب فى المحيط المتجمد الشمالى . وهو عبارة عن بحر مغلق ، أو أنها تصب فى بحيرات مقفلة . مما لا يساعد على دخول الأساطيل البحرية إليها .

وكانت أفريقيا فى نظر ماكندر - خاصة تلك الأراضى من القارة التى تقع جنوب الصحراء - اعتبرها قلباً قاريا ثانويا يتصل بالقلب الشمالى عبر بلاد العرب .

أما الأراضى المحيطة بقلب اليابس فاعتبر ماكندر أن هذه الأراضى عبارة عن قوس كبير يمتد فى الغرب ليشمل أوربا الوسطى والغربية . ويمتد فى الشرق والجنوب ليشمل الأراضى الموسمية فى قارة آسيا .

---

(١) ماكندر عالم انجليزى من أشهر المفكرين الجغرافيين . أخرج كثيراً من المؤلفات والمقالات العلمية . وربما كانت نظريته فى توزيع القوى السياسية فى العالم على أساس توزيع اليابس الماء . . . ى أهم ما أسهم به فى ميدان الجغرافيا السياسية .

أما الجزر اليابانية والجزر البريطانية ، فقد اعتبرهما مجموعتين من الجزر الهامشية خارج القوس المذكور ، واحدة منها في الغرب والثانية في الشرق .

أما الأمريكتين واستراليا ، فهي نظره دائرة من الآراضي اليابسة تمتد على شكل قوس خارجي بالنسبة للعالم .

وبناء على هذا التوزيع ، توصل ماكندر إلى نظريته الشهيرة ، عن توزيع القوى العالمية بالنسبة لتوزيع اليابس والماء ، ونوجزها فيما يلي :

راى ماكندر ان:

١ - من يسيطر على شرق أوربا يتحكم في قلب الأرض .

٢ - ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم .

٣ - ومن يتحكم في جزيرة العالم يتحكم في العالم كله .

وتدل أفكار ماكندر السابقة على أنه كان يؤمن إيماناً عميقاً بقيمة وأهمية قلب الأرض ، وفي الامكانيات الاقتصادية والاستراتيجية التي تكمن فيه والتي يمكن أن يقدمها عند اللزوم ، كما أن ماكندر كان يعتقد أيضاً أن موقع ألمانيا بالنسبة لقلب الأرض يكسبها مزايا عديدة ، لأن قلب الأرض بالنسبة لها عبارة عن أرض مفتوحة ، ليست بينها وبين ألمانيا أية عقابات أو فواصل طبيعية وتشمل أراضي سهول أوربا الشمالية .

وفي سنوات الحرب التي كان من الصعب فيها على أي شخص مهما أوتي من ذكاء وقدرة على التنبؤ بماسوف تنتهي إليه أحداث هذه الحرب أو حتى مجر التوقعات العمومية ، . كتب ماكندر أنه إذا خرجت روسيا من الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) منتصرة على ألمانيا ، فان روسيا ستصبح أكبر دولة برية في الأرض ، ثم إنها ستكون الدولة ذات الموقع الاستراتيجي الأفضل لأن قلب الأرض هو أقوى حصن في العالم .

قد أخذ العالم الألماني هاوسهوفر Houshofer أفكار ماكندر وتفسيراته التي عرضنا لها من قبل ، وأضاف إليها من عنده وطوعها لاحتياجاته ورغباته



شكل رقم (٢٣)

خريطة الجيوبوليطيقية لأوراسيا

الخاصة فى تفسيره للجغرافيا السياسية فقال أن جريان وتدفق الأنهار هى تفاصيل يمكن أن يتوصل إليها الباحث من مجرد تحليل الخرائط الطبوغرافية والطبيعية عموما والتى يمكن من دراستها تحديد مواقع السلاسل الجبلية . وقد حدد مناطق معينة للضغط السياسى Political Pressure توضح توزيع مراكز القوى التى ناقضها ماكندر ولكنه عجز عن توقيعها على الخرائط .

وعلى أية حال فلم يتمكن هاوسهوفر من تقديم أو عرض أسس جغرافية قوية لمناقشته ، لأنه أخذ فى اعتباره العناصر الطبوغرافية الهامة التى لا غنى عنها فى التحليلات الجيوبوليطيقية .

فيجب فى الحقيقة أن ننظر إلى الخرائط الطبوغرافية ونحدد ظاهراتها ونحلل اتجاهات خطوط الكنتور التى تتضمنها ، فاذا فعلنا ذلك بالنسبة للقارة الأوراسية Eurasian Continent وجدنا ما يأتى :

(أ) أن الأراضى أو السهول المنخفضة الوسطى محاطة بالثلوج أو بالمياه المغطاه بالثلوج فى الشمال وحولها دائرة - أو شبه دائرة من السلاسل الجبلية فى الشرق والغرب ، تطوقها من كل الاتجاهات تقريبا .

(ب) فيما وراء هذه الحلقة الشبه كاملة للسلاسل الجبلية توجد مجموعة من السهول الساحلية "Coastal Plains" غير متصلة ، والتى تقطعها هنا وهناك بعض العوائق الجبلية فيما بين هذه السهول أو على السواحل مباشرة .

(جـ) وسوف نستدعى كلما دعت الحاجة هذه الأقاليم فى مناقشتها لموضوع قلب الأرض والأطراف ، ولعلنا سنظل نستخدم اصطلاح قلب الأرض "Heart land" ولكن يجب فى نفس الوقت أن نلفت النظر إلى أن هذا اللفظ سوف يقيم دائماً على أساس الامتداد السياسى لنفوذ الاتحاد السوفيتى .

(د) ولعله من المناسب أيضاً هنا أن نطلق على السهول والأقاليم الساحلية التى توجد فيما وراء السلاسل الجبلية التى سماها ماكندر «الهلال الداخلى» " The Inner" لعله من الأنسب أن نسمى هذا النطاق ، الأطراف أو أراض

الحواشى وهى تسمية "Rimland" تلائم شخصية هذه الأقاليم بدقة كبيرة .

(هـ) أما فيما يختص بالنطاق الذى يحيط بهذه الحواشى من مياه البحر المتوسط وغيره من البحار الملاصقة والتى تفصل القارة عن المحيط ، فتقوم بوظيفة طريق دائرى بحرى يصل أجزاء الأرض كلها ببعضها البعض وفيما بين القوى البحرية وبعضها .

(و) وفيما وراء هذه البحار التى تفصل القارة عن المحيطات توجد مجموعة من الجزر الساحلية كالجزر البريطانية واليابان وكذلك قارات أفريقيا واستراليا . وهذه تكّون هلالاً خارجياً آخر من الأرض يطوّق النطاق البحرى والهلال الداخلى سبق أن حددنا مكانه حول قلب الأرض ، ولعل اختيارنا لتعبير «ساحلية» Offshore يحدد طبيعة العلاقات الفعلية القائمة بين هذه الجزر والقارات وبين كتلة الأرض الداخلية ، وهذا تعبير نستخدمه هنا أكثر من إستخدام ماكندر له .

(ز) أما المحيطات ونطاقاتها والعالم الجديد عبرها فتقع فيما وراء النطاق السابق للجزر والقارات الساحلية ، وتكون بحق هى الاطار الخارجى لتكتمل صورة العوامل الجغرافية تماماً .

ولنبدأ فى عرض وتحليل كل من الأقاليم التى عرضناها بإيجاز الآن . ونحاول أن نبرز التسميات التى أطلقناها على كل من هذه الأقاليم . تبريرات تستند على أسس السياسة العالمية والأمن الدولى أو العالمى "Global Security" وإمكانيات القوة الحالية والكامنة . تقيم الدور الذى تقوم به كل من هذه الأقاليم والقوى في المجتمع الدولى .

قلب الأرض Heart Land :

كان ماكندر بالطبع من أوائل من لفتوا النظر إلى أهمية هذا الجزء من العالم بحكم الموقع المركزى الذى يتمتع به إقليم قلب الأرض مع قدرة هذا الأقليم على توفير خطوط اتصال داخلية بين أجزائه وأطرافه المتباعدة ، وقد

توطدت قوة وأهميـة إقليم قلب الأرض مع زيادة قـدرة المواصـلات البـرية وكفاءتها ، إلى درجة أنها بدأت فى الواقع تنافس الآثار التى تركتها قدرة وكفاءة خطوط المواصلات البحرية فى توزيع القوى الدولية .

وقد تصور ماكندر أراضى الاستبس على غير مابدت عليه وقت كتابته لبحثه الشهير عن نظرية قلب الأرض ، وكان تصوره ينحصر فى أن أراضى الأستبس Steppe Land الأمكانيات الأقتصادية المحدودة ، نجدها قد تحولت إلى مناطق ذات إمكانيات وطاقات اقتصادية هائلة ولها مستقبل أعظم .

وإن كانت كل الحقائق الخاصة باقتصاديات الاتحاد السوفيتى والحقائق والجغرافية لا تشير حتى الآن إلى أن مناطق الحشائش التى أشار إليها ماكندر وهى تشغل الجزء الأكبر من قلب الأرض ، لا تشير الدلائل إلى أن هذه المنطقة تكون مركزاً هاماً لخطوط المواصلات البرية أو مركزاً عالمياً تتجمع فيه خطوط المواصلات وحركتها Centre of Communnication Mobility .

ومن واقع التوزيع الإقليمى لأنواع المناخ فى كتلة العالم القديم ، فمن المؤكد أن قلب الإقليم الزراعى فى الاتحاد السوفيتى سوف يظل فى غربه بدلاً مما توقعه ماكندر - فى الوسط - إلا إذا استحدثت ثورة زراعية فنية كبرى تذلل الصعوبات الطبيعية البالغة التى تحول دون تطور وتقدم الزراعة فى إقليم وسط سيبريا .

ويمكن التأكد من ذلك بمجرد النظر إلى خريطة لتوزيع الأقاليم الزراعية الحالية فى العالم .

فإذا قمنا بدراسة مقارنة لإجمالى المساحة الصالحة للزراعة أو المنزرعة في العالم لوجدنا أن الاتحاد السوفيتى يعطى مساحة أكبر من كندا أو الولايات المتحدة أو البرازيل ، فان الأرض المنزرعة به فى الحقيقة مساحة محدودة للغاية بالنسبة لإجمالى الاتحاد السوفيتى . وحتى إذا أخذنا روسيا ذاتها فنجد أنه من الضرورى عدم الوقوع فى خطأ الإشارة إلى هذا الإقليم على أنه إقليم زراعى



شكل رقم (٢٤)

الأراضى المنزرعة فى العالم

واحد أو خالص ، لأن هذه المساحة أيضاً توجد بها أراض كثيرة غير صالحة للزراعة (١) .

---

(1) Spykman, N. "Heartland and Rimland" in R. E. Kasperson and Julian Minglu's (eds) The Structure of political Geography, University of London, London, 1970, PP. 170-177.

وإذا أخذنا أيضاً التوزيع الجغرافى للفحم وخامات الحديد فى العالم ، وكذلك حقول البترول ومصادر للطاقة المائية . نجد أن كل هذه عناصر هامة فى قيام الصناعة . وأن هذه المقومات الصناعية الهامة يقع الجزء الأكبر منه احتياطيها الكبير من الفحم فى نطاق جبال أورال ، ومن المعروف أن هناك احتياطياً كبيراً من الفحم والحديد فى سيبريا . وكمية الاحتياطى من الاثنين معروفة . ولكنها كميات لا تؤهل وسط سيبريا على الاطلاق فى أن يكون مركز ثقل معدنى أو صناعى كبير ، بالقدر الذى يؤثر فى القوى الاقتصادية والسياسية للعالم .

وجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي يحرص بل ويحاول أن ينقل مركز الثقل فى الإنتاج الصناعى إلى الشرق . وقد نجح الاتحاد السوفيتى بلا شك فى بناء عدد كبير من المؤسسات الصناعية والتعدينية فى الشرق بالدرجة الكافية لإمداد الاتحاد السوفيتى بكافة المتطلبات الصناعية والوقود والمواد الاستراتيجية فى وقت الحرب لفترة طويلة . وما زالت أرقام وإحصائيات الإنتاج الصناعى والمعدنى فى المنطقة من جبال الأورال حتى نوفوسيريسك Novosibrisk ،غير كافية للحكم على الإمكانيات الحقيقية أو القدرات الفعلية لهذا الإقليم . ولهذا تظل الأهمية الحقيقية لإقليم سيبريا ووسط الاتحاد السوفيتى غير محددة الأبعاد ، حتى يتوفر قدر كافى من البيانات عن المقومات المتاحة والكامنة . وعلي أية حال فكل الدلائل تشير إلى أن الأقليم يغذى الأقاليم الأخرى الأكثر إنتاجية فى الزراعة والصناعة فى الغرب والجنوب الغربى) باحتياجاتها من المواد الخام والطاقة . ومن الضرورى أيضاً أن نتذكر أن هذا الأقليم - وسط الاتحاد السوفيتى - لاينتج مواد غذائية تكفى لإعاشة عدد كبير من السكان .

وقد خلقت السكك الحديدية والطرق والطيران قدرة أكثر على الحركة من وإلى هذا الأقليم فى قلب الكتلة الأوراسية . وفى نفس الوقت يجب أن نتذكر أن هذه المنطقة - منطقة القلب - محاطة من الشمال والجنوب والشرق

والجنوب الغربى بعوائق طبيعية كثيرة تعوق خطوط المواصلات . وهى من أقدر العوائق الطبيعية فى العالم على إعاقة المواصلات ، وأكثرها قدرة على عزل الأقاليم التى تقع وسطها .

والثلوج ودرجات الحرارة التى دون درجة التجمد معظم شهور السنة فى الشمال (١) . والجبال المحيطة إلا من ممرات محدودة تصل كتلة القلب الأوراسية ببقية أجزاء العالم القديم . وحتى الأجزاء الملاصقة للكتلة الأوراسية من حواشي لا توجد بها مواصلات جيدة . مثل أفغانستان والتبت وسي كيانج ومنغوليا ، كلها أقاليم حواشى تحيط بقلب الكتلة الأوراسية ، وهى فى نفس الوقت فقيرة فى وسائل وخطوط المواصلات . ويكفى أن نعرف أن الأقاليم التى ذكرناها لا توجد بها سكك حديدية . وتقريباً لا توجد بها طرق برية جيدة تذكر . والطرق الموجودة بها هى من نوع طرق القوافل ومن النوع الردئ جداً .

وقد دعا ذلك الكثير من الكتاب إلى إعتبار أن وسط آسيا سوف يظل لفترة طويلة إقليما متواضعاً فى إمكانياته من الطاقة . إذا ما طبقنا القاعدة التى تنسب الطاقة للمساحة فى داخل الدولة وفيها بين الدول وبعضها البعض على حد سواء . وقد تكون هذه الأفكار فيما قسط من التشاؤم . ولا يكشف ذلك إلا بيانات كافية عن الأمكانيات الاقتصادية والفعلية لوسط آسيا وسيبريا . حتى نتمكن من الحكم السليم على هذا الإقليم وتقييمه .

وقد لفت ماكندر نظرنا إلى أهمية أقليم قلب الكتلة الأوراسية - قلب الأرض حسب تعريفه - من حيث الموقع من بقية اليابس فى العالم . وحقيقة أن نواة قلب العالم الذى تقع فى وسط الكتلة الأوراسية مما يعطيه ميزة القدرة على الحركة الداخلية مع بقية أراضى الهلال الداخلى . ومن الطبيعى أن

(١) سجل أحد مراصد سيبريا حداً أدن لدرجة الحرارة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٣ ، وهو رقم قياسى قدره ٦٤ درجة مئوية تحت الصفر .

مشكلات أى جيش يعمل فى حدود دائرة ، أو فى حدود دائرية سوف تكون بالضرورة أقل بكثير من مشكلات جيش يعمل بنفس الأمكانيات ولكن فى حدود أخرى حول نفس الدائرة التى يوجد فيها الجيش السابق . فإذا أخذنا على سبيل المثال أن البحرية البريطانية فى مجال اتصالها ونفوذها فى المنطقة الخارجية والبحار المحيطة بأطراف الكتلة الأوراسية Eurasian Rimland . فسوف تتمكن البحرية البريطانية من الاتصال بكافة أجزاء هذه الأطراف عن طريق الاتصالات الخارجية . بينما لا تحتاج روسيا إلى مثل هذه الخطوط فى الاتصال والمواصلات ، لأن لديها خطوط اتصالها ومواصلاتها الداخلية .

وهناك طرق وخطوط للمواصلات بين روسيا وتركستان وشمال غرب الهند ولا شك أن مثل هذه الخطوط من المواصلات هامة جداً . فإذا أردنا أن نرى كيف تستطيع بريطانيا أن تصل إلى نفس المنطقة من مواقعها البحرية وقدرتها على الاتصال والمواصلات الخارجية المتاحة لها . لوجدنا أن بريطانيا تلجأ إى الخط البحرى المعروف من سوث هامبتون South Hampton إلى كراتشى Karachi وبالمقارنة نجد أن الخط الذى يصل روسيا بشمال غرب الهند أفضل بكثير من الطريق الذى تسلكه البحرية البريطانية . والأفضلية هنا فى الوقت والمسافة وقدر المخاطرة الذى يرتبط بالطريقين .

ومن المهم أيضاً أن نذكر هنا أن الخطوط الداخلية فى الاتصال تتفاعل وظيفياً من نقطتين بدلا من نقطة واحدة . فالعلاقة بين المركز والأطراف فى حالة نموذج القلب الأوراسى أن تحول أى نقطة بأطراف هذا القلب إلى القيام بوظيفة المركز - أو مركز لدائرة أخرى - حسب الظروف ومقتضيات الأحوال ويكون لهذا المركز الجديد أو المراكز الجديدة دائرة بل دوائر اتصالات جديدة تقبل الحركة وهذا يوفر لها عنصر استراتيجى هام جداً وهو المرونة .

وهذا يرجح إقليم القلب الأوراسى على مركز بريطانيا استراتيجياً . هذا الترجيح مرده بالضرورة إلى ظروف الموقع الجغرافى والامتداد المساحى والقدرة على الحركة الداخلية من المخاطرات .

وفيما يختص بالعلاقة بين روسيا والهند من ناحية وبين بريطانيا والهند من ناحية أخرى ، فى المثال الذى سبق أن عرضنا له . نجد أنه يمكن لبريطانيا أن تتخطى الصعوبات الموقعية للكتلة الأوراسية إذا كانت الأمور العسكرية والسياسية فى الهند تدار من بريطانيا نفسها . وإذا كانت هذه قد تحققت فى فترة معينة من الزمن . فإنها بالطبع قد زالت حالياً ولم تعد تستطيع بريطانياأن تغير أو تؤثر فى السياسة أو العسكرية الخاصة بشبه القارة الهندية مثلما كانت تفعل فى الماضى ، الأمر الذى أعطى بالفعل ميزة خاصة للأتحاد السوفيتى وقدره على الحركة فى هذه المنطقة بحكم توفر خطوط الاتصال البرية المباشرة بين جنوب وجنوب غرب آسيا وبين الاتحاد السوفيتى .

وكانت بريطانيا فى وقت من الأوقات تنظر إلى نفسها على أنها مسئولة مسئولية كاملة عن الدفاع عن شبه القارة الهندية وعن الصين فى الشرق الأقصى - وما زالت لبريطانيا مستعمرة فى أرض الصين حالياً هى مستعمرة هونج كونج وكان من الطبيعى أن تتغير أبعاد هذه الاسراتيجية فى الدفاع واعتماد بريطانيا على قوتها البحرية . بوجود قوى محلية مثل الصين التى طورت صناعاتها ، وصنعت أسلحتها وأصبحت حالياً ليس فقط تستغنى وترفض حماية أو وجوداً أجنبياً . بل وتساوى القوى الدولية الأخرى .

نفس الحال بالنسبة للهند التى دأبت على تصنيع أغلب سلاحها من ناحية ، وعلى توطيد صلاتها بقلب الكتلة الأوراسية - مع الاتحاد السوفيتى - حتى تلاشى تدريجياً النفوذ البريطانى - نتيجة لزوال القدرة الفعالة للقوة البحرية للأسطول البريطانى .

وهكذا نرى أنه فى المدى البعيد أثبتت القوى القارية - عند قلب الأرض - أن القوى الأخرى - بخطوط اتصالها الخارجية - ليست لها صفة الاستمرار والدوام ، بينما القوى الداخلية بخطوط اتصالها الداخلية تعمر مدة أطول ونبقى ذات تأثير فعال فى تقييم القوى الدولية بحكم مرونة الحركة

والقدرة على الاتصال بالقوى المجاورة والمرونة فى توزيع أو تبديل مراكز القوى داخلياً .

وكان يجب على الاتحاد السوفيتى - وقد فعل ذلك - أن يطور طاقاته وقدراته الانتاجية من المواد الخام ومصادر الطاقة ليوازن الأطراف أو الحواشى الأوربية البحرية الغنية بها .

والخلاصة :

أنه سوف يظل الميزان الاقتصادى والاستراتيجى - على الأقل لفترة طويلة - فى الاتحاد السوفيتى مرتكزاً غرب جبال الأورال حتى يتم تنمية الشرق عندئذ فقط نختبر أفكار ماكندر .

حواشى القلب Rimland :

إن منطقة الهلال الداخلى . "Inner Crescent" أو مجموعة الدول البرمائية Amphibian States" التى تحيط بقلب الأرض ، يمكن أن نقسمها إلى ثلاث أقصام .

١ - أراضى أوربا الساحلية .

٢ - أراضى الشرق العربى وصحاريها .

٣ - أراضى آسيا الموسمية .

وإذا نظرنا إلى الأقسام الثلاثة السابقة ، نجد أن الإقليمين الأول والثانى عبارة عن وحدات إقليمية جغرافية رئيسية . بينما الثالث وحدة تاريخية بالنسبة لوجهة النظر البريطانية لإرتباطها بهذا الاقليم ارتباطاً خاصا فى عصر بالنسبة لوجهة النظر البريطانية لارتباطها بهذا الاقليم ارتباطا خاصاً فى عصر الامبراطورية . والمعروف أن إقليم آسيا الموسمية بالنسبة للتجارة ما هو إلا أقليم واحد . فالتشابه فى المناخ . واتصال المنطقة السهل بالقوى البحرية العالمية . كلها عوامل ساعدت على أن تكون منطقة آسيا الموسمية فى نظر رجال البحر أقليمياً واحداً . وفى نفس الوقت نجد أن هذه المنطقة محمية من الداخل



شكل رقم (٢٥)
منطقة جنوب شرق آسيا سياسياً

بشريط من الفواصل الجبلية تبدأ من الهمالايا والتبت إلى الصحارى الكبرى والجبال فى سين كيانج "Sinkiang" ومنغوليا . وهذه الجبال فى الواقع لا تجعل من أراضى الموسميات خلفها وحدة . فإذا نظرنا إلى بورما Burma ، والهند

الصينية نجد أنه توجد بينهما سلاسل جبلية ممتدة إلى الجنوب حتى تصل إلى البحر ، الأمر الذى يتعذر معه الاتصال بين هاتين الدولتين الموسميتين . وليس أدل على صعوبة الاتصال بينهما من أن الديانة البوذية فى الحقيقة قد وصلت إلى الصين من الهند ، وليس عن طريق جنوب شرق آسيا ، ولكن عن طريق المسالك الداخلية عبر كيانج وتايلاند . وهذا يفسر التفتت السياسى الذى يسود هذا الجزء من العالم نتيجة عدم وجود اتصال مباشر أو علاقات مباشرة بين دول المنطقة (١) .

وعلى مر التاريخ ظلت هذه الأجزاء من آسيا الموسمية فى شبه عزلة عن بعضها البعض . وأن الروابط التى وصلتها بعضها بالبعض روابط ثقافية ، وحتى هذه فكانت محدودة أيضاً .

أما إذا تناولنا منطقة الهند والمحيط الهندي ، لوجدنا أنها تختلف اختلافاً تاماً عن آسيا الموسمية . وهذه تسمية خاطئة لأن الإقليمين مختلفان تماماً . ويتوقع سيكمان (٢) أن تتحول كل من الصين والهند إلى قوتين منفصلتين . متصلتين ببعضهما عبر الأراضى المنخفضة فى شبه جزيرة الهند الصينية ، وبحريا حول المياه الجنوبية وسنغافورة . أوجويا . ولكنهما ستكونان بلاشك فى وقت قريب وقد ساعدت هذه الظروف الصين وهو الأمر الذى وصل بها إلى قوة عالمية هامة . ولكن الأمر يختلف بالنسبة للهند . لأن الهند مازالت تبذل جهوداً هائلة فى سبيل التنمية ، وأمامها شرط كبير لم تقطعه بعد حتى تفرغ من مشكلات التنمية والتضخم السكانى . وحتى بعد أن تفرغ من هذه الجهود المضنية يظل الأمر محل تساؤل وهو : هل تنجح الهند فى أن تكون بالفعل قوة فى منطقة المحيط الهندى .

وإذا صح ذلك فسوف يكون لمنطقة الشرق العربى الآسيوى أهمية بالغة فى الاستراتيجية السياسية للعالم الأسيوى ككل وللعالم فى نفس الوقت ،

(1) Spykman. N. op. cit p. 174.
(2) Ibid. p.174.

وللقوى البحرية فى أوربا غرباً ، أما أراضى الحواشى الأوراسية فيجب فى الواقع أن ينظر إليها على أنها إقليم انتقالى Intermediate regIon واقع بين قلب الأرض والبحار الخارجية . وهذا الإقليم يعتبر فى الحقيقة إقليماً عازلا بين القوى القارية والقوى البحرية ، بين القوى البرية من ناحية والقوى البرية من ناحية أخرى . وعلى ذلك فان هذا الإقليم ويجب عليه بالضرورة أن يتفاعل أمفيبيا (برمائياً) وأن يدافع عن وجوده فى البر والبحر . عليه أن يدافع عن وجوده ضد القوى البرية القارية . وضد القوى الساحلية كاليابان وبريطانيا . وأمن هذه المنطقة يرتكز على قدرتها على التلاؤم والتأقلم للطبيعة الأمفيبية اللازمة لبقائها .

القارات والجزر الهامشية :

عند الأطراف الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية لكتلة العالم القديم وعبر المتوسط والأوقيانوسية توجد قارتا : إفريقيا واستراليا .

ووضع قارتى إفريقيا واستراليا مرهون بظروف الدول التى تسيطر على البحر المتوسط الأوربى والبحر المتوسط الأسيوى Asiatic Mediterranean وقد أوضح ماكندر أن الصحراء الكبرى الأفريقية هى مساحة قارية لا تقوى على عبورها أو السيطرة عليها القوى البحرية . وعلى ذلك اعتبرها ماكندر قلب ثانى جنوبى مثل القلب الشمالى فى أوراسيا ، مع الفارق بالطبع فى كمية الموارد .

ولعل لرأى ماكندر وجاهته قبل عبور العرب للصحراء ، ووصل شمال إفريقيا ببقيتها . وقبل أن يستعمر الرجل الأبيض أجزاء كثيرة من القارة . أو لعلها كانت كذلك، قبل كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، ولعلها ظلت كذلك بعده .

ولكن بعد حفر قناة السويس فقدت فكرة ما كندر عن القلب الثانى فى أفريقيا وجاهتها تماماً ، لأن أفريقيا كلها أصبحت شبه جزيرة خارجة عن مجال

الاتصالات الرئيسية ، وعن تيارات وخطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب أصبحت فى معزل عن بحيرات العبور وخطوط الاتصال . أما عن فكرة ماكندر من أن الصحراء الكبرى - القلب الثانى - ليست قابلة للعبور أو للسيطرة عليها من جانب القوى البحرية . فقد أثبتت خطأها . إذا علمنا أن كل أفريقيا قد سيطرت عليها قوى استعمارية مختلفة كلها بحرية لما فى ذلك الأجزاء الصحراوية أيضاً .

ويجب أن لا ننسى أنه لا يوجد أى وجه للشبه بين الإقليمين فى وسط آسيا والصحراء الأفريقية . حتى إذا اتفقت المنطقتان فى الملامح والمقومات الجغرافية . فهناك وجه اختلاف رئيسى بين الأثنين فى الشمال والجنوب . وهو أن القلب الشمالى مركز قوى سياسية هامة جداً . بينما القلب الجنوبى لاتشغله فى الحقيقة أى قوة سياسية واحدة ولا توجد إمكانيات وجود قوة سياسية من نفس نوع الاتحاد السوفيتى أو حتى من أى نوع متوسط . فى المستقبل القريب . وكذلك لم تشكل هذه المنطقة أى مصدر لأنواع الضغوط التى يمكن أن تمارس على منطقة الهلال الداخلى ككتلة أوراسيا . سواء فى المجال السياسى أو الإقتصادى . وعلى ذلك فهذا القلب الثانوى لا يتعامل بطريقة توحى بأن هناك أى وجه للشبه بينه وبين القلب الشمالى . وهذا ما فشل ماكندر فى التنبه له .

والأهمية الحقيقية لهذه الجزر والقارات الهامشية بالنسبة للسياسة العالمية تحكمها الاعتبارات المناخية . وهى التى قيدت قدراتها الإنتاجية وبالتالى جعلت قوتها الفعلية محدودة . ويكفى أن نذكر أن معظم قارة أفريقيا يقع فى العروض المدارية . وهى إما شديدة الرطوبة والحرارة أم جافة تماماً . وفى الحالتين لا توجد فى القارة الموارد الضرورية . بل ولعلنا نكون عادلين إذا قلنا أنه حتى فى الأقليم التى توجد بها المورد الأساسية اللازمة لقيام وحدة سياسية مؤثرة فى السياسة العالمية ، فان أفريقيا قد أنهكها استنزاف



شكل رقم (٢٦)
الوحدات السياسية لآسيا

القوى الأوربية لمواردها ، ومساهمة الاستعمار فى تعطيل أو تأخير النسيج السياسى للقارة . ولعله فى الوقت الذى تتحرر القارة الأفريقية فيه تماماً من سيادة أو سيطرة العناصر الأجنبية فيها - وخاصة فى الأجزاء التى مازال الرجل الأبيض يحكم فيها - فى الوقت الذى تتحرر فيه القارة من هذه القيود يمكنها فى الحقيقة التغلب على العوائق والصعوبات التى وضعتها الطبيعة أمام تقدم القارة . ويصبح الجفاف الشديد والمطر الغزير عندئذ عوامل ذات تأثير

محلى . لأنه ليس كل القارة الأفريقية جافاً تماماً أو شديد المطر تماماً . فهناك وديان الأنهار والأراضى المعتدلة فى الشمال والجنوب . والمناطق المرتفعة فى شرق أفريقيا التى يعدل ويلطف الارتفاع فيها من حدة الحرارة .

عندئذ تكون قد توفرت للقارة الأفريقية الموارد الأساسية اللازمة لبناء قوة سياسية ذات تأثير فعال . وربما غير ماكندر فكرة اعتبارها مجرد جزيرة قارية هامشية غير ذات وزن . وبعد أن تناولنا هذه الفكرة عن قارة أفريقيا ونقدنا محاسنها وعيوبها . لا أعتقد .

فليست القضية إذن قضية موارد اقتصادية . وإلا لما حرصت أوربا على إستغلال واستنزاف الموارد الأفريقية التى كان لها دور كبير فى قيام ونهضة أوربا ، ونشأة وتقدم الثورة الصناعية على حساب العمال الأفريقيين - تجارة الرقيق - والموارد الأفريقية - الشركات التجارية قبل الأستعمار - والاستعمار السياسى . ثم بعد زوال الاستعمار السياسى ، مازالت هناك أساليب عديدة للاحتكارات الاقتصادية فى قارة أفريقيا .

نفس الشئ ينطبق على قارة استراليا ، فهى أيضاً مصنفة فى هذا التقسيم - مثل أفريقيا - على أنها قارة هامشية . وإن كانت أقل كثيراً فى مساحتها من قارة أفريقيا . لكن استراليا لها وضع خاص . وقد تمكن الرجل الأبيض من السيطرة على قارة استراليا ، وإجبار الوطنيين الاستراليين إلى اللجوء إلى معازل . وهنا نجد أن المناخ فى أغلب استراليا شديد الشبه بالمناخ فى أفريقيا بالنسبة للتشابه فى الظروف الصحراوية فى القارتين . غير أن الفكرة السائدة بالرغم من سيطرة الرجل الأبيض واستيطانه للقارة ، مازالت الموارد الأساسية اللازمة لقيام وحدة سياسية قادرة على التأثير فى السياسة العالمية ، لازالت غير متوفرة فى أستراليا .

الباب السابع
مشكلات وتحليلات فى الجغرافيا السياسية

اولا: اوضاع الاقليات ومشكلاتهم فى الدول متعددة القوميات:

قامت دول عديدة فى الماضى على أساس بناء سياسى يضم مجموعة من القوميات ، أو مجموعات سكانية متباينة الأصل العرقى ، ونجحت هذه الدول فى المواءمة بين تلك القوميات المتعددة ، والمجموعات المختلفة للسكان فى داخلها ونجحت تلك المجموعات العرقية أو القومية أو الدينية أو الثقافية المختلفة فى التعايش مع بعضها البعض . بل ولا تزال هناك دول كثيرة حاليا تجمع بين هذه المجموعات المتباينة من الأجناس و الجماعات المختلفة أصولهم وعروقهم ، ولا تزال هذه الدول لها خصائصها الوطنية العامة ، على الرغم من اختلاف المجموعات السكانية التابعة لها . مثل الصين والهند واستراليا بل والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

وفى مثل هذه الحالات توجد مشكلات الأقليات ، أى مجموعة السكان ذات الخصائص المختلفة عن بقية السكان وعن غالبيتهم . والاستقرار السياسى فى هذه الدول يتحقق دائما فى ظل نظم سياسية تراعى حقوق هذه المجموعات السكانية مهما كان عددها ضئيلا . أي ان الاستقرار هنا مرهون بالعدالة الاجتماعية والسياسية وضمان حقوق الأقلية .

وأن العدالة تنطبق على فئات الأقليات مثلما تنطبق على فئات الأغلبية تماما دون تمييز وهذا هو أكبر ضمان للاستقرار السياسى . وهذامعيار للتقدم الاقتصادى أيضا .

ولو عرضنا لعدد من الدول لوجدنا أن المواثمة بين فئات السكان المختلفة فى داخل الدولة الواحدة يتباين بين عدالة تامة فى بعض الدول إلى حالات الاضطهاد والتطهير العرقى الذى حدث ولا يزال يحدث فى البوسنة والهرسك ، وفى غيرها من جهات العالم ، التى تمارس فيها سياسة الاضطهاد العنصرى والرغبة فى التخلص من فئات معينة من السكان .

وهناك مجموعة من العوامل الجغرافية والمكانية التى تساعد على تحقيق هذه المواثمة السياسية وتحدد شخصية الدولة الوطنية وعلاقة الدولة بمجموعات الأقليات . ومن أهم العوامل الجغرافية المؤثرة .

التوزيع الجغرافى لمجموعات الاقليات :

لو أن فئة الأقلية العرقية أو اللونية أو الدينية موزعة بالتساوى فى طول البلاد وعرضها توزيعا متوازنا مثل بقية السكان من الفئات الأخرى . فإن احتمالات حدوث شقاق سياسى أو انفصال عن الدولة احتمال ضئيل للغاية ، لأن خلطة السكان متوازنة فى كل البلاد . ومن أمثل ذلك التوزيع الجغرافى للزنوج فى الولايات المتحدة ، والتى لا تخلو ولاية منهم ، حيث يتوزعون عبر الولايات المتحدة الأمريكية بنسب متوازنة ، وإن كانت أعدادهم تزيد نسبياً فى ولايات الجنوب . إلا أن هذا لا يؤثر فى الصورة التوزيعية العامة لهم وهى صورة متوازنة .

وعكس ذلك توزيع مجموعة سكان الباسك فى أسبانيا إذ تتركز مجموعات الباسك فى منطقة شمال غرب أسبانيا فى اقليم يحمل اسمهم وهو أقليم الباسك . ويطل هذا الاقليم الجبلى على خليج الباسك . ولذلك فإن مشكلة هذه الأقلية أو المجموعة العرقية المتميزة فى أسبانيا ولا تزال تلح على الساحة السياسية الأسبانية . وأن الموقف لا يلبث أن يصعد بين الحين والحين بسبب طبيعة التوزيع الجغرافى لمجموعة سكان الباسك فى منطقة

معينة . ولو كان هؤلاء السكان موزعين على بقية أقاليم أسبانيا لاختلف الوضع تماما . ولامتزجت جماعات الباسك وذابت فى المحيط السكانى العام لاسبانيا .

وقد يكون لمجموعة الأقلية هذه خلفية تاريخية . كأن يكونوا مثلا قد هاجروا من منطقة إلى أخرى فى ظل ظروف معينة . أو تم تهجيرهم بالقوة الجبرية إلى أماكن غير مواطنهم الأصلية ، مثلما حدث فى أقليم جمهورية الشيشان وأوسيشيا وهما من جمهوريات روسيا الاتحادية . التى تسعى إلى الانفصال والاستقلال عن جمهورية روسيا الاتحادية ، وهى من جمهوريات القوقاز . وقد خضعوا لاضطهاد بالغ من قبل حكومات الاتحاد السوفيتى بسبب مواقفهم الموالية للألمان أثناء الحرب العالمية الثانية . وأنهم عوقبوا بالطرد والتهجير الجبرى حيث نفى عدد كبيرمنهم إلى وسط سيبريا وخصوصا سكان أوسيشيا .

غير أنه بعد انهيار امبراطورية الاتحاد السوفيتى . وسقوط الشيوعية اكتسب سكان هاتين الجمهورية وغيرهما حقوقا لم يتمتعوا بها من قبل . وبدءوا يجمعون شتاتهم وطالبوا بالفعل بالاستقلال عن جمهورية روسيا الاتحادية . وساعدهم على ذلك أن عدداً كبيراً منهم يشغل مناصب قيادية وعسكرية هامة فى قيادة الكرملين فإن المشكلة لاتلبث أن تسخن حتي يتم احتوائها . ولكن وقعت ضغوط على هذه الشخصيات لوضع حد لهذه المشكلة ، ولم يتم وضع حل نهائى لها ، وان كانت شيشينيا قد نجحت بعد الكفاح المسلح المدمر الذى خاضته من فرض شروطهم على حكومه موسكو وأكتسبوا حقوقا تشبه الاستقلال بفضل الجهود التى بذلها الجنرال ليبيد وسيط الكرملين الماهر الذى أقصى مؤخرا .

وكذلك هاجر المسلمون من الهند إلى الأقاليم الشمالية الشرقية والغربية لتكوين باكستان كدولة اسلامية متميزة عن الهند . ولم يكن تجمع

المسلمين فى باكستان وبنجلاديش بالضرورة تجمعا إجباريا . غير أن هذا التجمع ساعد فى النهاية على تكوين دولة مستقلة لهم .

ومن أمثلة ذلك أيضا ماعانى منه أكراد العراق من صعوبات سياسية وظروف قاسية فى المعيشة بسبب مطالبهم الانفصالية . وقد عاشت جماعات الأكراد فى ظروف قاسية للغاية فى الفترة السابقة لأزمة اجتياح العراق للكويت وتعرضوا لعمليات قتل وتشريد لخلافهم مع السلطة العراقية . وليس الحال الآن أفضل كثيراً ، حتى مع الحماية التى تقدمها الأمم المتحدة حسب قرارات مجلس الأمن ، لجميع السكان الواقعين فى النطاق الجغرافى الواقع إلى الشمال من خط عرض ٣٦° شمالا والذى يضم أراضى أكراد شمال العراق وهم حاليا منقسمين على أنفسهم بسبب تدخل الولايات المتحدة وايران وتركيا فى الصراع .

غير أنه فى الحالات التى يكون التوزيع الجغرافى لمثل هذه المجموعات السكانية والأقليات المختلفة فى منطقة جغرافية معينة . أو ظروف تجعلهم معزولين جغرافيا فى جيب معين . أو محاطين من أكثر من جهة بمجموعة أخرى من السكان . فإن كل هذه الأوضاع الجغرافية توجد مبررات للقلق السياسى وعدم الاستقرار ، وتفتح الباب أمام الحساسيات ، بل والصراعات العراقية ، ومشكلات الأقليات المعروفة كما ندرسها فى الجغرافية السياسية . لأنها ربما تقود أصحابها للمطالبة بالانفصال .

وتظهر المشكلة بشكل أكثر حدة عندما يتصادف وجود هذه الأقلية فى دولتين متجاورتين مثل الأكراد فى كل من ايران والعراق ، أو العراق وتركيا . لأن تداعيات المشكلة فى واحدة من هاتين الدولتين تنعكس على الوضع فى الدولة الأخرى . وهكذا . مثل توزيع سكان مقدونيا (احدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة) بين يوغسلافيا واليونان . حاليا بين جمهورية مقدونيا

المستقلة واليونان ، وتسبب هذه المشكلة قلقا كبيراً . وتوزيع سكان كوسوفو بين ألبانيا والجبل الأسود (إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة) ، وكذلك الصينيون من أصل طاجيكستانى وتعاطفهم المفرط مع سكان طاجيكستان فهم يفضلون الانضمام إليهم . وهكذا نلاحظ أن التوزيع الجغرافى ، له دور كبير فى حجم مشكلات الأقليات ، ونظرا لطبيعة انتشارهم مكانيا وبعد أن درسنا العوامل المكانية المؤثرة فى مشكلات الأقليات هناك أيضا مجموعة أخرى من العوامل غير المكانية وهى أيضا عوامل هامة ومنها :

اللغات التى تتكلم بها الاقلية السكانية :

فقد تكون لغة الأقلية هذه مشابهة للغة غالبية السكان أو حتى قد تكون هى نفس لغة الدولة . مثل زنوج الولايات المتحدة الذين يتكلمون نفس اللغة ، بل ونفس اللكنة التي يتكلم بها بقية الأمريكيين . وذلك لأن زنوج أمريكا فقدوا الاتصال بلغاتهم الوطنية الأصلية منذ قرون واندمجوا فى خضم الحياة العامة للمجتمع الأمريكى ، يتكلمون بلغة بقية السكان ، وقد صبغوا أيضا بالصبغة الثقافية الأمريكية .

أما فى جمهوريتى التشيك والسلوفاك فقد ظل السلوفاك يتكلمون بلغة شديدة الشبه بلغة السكان التشيك على الرغم من أن السلوفاك كانوا الأقلية والتشيك كانوا الأغلبية وذلك قبل أن تستقل كل واحدة من الجماعتين فى جمهورية مستقلة منذ عامين بعد أن ظلتا دولة واحدة تحت أسم تشيكوسلوفاكيا لمدة طويلة .

وقد تكون لغة الأقليات مختلفة تماما عن لغة الأغلبية ، مثل السكان من أصل أوزبكستانى فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة . للأوزبيك لغتهم المختلفة عن اللغة الروسية (لغة الأغلبية) وهكذا . وكان الأوزبكستانيون يتكلمون لغتهم الوطنية فى منازلهم ولكنهم كانوا مجبرين على التخاطب باللغة الروسية فى الخارج ، وفى مؤسسات التعليم ، والأسواق .

ونلاحظ أن أصحاب لغات الأقلية ربما تكون لهم أولوية أو أفضلية فى الوظائف أو الأعمال فى مواطنهم الأصلية . بينما لا تكون لهم أى ميزة خارجها مثل المزايا التى يحصل عليها الناطقون بلغة ويلز فى اقليم ويلز . والناطقون باللغة الفرنسية فى إقليم كويبيك بكندا . والناطقون باللغة الانجليزية فى بقية المقاطعات الكندية .

ومن المزايا التى كانت سائدة فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أن الدستور كان يحمى أصحاب اللغات والأقليات ويعطيهم الحق فى المحافظة على لغتهم نظرا لأن الاتحاد السوفيتى بحكم تكوينه وحجمه كان يجمع فئات الجمهوريات والقوميات الصغيرة المتناثرة . ولكن بشرط أن تكتب مقاطعها أو حروفها باللغة الروسية . مع تطعيمها ببدائل من الغة الروسية لبعض المصطلحات .

أما فى فرنسا فأهل برتينى كانوا يعاملون من الناحية اللغوية بنوع من الحذر والشك وكذلك كان يعامل الباسك فى أسبانيا لغويا .

العلاقة بين المجموعات العرقية والدولة :

العلاقة بين المجموعات العرقية والدولة علاقة فريدة . حيث أنه من المستحيل عمل قوانين تسمح بالتطبيق على كل فئة . فإن القوانين ملزمة للجميع . وهى بطبيعة الحال لن ترضى الجميع . فمن الصعب عمل مجموعة قوانين ترضى جميع الفئات العرقية فى الدولة الواحدة وتتناسب مع جميع العلاقات .

وهناك قياسات كثيرة افترضها علماء الجغرافيا السياسية فى الدولة ذات العروق المتعددة أو اللغات المتعددة . منها معايير لقياس حرية استخدام اللغة فى التعامل "index of linguistic freedom" وكذلك معايير لقياس الفصل العرقى أو الاضطهاد السياسى "index of measuring ethnic segregation or Political oppression" .

ومن الأمثلة النادرة لحالات الفصل العرقى ، كان نموذج جنوب أفريقيا حيث كانت الأقلية من السكان البيض هم الذين يسيطرون على السلطة ويسيرون عجلة الإدارة والأجهزة الحكومية والمؤسسات . وأنه لم تكن للأقلية من السكان السود أية حقوق سياسية تذكر . وكانت فئه من السكان البيض لا يزيد عددها على ٤ مليون نسمة تتحكم فى مصير مستقبل ما يزيد على ٢٥ مليون نسمة . ولولا الصراع من أجل استخلاص الحق ، واستخلاص الإدارة السياسية لما تغيرت الأوضاع وتأسست حكومة وطنية سواء فى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ برئاسة المناضل الأفريقى «نيلسون مانديلا» والذى نجح فى فرض حكومة إفريقية وطنية فى النهاية .

وقد تكون الأقلية السكانية كبيرة العدد كما هو الحال فى أيرلندا الشمالية . حيث توجد أعداد كبيرة من السكان البروتستانت ، ولكنهم يعيشون فى محيط كاسح من السكان الكاثوليك . سواء فى أيرلندا الشمالية أو فى بقية الأراضى الأيرلندية . حيث أن لهم ظهير واسع وكبير من السكان الكاثوليك فى جمهورية أيرلندة الحرة . . وقد تكون الأقلية السكانية فى أعداد متواضعة . بل وفى صورة شرائح متعددة ، ومتناثرة فى مناطق متفرقة من الدولة . وفى مثل هذه الحالات ، لا يعتد كثيراً بهذه المجموعات الصغيرة . لأنها يصعب عليها مواجهة الدولة ، ويكون البديل الوحيد أمامها هو أن تذوب فى المحيط السكانى العام للبلاد .

ومن أمثلة شرائح الأقليات قليلة العدد «سكان كويبك» فى مقابل مجموع سكان كندا . فأعدادهم قليلة نسبيا . ومن الأقليات الأقل عدداً أيضاً مجموعات الاسكيمو فى كندا ، وكذلك مجموعات الهنود الحمر فى كل من كندا والولايات المتحدة . حيث تتضاءل اعدادهم تدريجيا مع اندماج أعداد كبيرة منهم فى معترك الحياة الحديثة . وشغلهم لوظائف عادية واكتسابهم مهارات ووظائف ومهن فى مؤسسات الدولة والمجتمع . وانخراطهم فى

سلك الحياة الوظيفية المدنية العادية ، لدرجة أن عدداً كبيراً منهم يشتغل فى وظائف مهنية وفى المرافق العامة والمؤسسات .

ومن أمثلة الدول التى تتعدد فيها القوميات هى جمهوريات «الاتحاد السوفيتى سابقا» وقد تم حصر نحو ١٠٨ قومية فى داخل ما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفيتى منتشرين فى ربوع جمهورياته السوفياتية أو جمهورياته الاتحادية . ويقول بعض كتاب الجغرافيا السياسية أن عدد القوميات فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق تشعبت ، وأصبح عددها ١٥٠ قومية .

والعلاقة بين فئة كل أقلية من هذه الأقليات والدولة تعتمد على طبيعة توزيعهم الجغرافى وأعدادهم . فالعلاقة بين السكان والبروتستانت والدولة فى أيرلندا الشمالية أو حتى علاقة الكاثوليك مع الدولة مختلفة تماما عن علاقة جماعات الاسكيمو والدولة فى كل من كندا والاتحاد السوفيتى ، أو دولة الاتحاد الروسى الحالية . فأعداد الاسكيمو فى جمهورية روسيا الاتحادية فى الوقت الحاضر لا يزيد على ١٥٠٠ نسمة . وهم أقرب إلى النموذج العرقى ، أو الشريحة الصغيرة المتبقية من جماعات الاسكيمو فى المنطقة وهم أقرب ما يكونوا إلى عينة من السكان .

اثر الايديولوجيات فى الاقليات والقوميات

مما لا شك فيه أن قضايا العصبية القومية أو العرقية ، أو بالنسبة لمجموعات الأقليات من أى نوع تتأثر بشكل مباشر بدرجة سيطرة الدولة وهيمنتها على مقاليد الأمور فى البلاد وتعتمد إلى درجة كبيرة على مقدار سيادة فكر سياسى معين . إذ تسعى الدولة إلى البحث عن عوامل تساعد على ترابط هذه الفئات المتنافرة من السكان فى داخل الدولة الواحدة .

وقد ساعد الدين الاسلامى كثيرا على دمج القوميات المختلفة فى الدولة الإسلامية وصهر العروق وتذويب الفوارق الطبقية واللونية . ونجحت دولة الاسلام فى إقامة مجتمع متجانس على الرغم من كل الصعوبات اللغوية والوطنية . ولكن عندما ضعفت الدولة الاسلامية بدأت تظهر العصبيات المحلية . والنعرات القبلية واللغوية والقومية . وانفصلت أجزاء كثيرة من الأجزاء التى كانت تابعة لها عن الدولة مما أضعف المسلمين وشجع الآخرين على الاستفادة من هذه الأوضاع وساعد على ذلك أيضا خضوع أراضيها لأطماع الامبراطوريات الاستعمارية التى حل محل الدولة العثمانية فى معظم أجزائها .

كذلك نجحت الشيوعية فى كل من الاتحاد السوفيتى سابقا ويوغسلافيا والصين على صهر الفوارق القومية واللغوية وتذويبها . وكان تعلق السكان بالجوانب الأيديولوجية للشيوعية والاشتراكية يفوق تعلقهم بالأصول العرقية واللغوية .

نموذج يوغسلافيا :

وفى حالة يوغسلافيا ، أو دولة الاتحاد اليوغسلافى سابقا . فإن فترة الخمسينيات والستينيات كانت تسود فيهما أيدولوجيات الفكر الاشتراكى الشيوعى . وقد ساعد على اندمال جروح قديمة وعقد عرقية ولغوية كثيرة . فشبه جزيرة البلقان ، وبصفة خاصة دولة الاتحاد اليوغسلافى كانت مليئة

بأنواع كثيرة من المجموعات البشرية ،وكانت قد تجمعت بها فى أعقاب الصراعات المتتالية بين إمبراطوريات وسط وشرق أوربا ، والدولة العثمانية . كانت قد تجمعت بها عبر أربعة قرون مجموعة من الفئات السكانية ذات الأصول الفريدة ، والنادرة . غير أن تيار الفكر الاشتراكى الذي كان سائدا ، أعطى بديلا للسكان عن التميز العرقى أو الثقافى .

وكانت من الأمور الملفتة للنظر أن نجد فى دولة الاتحاد اليوغسلافى هذه فئات كالصرب والكروات والمسلمين وأغلبهم من الكروات . وفئات من أصل تركمانى وأخرى من بقايا امبراطورية النمسا والمجر ، وكذلك جماعات من السلاف والسلوفين والكروات والصرب والألبان والمقدونيون والرومانيون (وهم سلاف أيضا) نجد كل هؤلاء يعيشون فى داخل دولة الاتحاد اليوغسلافى .

وأن الأيديولوجية الاشتراكية الشيوعية في عقود الخمسينيات والستينيات ربطت مجموعات السكان ببعضها البعض ، وذويت الفوارق والنعرات القديمة ، ويدأ الناس يفكرون كأمة يوغسلافية اشتراكية واحدة .

وما أن انهارت الشيوعية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى حتى سقطت أيضا فى دولة الاتحاد اليوغسلافى . وظهرت من جديد النعرة القومية القديمة فاستقلت كرواتيا وسلوفينيا ، ثم بعد ذلك صربيا والجبل الأسود الذان كونا إتحاداً لصربيا ، ثم بعد ذلك استقلت مقدونيا بعد أن حلت مشكلاتها مع مقدونيا اليونانينة ، وحسم الاتحاد الأوربى هذا الخلاف لصالح مقدونيا . وعلى حساب اليونان ، وبقيت فقط مشكلة جمهورية البوسنة والهرسك . والتى كان ٦٤٪ من سكانها من المسلمين وأغلبهم من أصل كرواتى وفئة قليلة من أصل تركمانى . بينما ٣٦٪ من أصول صربية وسلافية وكرواتية .

وفى ظل النظام الاشتراكى فى يوغسلافيا السابقة ، كان يسود شعور هائل بالاحباط عند فئات السكان الكرواتيين ، خصوصا وأنهم لعبوا دورا

ثانويا خلال فترة دولة الاتحاد اليوغسلافى . وسبب هذه الاحباط هو التناقض الكبير بين ما كانوا يقومون به فعلا ، وبين الصلاحيات التى كانت ممنوحة لهم ، كذلك بين الفعاليات التى كانت تسند إليهم . وبين ما كانوا يستحقونه فعلا ، أو ما كانا جديرين به وما كان يستحقونه من وجهة نظرهم . وقد تعاظم لديهم إحساس عميق بالاضطهاد وأنهم لم يعطوا الفرصة الجديرين بها خلال سنوات الاتحاد اليوغسلافى .

فكانوا يشعرون بأن مكانتهم قد تدنت كثيرا خلال فترة دولة الاتحاد اليوغسلافى ، فى الوقت الذى كانت المزايا الرئيسية فى الدولة تسند إلى السكان من أصل صربى ، خصوصا وأن الكروات كانوا يتوقعون دورا رئيسيا فى ظل دولة الاتحاد اليوغسلافى ، وكانوا يطمعون فى تأكيد هذا الدور وتنميته ، بدلا من تراجعه وتدهوره إلى تلك الدرجة المتدنية فى ظل الاتحاد ، وخصوصا وأنهم كانوا يتمتعون بامكانيات ضخمة فى الانجازات الاقتصادية والسياسية ، أى لأقليم كرواتيا ولدولة الاتحاد ككل .

وقد ترجم ريتشارد موير هذا الموقف فى تصور العلاقة بين توقعات فئات السكان المختلفة فى الدولة ، من خلال واقعهم الجغرافى ، وأعدادهم وإمكانياتهم فى ناحية ، وبين ما أتيح لهم فعلا فى الممارسة الاقتصادية والسياسية ، وما أسند لهم من دور سياسى . وهو الذى يترجم فى الجغرافيا السياسية بمقياس المكانة السياسية للمجموعات السكانية (1) "Collective Value Position of. ethnic groups" .

وقد حول ريتشارد موير هذه العلاقة إلى مقياس بيانى يوضح الأهمية السياسية الفعلية للمجموعات السكانية المختلفة فى دولة الاتحاد اليوغسلافى ، حيث يوضح هذا الشكل البيانى المكانة الاقتصادية والسياسية للسكان ، وذلك بالنسبة للعامة وكذلك بالنسبة للطبقات المختلفة . وكذلك مقياس آخر لقياس الامكانيات المتاحة لكل مجموعة سكانية ، من خلال رصد القدرات

---

(1) R. Muir, R. "Modern Political geograbhy. The Macmillan Press Ltd., London. 1975, PP. 98.

العددية والفنية والعلمية لكل مجموعة ، ومقارنتها بالاسهامات الفعلية ، وماذا يتلقون فعلا من اهتمام وقيمة فى بنية الاتحاد الفيدرالى . والى أى حد تكون اسهاماتهم فى بناء المجتمع ايجابية .

وأمكن من خلال استخدام هذه القياسات ، وبعض الدراسات الميدانية ، أمكن رصد مشاعر الكروات الانفصالية حتى أثناء عصر تيتو ودولته الاتحادية . . بينما فى المقابل رصدت اتجاهات وحدودية عارمة لدى أقاليم وفئات الصرب . وهى الفئات المستفيدة من دولة الاتحاد . فكانوا يريدون تحويل هذا الاتحاد الى وحدة اندماجية كاملة . وجعلتهم ومشاعرهم الوحدوية يتصدون لكل المشاعر الاقليمية الانفصالية ويستخدمون الأيديلوجيا الاشتراكية للدولة للدفاع عن الاتحاد والوحدة ، لأنهم الفئة المستفيدة من هذه الظروف ، فمنهم الأغلبية العددية وهم الذين يشغلون أهم المناصب القيادية . وهم الذين تكون لهم أولوية فى الوظائف العامة بالمؤسسات والأجهزة الحكومية . وكذلك كانت لهم أغلب الوظائف القيادية .

وهذا يفسر مقاومة الصرب لفكرة فك مركزية الادارة والحكم فى دولة الاتحاد . ومحاربة أية اتجاهات لاعطاء سكان الجمهوريات والوحدات الادارية الفرعية أية صلاحيات ادارية أو سياسية محلية . خصوصا فك مركزية الحكم "The decentralization of Power"

لأنها بالنسبة للصرب تمثل تراجعا عن تحقيق فكرة دولة الصرب الكبرى التى كانوا يأملون فى تحقيقها ، والتى ساعدت الأيديولوجية الاشتراكية على تحقيق صورة قريبة منها مؤقتا حتى تتاح لهم الفرصة لتحقيقها بالفعل . وهو ما سعت إليه جمهورية صربيا بعد تفكك دولة الاتحاد . وهى محاولة جمع كل الصرب فى يوغسلافيا السابقة وتكوين دولة الصرب الكبرى .

ومن أكبر العوامل التى وقفت عقبة أمام تحقيق « دولة الصرب الكبرى» هى سلبيات المجموعات السكانية الأخرى داخل دولة الاتحاد ، وذلك لتعدد المجموعات العرقية . وذلك بسبب وجود تطلعات سياسية واقتصادية لكل مجموعة على حدة كالكروات والمسلمين والسلوفين وغيرهم . الذين لهم تطلعاتهم وآمالهم الوطنية أيضا .

وقد أثرت هذه الاتجاهات ، والاتجاهات المضادة فى السلوك السياسى والاقتصادى وفى الأحداث نفسها ، وتحولت الى صعوبات اقتصادية فعلية جعلت دولة الاتحاد تعانى بصورة جادة من مشكلات اقتصادية مزمنة ، دوافعها سياسية وأسبابها عرقية . وذلك بسبب وجود تيارات سياسية داخلية مناهضة لفكرة دولة الصرب الكبرى .

اتجاهات مجموعات الاقليات فى حالات اخرى :

وما حدث لا يزال يحدث فى يوغسلافيا السابقة ، يوثر على الواقع السياسى الحالى ومستقبلا ، وليست شبه جزيرة البلقان هى الحالة الوحيدة التى تتفاعل فيها قضية الصراعات العرقية والقومية فإنه توجد عشرة الأمثلة والنماذج الأخرى فى مناطق كثيرة من العالم .

فنجد أن اتجاه مجموعات الأقليات وتطلعاتهم الى حياة أفضل ووضع سياسى أفضل ، تدفعهم إلى الدخول فى صراع مع الدولة أو مع فئات الأغلبية السكانية ، خصوصا عندما تكون حقوقهم العامة مهضومة . أما اذا كانت هناك أوضاع سياسية واجتماعية تسمح بحقوق متوازنة لكل فئات السكان فإننا لا نجد مثل هذه الصراعات على الرغم من وجود فئات أقلية معينة .

فالاسكتلنديون داخل المملكة المتحدة تتضارب مواقفهم واتجهاتهم بالنسبة لقضية الاندماج فى المجتمع البريطانى ، أو الاحتفاظ بالتبعية للتاج

البريطانى مع بعض الحقوق النيابية والدستورية المحلية والصلاحيات الادارية المحلية . وفريق أخر يرى فى ضرورة وجود كيان سياسى مستقل للاسكتلنديين .

وقد تبين من واقع الانتخابات المحلية فى اسكتلندة عام ١٩٨٦ أن نسبة الاصوات التى أيدت استمرار الابقاء على الهوية البريطانية ، كانت ضئيلة للغاية بالرغم من إعطاء اسكتلندا قدراً أكبر من الحجم الذاتى وصلاحيات الادارة المحلية "A Biritish Fraumework but prefer a greater measure of national autonomy"

وتلعب الظروف السياسية العامة فى بريطانيا دوراً هاماً فى التأثير على اتجاهات السكان . ففى الدورات الانتخابية التى تحظى فيها اسكتلنده بنصيب معقول من برامج التنمية الاقتصادية وصيانة البنية الاساسية ودعم المؤسسات العامة والخدمات . تزيد فيها نسبة الراغبين فى الاستمرار فى التبعية للمملكة والتاج البريطانى . أما فى الفترات الانتخابية التي يحدث فيها قدر من الإهمال تكون المطالبة بقدر أكبر من الحكم الذاتى ، بما يتناسب مع تطلعات السكان المحليين وعواطفهم نحو تأكيد الهوية الوطنية الاسكتلندية .

الإريتريون :

بينما يسكن أهل الحبشة المرتفعات والمناطق العليا لهضبة الحبشة ، ويدين سكانها بالمسيحية منذ عهود قديمة . نجد أن سكان المنطقة السهلية والساحلية المطلة على البحر الأحمر هم أهل أريتريا المسلمين . وهم جماعات مختلفة عن سكان الهضبة الحبشية المرتفعة .

غير أن حكومة الحبشة ضمت منطقة أريتريا اليها إداريا وسياسيا منذ عام ١٩٦٢ ، ومنذ ذلك الوقت كانت حركة تحرير أريتريا تقاوم كل وسائل الضغط السياسى والاقتصادى لاستمرار تبعيتها للحبشة . وكانت حرب تحرير

فعلية ، سقط فيها آلاف الشهداء ساعدتها فيها كل الدول العربية ، وخصوصاً اليمن المواجهة لها على الجانب الآخر من البحر الأحمر . بل وسمحت لها باستخدام واحدة من جزيرتين يمنيتين . هما حنيش الكبرى وحنيش الصغرى . ولكنه حقق فى النهاية استقلال أريتريا عن الحبشة . وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة . ولها مقعد فى منظمة الدول الافريقية ومقعد فى الأمم المتحدة .

وقد تحقق هذا الاتجاز فى عام ١٩٩٣ ، وكان شعب أريتريا لا يقبل أثل من الاستقلال وتأسيس دولة مستقلة . على الرغم من أنهم كان ينظر اليهم فى بدء حركة التحرر كأقلية سكانية شأنها فى ذلك مئات حالات الأقليات فى أماكن متعددة فى العالم ، ولكن اصرار سكان أريتريا على تحقيق غايتهم ، كان هو السبب الأساسى فى تحقيق الاستقلال ، وحصول شعب أريتريا علي حقوقه كاملة . والغريب أنهم يحتفظون بعلاقات جيدة مع الحبشة حاليا بل والأغرب من ذلك أنهم طمعوا فى السيطرة على جزيرتى حنيش الصغرى والكبرى ، والآن تحتكم كل من اليمن واريتريا للتحكيم الدولى على ملكية هاتين الجزرتين فى مدخل البحر الأحمر .

تغير اتجاه وايديلوجية الاقليات :

ان الاتجاه لفئات الاقليات لا يستمر على وتيرة واحدة دائما . فهو قابل للتغير سلبا وايجابا . فقد تباينت مواقف الاكراد فى العراق وايران وتركيا حول قضية الوطن القومى ، ورأى كثيرون منهم أنهم أحسن حالاً داخل الدولة التي يتبعونها . وأن بيئاتهم الجبلية فى كردستان فقيرة جدا وانهم إذا أسسوا دولة فسوف تكون فقيرة الموارد ، قليلة السكان وعلى الرغم من ذلك فهناك معارضون ومويدون لفكرة دولة الأكراد .

وتتغير مواقف الاكراد داخل الدولة الواحدة حسب الظروف السياسية التي يتعرضون لها . ولذلك تختلف درجات حماسهم من فترة لأخرى .

خصوصا إذا عرفنا أن الأكراد ينتشرون فى دول كثيرة منها إيران والعراق وسوريا وتركيا وأرمينيا . وهل يمكن جمع كل هؤلاء الأكراد وتأسيس دولة تضمهم جميعا ، وعلى أى أرض تبنى هذه الدولة؟ على الأرض التركية أم العراقية أم الايرانية؟ هذا هو بيت القصيد .

وكان لتأسيس نظم سياسية رجعية فى كل من البانيا والمجر فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر الأثر على الحركات الثورية وموجات التغير التى سادت هذه المناطق ، وان تلك النظم الرجعية فى كل من ألبانيا والمجر كانت وراء مطالبة سكانهما بالوحدة أو الاتحاد مع يوغسلافيا لكى يتخلصوا من هذه النظم الظالمة . على الرغم من أن المجر تقع إلى الشمال من يوغسلافيا فى شرق وسط أوربا وكانت أصلا مركزا لامبراطورية ضخمة وأن البانيا تقع جنوب شرق يوغسلافيا على البحر الادرياتيكى . وهى اقليم جبلى فقير . ورصيده محدود للغاية فى الاسهامات السياسية .

ومع ذلك طالب السكان فى الدولتين بالانضمام الى دولة الاتحاد اليوغسلافى – وجدير بالذكر أن مجموعات السلوفاك فى داخل دولة تشيكوسلوفاكيا كانوا أيضا أقلية وكانوا يشعرون بالظلم ، وكانت لهم مطالبات بالاستقلال منذ فترة . وقاموا بالفعل بحركة مقاومة للنفوذ السوفيتى فى داخل تشيكسلوفاكيا . وقامت ثورة عامة فى تشيكسلوفاكيا لاسباب متعددة فى ربيع عام ١٩٨٦ . والمسمى «بربيع براغ» .

وفى أعقاب ذلك قامت القوات السوفيتية بغزو كامل لتشيكسلوفاكيا استخدمت فى هذا الغزو قوات حلف وارسو ، أو جيش المعسكر الشيوعى وتمت السيطرة على هذه الثورة فى عام ١٩٨٦ تماما كما تمت السيطرة على ثورة المجر فى عام ١٩٥٦ ولكن فى أعقاب ذلك منح السلوفاك بعض صلاحيات الحكم الذاتى كرد فعل طبيعى لهذه التيارات الثورية العارمة التى كانت تجتاح أوربا الشرقية من وقت لآخر .

وكانت هذه التيارات السياسية الثورية عنيفة أحيانا ، وكانت تحدث مرة فى المجر ومرة فى البانيا ومرة فى تشيكسلوفاكيا . بالاضافة إلى الحركات التى حدثت فى يوغسلافيا . وذلك لاسباب ظاهرها سياسى ، ولكن دوافعها الحقيقية عرقية وقومية محلية . نابعة من رغبة مجموعات من الاقليات والمجموعات العرقية المختلفة التى تشعر بالظلم والاضطهاد فى التخلص من هذا الظلم . ولذلك تقوم تلك الحركات . وتحدث المشكلات السياسية المعقدة .

ولذلك فإن التحليل السياسى الحقيقى لكل من هذه المشكلات لابد وأن يأخذ فى اعتباره الجوانب السياسية . ولكن قبل ذلك ينبغى دراسة الخلفية الجغرافية للمشكلة . وبصفة خاصة جغرافيتها السياسية . أو بعبارة أدق مشكلات الأقليات وطبيعة توزيع المجموعات السكانية المختلفة . وحجم هذه الأقليات . وخطورتها على الكيان السياسى للدولة .

ونلاحظ أنه بعد انهيار الشيوعية وزوال النظم الشمولية من شرق أوربا . بدأت الشعوب تعبر عن رغباتها الحقيقية . ومن بين المجموعات السكانية التى استفادت من هذه التغيرات مجموعة السلوفاك فى داخل تشيكسلوفاكيا السابقة . والذين عبروا طويلا عن رغبتهم فى الحصول على حقوق متساوية مع التشيك (الأغلبية السكانية) . ولكنهم ظلوا يعانون لمدة طويلة من مشكلات الأقلية . وفى النهاية استقلت كل من التشيك والسلاف فى دولتين مستقلتين .

انواع الاقليات :

يمكن تصنيف الاقليات الى عدة أنواع حسب طبيعة الظروف التى بدأت فيها مشكلتهم ، ونوع المعاملة التي يعاملون بها من الدولة ، وكذلك حسب أعدادهم والمساحة التى يشغلونها . وأيضا حسب درجة انفصال الأقلية عن كيان الدولة أو اندماجهم فى الكيان الاجتماعى والسياسى للدولة التي يعيشون فيها . أو تطلعهم للانضمام لدولة أخرى مجاورة

ومن أنواع الاقليات ما يأتى -:

اولا: الاقليات التاريخية:

وهى الاقليات السكلنية . أو مجموعات السكان التي يرجع وجودهم فى الدولة الى أسباب تاريخية أو ظروف سياسية طارئة . ومن أمثلة هذه الأقليات التاريخية - أن تسكن فى الدولة فئة معينة من السكان ويمارسون حياتهم فيها بالرغم من أنهم لا يشعرون بالانتماء اليها . أو تكون هذه المنطقة قد آلت الى هذه الدولة لظرف أو لآخر . وعندما تلحق منطقة ما بدولة ولم تكن تابعة لها ، تنشأ فى هذه الحالة مشكلة الأقلية ، مثل خضوع لواء الاسكندرونة وهو سورى الاصل الى الحكم التركى . وظلت منطقة الاسكندرونة السورية تخضع للدولة التركية مدة طويلة وهى لا تزال كذلك حتى الآن .

وسكان الاسكندرونة هم عرب يتكلمون اللغة العربية ، وينتمون بمشاعرهم وتوجهاتهم الثقافية والاجتماعية ناحية وطنهم الأصلى سوريا . غير أن طول فترة خضوع هذه المنطقة لتركيا سمح بوجود أمر واقع ومستمر ، وهو تبعية الاسكندرونة لتركيا . حتى أصبحت فى النهاية جزءاً لا يتجزأ من الدولة التركية .

ولولا خضوع الاسكندرونة لتركيا فى ظل ظروف سياسية وعسكرية وتاريخية معينة فى عام ١٩٣٩ لما تحولت الى جزء من الأراضى التركية حاليا . على الرغم من أنه لا يزال يطلق عليها فى سوريا «اللواء السليب» .

ومن الأمثلة الأخرى للأقليات التاريخية . أنه عقب انتصار القوات البريطانية على القوات الفرنسية فى كندا أثناء السباق السياسى والعسكرى بين الامبراطورتين الفرنسية والبريطانية . خضعت منطقة كويبك للسيطرة البريطانية .

فقد قامت القوات البريطانية بهزيمة القوات الفرنسية فى كويبك عام ١٧٥٩ ، وهزمتهم فى مونتريال عام ١٧٦٠ مما أعطى للبريطانيين سيطرة

كاملة على حوض نهر السانت لورنس . وبالتالى الحكم النهائى فى أهم المناطق الحيوية لكندا وظلت هذه السيطرة من جانب مجموعة السكان الناطقة باللغة الانجليزية ، وبعد جلاء القوات البريطانية خضعت كل مجموعات السكان الناطقين باللغة الفرنسية للسيطرة من قبل السلطة الجديدة ذات الاصول الانجليزية .

إقليم كويبك :

وهنا نجد أن سكان كويبك وجيوب أخرى فى كندا من الناطقين باللغة الفرنسية يعيشون منذ ذلك الوقت كأقلية ، وصدر بذلك قانون أعطى أهل كويبك حق التحدث باللغة الفرنسية ، وصدر قانون يعطى أهل كويبك حق الاحتفاظ باللغة الفرنسية كلغة لهم فى مقاطعة كويبك . وذلك منذ صدور القانون فى عام ١٧٧٤ . وكان قد صدر قانون آخر فى تاريخ سابق لذلك يعطى أهل كويبك الحق فى أن يظلوا على مذهبهم ، وهو مذهب الروم الكاثوليك ، بينما بقية السكان فى كندا كما نعلم من البروتسانت ، كما يعطيهم أيضا حق الابقاء على النظم المدنية والادارية الفرنسية .

وقد ساعدت اللغة والدين والنظم المدنية والادارية على هذا الفصل الواضح بين النظم القائمة فى كويبك وبقية مقاطعات كندا .

كماساعدت مجموعة أخرى كبيرة من العوامل الثقافية والسياسية على تجسيد هذا الفصل . وجعل كويبك فعلا مختلفة بشكل كبير عن بقية كندا . وكانت الطبقة الارستوقراطية وطبقة الاليت أو الطبقة المثقفة المتميزة قد غادرت كندا بعد سيادة السيطرة البريطانية ، وبقيت فى كويبك فئة الموظفين من الاداريين والمشتغلين منهم فى وظائف الخدمات الرئيسية ، وقد ساعدت مبادئ الثورة الفرنسية . وكذلك مبادئ الثورة الامريكية على تحقق قدر معقول من العدالة فى ربوع كندا . وكويبك أيضا . وبدأت تزول مشكلات التفرقة والفصل بين مجموعات السكان الكنديين من أصل بريطانى من ناحية

والكنديين من أصل فرنسى فى كوبيك وبقية كندا من ناحية أخرى . وكان الضمان الوحيد للإبقاء على السمة الخاصة المميزة لكوبيك هو الاحتفاظ باللغة الفرنسية . والمذهب الرومى الكاثوليكى Roman Catholic

وكذلك الاحتفاظ بنظم التعليم الفرنسية . ولول ذلك لضاعت الشخصية الفرنسية لكوبك وذابت فى وسط المحيط الانجليزى السائد فى كندا .

وتظهر بين الحين والحين وحتى الآن صيحات ونداءات سياسية من أجل الحكم الذاتى لكوبيك وبعضهم ينادى بالاستقلال التام عن كندا . وتكوين دولة كويبك المستقلة ، وهناك فئات كثيرة من سكان كوبيك متعاطفة مع فكرة استقلال كوبيك .

وقد دعى إلى ذلك الرئيس الفرنسى الراحل «شارل ديجول» أثناء زيارته لكندا عام ١٩٦٨ حيث نادى فى خطاب له أمام أهل كويبك«فلتحيا كويبك حرة وتحيا فرنسا» . مما سبب حرجاً بالغاً للحكومة الكندية والفرنسية فى ذلك الوقت مما أدى إلى نهاية سريعة لزيارة الرئيس ديجول بمقولته الشهيرة وتسبب فى الأزمة السياسية البالغة التى نشأت بين الدولتين والتى لم تهدأ ولم تعالج نتائجها الا بعد ذلك بسنوات طويلة .

ومما ساعد على ذلك أن الكنديين من أصل فرنسي يكونون مجتمعا زراعيا . والزراعة حرفتهم التقليدية بحكم طبيعة الاقليم ، وهم لذلك محافظون ، ولهم تقاليد المجتمع الزراعى البسيط ، عى عكس سكان المناطق الصناعية وسكان المناطق الحضارية والمدن الكبرى . لذلك يتمسكون بالتقاليد . ويتمسكون بالقيم الدينية ويتمسكون أيضا بالنظم الكلاسيكسة أو القديمة فى السلوك الاجتماعى . لذلك نجد أن معظمهم موظفون ومحاسبون واداريون ، وأطباء ، ومحامون ، ومجموعات سكانية ينتمى أغلبهم للطبقة الوسطى من المجتمع .

ومع تزايد الضغوط السكانية الكبيرة اضطرت مجموعات كبيرة من السكان الى الخروج الى المناطق الحضرية على الرغم من إضطرارهم الخضوع للنفوذ البريطانى أو الهجرة الى المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية . وكان تعلم اللغة الانجليزية ضروريا للانخراط في الوظائف العامة . فاكتسب أغلب السكان الكنديين بحكم الضرورة كفاءة التحدث بالانجليزية من أجل الحصول على أعمال ووظائف فى بقية الاجزاء الكندية .

ونلاحظ أيضا أن الشركات الامريكية التى كانت لها أنشطة صناعية أو تجارية فى كندا كانت تفضل الموظفين والمديرين من أصل انجليزى أو على الأقل الناطقين باللغة الانجليزية لسهولة التعامل والتفاهم مع أجهزة هذه الشركات الإدارية .

وكذلك سادت هذه الظاهرة بسبب ضعف الاتحادات العمالية للكنديين الفرنسيين ولو كانت لهم إتحادات قوية لدافعت بصلابة عن حقوقهم وخصوصاً الموظفين والعمال الكنديين من أصل فرنسى . وأوقفت الممارسات التمييزية ، وصور التفرقة المختلفة .

وعلى سبيل المثال : فى مدينة مونتريال وحدها وهى ثانى أكبر مدينة ناطقة باللغة الفرنسية فى كندا . توجد علاقة ارتباطية قوية بين الدخول الاقتصادية المنخفضة وبين ضعف التحدث باللغة الانجليزية . بينما الذين يتكلمون الفرنسية والانجليزية بطلاقة يحصول على أحسن الوظائف وأعلى الأجور . وأن اللغة الرسمية الثانية وهى الانجليزية ضرورية للحصول على المزايا الوظيفية .

ويعتبر ٨٠٪ من سكان كويبك أن اللغة الفرنسية لغتهم الأولى . وهذا دليل على مقدار محافظة الكنديين فى كويبك على هويتهم الخاصة . وقد يفسر ذلك على أنه نوع من الفصل الذى نجح فى إحتواء فئة خاصة من

السكان دون الإندماج فى نسيج المجتمع الكندى ككل على الرغم من حركية المجتمع الكندى ، وعصرية الحياة . وشبكات المواصلات والاتصال . فإن بقاء هذه المجموعة السكانية من الكنديين الفرنسيين على هذا القدر من التميز يعنى إصرار السكان على المحافظة على شخصيتهم . وقد نجحوا بالفعل فى الحصول على بعض الحقوق الدستورية . والانتخابات الخاصة بهم . وحصلوا على قدر من الاستقلال الذاتى فى داخل الاتحاد الكندى . وبعض الممارسات التى تقترب من صور الحكم الذاتى .

مشكلات التفرقة الناتجة عن صراعات داخلية :

عندما يكون النسيج السكانى للدولة متجانسا ، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لانسمع عن صراعات سياسية ، ولامجموعات متميزة أو مضطهدة . ومن العوامل التى تساعد على تجانس النسيج السكان للدولة ، هو طول التجربة السياسية ، والمواجهات والتهديدات الخارجية التى ساعدت على توحيد المشاعر والانتماء السياسى ، وكذلك انصراف السكان الى التنمية ، والارتقاء بالمجتمع من أجل تحقيق مستويات معيشية أفضل للسكان . وينعكس هذا التجانس فى التكوين السكانى للدولة فى صورة حصول كل السكان على حقوق متساوية من الناحية السياسية والاقتصادية . ولاحساسهم بالانتماء إلى بناء اجتماعى وسياسى واحد .

وفى المقابل ، نلاحظ أن بعض الدول تعاني من مشكلات داخلية كثيرة نتيجة عدم تجانس فئات سكانها . ربما تكون الدولة قد تعرضت لسلسلة متلاحقة من الهجرات حيث وفدت اليها مجموعات متنوعة من السكان من بيئات وخلفيات عرقية مختلفة . بسبب ظروف الحرب أو المجاعة أو التغيرات السياسية أو تعديلات الحدود . أو بسبب الهجرة العادية ، بحثا عن العمل ومورد الرزق . مثل النسبة الكبيرة من الأتراك والايرانيين التى تعيش في ألمانيا . وهذه الفئة كانت وراء الكثير من القلاقل فى السنوات العشر الأخيرة فى ألمانيا .

خصوصا فى الفترة التى أعقبت توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية . ونزوح أعداد كبيرة من الالمان من ألمانيا الشرقية الى إقليم ألمانيا الغربية . حيث أعطيت لهم الأولوية فى الحصول على الوظائف فى المؤسسات الاقتصادية والصناعية . وفى الأسابيع الأولى لتوحيد ألمانيا دخل المانيا الغربية نحو ستة ملايين ألمانى نازحين من المانيا الشرقية . من مجموع سكان المانيا الشرقية البالغ عددهم عشرة ملايين . ثم مالبثت الامور أن استتبت وعادت أعداد كبيرة منهم مرة ثانية الى المانيا الشرقية . وانخرط السكان بطريقة طبيعية وعادية فى المؤسسات الاقتصادية والصناعية والادارية للمجتمع . وأن عملية النزوح الأولى كانت بسبب وجود حائط برلين الذى كان يفصل بين ألمانيا الشرقية والغربية وكذلك بسبب القطيعة الفعلية بين الالمانيتين والتى استمرت منذ عام ١٩٦١ وحتى سقوط حائط برلين الى الأبد . وتوحيد الالمانيتين .

نتيجة لهذه التطورات ، بدأت فرص العمل والكسب تضيق أمام الفئات الأجنبية . وأمام فئات أخرى من الطوائف المهاجرة التى استقرت فى ألمانيا منذ فترة طويلة . وبدأت هذه الفئات تشعر بنوع من التميز أو الفصل الاجتماعى والاقتصادى . وبدأ يتولد فى المجتمع تيار معارض ليس فقط لاشتغال هذه الطوائف بالنشاط الاقتصادى وتقلدهم مناصب فى المؤسسات الحكومية . ولكن بدأ يتولد تيار معارض لوجودهم فى ألمانيا ككل . وبدأت التيارات اليمينية المعارضة تلاحق هذه المجموعات السكانية . وتطاردها فى السكن أيضا ، وبدأت عناصر متطرفة تلحق بهم أضرارا بالغة تهدد حياتهم وأمنهم وتؤذيهم فى الأسواق والأماكن العامة . بل وتحرق مساكنهم .

ولاتزال الدولة الألمانية تحاول جاهدة الموائمة بين أطراف المجتمع الألمانى ككل وهذه الطوائف التى تمارس ضدها عمليات التطرف والفصل العرقى والاجتماعى ، ومن الجهود التى تبذلها الحكومة الألمانية هى فكرة عودة المهاجرين الطوعية الى بلادهم الأصلية مقابل مكافآت مالية ضخمة

ومعاشات ممتازة . وكذلك عن طريف مساعدتهم فى عمل مشروعات إقتصادية فى بلادهم الأصلية .

وقد أثارت موجات مطاردة الأجانب فى ألمانيا غضب المجتمع ككل .

ولكنها صورة من الأضرار ودرجة التميز التى تعرضت مجموعات السكان المهاجرة الى البلدان الأوربية سواء منهم من كان من أصول أفريقية أو أسيوية أو حتى من أصول عربية وتركية .

اولا : الاستقلال من اهم مقومات الدولة :

تطبيق على الدول حديثة الاستقلال :

الاستقلال الوطنى من أهم مقومات وخصائص الدولة . فلا سيادة بدون إستقلال ، واستقلال الدول يساعدها على ممارسة الحقوق الوطنية ، ويجعلها حرة الإرادة كاملة السيطرة على ترابطها الوطنى .

ومن المعروف أن الدول حديثة الاستقلال عانت لمدة طويلة من حرمان أهلها من ممارسة حقوقهم السياسية ، وحرمانهم من المشاركة فى تشكيل الصورة العامة للبلاد . ولو كان ذلك فى أبسط الصور مثل أسماء الشوارع ورسم سياسة التعليم ، وتوجيه الاقتصاد الوطنى ، وخطط النقل والمواصلات ، وأمور البلديات وإدارة المدن ، وذلك بسبب تسلط القوى الاستعمارية فى فترة الاستعمار .

ومع تيار الاستقلال الذى عرفته الدول فى النصف الثانى من هذا القرن بدأت تتغير أمور كثيرة فى الدول حديثة الاستقلال ، منها استعادة السيادة على التراب الوطنى وممارسة الحقوق السياسية ومنها تأكيد الروح الوطنية للسكان والعمل على تنمية الدول ومواردها وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وجهة وطنية صحيحة ، وتحقيق مصالح الوطن ووضعه فوق كل الاعتبارات . وقد تطلب ذلك إدخال تعديلات كثيرة على الأنظمة السابقة فى العصر الاستعمارى ، بل وإنشاء واستحداث أنظمة جديدة ومؤسسات جديدة في الخدمات والإدارة والانتاج ومؤسسات الاعلام وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية من جديد .

التغيرات الشكلية :

ومن بين التغيرات التى تطرأ على المجتمع فى مثل هذه الدول تغيرات تتأثر بها هيئة الأرض والمكان فتغيرت مثلا أسماء الأماكن Landscape

وحلت أسماء وطنية محل الأسماالاستعمارية ، وحملت مؤسسات التعليم الشوارع والميادين أسماء أبطال الكفاح من أجل الاستقلال والحرية ، وأسماءالمجاهدين من أجل تأسيس الدولة الجديدة وغرس الروح الوطنية . وظهرت أسماء جديدة كثيرة كرموز للحرية والنضال والكفاح ضد الاستعمار ، ليس فى هذه الدولة فحسب بل فى جميع البلاد التى عانت من الاستعمار وقاست من ويلاته وأهواله ، وتبدلت أسماء المدن مثل إحلال اسم كنشاسا محل ليوبولد فيل عاصمة زائر (الكنغو سابقا) أيام الاستعمار البلجيكى . ومدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر فى مصر وهى رموز معركة تحرير سيناء وتحقيق نصر أكتوبر العظيم .

هذا إلى جانب مجموعة الرموز الوطنية ذات القيمة والتى تبرز الجوانب الشكلية كالعلم والسلام الوطنى والأعياد الوطنية والقومية ، وابراز ملامح التاريخ الوطنى ، وأيضا التاريخ الحضاري .

التغيرات الجوهرية :

وتحدث فى نفس الوقت تغيرات جوهرية هامة مثل الخط السياسى الذى تتخذه الدولة والأيديولوجية أو الخط الفكرى . كذلك المبادئ السياسية التي تدافع عن الدولة ، ومواقفها من القضايا الدولية والمحلية والاقليمية . والدور الذي تريد كل دولة أن تلعبه فى المحافل السياسية . وكذلك الأحزاب السياسية ، والمؤسسات الصحفية والفكرية . وقضايا البحث العلمى والتعليم ، وقضايا التنمية فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ورفع مستوى معيشة السكان .

وقد وجدت أغلب الدول حديثة الاستقلال نفسها فى وسط محيط اقتصادى معقد ، وبيئة اقتصادية لاتقبل الضعفاء والمبتدئين ، وتحترم القوى الاقتصادية الكبرى ومراكز الثقل فى الانتاج ، وربما تجد الدول حديثة الاستقلال صعوبة كبيرة فى التلائم مع الأوضاع الجديدة .

وقد ظلت الدول المستقلة حديثا تجاهد منذ استقلالها بدءا من الخمسينيات وحتى الآن من أجل اثبات كيانها اقتصاديا . غير أن المؤسسات الاقتصادية لهذه الدولة كانت فى زمن الاستعمار موجهة أساسا لانتاج المواد التى تفيد الصناعة الأوربية والأمريكية ، مثل زراعة النباتات التجارية في المناطق المدارية والحارة ، كالمطاط ونخيل الزيت والكتان والقطن والشاى والبن وقصب السكر ، وهذه كلها ضرورية للصناعات الغذائية الأوربية ، ولصناعة النسيج وصناعة السيارات والطائرات . وتم تخطيط كل القنوات الانتاجية فى بلاد المستعمرات السابقة لتلبية احتياجات الدول الصناعية .

غير أن هذه الدول فوجئت بحاجتها الماسة الي المواد الغذائية الضرورية كالقمح والشعير والأرز ، والتى لم تكن تنتجها الدول النامية والفقيرة . فالدول المتقدمة هى أكبر منتج للقمح والذرة . وكان على الدول حديثة الاستقلال القيام بعمل تعديلات جوهرية لايجاد اقتصاد وطني يلبى احتياجات هذه الدول الجديدة ، ويعتمد على المصالح الوطنية المحلية ويحققها ، وينهى الاحتكار الأجنبى .

وقد إستغرقت هذه العملية بعض الوقت ، لأن كل البنية الأساسية والتجهيزات كانت تخدم قنوات الاقتصاد الاستعمارى . ولذلك كان لابد من إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه عمليات التنمية إلى سد احتياجات هذه الدول من الغذء والاكتفاء الذاتى منه ، ثم استثمار الموارد المحلية وعمل صناعات وطنية واستكمال البنية الأساسية التي هى شرط أساسى للتنمية الاقتصادية والاستثمارات .

ثانيا : التغيرات فى الجغرافيا السياسية فى اوربا فى اعقاب الحرب العالمية الاولى :

طرأت على الدول الأوربية تغيرات كثيرة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ -١٩١٨ . فقد دخلت أجزاء كثيرة من بولندا ، وكذلك

جمهوريات بحر البلطيق الثلاثة لاتفيا واستونيا ولاتيوانيا ، ضمن الوحدة الاقتصادية القيصرية الممتدة من بحر البلطيق إلى المحيط الهادى . بينما تمزقت كيانات اقتصادية كانت موجودة فى أوربا . مثل الاتحاد الجمركى الذى كان قائما فى أوربا والذى كان يسمى اتحاد هابسبرج الجمركى The Cuseoms Union of the Hapsburg الذي أصبح بعد الحرب ممزقا وموزعا بين سبع وحدات سياسية ، كل دولة لها كيانها الاقتصادي المستقل .

وكانت ظروف هذه الأقاليم فى ظل امبراطورية النمسا والمجر كانت تحقق تكاملا هائلا للامبراطورية فكانت بوهيميا توفر للامبراطورية مسلتزماتها من المنسوجات والزجاج . بينما المجر تقدم كل المنتجات الزراعية . وحدثت تنمية اقتصادية هائلة فى أقاليم سلوفاكيا وكرواتيا ، وساعد على تحقيق ذلك تسويق منتجاتها فى الأسواق المجرية . كما تمت تنمية سلوفينيا بشكل هائل ذلك بسبب تسويق منتجاتها فى الاسواق النمساوية .

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى تغيرت الإمبراطورية ، وتفرقت أوصالها ، وتأسست دول جديدة ذات كيانات جديدة ، لها ظروف اقتصادية وبيئية مختلفة . وأصبح من الضرورى على كل دولة أن تتلائم مع هذه الظروف الجديدة ، وأن تحقق تنمية اقتصادية من خلال مواردها الاقتصادية وامكانياتها الذاتية . وحسب امكانيات أسواقها وقدرتها على المنافسة الخارجية . حيث تأسست دولة تشيكوسلوفاكيا فى أعقاب هذه الحرب . ثم عادت وانقسمت عام ١٩٩٢ إلي دولتين «دولة التشيك» فى الغرب وهى مجاورة لألمانيا ، «ودولة سلوفاكيا» فى الشرق وهى متاخمة للمجر . كما تأسست فى أعقاب الحرب الأولى أيضا دولة الاتحاد اليوغسلافى ، والتى ضمت ست جمهوريات إتحادية هى صربيا والجبل الأسود ، وكرواتيا وسلوفينيا ، ومقدونيا على حدود اليونان ، ثم جمهورية البوسنة والهرسك .

ودولة الاتحاد اليوغسلافى التى إستمرت منذ نهاية الحرب الأولى إلى بداية التسعينيات نراها تتداعى كالبناءالقديم . وذلك بعد انهيار الشيوعية فى شرق أوربا وتفكك الإتحاد السوفيتى . وقد أعادت هذه الدول ترتيب نفسها وواجهت هذه الظروف الجديدة وأسست لبنات لإقتصاد وطنى لكل منها . فظلت يوغسلافيا تصدر القمح وبصفة خاصة للمجر على الرغم من أن مقدونيا والجبل الأسوف كانت تستورد القمح من بلغاريا ، تمشا مع النظم الاقتصادية المعمول بها منذ أيام امبراطورية النمسا والمجر .

وسادت المصالح الاقتصادية المتبادلة على طريقة "Laissez - Faire" وترك المجال للتخصص الاقليمى فى الانتاج يأخد وضعه ، وعرفت أوربا فترة من الانتعاش الاقتصادى .

واستمرت هذه الأوضاع لفترة ما ، حتى ظهرت مجموعة من عوامل عدم الاستقرار الاقليمي فى أقاليم مختلفة من أوربا . وبدأت تظهر شعارات الاكتفاء الذاتى وأولويات الاقتصاد الوطنى لهذه الدول الجديدة . وظهرت بعض الحساسيات ، وبعض مظاهر التوتر حتى فى داخل الدولة الواحدة وبين أقاليمها المختلفة . وأصبحت كل دولة وكل اقليم يدافع عن صناعاته وعن مجموعة السكان التى تعيش فى داخله ، وعن اقتصاده .

هذه هى أمثلة من التغيرات التى حدثت على الطبيعة وفى الميدان كنتيجة مباشرة للتغيرات فى الأوضاع السياسية للدول . والتغيرات فى حدودها وأحجامها ، وكيانها السياسى من تفتت أو توحد أو نظم واتفاقات اقتصادية مختلفة .

والتغيرات فى حد ذاتها قد لاتكون لها دلالة مباشرة . ولكن تظهر دلالتها فيما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية . كذلك فإن هذه التغيرات تحدث بدافع من ظروف محلية . ومن واقع تركيب سكانى يسعى

إلى هذه التغيرات . وأن أغلب عمليات دمج الدول وإتحادها أو انفصال بعضها عن بعض سببه الرئيسى وجود تيار داخلى يدعو الى ذلك ، يدفعه مجموعة من السكان ذوى التطلعات الانفصالية أو الوحدوية حسب التركيب العرقى أو الاثنوجرافى للسكان . وحسب الايديولوجيات السائدة . إما إلى الانفصال عن كيان سياسى قائم ، أو الاندماج فى إتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى .

وشرق أوربا وشبه جزيرة البلقان وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق هى فى الحقيقة نماذج حية لهذه الاتجاهات . وسوف نسوق الأمثلة المناسبة فى حينها ، وندس المبررات المحلية لهذه التغيرات فى صور الجغرافيا السياسية .

العلاقات الخارجية للدول حديثة الاستقلال

عند تأسيس دولة جديدة أو عند إستقلال دولة عن كيان سياسى سابق ، تصبح العلاقات الخارجية من أهم مقومات هذه الدولة الجديدة ، وتصبح مسئولية توطيد هذه العلاقات مع الدول المجاورة والمجموعة الدولية من مهام الحكومة الوطنية الجديدة للدولة . وهذه العلاقات تحكمها اعتبارات المحافظة على الأرض والتجارة وتأكيد السيادة عليها من ناحية . وكذلك ربط السكان بالوطن ، وتأسيس علاقات تسمح لهم بالنشاط والانتاج والتجارة والسفر وغير ذلك ، لأن سكان هذه الدولة ماهم إلا جزء من محيط بشري عالمى يتعاملون معه ، وهم جزء من المجتمع الدولى ، ويجب أن يكون لهم دور إيجابى فى هذا المجتمع الدولى . ولهم اسهاماتهم البناءة التي يفيدون ويستفيدون من خلالها .

وتؤسس كل دولة شبكات الاتصال الخاصة بها . وكذلك شبكات النقل والمواصلات والعلاقات الخارجية ، وكذلك تقوم بتقييم البنية الأساسية القائمة وتستكمل النقص فيها . وتساعد العلاقات الدولية الخارجية على المساهمة فى تحقيق هذه الغاية ، عن طريق الاتفاقات الفنية والاقتصادية والمعونات والمساعدات والقروض الميسرة ، وكذلك عن طريق حصول الدولة على المشورة الفنية .

إستكمال البنية الأساسية للدولة :

من أكثر المهام أهمية وخطورة هو وجود بنية أساسية تساعد سكان الدولة على الانتاج وممارسة نشاط حياتهم ، وتأسيس البنية الأساسية أو استكمالها وصيانتها وتعتبر هذه من أهم الوظائف السيادية للدولة .

والدول حديثة التأسيس أو حديثة الاستقلال . قد تكون محظوظة نوعا ما عندما يتبين أنها قد ورثت شبكات وخدمات من النظم السياسية السابقة

سواء كانت له صورة استعمارية ، أو صورة امبراطورية تفككت أو اتحاد فيدرالى انفرط عقده . أو إقليم سياسى انفصلت منه أقاليم أو تكونت منه دول ، يكون من حسن طالع الدولة المستقلة حديثا أن البنية الأساسية لها قد تأسست فى فترة سابقة بفضل جهود الكيان السابق . ونلاحظ أن هذا الوضع ينطبق على معظم الدول الأوربية التى تأسست بعد نهاية الحرب العالمية الأولى .

أما الدول التى حصلت على استقلالها بعد عصر استعمارى فإن البنية الأساسية عادة ماتكون هزيلة . وأن المرافق والشبكات التى اقيمت فى فترة الاستعمار كانت لتسهيل عمليات النقل والامدادات للجيوش المستعمرة فقط . وكذلك لتسهيل عمليات إنتاج المواد الخام الزراعية والنباتية والمعدنية حيثما وجدت . مثل السكك الحديدية والموانى والطرق الموصلة إليها والمطارات ومصافى النفط ، ومعامل تعبئة المواد الخام .

١- مثال يوغوسلافيا :

ومن الأمثلة على ذلك : أن يوغسلافيا عندما تأسست فى عام ١٩١٨ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ضمت كلا من السلاف الجنوبيين من الصرب والكروات والسلوفينيين . وهذه كانت أمم ذات كيانات صغيرة فى وسط أوربا وشبه جزيرة البلقان . ولحسن الحظ أن يوغسلافيا ورثت أجزاء من شبكة خطوط السكك الحديدية عن الامبراطورية السابقة وهى الشبكة التى تأسست لخدمة أغراض الامبراطورية . وكانت مراكز خطوط المواصلات لهذه الامبراطورية هى فيينا وبودابست ، وهما مركزان رئيسيان للنقل والمواصلات وربط خطوط الاتصال الدولى والتجارة ، ومنها تنطلق الرحلات إلى الشرق إلى روسيا وإلى الجنوب إلى تركيا وبغداد . وهنا نجد أن دولة الاتحاد اليوغسلافى ، استفادت من هذه الشبكات ، أينما وجدت .

وقدت عملت الامبراطورية السابقة أيضا على تفريق هذه الجمهوريات والمجموعات السكانية التى كانت تضمها امبراطورية النمسا والمجر ، تسهيلا لحكمها والسيطرة عليها اتباعا لسياسة فرق تسد divide and rule نجد أن جمهورية البوسنة والهرسك لم تكن تربطها شبكة مواصلات جيدة مع جمهوريات صربيا أو مع كرواتيا . وكانت تحتاج بشدة إلى شبكة من الخطوط الهامة لتربط هذه الجمهوريات ببعضها البعض وسلسلة م الجسور فوق وديان الأنهار المنخفضة خاصة أن بيئة شمال البلقان بيئة جبلية وعرة . ولذلك أخذت حكومة الاتحاد اليوغسلافى على عاتقها مهمة بناء هذه الجسور وشق هذه الطرق وتعبيدها وإنشاء خطوط السكك الحديدية اللازمة . وشملت الشبكات كل الجمهوريات بما فى ذلك جمهوريات جنوب دولة الإتحاد مثل مقدونيا والجبل الأسود ولذلك نجحت يوغسلافيا فى أن تكون محور عبور ممتاز للمسافرين عبرها من غرب أوربا إلى الشرق والعكس وذلك بفضل جهود الدولة العثمانية وجهود دولة الإتحاد أيضا .

٢- مثال آخر من بنجالاديش :

عندما استقلت كل من الهند وباكستان فى عام ١٩٤٧ بعد رذح طويل من العصر الاستعمارى الذى استمر قرابة أربعة قرون . تأسست دولتان فى شبه القارة الهندية هما الهند وباكستان ، حيث ضمت باكستان السكان المسلمين ، بينما ضمت الهند بقية السكان الهندوس والسيخ وعدد كبير من المسلمين أيضا ، وظلت باكستان مجزأة جغرافيا إلى باكستان شرقية (بنجلاديش حاليا) وباكستان الغربية باكستان الآن . أى أنها كانت دولة من قطعتين ، تفصل بينهما مسافة تزيد على ١٠٠٠ كيلو متر من المناطق الجبلية .

وورثت باكستان عن الامبراطورية البريطانية شبكات للنقل ومؤسسات للتعليم والصحة وأجهزة إدارية وحكومية ساعدتها على متابعة الحياة لنشاط السكان الاقتصادى بعد الاستقلال ، ولكن الود بين باكستان الشرقية والغربية

لم يدم طويلا ، لشعور سكان إقليم البنجال الشرقية (بنجلاديش) بأن سكان باكستان الغربية يحصلون على كل المزايا وكل برامج التنمية والخدمات ، والبنية الأساسية بينما ظلت باكستان الشرقية فقيرة ومتخلفة وبدون خدمات . فانفصلت باكستان الشرقية عن باكستان الغربية فعليا . واستقلت سياسيا فى عام ١٩٧١ وبدأت تعمل منذ ذلك الوقت على تنمية مواردها واستكمال بنيتها الأساسية .

وفي وقت الاستقلال عام ١٩٧١ كانت بنجلاديش الدولة الجديدة (١٢٥ مليون نسمة حاليا) كانت ثامن أكبر دولة فى العالم حسب ترتيب عدد السكان لكنها كانت محملة بأعباء وهموم إقتصادية وسكانية جسيمة بسبب الفقر والتخلف ومشكلات مابعد الحرب مع باكستان من أجل الاستقلال السياسى .

فقد قضت الحرب على نحو ثلاثة ملايين نسمة معظمهم من المدنيين وتشرد مليونان آخران وأصبحوا بلا مأوى ، ونزح عشرة ملايين من اللاجئين الى بلدان مجاورة فى بورما والهند وكان لابد من العمل على إعادتهم وتوطينهم وتأهيليهم معيشيا . ومن أهم مبررات الحرب والانفصال عن باكستان مايأتى :

(أ) أن بنجلاديش كانت تنتج ٥٥٪ من صادرات باكستان .
(ب) أن ٤٥٪ من واردات بنجلاديش كانت تأتى من باكستان .
(ج) أن نصيب بنجلاديش كان فى ذلك الوقت ٣٠٪ من إستثمارات التنمية المخصصة للدولة ككل ، بينما كانت تحصل باكستان الغربية على ٧٠٪ ، وهذه كما نلاحظ قسمة غير عادلة بالمرة .

وكانت آفاق وإمكانيات التنمية فى بنجلاديش ممتازة . ولكنها لم تتحقق لأن الحكومة الباكستانية دأبت على تجاهل الإقليم الشرقى لباكستان

(بنجـلاديش) ، وركـزت على تنمـيـة الإقليم الغـربى (باكسـتـان الآن) حـول كـراتشى وإسـلام أباد . ولا يمكن إغـفـال الدور الذى لعبته الهند فى مسـاعـدة بنجـلاديش على الاسـتـقـلال عن باكـسـتـان وكـانت لهـا أهـداف إقتـصـادية وسيـاسـية اسـتـراتيجـية هى الأخرى وهى الاستفادة من مـوارد حـوض الكانج ، وتحقـيق التكامل الاقـتـصادى بين ربوع هذا الحـوض الكبيـر سـواء الأراضى الواقعة فى بنجلاديش أو الأراضى الواقعة فى الهند .

فالصـراع الحقيقى بين بنجلاديش وباكستان ، كان صراعا على الموارد والمزايا الاقـتـصـادية وبرامج التنمـيـة داخل الدولة الـواحـدة . وسـوء توزيع العائدات فى هـذه الموارد . وسوء توزيع لبرامج التنمية الاقتصادية وكان على كل طرف مـنهـمـا أن يرتـب نفـسـه عـلى حـسـب الأوضـاع الجـديدة . من بناء صناعى وتنمية الانتاج الزراعى ومتابعة عـملية التنمية ، ولم يمر وقت طويل بالفـعل ، حـتى تمكنت بنجلاديش من إعـادة ترتيـب نشاطـهـا الاقـتـصـادى وبرامـجـهـا الـتنمـوية . ولاتزال تعكـف حـاليـا على بناء المؤسـسـات والبنيـة التحتية ، كدولة مستقلة .

٣- الصراع على تركة الإتحاد السوفيتى بين روسيا وأوكرانيا :

تركة الإتحاد السوفيتى سابقا تركة هائلة وخطيرة فى نفس الوقت . نظرا لأن الفـترة بين بدء حـركات الاصلاح داخل الإتحاد السـوفيتى فى عام ١٩٨٥ مع تطبيـق جـورباتشـوف للفكـر الجـديد الاصـلاحى ، وبين انهـيـار الاتحـاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ وتأسيس مايعرف بالكومنولث الجديد للدول المسـتـقلة عـن الإتحـاد السـوفيـتى السـابق ، فـتـرة قـصـيـرة جدا . ولـم تكن هذه الجمهوريات مـهيأة لهذا الانهيار المفـاجىء والذى قاده الرئيس يلستين ، ولذلك فـوجـئت كل الجـمـهـوريات السـوفـيتيه السابقة بأنهـا أصبحـت جمـهـوريات مسـتـقلة . وعليهـا أن تتحمل مسئولياتهـا بنفسهـا ، وأن تدبر احياجاتهـا أولا من المواد الغذائية الأساسية التى شهدت أزمة كـبيرة ، وحدثت اختناقات كبيرة فى

توزيع الموارد والغذاء . فلجأت إلى الدول الأوربية ، وبدأت كل جمهورية تتعامل دوليا مع المجتمع الدولى كدولة مستقلة ذات سيادة وتعقد اتفاقات جديدة وتدبر أمورها بنفسها .

وتوالت الإعترافات الدولية ومراسم التمثيل السياسى ، وسارعت بعض الدول الأوربية إلى مساعدة جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وأقيم جسر جوى للمعونات بالفعل بين الدول الغربية وروسيا وغيرها من الجمهوريات لمساعدتها ، وظهرت على السطح مشكلات كثيرة تم حسم أغلبها ، ولاتزال بقية المشكلات معلقة . فاحتلت جمهورية روسيا الاتحادية مكان الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن . ولكنها لم تنجح فى تجميع الأسلحة النووية ، التى كانت موزعة بينها وبين جمهوريات ثلاثة أخرى هى «قازاكستان» و «روسيا البيضاء» و «أوكرانيا» .

وقد تدخلت الولايات المتحدة لحل هذه المشكلة وحماية لمصالحها الأمنية والقومية ، فعقدت اتفاقات مع الجمهوريات النووية لفك هذه الترسانة أو تسليمها لروسيا بدلا من توزيعها بين أطراف عديدة ، أو أن تجد طريقها عن طريق السوق السوداء إلى أطراف من بلاد العالم الثالث ، وبالذات بعض الدول الأوربية المتعطشة للقوة العسكرية . والتى لديها السيولة النقدية التى تمكنها من شراء السلاح النووى بأى ثمن من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق .

وقد حاولت الجمهوريات الثلاثة الأخرى استخدام الأسلحة النووية التى تملكها كأداة للضغط على جمهورية روسيا الاتحادية ، الوريث الشرعى الحقيقى للاتحاد السوفيتى ، من أجل الحصول على مزايا اقتصادية أو مزايا فنية أو مقابل مادى . وقد حسمت الدول الغربية المسألة وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، التى قدمت الدعم المالى والاقتصادى من أجل احتواء أخطار السلاح النووى ، خشية تسرب هذه الأسلحة وأسرار تصنيعها الى دول لايريد

لها الغرب أن تصل الى أسرار السلاح النووى ، ولا إلي الرؤوس النووية نفسها التى يمكن أن تباع فى السوق السوداء ، عن طريق سماسرة السلاح والقوى الخفية فى السوق العالمية ،وكان الغرب يخشى بصفة خاصة من العراق وايران وباكستان .

وبقيت مشكلة أخرى هامة ، بين أوكرانيا وجمهورية روسيا الاتحادية ، ألا وهى قضية أسطول البحر الأسود . والذى يستخدم من بحر أزوف ميدانا خصبا ومناسبا لمناوراته وعملياته وترسانة للصيانة بل وهو مركز تجمع وإعداد وتجهيز لهذا الاسطول الضخم ، الذي يرهب أى قوة بحرية فى البحرين الأسود والمتوسط . وكان يستخدمه الاتحاد السوفيتى فى المناورة مع الولايات المتحدة وقواها وأساطيلها البحرية خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة .

ولاتزال عمليات التفاوض جارية حتى الآن بين الجمهوريتين السوفيتيتين السابقتين روسا وأوكرانيا لحل مشكلة أسطول البحر الأسود . وتحرص كل منهما على الاستحواذ على أكبر عدد من القطع البحرية ذات القيمة العسكرية الهامة والتسليح الحديث والتى قال عنها الرئيس يلسن مؤخراً ،انه لا يتصور روسيا بدون أسطول البحر الأسود .

فالتيار الأوكرانى القومى والوطنى ، والذى ظهرت قوته فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، ينادى بضرورة إحتفاظ أوكرانيا بأغلب قطع الأسطول . وتنادي روسيا أيضا بنفس الشيء . ولكن مشكلة الأسطول لاتتوقف على القطع البحرية فحسب ، ولكن تتخطاها إلى المعدات الفنية والتكنولوجية المتقدمة المرتبطة بشبكات الدفاع النووى وأجهزة الاتصال والتنسيق فى العمليات وهذه تجهيزات أخرى معقدة للغاية موجودةفى البر لايمكن فك ملكيتها أو توزيعها بشكل عشوائى ، ولايمكن أيضا نقل هذه التكنولوجيا إلى مكان آخر .

وأن الدفاع الجوى يكمل الدفاع البحرى وأن العملية لم تحسم حتى الآن ، وذلك لكثرة مافيها من تعقيدات . وهناك تيار مقابل فى روسيا ينادى بأن هذا الأسطول في الأصل هو أسطول روسيا . وأن مشاركة أوكرانيا لروسيا فى شواطئ البحر الأسود لاتبرر لها المطالبة بهذا الأسطول أو المطالبة بأى قطعة واحدة منه .

وقد ربط البعض بين هذه المشكلة ومشكلة أخرى فى نفس المنطقة وهى النزاع على شبه جزيرة القرم . وشبه جزيرة القرم هذه هى المدخل الجغرافي الفعلى لبحر أزوف . والقرم فى الوقت الحاضر تخضع لسيطرة أوكرانيا . وكان الرئيسى الروسى «خروتشوف» قد أصدر قرارا بالحاق شبة جزيرة القرم بأكرانيا ترضية لها على الدور الذى لعبه القادة الأوكرانيين فى الحركة الشيوعية وفى الكرملين ضد التيارات المناهضة للشيوعية . وكان ذلك على أساس أن كلا من جمهوريتى روسيا الاتحادية وأوكرانيا هما فى الحقيقة أجزاء من الاتحاد السوفيتى ، ولن يؤثر ذلك كثيرا فى سياسة الاتحاد السوفيتى ، سواء كانت شبه الجزيرة هذه تابعة لروسيا أو تابعة لأوكرانيا ومن ثم أصدر الرئيس الروسى «خروتشوف» قراراً بالحاق شبه جزيرة القرم بأوكرانيا عام ١٩٥٤ .

أما وقد انهار الاتحاد السوفيتى ، واستقلت جمهورياته وأصبحت كيانات سياسية مستقلة ، فينطبق على الدول المستقلة هنا ما انطبق على غيرها من الأمثلة السابقة ، وهكذا نرى أن أوكرانيا قد ورثت عن الاتحاد السوفيتى شبكات دفاعية معقدة وأسلحة نووية خطيرة ، ومساحة جغرافية متازة فى شبه جزيرة القرم .

ونجد هنا أن بعض الدول محظوظة ، فإنها تحصل على تركة ممتازة بعد استقلالها عن دولتها الأصلية أو الكيان السياسى الذى كانت تنتمى إليه . وبعض الدول الأخرى ترث مشكلات معقدة كما حدث فى بنجلاديش ويوغسلافيا السابقة . أما بالنسبة لأوكرانيا فإنها تتمسك بأحقيتها فى شبه جزيرة القرم وملكيتها لها . وأن الادعاءات والمطالبات الروسية لها ما يبررها .

وتتمسك أوكرانيا أيضا بنصيبها من الأسلحة النووية ، ونصيبها فى أسطول البحر الأسود .

وقد ظهرت مؤشرات تدل على أن المسألتين ربما تسويان فى وقت واحد . بحيث تحصل كل جمهورية على قدر من المزايا التبادلية سواء كان ذلك فى الأسطول أو القرم أو حقوق الدفاع . أما السلاح النووى فقد دفعت الولايات المتحدة ثمن تسوية هذه الأزمة . عن طريق معونات هائلة لأوكرانيا فى مقابل تسليمها الصواريخ والرؤوس النووية لجمهورية روسيا الاتحادية . وان تنازل أوكرانيا عن مكانتها كقوة نووية .

ومن ضمن ملابسات هذه القضية ،أخطار انفجارات المفاعلات النووية والتى فشلت أوكرانيا فى المحافظة على التقنيات الصحيحة لصيانتها والمحافظة عليها . وليست حادثة انفجار مفاعل تشرنوبل ١٩٨٦ ببعيدة ، وهى الحادثة التى تركت آثاراً عميقة على البيئة والسكان . وكانت من ضمن أسباب الموقف التفاوضى الضعيف لأوكرانيا بالنسبة للأسلحة النووية لأن عملية صيانتها وتأمينها مكلفة للغاية ، ولأن البحوث النووية تحتاج إلى متابعة ، ولأن أوكرانيا تحتاج أكثر إلى الأموال وإلى مجالات التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى .

الشخصية الوطنية : الخصائص الوطنية : The National Character

من أكثر القضايا المثيرة للجدل هى قضية الشخصية الوطنية للدولة ،أو ما يسمى بالخصائص الوطنية "The National Character" والتى تمثل فى النهاية شخصية الدولة ككل .

وهى مجموعة الخصائص الرئيسية المميزة للسكان . وخصائص سكان أى دولة قد لا تكون بالضرورة متجانسة تماما . وإذا نظرنا إلى تلك الخصائص وفحصنا مفرداتها ، فإنه يندر أن نجد أمة مثالية أو بعبارة أخرى يندر أن نصادف نموذجا للخصائص السكانية الوطنية المثالية . فإن النسيج البشر

والثقافى للسكان هو من أعقد التركيبات . وأننا لذلك ينبغى ألا ننظر إلى الصورة المثالية الكاملة التجانس للسكان ، وإنما تقبل تشابه السكان فى الخصائص العامة . وهذا يكفى .

وأن سكان أي دولة ، حتى ولو كانت توجد بينهم مفارقات أو تباينات فى الخصائص الثقافية أو العرقية . فإن التجربة الوطنية السياسية ، وعامل الزمن يساعد السكان على صناعة الصيغة الوطنية . وأن الصيغة الوطنية المقبولة هى التى تربط بين مجموعات السكان . وهى التى تربطهم بالدولة وبالفكر الوطنى .

وقد ظل الجغرافيون لفترة طويلة من الزمن يقللون من شأن وأهمية الخصائص والصفات التى تدعم الشخصية الوطنية . ويركزون أكثر في تحليلاتهم على الجوانب الطبيعية والحدود والموارد وبنية الدولة ككل . ويغضون النظر عن الخصائص الوطنية العامة للسكان . ولكن ثبت بالتجارب السياسية أن الخصائص الوطنية أو الشخصية الوطنية لها ثقل كبير فى دراسة الجغرافيا السياسية . وهى تؤثر فى التوزيع الاقليمى للسكان . وتؤثر أيضا فى تركيب الطبقات الاجتماعية والسياسية . وتؤثر فى النهاية فى التركيب السياسى للدولة .

وكان من أهم أسباب سيادة هذا الاعتقاد ، هو إعتبار العلاقات الخارجية للدولة من أهم العلاقات الداخلية . وأن الدولة تنهض وترتقى وربما تتوسع أيضا بمقدار ما لها من قدرة على التأثير السياسى الخارجى . ولكن كانت هذه الأفكار تصلح فى مرحلة معينة أما فى الوقت الحاضر ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن فإن التفاعل السياسى الداخلى ، والتركيبة السياسية الداخلية والممارسة السياسية الداخلية ، لاتقل أهمية عن الممارسات الخارجية ، بل وربما هى أهم فى بعض الحالات . بل وأنه فى حالات كثيرة ثبت أن نجاح الممارسات السياسية الداخلية والتركيب السكانى الداخلى

مسئولان بصورة مباشرة عن تقدم الدول ونهضتها وربما يكون ذلك من أسباب حصولها على مكانة دولية خارجية . وتثبيت علاقات مرموقة مع المجتمع الدولى .

وأنه كلما كان المواطنون لهم مكانتهم الداخلية ويسهمون فى الممارسة السياسية ولهم وضعهم فى العمل السياسى . سواء بالرأى أو اختيار الممثلين عنهم أو حتى المشاركة فى عمليات البناء السياسى الاقتصادى . وتكتسب الدول التى تطبق هذه السياسات مكانة قوية فى المحافل الدولية .

وقد أثبتت تجارب التاريخ السياسى للأمم والشعوب ، ومن خلال تجارب دول عديدة ، أنه مهما كانت المفارقات بين السكان فى داخل الدولة الواحدة ، فإن شخصية وطنية ما تتكون للدولة "Nodal Personality exists" . وإن كان من الصعب تحليلها وشرحها ، ولكنها تتكون وتصبح للدولة هوية وشخصيةوطنية فى النهاية . وإن مثل هذا التحليل صعب للغاية للأسباب الآتية :

١- أنه توجد فى بعض الأحيان اتجاهات سلوكية متضاربة فى الرؤية السياسية فى داخل الدولة الواحدة ، وأن هذا الوضع هام للغاية بالنسبة للجغرافيا السياسية ، لأنه يمكن أن يفسر تفسيراً جيوبوليتيكيا . وأن يعكس فكرة ومفهوم الدولة وأيديولوجياتها . وهل هى مرتكزة على الخصائص الذاتية للدولة أم مستوعبة للتيارات الأخرى . أم أن أفكار توسعية وتصورات فى القوة السياسية .

٢- أن الشخصية الوطنية نفسها فى وضعها وطبيعتها قابلة للتغيير مع مرور الزمن . وليس أدل على ذلك مما حدث فى أوربا الشرقية بعد انهيار النظم الشيوعية . فقد تغيرت التيارات الفكرية وكذلك الخصائص والمقومات الوطنية . وكذلك ما حدث داخل جمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى فظهرت شخصيات وطنية وخصائص جديدة . حلت محل الخصائص والشخصية الوطنية القديمة المرتبطة بالاتحاد السوفيتى . فإن

الشخصية والخصائص الوطنية تقبل التغيير وتقبل أيضا المنافسة والتحدى مع الوقت :

"National Character is both changeable and challengeable over time"

وكذلك تتغير مواقف واتجاهات الدول من بعضها البعض . ومواقف واتجاهات السكان من بعضهم البعض ومن القضايا والأزمات السياسية المحيطة بهم . فقد تباينت مواقف دول وسط شرق أوربا من الغزو السوفيتى للمجر فى عام ١٩٥٦ بعد ثورة المجر .

فأيدت تشيكوسلوفاكيا الغزو السوفيتى بحماس لأن نظامها السياسي كان مؤيدا للتوسع الشيوعى بدون حدود . بينما تعاطف بعض أقطاب أوربا الوسطى الشرقية مع المجر بطريقة متوازنة . ثم تم غزو تشيكوسلفكيا نفسها فى ربيع ١٩٦٨ ، واحتلت القوات السوفيتية براغ وبراتسلافا ردا لدين قديم .

٣- أنه عادة يكون من الصعب فى تحليل سياسى ما تحديد ما هو مقدار الشخصية الوطنية للدولة من القرار السياسى ، فأحيانا يكون ظاهرا ، وأحيانا تتخذ قرارات متناقضة للمنهج الوطنى العام ولكن يحقق مصلحة معينة . . . وهكذا .

وعلى العموم فإن الساحة العالمية مليئة بالتيارات والاتجاهات السياسية المتضاربة ، وأغلبها تمليها المصالح ، وأحيانا تكشف أن الشخصية الوطنية للدولة قائمة وممثلة ، وأحيانا نكتشف أنها غائبة ولذا فإن تحديد مقدار أثر الشخصية الوطنية على الاتجاه السياسى يكون صعباً للغاية .

ثالثا : متغيرات جديدة فى الجغرافيا السياسية العالمية

دراسة تحليلية للجغرافيا السياسية لألمانيا بعد توحيدها

عرفنا من واقع دراستنا لمقومات الدولة ، وعناصر القوة الكامنة بها ، أن هناك عوامل أساسية للقوة بعضها طبيعية والأخرى اقتصادية وبشرية ، تعمل على دعم قوة الدولة والمحافظة عليها . وأن تقييمنا للدول فى الوقت الحاضر ، بل وعلى مر العصور ، يستند إلى تحليلات عوامل القوة السياسية لكل منها . وأنه حسب هذه المعايير الجغرافية والاقتصادية والسكانية يمكن تقيم كل دولة ، والحكم عليها من حيث الوزن السياسى وقوة التأثير فى المحافل الدولية حسب المعطيات والتفاعلات السياسية لكل منها .

ولا بأس من أن تكون الدولة قوة سياسيا ، ومتوفرة على مقومات الوزن السياى الذى ترجوه لنفسها ، وكل دولة لها طموح ودرجات فى التطلع السياسى تصبو إليها ، ولكن من خلال التميز الواضح فى انتاجها وتفوقها الاقتصادى أو العلمى والتكنولوجى ، وهى من الأمور التى تمنح الدولة تميزها وصعودها إلى المصاف الراقية للأمم . ولكن بشرط أن يكون هذا التميز مستندا إلى مزايا جغرافية ذاتية ، وليس مجرد الرغبة فى التميز بالقوة العسكرية ، أو التعاظم أو أية أطماع توسعية ، أو تطلعات تخل بالتوازن الدولى ، أو النظام العالمى .

وقد شهدت الجغرافيا السياسية تغيرات كثيرة فى موازين الأمم ، وتلعب الظروف السياسية دورا خطيرا فى تغيير الميزان الدولى وذلك ثابت من خلال تحليلنا للتجارب السياسية التاريخية والمعاصرة . غير أن المجتمع الدولى المعاصر قد اختار الالتزام بالنظام الأممى القائم . واحترام كافة الدول صغيرة وكبيرة ، وقد عانى المجتمع البشرى كثيرا من افتقاد النظام الدولى والاستقرار لعهود طويلة . وأصبح الجميع يسعون إلى الإلتزام بالشرعية وتطبيق أحكام القانون الدولى لحماية البشرية من الدمار والحروب والخراب .

ولذلك يحافظ الجميع على النظام السياسى العالمى المعاصر ، وهذا واضح من الطريقة التى تتعامل بها الدول الأوربية حاليا . وكذلك التنسيق بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وكذلك محاولة الوصول إلى كيانات سياسية متآلفة ، حتى الدول الأفريقية نجدها اتفقت على الالتزام بالحدود السياسية الحالية لجميع الدول دون قبول مبدأ التغيير أو الادعاءات التاريخية المختلفة . واعترفت كل الدول الأفريقية بأوضاع الحدود السياسية السائدة فى عام ١٩٦٣ ، ولا تسمح بأى تغيير فيها .

الحساسية ضد الدول الكبيرة :

من واقع تجارب التاريخ السياسى ، نلاحظ أن معظم الدول التى أخلت بالنظام والسلام والاستقرار فى الماضى كانت دولا كبيرة ، تعاظمت وأغرتها قوتها وقدرتها على التوسع على حساب جيرانها من الدول الأخرى . الأمر الذى تسبب فى حروب كثيرة من أجل التوسع وهذا ما تسبب فى الحربين العالميتين الأولى والثانية . وأن توسعات ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية على حساب بولندا ثم السعى إلى التوسع فى أوربا على حساب دول أخرى من أجل تطبيق فلسفة جيوبوليتيكية معينة ، كان أمرا خطيرا للغاية . وفكرة وفلسفة الدولة الألمانية فى ظل النازية أن يتفوق فيها العنصر الألمانى وهى فكرة رفضها المجتمع الدولى كله .

وعانت البشرية الكثير حتى تمكنت من وضع نهاية لهذه المهزلة ، وراح ضحيتها ملايين القتلى . وتكبد العالم المليارات من الدولارات من الخسائر والدمار .

وكان من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية تقسيم ألمانيا إلى قسمين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية . بل وتقسيم عاصمتها برلين بين ألمانتين جديدتين ، وظلت ألمانيا مقسمة لمدة ٤٥ سنة وفصل الستار الحديدى بين دول الكتلة

الشرقية الشيوعية ودول أوربا الغربية وأنشىء حائط برلين الذى كان يفصل بين شقى برلين . وكان الانتقال بين شقى برلين يتم عن طريق البوابة الشهيرة «بوابة ايدبرج» . وكان الألمان فى الشرق والغرب ينظرون من خلال هذه البوابة الشهيرة إلى الطرف الثانى من برلين يتلمسون مشاهدة صديق أو قريب أو يتذكرون الزمن الذى كانت فيه برلين مدينة واحدة وكم فقدت من أرواح كثيرة فى محاولات اجتياز هذه البوابة أو القفز عبر هذا الجدار الرهيب .

وبعد مرور ٤٥ سنة دخل العالم فى مرحلة الوفاق بين الشرق والغرب وبعد انهيار الستار الحديدى ، وتحرر أوربا الشرقية من الفكر الشيوعى وتعاون الشرق والغرب نرى ألمانيا الشرقية والغربية تتوحدان فى دولة واحدة اعتبارا من الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٠ وتجرى أول انتخابات فى ألمانيا الموحدة فى ديسمبر ١٩٩٠ وذلك لأول مرة منذ آخر انتخابات تمت فى عام ١٩٣٣ وذلك قبل تقسيم ألمانيا إلى دولتين عام ١٩٤٥ .

وبدأت الدول فى التخلى عن حقوقها فى الحماية والوصاية على ألمانيا الغربية ، وكذلك يتحلى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية عن وصايتها وحمايتها العسكرية لألمانيا الشرقية . وبعد مباحثات ما سمى با « ٢+٤ » وهما الألمانيتان والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهى الأطراف المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية . وقد أسفرت هذه المباحثات عن سحب جميع القوات خلال فترة زمنية محددة والموافقة على إعادة توحيد ألمانيا .

تطبيع العلاقات بين ألمانيا الموحدة وجيرانها فى أوربا :

لا تزال العلاقات بين ألمانيا الجديدة (الموحدة) والدول الأوربية الشكوك . فلا تزال بعض الدول فى أوربا الغربية ترى فى ألمانيا الجديدة صورة تذكرها بألمانيا قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد حدث انقسام داخل

الحكومة البريطانية مرتين خلال عام ١٩٩٠ حول طبيعة العلاقة بين بريطانيا ودول السوق . ثم أوربا الموحدة عام ١٩٩٢ ، أو بسبب مشروع لاتباع العملة الأوربية بدلا من الجنيه الاسترليني . لأن ذلك سيعطى ألمانيا الموحدة ميزة وهناك مشكلات فى فرنسا أيضا ، وجميع الدول تتحسب من ألمانيا الجديدة وذلك للأسباب الآتية :

١- بحكم أنها أكبر دولة من حيث المساحة

٢- وأكبر تجمع سكانى فى القارة (٨٠ مليون نسمة)

٣- أكبر تجمع اقتصادى فى نفس الوقت .

٤- وكذلك موقعها الجغرافى الفريد فى وسط أوربا حيث تحيط بها تسع درولة أوربية ، وكذلك بسبب غنائها الهائل بالثروات المعدنية وحقول الفحم الغنية فى منطقة السار .

ونظراً لأن هذه المزايا هى أعلى بكثير من المقومات العادية لبقية الدول الأوربية ، كذلك كانت ألمانيا دائما دولة ذات قيمة خاصة بين القارة الأوربية ، بينما استمدت بريطانيا قيمتها الخاصة من موقعها الجزرى وإذا حسبنا المزايا التى تتمتع بها فرنسا وبريطانيا فسوف نجد أن لها مزايا هى الأخرى . ولكن المزايا الألمانية أكثر من حيث الموقع الجغرافى في وسط أوربا . ومن حيث المساحة وعدد السكان ، بالمقارنة بـ ٥٠ مليون لبريطانيا ، ٥ر مليون لأيرلندا . وكذلك بلجيكا وهولندا والدانمرك وكذلك الانجاز الاقتصادى الكبير لألمانيا منذ نهاية الحرب . فقط حققت ألمانيا الغربية معجزة اقتصادية شأنها فى ذلك شأن اليابان . وذلك بسبب عدم وجود نفقات عسكرية بالمرة . حيث تفرغت البلاد للانتاج .

حساسيات تطبيع العلاقة بين ألمانيا الموحدة وجيرانها :

اعتمد الفكر السياى فى المرحلة النازية على الاستفادة من المزايا الجغرافية والاقتصادية والسكانية ، واستغلالها فى تنفيذ الطموحات السياسية

العنصرية . نظرة التفوق والتعاظم ، وسيادة العنصر الألمانى وتحقيق النظرة الجيوبوليتيكية منها نظرة التفوق ألمانيا العظمى . وقد سبق هذه الخلفية ازعاجا كبيرا لبعض الأوساط الأوربية سواء على المستوى الاقليمى أو على مستوى الأحزاب السياسية الأوربية . ولعل فكرة الوحدة الأوربية هى خير علاج لهذه المشكلة . وهذا هو السبب الذى شجع أوربا على المسارعة بتنفيذ فكرة الوحدة الأوربية .

وأنه إذا كانت هناك تخوفات من جانب بعض الدول الأوربية من إعادة توحيد ألمانيا . فهذا نابع من تجربتين مريرتين ، ولها ما يبرر ذلك . فأحداث الحرب العالمية الثانية لاتزال عالقة فى أذهان السكان الذين عايشوا هذه التجربة وذاقوا مرارة العيش فى ظلها . ومن حق الدولة الكبيرة أيضا أن تثبت حسن النية وأن تتعامل مع هذه الدول بطريقة طبيعية وهذا ما تطلبه ألمانيا . وهى ليست دولة كبرى بالنسبة لفرنسا أو بريطانيا ولكن تجربة التاريخ تخيف هذه الدول وإن كل ما تطالب به ألمانيا حاليا هى أن تتعامل مع الدول الأوربية بدون خلفية تجربة الحرب الثانية ، وقد قدمت ألمانيا تنازلات كثيرة حتى تتمكن من تحقيق الوحدة الألمانية وذلك اقتصاديا وسياسيا وكذلك قدمت تنازلات فى الحدود ، وتنازلت عن أراضى لها فى بولندا وتعهدت بعدم المطالبة بأية أراضى لألمانيا فى بولندا ، بحجة أنها كانت يوما ما أرضا ألمانية مثل منطقة سيلزيا العليا التابعة لبولندا حاليا . وهى فى الأصل أرض ألمانية فقدتها ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ولاتزال بولندا تصر على الحصول على تأكيدات دولية فى صورة اتفاقية دولية يدخل معها فيها أطراف أوربية وعالمية أخرى بشأن الحدود البولندية الألمانية وأن كل ما تطمع فيه ألمانيا الموحدة حاليا هى أن تتوصل إلى علاقات طبيعية مع الدول الأوربية الأخرى .

رابعا : الصراع الأمريكى السوفيتى على النفوذ في الشرق الأوسط

دراسة جغرافية تحليلية

منطقة الشرق الأوسط منطقة صراع وتطاحن على السيطرة والنفوذ منذ وقت طويل وكانت ميدانا للصراعات العديدة بين الامبراطورية العثمانية والامبراطوريات الأوربية الحديثة ، كذلك كانت ميدانا للتنافس والصراع على النفوذ والسيطرة بين الدول الأوربية بعضها والبعض طيلة القرنين الماضيين وبعد ذلك وفى مرحلة متأخرة بدأ الصراع بين الدول الأوربية وبين سكان المنطقة من أجل التحرر والاستقلال والتخلص من الاستعمار وبصفة خاصة فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ولا تزال المنطقة حتى اليوم مسرحا للصراع على النفوذ والسيطرة بين القوى المحلية والقوى الأجنبية ، فى اطار تكتلات واستراتيجيات مختلفة .

والشعوب العربية هى المكون الرئيسي للسكان فى المنطقة من المحيط الأطلنطى إلى الخليج العربى ، والمنطقة من الناحية العلمية والاثنوجرافية تضم أيضا إلى جانب البلاد العربية بلدانا مثل تركيا وايران وهى تدخل ضمن المفهوم الجغرافى لمنطقة الشرق الأوسط .

وقد ظهرت الأهمية الخاصة لهذه المنطقة بعد اكتشاف النفط بها سواء فى الجناح الأسيوى (الخليج العربي) أو الجناح الأفريقى (ليبيا والجزائر) ، وقد حاولت قوى كبيرة الهيمنة على هذه المنطقة من أجل مواردها الاقتصادية والاستراتيجية من أجل وقعها الجغرافى والاستراتيجى . كذلك من أجل أهميتها فى التجارة العالمية وربطها بين الشرق والغرب ووجود شريان ملاحى هام وخطير فى سوطها وهو قناة السويس .

وعلى الرغم من مقومات التوحد والتشابه البالغة والثابتة تاريخيا وحضاريا بين شعوب الأمة العربية إلا أن القوى الأجنبية نجحت فى تفتيت هذه المنطقة إلى دول عديدة متباينة المساحات والسياسات والانتماءات . ولم تكتف بذلك بل فجرت خلافات اقليمية فرعية بين الطوائف والشرائح السكانية والثقافية والقبلية المختلفة فى المنطقة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتصفية القوى الاستعمارية القديمة ونفوذها فى المنطقة ، ظهرت القوتان الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كقوى عالمية جديدة استقطبت النفوذ والسيطرة وأصبحنا بحق أقطابا جديدة فى وقت انشغلت فيه الدول الأوربية بإعادة بناء أوربا بعد الحرب الثانية وإعادة ترتيب الاقتصاد والصناعة بعد التنازل عن المراكز الأولى فى السياسة العالمية للقطبين العظميين .

وبدأ الصراع على منطقة الشرق الأوسط فى المرحلة المعاصرة خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة والغرب عموما قد ساعد على إنشاء دولة اسرائيل فى جزء من الأراضى الفلسطينية . آملين أن يساعدهم ذلك بطريقة أو بأخرى على استمرار السيطرة على منطقة الشرق الأوسط والبلاد العربية بحكم أن اسرائيل ستكون حليفا ووكيلا لهم فى المنطقة تدافع عن المصالح الأوربية والأمريكية وتحقق توازنا فى المنطقة ، ولكى يتم ذلك كما هو معروف تم تقسيم المنطقة العربية إلى قسمين أو جناحين تفصل بينهما اسرائل بحيث لا يكون هناك اتصال برى بينهما . وبذلك يزيدون المنطقة تعقيدا من الناحية السياسية ، ومن الناحية السكانية والاثنوغرافية .

وخلال فترة الحرب الباردة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية والتى استمرت حتى عقد السبعينات وكان الخلاف القوى بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى وعلى رأسهما القطبان الأعظم ، كان هذا الخلاف يزداد حدة

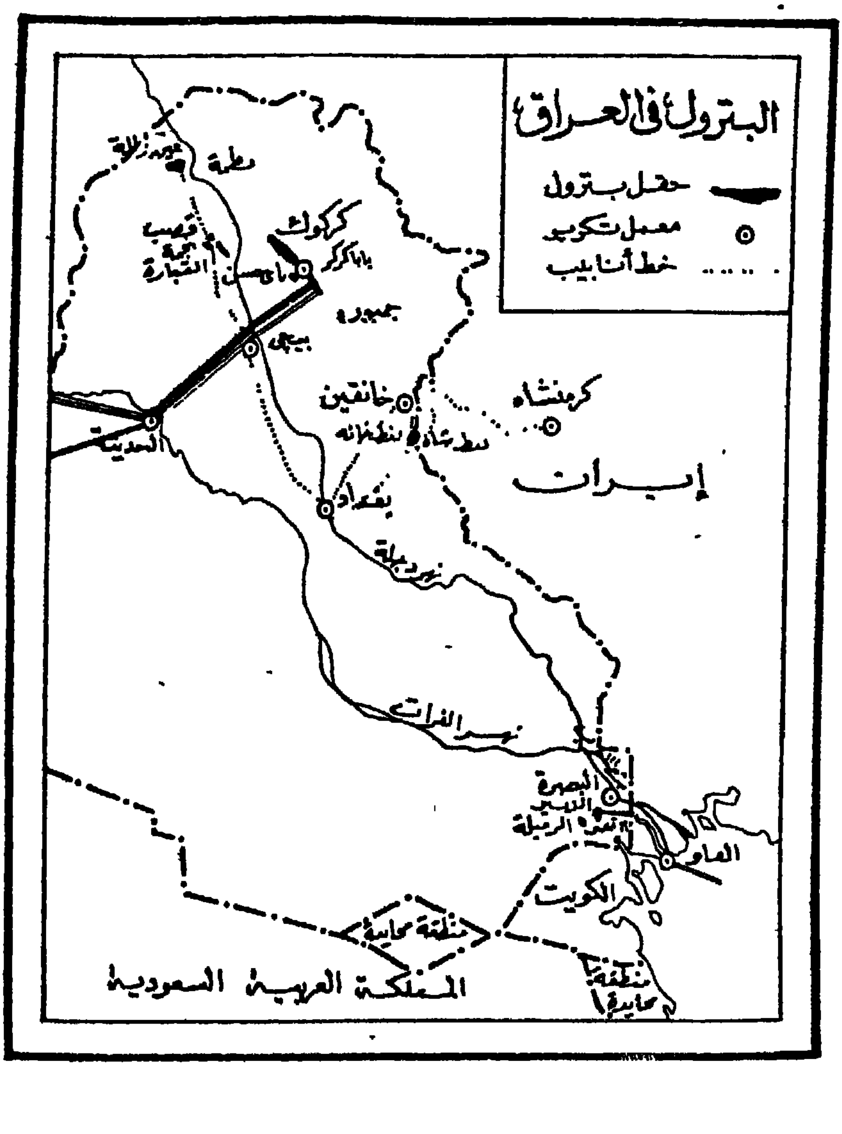
وكأن الصراع بينهما يهدف إلى استقطاب أقطار من البلاد النامية وتحويلها إلى مراكز نفوذ هنا وهناك .

وكان الصراع التقليدى فى المحافل السياسية سواء في منطقة الشرق الأوسط والبلاد العربية أو فى غيرها من مناطق العالم الأخرى ، هو صراع مذهبى أيديولوچى ، بين الاقتصاد والفكر الشيوعى من ناحية ، والاقتصاد الرأسمالى من ناحية أخرى وطالت فترة الصراع والتى امتدت طوال سنوات الحرب الباردة وما بعدها وذلك بسبب اصرار الاتحاد السوفيتى على غرس المبادئ الشيوعية والأفكار الاشتراكية وتسويقها فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا واسيا . بعد أن أرسى لها ركائز فى أوربا الشرقية ، وقد حوطها فى أوربا بما كان يعرف بالستار الحديدى . وقد جند الطرفان الأدوات والوسائل فى محاربة بعضها البعض بشتى الوسائل خلال تلك المرحلة . والتى وصلت بالعالم إلى حافة الحرب العالمية الثالثة . خلال «أزمة خليج الخنازير» وعندما اكتشفت طائرات الاستكشاف والاستخبارت الأمريكية وجود قواعد لاطلاق صواريخ حاملة لرؤوس نووية مثبتة فى قواعد كوبية على بعد ٩٠ ميلا من ولاية فلوريدا الأمريكية .

وخلال هذه الفترة أيضا تم سحق اتجاهات العدول عن الشيوعية فى كل من المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . ولم يمض وقت طويل ، حتى خبت دول أوربا الشرقية فى عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ من نفض غبار الماضى ، والسير بقوة فى طريق التغيير السياسى الكاسح ، وسرت موجة التغيير ، ورغبة التخلى عن الشيوعية فى أوربا الشرقية كالكهرباء ، وتفجرت أحداث عنيفة وحاسمة فى كل من رومانيا وبلغاريا ، ولكن بطريقة أكثر ديمقراطية فى تشيكوسلوفاكيا والمجر . وبطريقة الانهيار الكامل والاتجاه الى النقيض فى ألمانيا الشرقية والتى كان من نتائجها التغيير السياسى الشامل ، والعدول عن الشيوعية والاشتراكية وتحطيم سور برلين الشهير ، وتوحيد الألمانيتين الشرقية والغربية واندماجهما فى دولة واحدة منذ ٣ أكتبر ١٩٩٠

ومن بين الأسباب التى أدت إلى هذه التغييرات الكاسحة هو تيار الاصلاح والتغيير الذى جاء من الاتحاد السوفيتى نفسه بعد حملة الاصلاح الشجاعة التى قادها جورباتشوف وكافح من أجلها منذ عام ١٩٨٥ ، وهى التى ساعدت على تهيئة ظروف الاصلاح والتغير السياسى الكبير ، سواء داخل الاتحاد السوفيتى نفسه ، أو فى دول أوربا الشرقية ، وهنا يظهر لنا وكأن الاتحاد السوفيتى والدول الأوربية قد تحولتا إلى كتلة واحدة . كما ظهرت أوربا الشرقية وأوربا الغربية وهما أكثر وفاقا واتفاقا من أى وقت مضى ، والأهم من ذلك كلة أن القطبين الأعظم : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ظهرا أكثر تقاربا واتفاقا فى القضايا الدولية والاقليمية . وأقل اختلافا وأقل حساسية بالنسبة لتوزيع الأسلحة النووية وأسلحة الردع . وبدأ بالفعل تخفيف تسليح أوربا ، وخفض عدد الصواريخ التى كانت منتشرة بها ، وهكذا نلاحظ من الناحية الجغرافية أن الستار الحديدى قد انتهى تماما وانتهى التقسيم القدم لأوربا إلى شرقية وغربية . وكذلك ذهبت العداوة البالغة التى كانت سائدة بين الكتلتين وبدأ نظام دولى جديد وظهرت هذه القوى أكثر اتفاقا على القضايا الاقليمية وليس أدل على اتفاقهما من تطابق وجهات نظر كثيرة حول القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط والأزمات الأخيرة التى شهدتها المنطقة سواء خلال سنوات حرب العراق مع ايران ، أو خلال أزمة اجتياح العراق للكويت والمعروفة باسم أزمة الخليج .

وهذه الفترة التى تغير فيها النظام الدولى - وابتعد عن الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب . دخل المجتمع الدولى مرحلة وفاق عالمى جديد ، فى ظل نظام دولى جديد . ومع الانهيار الأيديولوجى للمعسكر الشرقى . وفى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه ، بدأت فترة جديدة فى تنظيم القوى السياسية ، وأصبح من الضرورى رسم حدود جديدة للقوى العالمية الرئيسية ، وفهم جديد للجغرافيا السياسية ، فلا وجود للمعسكرين الشرقى والغربى


البترول في العراق
حقل بترول
معمل تكرير
خط أنابيب
كركوك
باباكركر
جمبور
بيجي
خانقين
كرمنشاه
الحديثة
بغداد
إيران
نهر دجلة
نهر الفرات
البصرة
الزبير
الفاو
الكويت
منطقة محايدة
المملكة العربية السعودية

شكل رقم (٢٧)

المتنافسين المتناقضين . وقد بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى وضع أولويات جديدة ،والسعى إلى تحقيق أهداف جديدة ، فأحيانا نجدهما متوافقين يسيران على خطوط متوازية فى المشكلات السياسية الدولية والاقليمية . وأحيانا أخرى نرى كل منهما يأخذ خطأ مخالفا ولكن فى تفاهم فى نفس الوقت مع الطرف الآخر .

ولن يمر وقت طويل قبل أن تتكشف أبعاد القوى الجديدة . وقبل أن تتضح الفلسفة الحقيقية لسياسة الوفاق ، وقبل أن تظهر اثارها على الجغرافية السياسية للمنطقة العربية . أو أفريقيا وآسيا فعلا على أبواب مرحلة جديدة فى تحديد أبعاد القوى السياسية .

خامساً : الدور الأوربى فى الشرق الأوسط

خلال عقد الثمانينات لم تلعب الدول الأوربية دورا هاما بالنسبة للدول العربية سواء كوسيطة لحل المشكلات السياسية المزمنة أو كصانعة سلام ، وذلك على الرغم من القرب الجغرافى النسبى لأوربا ، على عكس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فقد قامت هاتان الدولتان بأدوار مباشرة فى الشرق الأوسط . فنشطت الولايات المتحدة فى فترة توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل . ونشط الاتحاد السوفيتى كثيرا فى خلال أزمة الخليج الأخيرة . أما أوربا فلم تأخذ زمام المبادرة للقيام بدور حقيقى فى هذه المنطقة مثلما فعلت الدولتان العظيمتان .

وبحلول عام ١٩٩٢ توحدت أوربا ككيان سياسى ، وأصبح لها عندئذ دور أكثر فاعلية وقوة فى مجريات الأحداث السياسية فى العالم ، وأول منطقة استفادت من هذه الوحدة الأوربية وهذا التغيير فى الخط السياسى هى منطقة الشرق العربى القريبة جغرافيا من أوربا .

ومن أبرز العوامل الجغرافية التى جعلت لأوربا دورا هاما فى منطقة الشرق العربى بل والعالم العربى كله ، يأتى :-

١- استمرار تأثر الدول الأوربية بالأحداث السياسية فى الشرق الأوسط

قرب العالم العربى من بلدان أوربا المطلة على البحر المتوسط - أسبانيا وايطاليا واليونان وفرنسا - فإن الدول الأوربية تكتشف أن أمنها واقتصادياتها تتأثر بما يجرى فى البلاد العربية من أحداث سياسية وعسكرية مفاجئة على سبيل المثال فيما يتصل بمشاكل الطاقة البترولية فإن الأزمة البترولية التى حدثت عام ١٩٥٦ ، عام ١٩٧٦ وما بعدها . كذلك أزمة البترول الكبرى بعد وقف شحنات النفط العربى فى عام ١٩٧٣ وأزمة النفط الأخيرة التى حدثت فى أعقاب اجتياح العراق للكويت فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ .

هذه الأزمات النفطية ، قد أثرت بطريقة مباشرة وخطيرة فى النشاط الاقتصادى لدول أوربا وعلى كيانها السياسى أيضا ولا يغيب عن الأذهان أن العدوان الاسرائيلى على مصر والأردن وسوريا فى عام ١٩٦٧ قد نتجت عنه أحداث بالغة الأثر اقتصاديا وسياسيا بالنسبة لأوربا . ومن بينها اغلاق قناة السويس فى الفترة من ١٩٦٧ وتى عام ١٩٧٥ وقد أثر ذلك بشكل كبير على التجارة والنقل بالنسبة لأوربا . التى كانت تعتمد على خامات وموارد كانت تأتى إليها عبر قناة السويس . وكانت قناة السويس أقصر الطرق إلى الأسواق الرئيسية لتصريف المنتجات الصناعية الأوربية فى أسواق الشرق الأوسط واسيا وشرق أفريقيا فضلا عن أن الدول العربية ودول الشرق الأوسط تتزايد سكانيا بمعدلات كبيرة للغاية بينما معدلات الزيادة السكانية فى أوربا ثابتة بل ومتوازنة . نجد أن دولاً مثل مصر والمغرب والسودان تسجل زيادات سكانية كبيرة . ومن المتوقع على سبيل المثال أن يصل سكان مصر فى عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٥ مليون نسمة أى أكثر من العدد المتوقع لسكان فرنسا فى نفس السنة بنحو ١٠ مليون نسمة

٢- اعتماد اوربا على الموارد الاقتصادية للبلاد العربية : وبصفة خاصة النفط :

الدول الأوربية أكثر اعتماداً على بترول منطقة الشرق الأوسط ، أكثر من اعتماد الولايات المتحدة عليه . ومن المتوقع أن تزيد درجة اعتماد أوربا على هذه الموارد فى العقود القادمة ، وقد تمكنت أوربا فى الماضى من الحصول على المنتجات الزراعية والخامات من دول المستعمرات السابقة ، لكن الحصول علي هذه المواردحاليا ليس بنفس السهولة ولا بنفس الشروط الاقتصادية الميسرة التى كانت سائدة عندئذ ، والتى كانت عمليات الانتاج فيها تتم من قبل شركات أو مؤسسات اقتصادية ذات توجيه أوربى بل وعائدات رأسماليه تعود إلى أوربا . أما حاليا فالأوضاع مختلفة ، ومن ثم فإن

درجة اعتماد أوربا على البلاد العربية والشرق الأوسط بصفة خاصة سوف تشهد زيادة كبيرة فى المستقبل .

فمصر والجزائر تستوردان من أوربا أكثر مما تستورده الولايات المتحدة وهذا على سبيل المثال فقط .

٣- هجرة العمالة العربية والتركية إلى اوربا ومشكلاتها :

شهدت الدول الأوربية تيارات لهجرة العمالة العربية والتركية الوافدة إليها من دول الشرق الأوسط . وذلك من واقع رغبة قطاعات كثرة من العمالة الماهرة العيش فى أوربا وتحقيق مستوى اجتماعى واقتصادى أفضل ، ولكن تيارات هذه الهجرة كانت أكثر مما يكن للمجتمعات الأوربية أن تتحمله . فنشأت مشكلات سياسية كثيرة فى فرنسا وألمانيا واليونان بسبب منافسة العمالة العربية للعمالة الوطنية فى هذه الدول ولذلك كان من استراتيجيات التعاون العربى الأوربى هى عمل برامج معونة وتنمية لبعض دول المغرب استفادة جزء من هذه العمالة .

ولمنع تدفق الهجرة من هذه الدول إلى الدول الأوربية ويوجد حاليا نحو ٣ر٥ من سكان البلاد العربية فى فرنسا وما يقرب من مليون فى ألمانيا .

وقد تتبعت الدول الأوربية الأحداث والتطورات فى منطقة الشرق العربى باهتمام بالغة مثل أحدث اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وحرب المليشيات خلال ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وحرب العراق مع ايران والتى سميت بحرب الخليج ١٩٨٠ - ١٩٨٨ .

وأزمة الخليج الأخيرة والتى نلاحظ أن الدول الأوربية تدخلت فيها بطريقة فعالة لأول مرة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خلال أزمة

اجتياح العراق للكويت وذلك من أجل المحافظة على النظام الدولى وحق كل دولة فى العيش فى آمن وسلام .

ولم تتأخر أوربا كثيرا عن الولايات المتحدة فى ارسال قوات إلى المنطقة التى توحدت فيها الصفوف الأوربية على الرغم من أن الدور الأمريكى كان هو الدور الغالب والموثر إلا أن الدول الأوربية لم تتخلف عن اختيا دور استراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط لما لها من خطورة على منابع النفط والموارد الاقتصادية الأخرى . ولأهميتها البالغة كسوق للمنتجات الأوربية وكذلك لقربها الشديد من أوربا . ولأهميتها البالغة كسوق للمنتجات الأوربية وكذلك لقربها الشديد من أوربا . والدول العربية أيضا لها صادرات زراعية منظمة إلى الدول الأوربية ومعروف أن عددا من الدول العربية المعتمدة على السوق الأوربية فى تصريف منتجاتها الزراعية . قلقة جدا من تحقيق الوحدة الأوربية فى عام ١٩٩٢ . حيث أن هذه الوحدة تدعو إلى تفضيل المنتجات الزراعية لدول أوربا الغربية ولا تستورد شيئا قبل أن تباع كا حاصلت الدول الأوربية وهنا يكمن الخطر فإن بعض الدول العربية ستفقد أسواق منتجاتها الزراعية وحمضيات المغرب وتونس والجزائر لن تجد لها مجالا قبل استهلاك أوربا بكل حمضيات زسبانيا وايطاليا واليونان كذلك الخظر والكروم والأسماك .

ومن هنا لابد للدول العربية أن تعد نفسها أيضا من الناحية الاقتصادية والسياسية لمواجهة الدور الأوربى الجديد ، ولابد من السعى إلى تكوين كيانات اقتصادية عربية قادرة على الحركة السريعة . لتسويق المنتجات الزراعية خاصة . ومنتجات الدول العربية عامة . فى أوربا والعالم واء من خلال الكيانات السياسية أو الاقتصادية الاقليمية أو من خلال الجامعة العربية . أو بالجهود الخاصة لأن الوقت يمر بسرعة وأن السيادة والغلبة كما

نرى ستكون للكيانات الاقتصادية السياسية الكبيرة فى ظل الوحدة الأوربية التى تندفع بسرعة منذ عام ١٩٩٢ . وهو عام توحيد أوربا .

ومن هذا المنطلق يكون التفكير فى طبيعة العلاقة بين الدول العربية وأوربا وأيضا يكون الحديث عن دور جديد لأوربا فى الشرق الأوسط والعالم العربى مبنى على التكافؤ والمصلحة المتبادلة والتوازن السياسي .

سادسا : بعض التطبيقات الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأمريكية :

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ نقطة تحول تاريخية خطيرة بالنسبة لترتيب النظام الدولى ، وتوجيه الأحداث السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين . ولم يكن التحالف الاستراتيجى بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات التحدة وفرنسا (الحلفاء) ضد ألمانيا (ودول المحور) ليستمر طويلا ، فما ان حطت الحرب أوزارها حتى بدأت مرحلة مريرة من الحرب الباردة غير المعلنة تجمع دول شرق أوربا والأتحاد السوفيتى زعيم العالم الشيوعى ، وبين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبقية أعضاء حلف شمال الأطلنطى ، دفاعا عن العالم الرأسمالى وسياسة الاقتصاد الحر . وقسم العالم فعلا الى شرق وغرب بل وقسمت مدينة برلين نفسها الى نصفين شرقى وغربى . وفصلت أوربا عمليا فى التجارة والاقتصاد ووجد فاصل نفسى ونظامى يحجز وراءه دول الكتلة الشرقية وكان هذا الحاجز يسمى «الستار الحديدى» ، وبنى فى وسط مدينة برلين نفسها سور بريلن الشهير ، وبوابة برلين التى كانت رمزا للفصل الفعلى بين الشرق والغرب منذ عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩٠ .

تفرغت الدول المنتصرة فى الحرب (الحلفاء) الى اعادة تنظيم صفوفها وأجهزتها التى أنهكتها الحرب . وتركزت الجهود أيضا على اعادة بناء المدن والمؤسسات الصناعية والعسكرية ، وأفادت دروس الحرب العالمية الثانية العالم الحديث فى اعداد صيغة جديدة للتعايش الدولى ، ونظر العالم الى عصر جديد أكثر تسامحا وأمنا ، وبعد الترويع المرعب الذى قاست منه البشرية خلال سنوات الحرب المريرة . وبدأ يظهر على الساحة الدولية الدور الجديد لعصبة الأمم أو هيئة الأمم (فيما بعد الأمم المتحدة) ومنظماتها وفروعها .

وأعادت القوى العظمى حساباتها من جديد ، ورتبت بريطانيا نفسها على واقع جديد بعد تصاعد حركات التحرير والنضال المسلح من أجل الاستقلال بالنسبة لدول المستعمرات في اسيا وأفريقيا . وكان عقد الخمسينات بحق هو عقد التحرير والاستقلال لمعظم مستعمرات بريطانيا وفرنسا فى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية . وتأثرت بذلك المستعمرات الأسبانية والبرتغالية والهولندية والبلجيكية فى جهات العالم المختلفة .

وأعيد أيضا ترتيب القوى الدولية العالمية ، وظهرت الولايات المتحدة فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين كأكبر قوة عسكرية فى العالم ، وبدت متعافية وقوية اقتصاديا وعسكريا وكان من الطبيعى أن تتراجع كل من بريطانيا وفرنسا إلى المرتبة الثانية فى أعقاب حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، لتنفرد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالمرتبة الأولى على التوازى . وكانت بريطانيا وفرنسا (ومعهما اسائيل) قد خططت لعملية السويس من وراء ظهر الولايات المتحدة ودون علمهما . الأمر الذى أحرج كثيرا حكومة الولايات المتحدة التى عملت بالأحداث من وكالات الأنباء . ما ألحق بها اهانة أثرت علي سياستها الخارجية ابان هذه الأزمة . وغيرت من استراتيجيتها ومن الجيوبولوتيكا الأمريكية بعد ذلك ، وجعلتها تأخذ على عاتقها مبادرات أكثر تورطا فى سياسة العالم والأحداث العالمية ، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط فى منأى عن حلفائها وتفكر فى مصالح أمريكا ، ولا يمنع ذلك من التخطيط مع منظمة حلف الأطلنطى أو أى منظمات عسكرية أخرى مثل مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط وحلف تركيا بغداد . ومساندة أمريكا لشاه ايران والتحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل . وزيادة القوات الامريكية فى قواعد حلف الأطلنطى بأوربا . وغير ذلك ، توسعت الولايات المتحدة فى استراتيجية بناء القواعد العسكرية عبر البحار فى كل من أفريقيا واسيا وبعض الجزر الاستراتيجية فى

المحيط الهادى وزادت من أعداد قواتها فى ألمانيا والقواعد الأوربية لحلف الأطلنطى بما فى ذلك الجزر البريطانية نفسها .

وتورطت الولايات المتحدة بعد ذلك فى مناطق كثيرة من العالم بعد رحيل القوات البريطانية والفرنسية واستقلال المستعمرات . تطبيقا لنظرية ملئ الفراغ Filling The Vacume سواء فى الشرق الأوسط والخليج أو الشرق الأقصى وكوريا أو منطقة المحيط الهندى وهونولولو وجزر هاواى .

وزاد تورط الولايات المتحدة فى صورة ما عرف فى ذلك الوقت بالحرب الكورية الدامية وذلك فى الخمسينات ، ثم تورطت أيضا فى صراع كاد يؤدى الى حرب عالمية ثالثة فى عام ١٩٦٢ إبان أزمة ما يسمى بأزمة « خليج الخنازير » بعد المواجهة الساخنة مع الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن ، ومطالبة الولايات المتحدة الاتحاد السوفتى بسحب قواعد الصواريخ النووية التى اكتشفتها طائرات التجسس الأمريكية متمركزة فى جزر كوبا القريبة من شواطئ ميامى الأمريكية .

وبعد ذلك بوقت وجيز تورطت الولايات المتحدة فى حرب قذرة طويلة فى فيتنام ، بعد أن ورثت تركة ثقيلة فى شبه جزيرة الهند الصينية Indo China - وهى الحرب التى طالت مدتها لأكثر من عشر سنوات . والتى فقدت فيها الولايات المتحدة حسب التقديرات المتفائلة نحو ٢٠٠ ، ٠٠٠ قتيل ، هذا بالاضافة إلى المفقودين الذين لم تعثر لهم الولايات المتحدة على أثر حتى الأن . هذا بالاضافة الى المدمرين نفسيا من القوات الأمريكية . وكانت عملية الهروب من الجندية بسبب فيتنام من الأمور العادية فى المجتمع الأمريكى .

وكانت تجربة فيتنام مريرة لغاية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وغيرت كثيراً من مفاهيم الاستراتيجية العسكرية والسياسية ، وبدأت حسابات الجيوبوليتكية الأمريكية تبنى على أسس جديدة .

وكانت الولايات المتحدة قد وصلت الى محصلة سياسية هامة من خلال هذه التجربة ،أعادت على أساسها ترتيب الأولويات فى الداخل والخارج .

الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول فى العالم فى القوة العسكرية وبمقدرة على الانتشار وتوزيع القوات ، والقدرة على تغير مسار الحركة السياسية فى دول أخرى كثيرة ، وهى كذلك أغنى دولة فى العالم اقتصاديا . وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تسير على التوازى فى ميزان القوة العسكرية والاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى . ولكنها فى نفس الوقت تحارب الشيوعية والنظم الشمولية السائدة فى شرق أوربا ، ولم يهدأ بال الولايات المتحدة الأمريكية حتى سقطت النظم الشيوعية فى أوربا والاتحاد السوفيتى .

لعبت المخابرات الخاصة بالقوتين دوراً كبيراً فيما يختص بالعلوم النووية والعلماء ، ونظم التسلح النووى ، وحجم وأماكن وجود الأسلحة النووية وبذلت أيضا محاولات لملاحقة الاختراعات الجديدة وكانت فيتنام حقل تجارب الأسلحة البديلة . فأطراف الحرب فى فيتنام هى روسيا والصين والولايات المتحدة وكل منها يملك السلاح النووى ولم يستطع أى طرف منها أن يحسم هذا الصراع لصالحه باستخدام الأسلحة النووية خوفا من الطرف الآخر . وما يمكن أن تجره المواجهة النووية على الشبرية من حرمان وخراب . فاصبحت الأسلحة الأخرى هى البديل الممكن للسلاح النووى .

وفترة الصدام السياسى من خلال الحرب الباردة والحروب الاقليمية فى الشرقين الأقصى والأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواسط السبعينات كانت تسمى مرحلة المواجهة Confrontation تبعا بعد نهاية حرب فيتنام وبداية اتجاهات عصر يتميز بقدر أكثر من التفاهم عن طريق التفاوض "Negotiation" ثم بعد ذلك جاءت فترة تميزت بالرغبة فى

الوفـاق بين الشـرق والـغرب "Reconceliation" فى فترة الثمـانينيـات ثم تبعتها فترة التنسيق وعصر الوفاق الفعلى . "Co-Ordination"وهو العصر الذى بدأه جورباتشوف ١٩٨٥ واستمر فى التسعينيات وتوجه انهيار الاتحاد السـوفـيتى والنظم الشـيوعية . وحرص الدول الغربية على توجيه الدول الشيوعية سابقا الى نظام اقتصاديات السوق . والتخلص نهائيا من الشيوعية ، والعمل بكافة الوسائل لضمان عدم عودتها .

دروس كوريا وفيتنام كانت بالفعل قاسية بالنسبة للولايات المتحدة ، ولعل فيتنام كانت آخر المعارك التى تورطت فيها الولايات المتحدة مباشرة . فمنذ ذلك الوقت والولايات المتحدة تفضل الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية عن طريق قوات الانتشار السريع والتى بدأت وزارة الدفاع الأمريكية فى اعدادها وتجهيزها . وتجربتها فى عدة مناطق من العالم .

وبدأت فعلا فكرة الاستراتيجية والجيوبوليتيكيةالجديدة للولايات المتحدة تبنى على أساس قوات التدخل والانتشار السريع . والتى يمكن أن تحقق أهدافا عسكرية واستراتيجية محددة . ثم بعد ذلك تنسحب مباشرة بعد أداء المهام المطلوبة منها .

لذلك بدأت الولايات المتحدة تدافع عن مصالحها الجيوبوليتيكية . فى الجهات التى تهمها مثل الحزام الأمنى المحيط بالولايات المتحدة حزام الأطلنطى . وحزام البحر الكاريبى وفى المناطق التى تهم الولايات المتحدة فقط دون المناطق التى تهم حلفائها . ومنطقة الشرق الأوسط . بحكم التحالف الاستراتيجى مع إسرائيل وبسبب منابع النفط فى الخليج .

ومن الأمثلة :

أخذت الولايات المتحدة موقفا محايدا من حرب الفولكلاند بين بريطانيا والأرجنتين . وهى الأزمة التى فجرتها الأرجنتين فى أوائل الثمانينات بعد أن أعلنت أنهاء . الوضع الاستعمارى لجزر الفولكلاند وعودة الجزر للسيادة الأرجنتينية .

ان الموقف المحايد للولايات المتحدة على الرغم من تحالفها مع بريطانيا فى حلف شمال الأطلنطى فرضته ظروف جيوبوليتيكية . وهى أن معظم دول أمريكا الجنوبية والوسطى كانت متعاطفة مع الأرجنتين ضد بريطانيا ، ولأن هذه الدول منها عدد كبير فى شبه تحالف اقتصادى أو عسكرى مع الولايات المتحدة فى ظل ما يسمى بمنطقة الدول الأمريكية .

كما أن ظلال أزمة خليج الخنازير فى أوائل الستينيات لا زال شاخصا فى أذهان الكثيرين . ، فلم تشأ أى دولة من دول الكاريبى أن تخرج عن الطوق الأمريكى . وبذلت دول أمريكا الوسطى جهودا خاصة لكسب ود الولايات المتحدة وعدم الدخول فى صدام أو مواجهة معها لأسباب محلية . أو حتى لأسباب دولية .

والولايات المتحدة فى المقابل وجدت أن من المناسب أن تأخذ موقفا معتدلا من قضية الفولكلاند بما أن بريطانيا سوف تكسب الجولة فى النهاية بمالها من طاقة وتفوق عسكرى كبير على الأرض فى البحر والجو .

كانت التجربة الاستراتيجية الجديدة لقوات التدخل السريع أو الانتشار السريع . كانت بالغة المرارة أيضا عندما تدخلت فى لبنان فى أواخر السبعينات . ودفعت أمريكا ثمنا باهظا للغاية فى بيروت عندما تم نسف مقر السفارة الأمريكية فى بيروت وملحقاتها بشحنة ناسفة كبيرة أودت بحياة أكثر من ٣٠٠ أمريكى .

انسحبت الولايات المتحدة بعد ذلك بوقت قليل . ويبقى الأسطول السادس على مسافة كيلو مترات محدودة من الشواطئ اللبنانية يتابع أحداث الحرب الأهلية والصراع المسلح بين الطوائف السياسية المختلفة داخل لبنان .

وأثبتت فكرة التدخل والانتشار السريع فشلا زريعا فى لبنان .

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت حساباتها وأعادت ترتيب طريقة التدخل السريع ومبرراته الاستراتيجية ، وبدأت تفكر فى أساليب أكثر قانونية وشرعية لتبرر تدخلها هذا . فوجدت أن مصالحها الجيوبولتيكية فى منطقة الكاريبى تعطيها الحق الشرعى المكتسب للتدخل المباشر . باعتبار أن منطقة الكاريبى هى عتبة الولايات المتحدة جغرافيا من ناحية الجنوب ، . وأن ما حدث ابان أزمة الصواريخ النووية فى كوريا ١٩٦٢ قد أعطى الولايات المتحدة مبرراً قانونياً وشرعياً للدفاع عن مصالحها القومية والاستراتيجية خصوصاً عندما تكون على مقربة شديدة من أراضيها . وهذا ينطبق على جميع دول البحر الكاريبى .

ولم يكن تهديد الرئيس الأمركيى جون كيندى فى عام ١٩٦٢ باعلان حالة التأهب القصوى فى القوات المسلحة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعزمة الأكيد على دخول الحرب ضد الاتحاد السوفيتى اذا لم يسحب على الفور الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية من منطقة البحر الكاريبى . لم يكن تهديده هذا ليستهان به على الاطلاق فقد كان كيندى يعنى ذلك تماما . وسحبت روسيا صواريخها من كوبا ذلك لأن كوبا وجزر الكاريبى تدخل ضمن النطاق الأمنى والاستراتيجى لحزام الكاريبى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة .

ففى عام ١٨٩٨ على إثر ضرب الوحدات الأمريكية فى ميناء هافانا عاصمة كوبا ،أعلنت الولاَيات المتحدة الأمريكية التدخل العسكرى فى

المستقبل اذ تهدد أمن كوبا . وفى حالة عدم التزام حكومة هافانا بالديمقراطية واحترام حقوق وحرية الوطن الكوبى ، وهو ما حدث بالفعل ، فعادت الولايات المتحدة وتدخلت بالفعل فى كوبا عام ١٩٠٦ ثم فى عام ١٩١٧ على التوالى .

وفى أعقاب قيام الثورة الكوبية ١٩٥٨ أعلن كاسترو العداء للولايات المتحدة ولولا حماية الاتحاد السوفيتى للنظام فى كوبا وحمايته لسقطت حكومة كاسترو منذ مدة طويلة ولكن كوبا دخلت ضمن حسابات الاستراتيجية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وكادت فعلا تنشب الحرب كما وضحنا عام ١٩٦٢ بسبب الصواريخ النووية .

وسبق للولايات المتحدة التدخل فى دولة الدومنيكان فى عام ١٩١٦ . ووضعت الولايات المتحدة رقابة على هذه الدولة الصغيرة فى شكل حكومة عسكرية ظلت تحكم الدومينيكان من ١٩١٦ وحتى ١٩٢٤ . وفى عام ١٩٦٥ عادت الولايات المتحدة وأرسلت قوات من مشاة البحرية وقوامها ٢٠ ألف جندى بقرار من الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» بحجة أن النظام السياسى الذى كان قائما كان يشكل خطرا شيوعيا على الولايات المتحدة وظلت القوات الأمريكية بها حتى عام ١٩٦٦ عندما تأكدت من استقرار حكومة موالية للولايات المتحدة .

وقد تدخلت الولايات المتحدة أكثر من مرة فى نيكاراجوا . وحدث ذلك فى أعوام ١٩١٢ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ حيث بقيت هناك حتى عام ١٩٣٢ ، واطمأنت الولايات المتحدة لحكم أناستاسيو سوموزا ، الموالى لواشنطن ، الذى حكم نيكاراجوا من ١٩٣٦ الى ١٩٧٩ .

وتدخلت الولايات المتحدة فى دول أخرى كثيرة فى البحر الكاريبى ، ولم تسلم دولة جرينادا الصغيرة من التدخل العسكرى الأمريكى فى عام ١٩٨٣ ، عندما أرسل الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ١٩٠٠ من مشاة البحرية الى دولة جرينادا فى أعقاب مقتل رئيس حكومتها على يد الشيوعيين والكوبيين ، واعتبرت الولايات المتحدة أنها تهدد أمنها وسلامتها . علما بأن جيش جرانادا نفسه لا يزيد على ١٥٠٠ جندى وقوات الشرطة بها حوالى ٤٠٠ شرطى .

وكان لبنما نصيب هى الأخرى من سلسلة التدخل العسكرى الأمريكى . وبنما عبارة عن جمهورية صغيرة على شكل شريط من الأرض يمتد من المحيط الهادى الى المحيط الأطلنطي على جانبى قناة بنما نفسها . وترتبط الدولة بالقناة بشكل قوى . وشركة قناة بنما هى موسسة استثمارية يملك رؤوس أموالها عدد من رجال الأعمال الأمريكين وعدد من رجال الأعمال المحلين . ولذلك فان الأهمية التجارية والاستراتيجية لبنما تكمن فى أن الدولة التى تتحكم فى الملاحة بين المحيطين الهادى والأطلنطى ينبغى أن تكون موالية لأكبر دولة فى العالم الجديد وهى الولايات المتحدة الأمريكية . وأغلب الشحنات التى تمر بهذه القناة فى الحقيقة هى بضائع ومنتجات أمريكية . ولذلك وجدت الولايات المتحدة أن الدفاع عن دولة بنما هو دفاع عن شركة قناة بنما ، وهو دفاع عن المصالح الرأسمالية الاستراتيجية الأمريكية . وهذه أيضا بدأت تدب فيها التغير الذى عم المنطقة فى فترات من الزمن .

فقناة بنما بالغة الأهمية لأمن واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم حفر قناة بنما فى عام ١٩١٤ ، وفى ديسمبر ١٩٨٩ أمر الرئيس الأمريكى جورج بوش قوات البحرية الأمريكية بالتدخل العسكرى والقبض على رئيس بنما المناوئ للولايات المتحدة وهو الرئيس نوريجا . ومحاكمته فى

الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة تهريب المخدرات ، وإحلال رئيس حكومة أخرى محله .

وتدخلت الولايات المتحدة مؤخراً فى هاييتى وأرسلت قوات مشاة البحرية التى سيطرت على منطقة وميناء «بورت أوبرنس» عاصمة هايتى . وذلك بسبب قيام نظام عسكرى باقصاء السلطة الشرعية ورئيس منتخب وهو الرئيس «أرستيد» عن الحكم منذ ثلاث سنوات ، وفشلت وسائل الضغط والحصار الاقتصادى والمقاطعة فى تغيير هذا الوضع الشاذ ، فلجأت الولايات المتحدة الأمريكية الاستخدام القوة المسلحة ، ولكن هذه المرة بمساندة مجلس الأمن والأمم المتحدة .

تغيرات استراتيجية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية :

الدروس التى تعلمتها الولايات المتحدة من تجربة أوربا فى الخمسينيات وتجربة فيتنام فى الستينيات وتجربة لبنان وجرانادا فى الثمنينات ، أفادت كثيراً صناعة القرار فى الولايات المتحدة ، بضرورة اكساب خطواتهم فى إكساب صفة الشرعية . وأنه أيضا بسبب ارضاء الاتحاد السوفيتى والنظام الشيوعى وتكتل الدول الشيوعية فى شرق أوربا . ومع سقوط هذا التكتل ابتداء من ١٩٨٩ فى شرق أوربا وسقوط النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى نفسه ابتداء من عام ١٩٩٠ والذى سقط تماما فى ديسمبر ١٩٩١ ، تغيرت مفاهيم الاستراتيجية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة .

كان لهذه التغيرات أثرها البالغ فى انهيار المعسكر الشرقى كنظام تقليدى مناؤى للولايات المتحدة والغرب . وظهر بعد ذلك ما يعرف فى أوربا بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربى ، والتي يضم دول الأطلنطى ودول أخرى من شرق أوربا بلغت ٣٤ دولة .

ركزت الاستراتيجية الجديدة باللجوأ الى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لدعم أى أتجاه فى التغيرات السياسية فى خريطة العالم ، وبدأت فكـ

تكوين تحالفات جديدةفي مواجهة الولايات المتحدة وأوربا وفى الشرق الأوسط .

وقد نجحت الولايات المتحدة فى استخدام هذا التحالف ضد العراق فى معركة تحرير الكويت . والاستناد إلى قرارات مجلس الأمن التي ساندت بصورة شرعية المعارك العسكرية التى أعادت القوات العراقية إلى الأراضى العراقية وأخرجتها من الكويت . واشتركت قوات بنسب مختلفة فى قوات التحالف الدولى ، هذه ومن بينها مصر والمغرب ومعظم الدول الأوربية بزعامة بريطانيا وفرنسا ، والجميع بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتشهد الأيام الحالية سيناريو مشابه لما حدث فى الشرق الأوسط عام ١٩٩٠ ، حيث بدأت قوات التحالف تتجمع من جديد فى الخليج للرد على تهديد جديد للكويت صادر من الحكومة العراقية وذلك فى أعقاب مساعدة العراق لطرف من أطراف الصراع الكردستانى فى شمال العراق .

وحدث نفس الشيء فى يوغسلافيا السابقة فى ابريل ومايو سنة ١٩٩٢ عندما بدأت عمليات الطرد الجماعية للمسلمين من جمهوريات يوغسلافيا السابقة ، وبصفة خاصة من جمهورية البوسنة والهرسك علي يد الصرب المتعصبين وبدأت عمليات التطهير العرقى . وتدخل حلف الأطلنطى بقرار من مجلس الأمن وحصل على تفويض باستخدام قوات دولية لحفظ السلام فى مناطق الصراع . ثم تتابعت قرارات مجلس الأمن التى وافقت على اعتبار ٦ مناطق من جمهورية البوسنة والهرسك مناطق آمنة . حماية للسكان من عمليات الإبادة الجماعية التي كان يقوم بها الصرب فى مناطق تجميع المسلمين . وعبثا حاولت جهود الأمم المتحدة أن تثنى الصرب عن حملاتهم العرقية والتصفوية للمسلمين ، ولمدة ثلاثين شهرا لم تفعل الأمم المتحدة شيئا .

ولكن مع الفارق ، فبينما أثناء عملية عاصفة الصحراء ، تم تدمير القوة العسكرية العراقية بالكامل وازالة منشآت اقتصادية وعمرانية كبيرة بالعراق فى عملية تأديب لم يسبق أن شهدت المنطقة أو العالم المعاصر مثلها من قبل .

بحجة اخراج العراقيين من الكويت . نجد أنه فى حالة البوسنة والهرسك وقفت نفس قوات الأمم المتحدة موقف المتفرج قرابة الثلاثين شهرا بينما يرتكب الصرب أبشع الجرائم الانسانية فى التاريخ .

وقد حصلت الولايات المتحدة أيضا على مساندة مجلس الأمن حيث فوضتها الأمم المتحدة للتدخل فى هايتى لاعادة الديمقراطية والرئيس المنتخب أرستيد .

فالقوات الدولية تستخدم حاليا كقوة بوليس دولية وبموافقة مجلس الأمن والأمم المتحدة ولكن مع استخدام مكيالين ، واحد للدول الأوربية وآخر لدول العالم الأخرى وخصوصاً الدول العربية والاسلامية .

المبررات الجيوبوليتيكة لتدخل الولايات المتحدة فى الجهات المختلفة :

فى دول البحر الكاريبى :

الولايات المتحدة التى تأسست منذ أكثر من مائتى سنة بعد استقلالها عن بريطانيا واعلان الدستور وبناء الديمقراطية ، اعتبرت نفسها راعية منطقة العالم الجديد ككل (الأمريكتين) وليس أمريكا الشمالية وحدها . ان الولايات المتحدة هى قوة خطيرة للغاية فى العالم المعاصر لديها رصيد هائل من الموارد الطبيعية والاقتصادية من الخامات المعدنية والطاقة والمواد الغذائية .

كما أن لدى الولايات المتحدة رصيد هائل من المعارف والتكنولوجيا يندر أن يتوفر لأى دولة أخرى حاليا ، ولها جيش كبير من العلماء والباحثين والمخترعين ، وقلاع هائلة من الصناعات الثقيلة . وعشرات الألوف من الشركات الصناعية والتجارية العملاقة فى عالم المال والتجارة والخدمات علي مستوى العالم .

ومن ثم فإن ديناميكيية السياسة الأمريكية تسير جنبا الى جنب مع ديناميكية المصالح الاقتصادية ، وأماكن توزيع المادة الخام فى أمريكا الوسطى .

والجنوبيــة وهى المورد الأصلى لمعظم الموارد الخــام اللازمـة للصناعــات الأمريكيـة . كما أن للشركات الأمريكية إستثمارات كبيرة فى دول العالم الأخرى وبصفة خاصة فى أمريكا الوسطى والجنوبية . وبالتالى فان الدفاع عن الأمن والاستقرار فى هذه الدول هو في الحقيقة دفاع عن الأموال والمصالح الأمريكية وأن أى تفريط أو تهاون معناه خسارة هائلة للشركات الأمريكية . ولذلك أصبح من مكونات السياسة الأمريكية الدفاع الطبيعى عن هذه المناطق . وحق استخدام القوة لتأمين هذه الجهات .

فالجيوبولتيكية الأمريكية هنا ترى الأمن والاستقرار فى منطقة الأمريكتين من منظور قومى بحت ، وانها لاتتصور أن تراه بطريقة مختلفة .

مشكلة البوسنة والهرسك

ظهرت مشكلة البوسنة والهرسك على سطح الأحداث السياسية لأول مرة فى أعقاب الانهيار السياسى لدولة الاتحاد اليوغوسلافى ، وهو الانهيار الذى واكب موجة التفكك السياسى الذى حدث بها بدءا من عام ١٩٩٠ والذى جاء ملبيا لتيارات التغير الشامل في دول شرق أوربا ، بعد انهيار الانظمة الشيوعية فى كل من رومانيا وبلغاريا . وكذلك التغيرات المماثلة فى كل من المجر ، تشيكوسلوفاكيا السابقة . وكانت السنوات من ١٩٨٩ وحتي ١٩٩٢ هي سنوات التحول من الشيوعيةو النظم الاشتراكية ، الى نظم السوق ، واقتصاديات التجارة الحرة ، بدلا من النظم الشمولية التى كانت سائدة في الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية ، حيث تفككت النظم السياسية للدول الشيوعية على نحو مفاجىء وسريع ، وتوالت أحداث التفكك والانهيار كالتيار الكهربائي ، فشملت كل الكتلة الشرقية السابقة . وكانت دولة الاتحاد اليوغوسلافى السابقة المعروفة باسم «يوغوسلافيا» هي الأخرى من بين الدول التى شملها هذا التفكك والانهيار .

وكانت أسبق الجمهوريات اليوغوسلافية فى طلب الاستقلال السياسى هى جمهورية «سلوفينيا» الواقعة فى أقصى الشمال الغربى ليوغوسلافيا ، والتى تشترك بحدود سياسية مع كل من النمسا فى الشمال وإيطاليا فى الغرب عبر منطقة التريستا المعروفة بمشكلتها السياسية معها .

وسرعان مااعترفت المجموعة الأوربية باستقلال سلوفينيا وتبادلت السفراء معها . وبعد ذلك بقليل استقلت أيضا جمهورية كرواتيا وهى أقصى جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافى تطرفا نحو الشمال وتشترك هى الأخرى بحدود مع النمسا والمجر . وقد حظيت هى الأخرى باعتراف المجموعة الأوربية بعد وقت قليل من اعلانها الاستقلال . وتم أيضا تبادل السفراء .

وتوالت الاعترافات الدولية بجمهوريتى سلوفينيا وكرواتيا . وسرعات ماتأسست حكومات جديدة فى هذه الدول . وتحولت البرلمانات المحلية الى برلمانات وطنية وقومية .

وبدأت جمهورية الصرب وهى من الجمهوريات الكبرى فى الاتحاد اليوغسلافى السابق ، بدأت تخطط للإبقاء على أكبر عدد من الجمهوريات الأخرى فى تحالف معها ، وفى الابقاء على أكبر مساحة ممكنة . ونجحت فعلا فى تكوين تحالف سريع مع جمهورية الجبل الأسود .

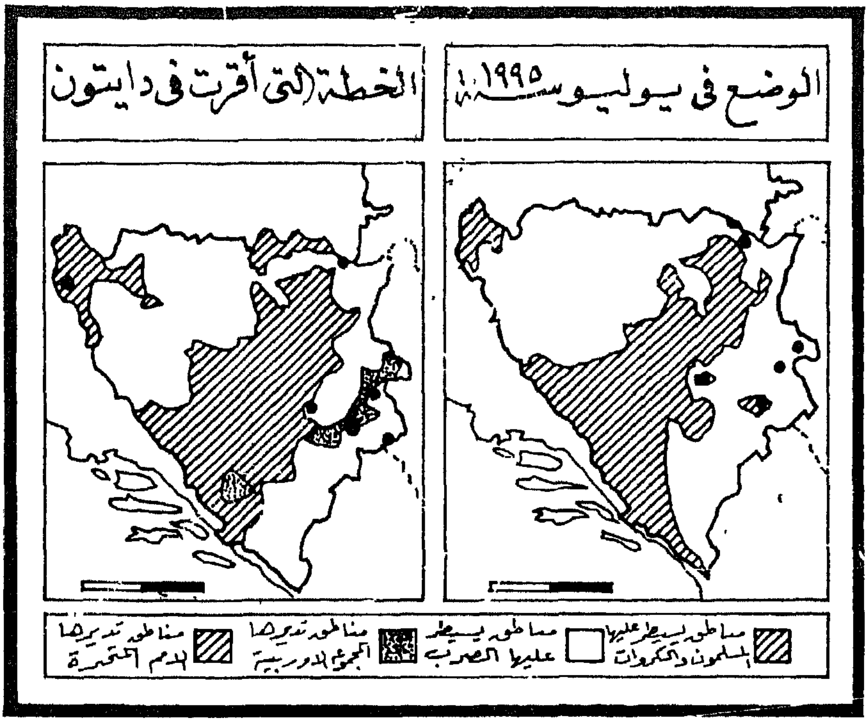
وكانت من مصلحة الصرب سياسيا ، وجيوبوليتيكيا أن تستمر فى فرض هيمنتها التى تمتعت بها داخل الاتحاد اليوغوسلافى منذ تأسيسه فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . والذى دعمه فكريا وتنظيميا «جوزيف بروس تيتو» زعيم يوغوسلافيا السابق . وقطب دول عدم الانحياز .

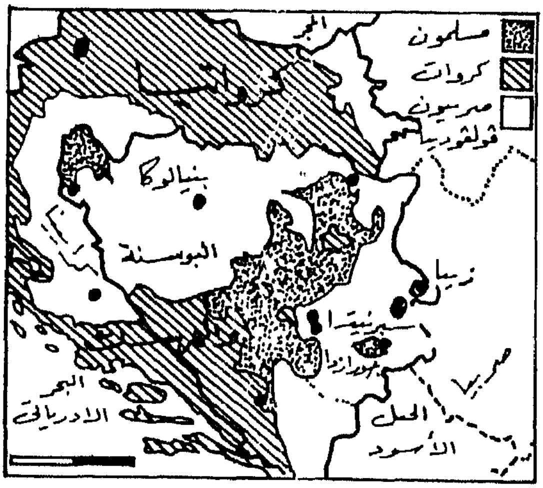
فبدأت جمهورية الصرب تخطط لاحتواء الجمهوريتين المتبقيتين وهما جمهورية مقدونيا وجمهورية البوسنة والهرسك .

وفيما يختص بجمهورية مقدونيا ، ظهرت مشكلة خطيرة . وهى أن مقدونيا نفسها تريد الاستقلال كما فعلت كل من كرواتيا وسلوفينيا .

وكانت تميل الى التنسيق مع جمهورية الصرب سياسيا . ولكن من خلال استقلال فعلى تحصل عليه ، واعتراف من المجموعة الأوربية . غير أن المشكلة أن المقاطعة الشمالية لليونان والمتاخمة لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية تسمى هى الأخرى مقدونيا . ومعروف تاريخيا ارتباط اليونان بمقدونيا الوطن الأصلى للاسكندر الأكبر . ولذلك فان مقدونيا اليوغسلافية عندما تقدمت لدول المجموعة الأوربية طلبت منهم الاعتراف واقرار الاستقلال السياسى عن يوغوسلافيا السابقة . اعترضت اليونان وهى عضو فى المجموعة الأوربية وفى حلف شمال الأطلنطى . وعلي الرغم من ذلك حصلت مقدونيا
لافية على الاستقلال وعلى الاعتراف الدولى على الرغم من

المجموعات العرقية في جمهورية البوسنة والهرسك





كروات البوسنة	صرب البوسنة	القوات الحكومية	
٤٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	مشاه
٧٥	٤٤	٦٠	مدفعية
٨٠	٣٠	١٠٠	مدافع هاون
٧٠	١٤٠٠	٤٥	دبابات

عدد القوات البوسنية

شكل رقم (٢٨)

إعتراض اليونان ، والتى إشترطت موافقتها بقبول مقدونيا اليوغسلافية بشرط تغيير إسمها . ولم تنجح مقدونيا فى إنتزاع الإعتراف الأوربى إلا في أواخر عام ١٩٩٣ .

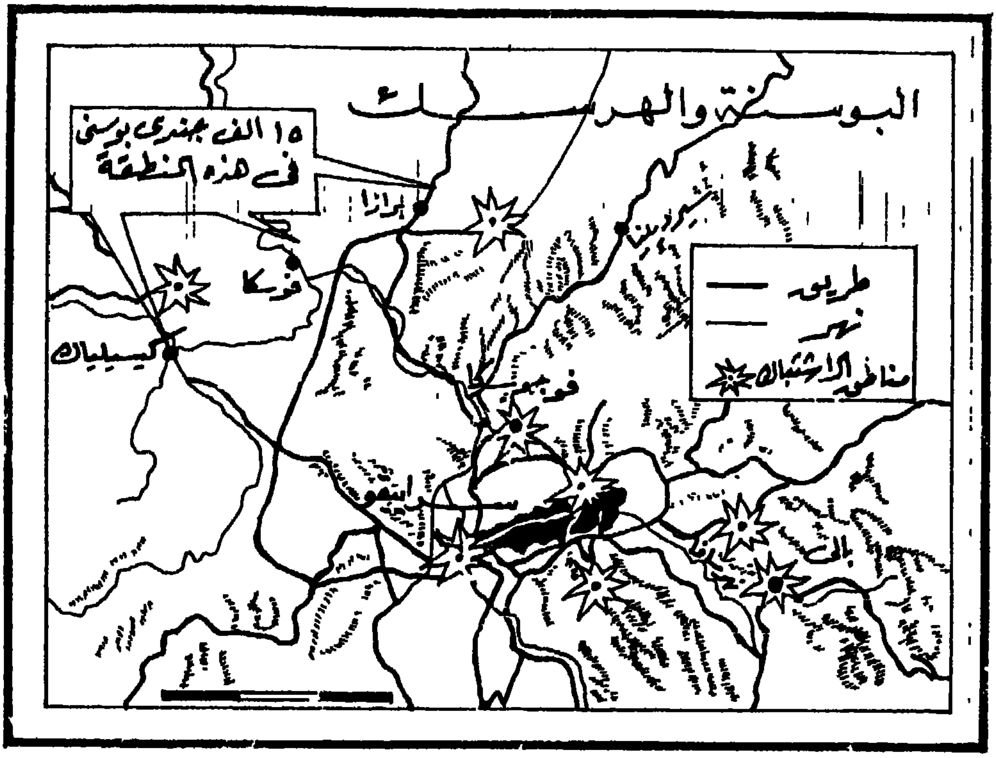
وفى نفس الوقت ظهرت مشكلة أكبر وصراعا ومواجهة دامية دارت رحاها فى وسط يوغوسلافيا السابقة في جمهورية البوسنة والهرسك ، قلب يوغسلافيا الفعلى . وأهم وأكبر جمهورية فى الاتحاد بعد جمهورية الصرب .

وكانت جمهورية البوسنة والهرسك قد تقدمت بطلب هى الأخرى للحصول على الاستقلال والحصول على الاعتراف الدولى ، واعتراف المجموعة الأوربية وقد عانت جمهورية البوسنة والهرسك الأمرين فى مرحلة الصراع الدامى من أجل الاستقلال ، ومقاومة تيار التقسيم ، وكانت جمهورية صربيا تسعى الى ابتلاع معظم أراضى البوسنة والهرسك .

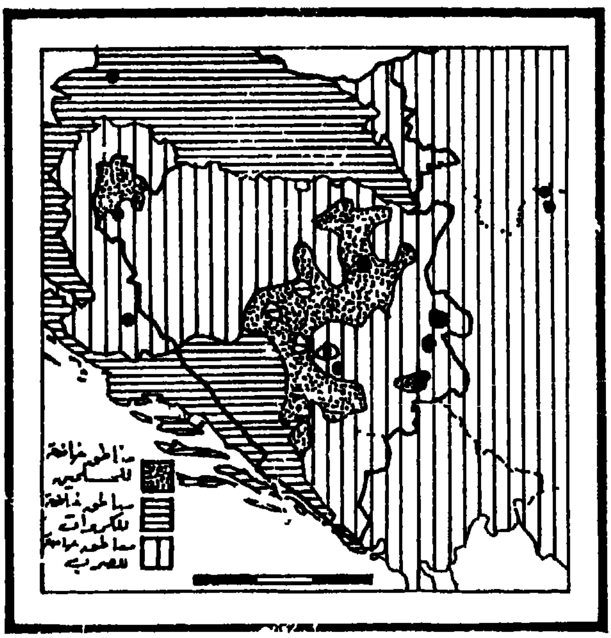
وما أن طلبت حكومة البوسنة الإستقلال كجمهورية مستقلة ذات سيادة حتى قامت الدنيا فى أوربا ولم تقعد ، علما بأن طلب جمهورية البوسنة الإستقلال كان متزامنا مع طلب كرواتيا وسلوفينيا . وسابقاً لطلب كل من جمهورية الجبل الأسود ومقدونيا . غير أن ظروف الجغرافيا السياسية لجمهورية البوسنة والهرسك ، أظهرت تعقيدات ليس من السهل تصورها لأنها تعقيدات ترتبط بظروف البيئة الجغرافية الطبيعية . وأخرى ترتبط بالتكوين العرقى والدينى للسكان . بل وبالانتماءات الثقافية واللغوية .

وكذلك تعقيدات أخرى مرتبطة بظروف تاريخية معقدة . وأخرى مرتبطة بتوازنات القوى السياسية فى شبه جزيرة البلقان . وأيضا توازنات القوى فى أوربا . وبين الشرق والغرب . ومنها تسوية حسابات قديمة .

وبالتالى ولكى نفهم مشكلة البوسنة والهرسك فهما صحيحا ، لابد وأن ندرس هذه المشكلة دراسة نظامية مرتبة فى الجغرافيا السياسية . وان [illegible] كل عنصر من عناصر تكوين الدولة أو الجمهورية على حده ونحلل



الوضع حول سراييفو فى يونيو سنة ١٩٩٥



الوضع فى البوسنة والهرسك فى يونيو سنة ١٩٩٠

شكل رقم (٢٩)

الى أى مدى أفاد أو أضر بفكرة استقلال جمهورية البوسنة والهرسك . كدولة مستقلة ذات سيادة .

الاساس الجغرافى لمشكلة البوسنة والهرسك :

اولا : ظروف الجغرافيا الطبيعية :

تقع جمهورية البوسنة والهرسك فى وسط شبه جزيرة البلقان تقريبا ، وتكون هى وجمهورية صربيا القلب الحقيقى لشبه جزيرة البلقان والاتحاد اليوغوسلافى السابق . وتقع الجمهورية فى أكثر جهات يوغوسلافيا تضرسا وارتفاعا . اذ توجد بها سلاسل جبلية مرتفعة في الغرب تقطعها الكثير من الأودية العميقة التى تشغلها مجارى الأنهار والتى تنساب فى اتجاه الغرب نحو اقليم الساحل المطل على البحر الادرياتى . وكذلك فى اتجاه الداخل .

وقد ساعدت البيئة الهضبية لشبه جزيرة البلقان أيضا على وجود الكثير من المناطق المرتفعة التى تعلوها قمم جبلية ، وتقطع الهضبة أيضا أودية عميقة . الأمر الذى أدى الى تقطع دولة الاتحاد اليوغوسلافى السابقة الى مجموعات تضاريسية متنوعة ومتعددة تفصلها الأودية العميقة ومجار الأنهار .

وقد ساعدت هذه البيئة الجبلية السائدة فى معظم أراضى البوسنة والهرسك على إكتساب مناطق كثيرة فى الجمهورية لموافات المناعة الدفاعية والحصانة العسكرية . وان كثيرا من قمم الجبال فى المنطقة تصلح لأن تكون قلاعا عسكرية أو معازل سكانية ، استفاد منها مجموعة السكان فى ظل الظروف التاريخية المختلفة . ولجأت اليها مجموعات السكان للتحصن بها ، والاحتماء فيها ، فى أوقات التهديد الخارجى .

ولاتزال تلعب ظروف التضاريس والطبوغرافي دورا خطيرا فى دعم استحكامات الاطراف المتقاتلة ، وهذا يفسر لنا المدة الطويلة التى استغرقها [illegible] سياسى بين جماعات السكان من الصرب والمسلمين . ولو كانت

البيئة الجغرافية للبوسنة والهرسك بيئة سهلية ، لطويت المشكلة منذ وقت طويل . والذى أطال من امدها اصرار المسلمين على حقهم الشرعى من ناحية وأطماع الصرب فى بناء دولة الصرب الكبرى فى البلقان ، وحصانة الظروف الطبيعية للبلاد وحمايتها للنقاط العسكرية الموزعة فى النقاط الحصينة وسط الجبال . والمتحكمة فى الممرات الاستراتيجية بين أجزاء الجمهورية وبعضها البعض .

وساعد تنوع البيئة فى البوسنة والهرسك ، والتى تجمع بين الجبال والهضاب والسهول المنخفضة والاحواض والوديان . أفاد هذا التنوع اقليم البوسنة حيث توفرت لها مقومات الانتاج الزراعى والحيوانى ومنتجات الغابات . وهذا سبب آخر من أسباب طول أمد الصراع واستمراره . دع عنك مسألة قوافل الاغاثة التى تقدمها الامم المتحدة للسكان ، فقوافل الاغاثة هذه كانت تقدم للمسلمين والصرب على حد سواء ، وكان يعتمد عليها السكان المحاصرون .

أما بقية سكان البوسنة والهرسك فكانوا يعتمدون على مواردهم المحلية ، على الرغم من الظروف العسكرية السيئة . والاوضاع الامنية المتردية ، فاعتمد السكان على انتاج وافر للأراضى الزراعية من المحاصيل المختلفة والخضر والفاكهة . وهذا ماساعد على الصمود . وماساعد جمهورية الصرب هي الأخرى لمقاومة المقاطعة والحصار الاقتصادى .

ظروف الموقع الجغرافى :

وساعدت ظروف الموقع الجغرافى على اكتساب البوسنة والهرسك أهمية متميزة عن بقية جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافى . فالجمهورية تضم فى أراضيها أهم المعابر الاستراتيجية التى تصل بين البلقان فى الجنوب والجنوب الشرقى مثل بلغاريا واليونان والبانيا ، من ناحية وبين وبقية جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافى من ناحية أخرى . وهى جمهورية صربيا ، والجبل الأسود ، ومقدونيا .

وساعد هذا الموقع الاستراتيجى على ابراز أهمية السيطرة على المعابر سواء الممرات الواقعة بين الجبال ، أو الوديان العميقة أو الانهار والجسور الهامة التى توجد فوقها .

وجدير بالذكر أن إمبراطورية النمسا والمجر عندما كانت تسيطر على هذه الأجزاء ، حرصت على ابقاء هذه الجمهوريات بدون شبكات طرق تربطها ، حتى لاتتوطد الصلات بينها ، وحتى تتمكن من السيطرة عليها .

الظروف التاريخية :

وقد ساعدت الظروف التاريخية على تعقيد الأوضاع السكانية في البوسنة والهرسك . فالمنطقة تبدلت فيها السيادة عدة مرات بين النفوذ الامبراطورى للنمسا والمجر تارة ، وأخرى للدولة العثمانية ثم لقوات الحلفاء والمعسكر الغربى ، خلال فترات الحربين الأولى والثانية . فكانت كرواتيا تحارب فى الحرب العالمية الثانية مع دول المحور وألمانيا ، بينما كانت جمهورية الصرب وبقية يوغوسلافيا تحارب الى جانب الحلفاء .

كما أن استمرار سيطرة الدولة العثمانية على معظم جهات شبه جزيرة البلقان لعدة قرون ساعد الدول العثمانية على تأسيس طرق الإمدادات والتموين الخاصة بها . ونشرت سيطرتها على منطقة شاسعة ، شملت بلغاريا ورومانيا والبانيا ودول الاتحاد اليوغوسلافى باكملها . بل وأجزاء من المجر ومساحات كبيرة من جمهوريات مولدوفا وجورجيا وارمينيا التابعة للاتحاد السوفيتى بالسابق . وكان البحر الأسود بحرا عثمانيا ، وقامت كما نعلم عدة حروب بين الدولة العثمانية وروسيا القيصر . ومن أهم هذه الحروب حرب القرم عام ١٨٥٦ ، وكانت بسبب الصراع على شبه جزيرة القرم التابعة حاليا لجمهورية أوكرانيا .

ساعدت الظروف التاريخية السابق شرحها على وجود مجموعات متعددة من السكان فى شبه جزيرة البلقان . بعض هذه المجموعات غير متجانسة تماما لاختلاف أصولها .

التكوين العرقى لسكان البوسنة :

يتبين من العرض التاريخى السابق أن سكان البوسنة يضمون مجموعات عرقية ودينية مختلفة :

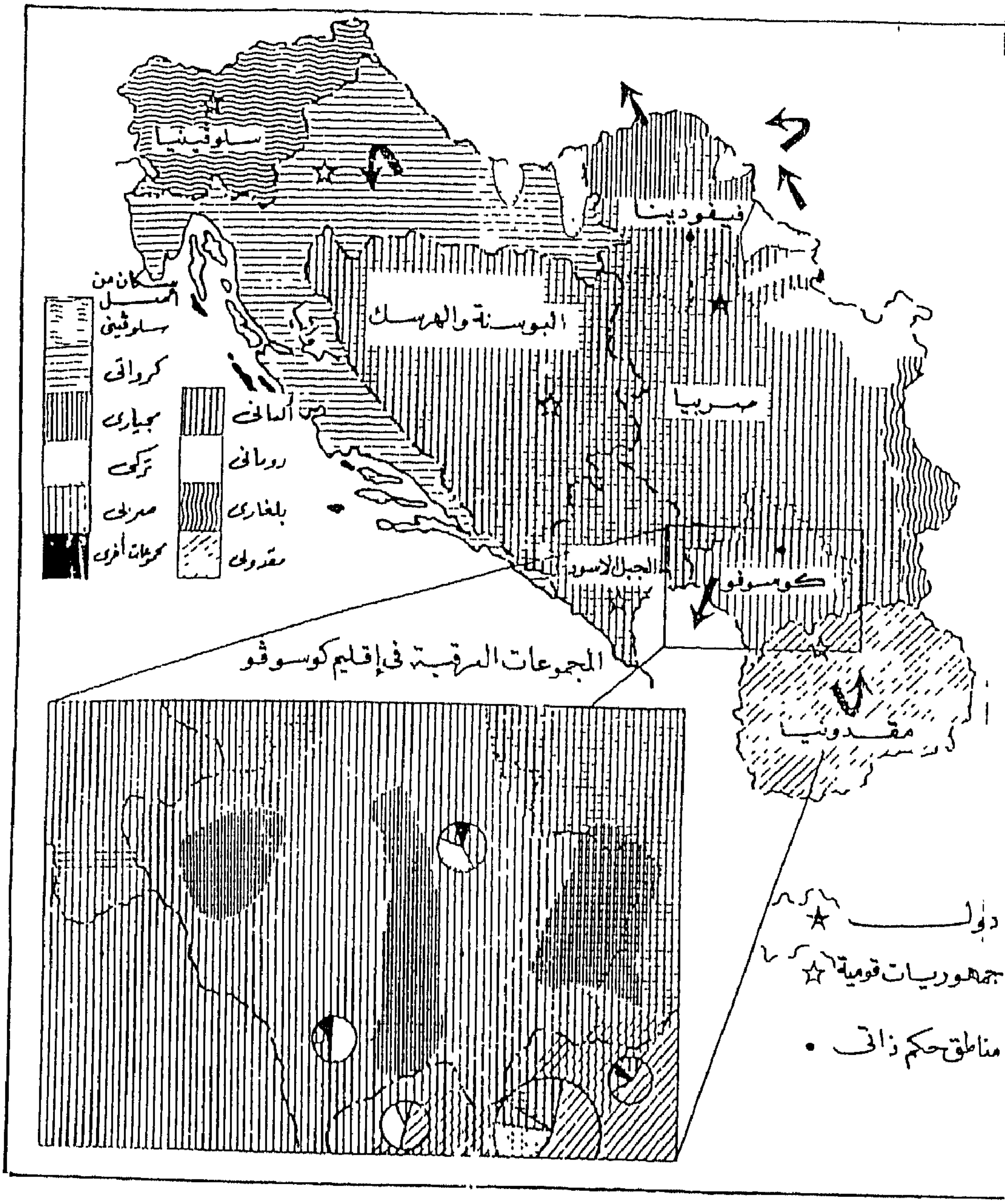
ومن بين المجموعات العرقية الرئيسية التى توجد فى جمهورية البوسنة والهرسك :

(أ) مجموعة الكروات : وتنتشر هذه المجموعات السكانية فى الأجزاء الشمالية من البوسنة والهرسك . ومجموعة السكان الكروات المنتشرين فى جمهورية كرواتيا فى الشمال والأجزاء الساحلية المطلة على البحر الادرياتى .

(ب) مجموعة السكان الصرب : وهى مجموعة من السكان من أصل صربى (سلافى) وهى المجموعة التى أطلقت على نفسها صرب البوسنة ، ويعتبرون أنفسهم الامتداد الطبيعى لبقية سكان الصرب الذين تعيش أغلبيتهم فى جمهورية صربيا (أكبر جمهوريات يوغوسلافيا السابقة) وهى المجموعة السكانية التى أثارت أعقد مشكلات النصف الثانى من القرن العشرين تعقيدا ، حيث وجدوا أن التحالف مع جمهورية الصرب فى الجنوب والشرق يعطيهم ميزة تكوين أكبر جمهورية سلافية فى أوربا وهى «دولة الصرب الكبرى» والغريب أن السكان الصرب فى البوسنة أثاروا هذه المشكلة وهم أقلية عددية وكانت النسبة الغالبة من السكان من المسلمين والكروات .

(ج) مسلموا البوسنة : وكانوا يشكلون غالبية سكان جمهورية البوسنة والهرسك . وظلوا كذلك فى ظل دولة الاتحاد اليوغوسلافى لمدة طويلة

وكانت نسبة المسلمين فى البوسنة عند بدأ الأحداث فى عام ١٩٩١ حوالى ٦٤٪ من جملة السكان وحوالى ٢٢٪ للصرب و١٤٪ للكروات .



شكل رقم (٣٠)

المجموعات العرقية فى جمهورية البوسنة والهرسك

وجدير بالذكر أن غالبية السكان المسلمين فى البوسنة هم من أصل كرواتى ، بينما نسبة أخرى من المسلمين من أصول تركمانية ، ومع وجود فئة من أصل البانى وجيوب متناثرة من فئات أخرى كثيرة .

فالصراع العرقى هنا يدور بين مجموعات ثلاثة : المجموعة الصربية - والذين لهم توجه نحو صربيا الكبرى . المجموعة الكرواتية - الذين لهم توجه نحو كرواتيا . والمسلمين الذين يناضلون من أجل المحافظة على الحكومة الشرعية فى البوسنة وهى من المسلمين . وان الهدف القومى والوطنى لمسلمي البوسنة كان فى المطالبة باستقلال البوسنة .

ومطالبة الدول الأوربية والعالم باستقلال هذه الجمهوريات والاعتراف بها ضمن دول المجموعة الأوربية . والسؤال الآن كيف توافق أوربا على استقلال دولة اسلامية (وهى الدولة الوحيدة) فى محيط كاسح من الدول الأوربية المسيحية هل تقبل الدول الأوربية المسيحية وجود دولة اسلامية فى قلب أوربا؟

وهذا هو بيت القصيد . فقد أثبتت التجارب الفعلية للصراع ، بأن أوربا لاتشجع ، بل ولاترغب فى تأسيس دولة إسلامية فى أوربا . بل وأكثر من ذلك أن الدول الأوربية على اختلاف مذاهبها السياسية وتكتلاتها العسكرية ، يبدو أنها كانت متفقة وبطريقة تلقائية وعفوية على عدم تمكين دولة اسلامية فى البوسنة من الحصول علي الاعتراف أو الاستقلال لأن هذه سابقة خطيرة فى البناء السياسى الأوربى وأوربا لا تزال تتذكر تجربة الدولة العثمانية وتوسعاتها فى أوربا ونفوذها فى شبه جزيرة البلقان ، فكيف يوافقون على اعادة تأسيس دولة اسلامية مرة أخرى اليوم .

حملات التطهير العرقى :

لم يشهد العالم حملة للتطهير العرقى على النحو الذي حدث فى البوسنة والهرسك لعدة قرون مضت كحملة التطهير العرقى التى م ار . ما

الصرب ضد المسلمين فى يوغوسلافيا السابقة ، وبالذات فى جمهورية البوسنة والهرسك .

وأنه فور مطالبة حكومة البوسنة الاستقلال بالبوسنة كدولة مستقلة ذات سيادة ، والاعتراف بها من قبل المجموعة الأوربية ، حتى استشعلت نار الصراع العرقى البشع الذى حدث فى البوسنة والهرسك . وبدأت مطالبة جماعة صرب البوسنة وهذا هو ما أسموا انفسهم به ، وكانوا يطالبون ليس فقط بمساحة لهم من البوسنة ولكن بكل البوسنة .

ونظرا لأنهم يعرفون جيدا أنهم الأقلية وبقية السكان من المسلمين والكروات هم الأغلبية ، خطط صرب البوسنة بالتعاون مع جمهورية صربيا لتغيير الأوضاع الديموجرافية . وتغيير الواقع السكانى والواقع الجغرافى لمناطق انتشار المسلمين ، وساعدتهم أيضا كل الدول السلافية المجاورة مثل بلغاريا وروانيا . ولكن بصفة خاصة جمهورية روسيا الإتحادية . فاقيمت الجسور البرية والجوية التى تحمل السلاح والعتاد والغذاء والمعونات لصرب البوسنة . وتنوعت مصادر السلاح وأنواعه . واستخدمت دبابات واسلحة دولة الاتحاد اليوغوسلافى السابق فى دعم صرب البوسنة وحمايتهم بل وتمكينهم من المناطق الاستراتيجية المتميزة فى البوسنة ، وتمكينهم أيضا من حصار عاصمة البوسنة «سارايفو» .

وظلت المعونات وصور الدعم تتوالى على صرب البوسنة منذ بدء الأزمة وحتى الآن . وبدأ الصراع الفعلى والحرب الحقيقية منذ ابريل عام ١٩٩٢ ولمدة جاوزت الثلاثين شهرا وأكثر فى أواخر عام ١٩٩٤ .

ولكن كان صرب البوسنة قد تمكنوا بالفعل من السيطرة على النقاط الحصينة والمناطق الاستراتيجية فى الجمهورية .

وكانت مشكلة صرب البوسنة أنهم الأقلية ، بينما بقية السكانِ من المسلمين والكرواتِ هم الأغلبية ، فبدأ الصراع المسلح يستهدف ضمن أهداف

عسكرية واستراتيجية أخرى ، تفريغ مناطق بأكملها من السكان المسلمين وذلك عن طريق القتل والترويع والطرد الجماعى . وهو الأمر الذى أدى الى نزوح عشرات الألوف من السكان المدنيين من قرى ومدن باكملها عاشوا فيها لعدة قرون . ونجح الصرب فى تفريغ مناطق بأكملها من سكانها . وقد أخلى ذلك بالتوزيع النسبى للسكان قبل الأحداث ، فقلت نسبة المسلمين بسبب القتل والطرد والنزوح الجماعى ، وتبارت الدول الأوربية فى نقل النازحين إلى البلدان الأوربية .

وكانت عمليات الاعتقال والأسر تتم بطريقة منظمة للعناصر الشابه من الرجال حتى لاينخرطوا فى جيش حكومة البوسنة . وصاحب ذلك بالطبع التجاوزات الخطيرة التي ارتكبها الصرب من تنكيل واغتصاب ، وتجميع لأطفال المسلمين . وتنظيم نقلهم الى دول أوربية مختلفة لكى يذوبوا فى المجتمع الأوربى ، ولإنهاء التفوق العددى للمسلمين فى البوسنة والهرسك .

وتأثرت مناطق من البوسنة أكثر من غيرها مثل بنيالوكا ، وبيهاتشى ، وسربنستيا وسراييفو . وكانت المكاسب الترابية والأراضى هى التى يستهدفها الصرب للتوسع والسيطرة ، تتسع فى كل يوم ، ولولا تدخل الأطراف الدولية لابتلعت صربيا البوسنة والهرسك .

ويكفى أن نذكر بعض الأرقام المعروفة حاليا . وهى أن عدد النازحين من البوسنة الى الدول الأوربية حوالى مليونين ونصف المليون . وأن عدد القتلى من المسلمين حوالى نصف مليون ، خلال السنوات الصراع الأربعة .

وان المجازر والمقابر الجماعية والقتل الجماعى كانت أمورا عادية تسمع أوربا عنها وتشاهد صورا حية لها يوميا لمدة أربع سنوات دون أن تتمكن أوربا المتحضرة من وقف هذا النزيف البشرى للمسلمين فى شبه جزيرة البلقان . وحتى الآن لا تزال تكتشف كل يوم مقابر جماعية جديدة . مع ارتفاع أصوات لمحاكمة مجرمى الحرب المسوولين عن هذه المذابح .

وأن أقصى مافعلته الأمم المتحدة بعد أن أصبح الخزى يغطى وجوه الوسطاء والمتورطين . أنهم قدموا خطة لتقسيم البوسنة على النحو التالى :

٥١٪ للمسلمين والكروات ، ٤٨٪ للصرب مع وجود ست مناطق آمنة تدافع عنها قوات الأمم المتحدة وترعاها Safe havens وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن المظمات الدولية لحلف الأطلنطى ومجلس الأمن من كبح جماح الصرب وتعطشهم للدماء على الرغم من أنه مع بدأ هذه الأحداث كانت قوات التحالف لم تنفض يدها بعد من ضرب العراق عقابا له على إجتياح الكويت . واقرارا للشرعية والقانون . ولكن يبدو أنه لامكان لتطبيق هذه الشرعية في شبه جزيرة البلقان . لأن وجود جمهورية اسلامية وسطها لايروق للدول الأوربية .

ومع ذلك لم تسلم المناطق الأمنة من احتجاج المليشيات الصربية لها . وابرز مثال على ذلك ما حدث فى سبرنيستا ، وكانت ضمن المناطق التى أعلنتها الأمم المتحدة مناطق آمنه تدافع عنها القوات الدولية . غير أنه فى يوليو عام ١٩٩٥ تم اقتحام هذه المدينة من جانب الصرب ، وتقول أكثر التقارير اعتدالاً بأن عدد المفقودين يتجاوز ٧ آلاف قتيل ، يتم التحقيق حاليا للتعرف على المقابر الجماعية التى دفنوا بها .

وبعد ذلك بوقت قصير تم التوصل إلى اتفاق دايتون فى الولايات المتحدة . ولا تزال تجربة ممارسة الحكومه الجديدة الموحده للبوسنه والهرسك مهام الحكم الديمقراطى فيها بصعوبة بالغة . حيث تقاوم مجموعات السكان الصرب ، أي تيار يبعدهم عن حلمهم القديم فى بناء . دولة الصرب الكبرى .

فهل تنجح جمهورية البوسنة والهرسك فى الإبقاء على البناء السياسى الهش الحالى لها وأن تثبت قواعد الوحدة الوطنية لسكانها؟ علينا فقط أن ننتظر لنرى .

المراجع العربيـــة

١- إبراهيم أحمد رزقانه : بعض مشكلات الجغرافيا السياسية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٠ .

٢- أحمد فؤاد : نظرية الصراع الدولى دراسة فى تطوير الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٦ .

٣- أمين محمود عبد الله : الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر ، مكتب النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩ .

٤- بريان كروزير : الصراع الدولى فى جنوب شرق آسيا ، ترجمة ماهر نسيم، دار الكرنك للنشر ، القاهرة، ١٩٦٨ .

٥- بطرس بطرس غالى : الاستراتيجية والسياسة الدولية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧ .

٦- جمال حمدان : أفريقيا الجديدة ، دراسة فى الجغرافيا السياسية ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٦٦ .

٧- جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٨٣ .

٨- چون ولينكسن : حدود الجزيرة العربية ، قصة الدور البريطانى فى رسم الحدود عبر الصحراء ، ترجمة مجدى عبد الكريم ، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٣ .

٩- حامد سلطان : القانون الدولى العام وقت السلم ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٢ .

١٠- حسين مؤنس : أطلس تاريخ الأسلام ، الزهراء للاعلام العربى ، القاهرة، ١٩٨٧ .

١١- حمدى حافظ : المشكلات العالمية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦ .

١٢- دولت أحمد صادق: الجغرافيا السياسية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١.

١٣- سعد الدين ابراهيم : تأملات فى مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢ .

١٤- على صادق : القانون الدولى العام، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٩٠.

١٥-محمد حجازى محمد : العوامل الجغرافية والجيوبوليتيكية فى أزمة اجتياح العراق للكويت، ضمن أعمال ندوة الجمعية الجغرافية المصرية فى الموضوع، القاهرة ١٩٩١ .

١٦- محمد حجازى محمد : الجغرافيا الاقتصادية، مطبعة دار السلام، القاهرة ١٩٩٥.

١٧- محمد محمود ابراهيم الديب : حدود فلسطين، دارسة تحليلية لوثائق الانتداب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩.

١٨- محمد متولى موسى : الجغرافيا السياسية، مطبعة المعهد العالى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٥٨ .

١٩- محمد متولى موسى : حدود مصر الغربية، مجلة كلية الآداب، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة ١٩٤٩ .

٢٠- محمد متولى موسى : حوض الخليج العربى، الجزء الثانى، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٤ .

٢١- يونان لبيب رزق : قراءة تاريخية على هامش حرب الخليج، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢ .

المراجع الأجنبية

1. **Alexander, Lewis M.,** "Offshore Geography of North Western Europe", Association of American Geographers, Monograph Series No. 3 (Chicago: Rand Mc Nallay, 1963.

2. **Alexander, L.M.** "Recent Changes in the Renelux - German Boundary", Geographical Reiew, Vol. 34, January, 1953, PP. 69-76.

3. **Beaton, L.,** "Must the Bomb Spread ? "A Penguin Book, London, 1966.

4. **Boggs, S. Whittemore,** "Problems of Water Boundary Definition", Geographical Review, Vol. 7 (July, 1937), PP. 445-456.

5. **Boggs, S. Wittemore,** "International Boundaries : A study of Boundary Functions and Problems", Columbia University Press, New York, 1940.

6. **Boggs, S. Whittemore,** "Delimitation of the Territorial Sea", American Journal of International Law, Vol. 24, 1930, PP. 541.-555.

7. **Boggs, S.W.,** "National Claims in Adjacent Seas". Geographical Review, Vol. 41 (April 1951), PP. 185-209.

8. **Bowmann, Isiah,** "The New World, Problems, in Political Geography", New York, 1928.

9. **Burgharat, Andrew F.,** "Borderland. A Historical and Geographical Study of Burgenland; Austria, (Madison: University of Wisconsin Press, 1962.

10. **Calvocoressi, P.** "World Order and New States", Published by the Institute for Strategic Studies, London, 1962.

11. **Chinard, B.** "L'homme Contre la Nature", Paris, 1949.

12. **Cole, J.P.**, "Geography of World Affairs" Published by Penguin Books, London, 1963.

13. **Cree, D.**, "Yugoslav - Hungarian Boundary Commission", Geographical Journal, Vol. 55, (February 1925), PP. 89-98.

14. **Crozier, B.** "South East Asia in Turmoil", A Penguin Book, London, 1966.

15. **Davis, John W.**, "The Unguarded Boundary", Geographical Review, Vol. 12 (October, 1922), PP. 586-601.

16. **De Blij, H.J. & Peter O. Muller**, "Geography: Realms, Regions, and Concepts,", John Wiley & Sons, Inc., New York, Toronto, Singapore, 1994.

17. **De Blij, Harm**, "Geography Book; A leading Geographer's Fresh Look at Our Changing World", John Wiley & Sons, Inc., New York, Toronto, Singapore, 1995.

18. **De Blij, H.J.**, "Human Geography, Culture, Society, and space", John Wiley and Sons, Inc., Brisbane, Toronto, Singapore, 1996.

19. **De La Blache, P.V.** "Tableau de la geographic de la France", Paris, 1902.

20. **Dodge, Stanley D.**, "The Finnish Russian Boundary North of 68 Degree", Geographical Journal. Vol. 72, (September 1928), PP. 297-298.

21. **Fairgrieve, J.**, "Geography and world Power", University of London Press, 1915.

22. **Fellmann, Jerome,** Arthur Getis and Judith Getis, "Human Geography, Landscape of human Actities", WCB; Wm. C. Brown Publishers, London, Madrid, Toronto, 1985

23. **Fisher, James S.**, "Geography and Development: a World Regional Approach", MacMillan Publishing compny, New York, Oxford, Singapore, Sydney, 1992.

24. **Ford, P.L.** "The Writings of Thomas Jefferson", G.P. Putnam's Son, New York, 1899.

25. **Fordham, P.,** "The Geography of African Affairs", A Penguin Book, London, 1965.

26. **Garrison, William and Marion E. Marts,** "The Geographic Impact of Highawy Improvement; Seattle: Higghawy Economic Studies, University of Washington, July, 1958.

27. **Glassner, Martin Ira,** "Political Geography" John Wiley and Sons, Inc., New York, Brisbane, Toronto, 1996.

28. **Gottmann, Jean,** "Geography and International Relations", in Douglas Jackson (ed.) "Politics and Geographic Relationships", Prentic-Hall, Inc., Eonglewood Cliffs, New Jersey, 1964.

29. **Gottmann, Jean,** "Geography and International Relations", in Jackson, W.A.P. (ed.), Politics and Geographic Relations, Englewood Cliffs, New Jersey, 1964.

30. **Hance, W.** "The Geography of Modern Africa", New York, 1964.

31. **Hartshorne, Richard,** "Recent Developments in political Geography", American Science Review, XXIX, December 1935.

32. **Hartshorne, R.** "A Survey of the boundary of Europe", Geographic Aspects of International Relations, Chicago; The University of Chicago Press, 1938, PP. 163-213.

33. **Hartshorne, R.,** "Political Geography", in "Preston James and Clarence Jones (ed.)", American Geography: Inventory and Prospect, Syracuse University Press, 1954.

34. **Hartshorne, R.,** "The Functional Approach in Political Geography", Annals of the Association of American Geographers, Vol. XI. 1950.

35. **Hartshorne, R.,** "The Polish corridor", Journal of Geography, XXXVI, 1937, PP. 161-176.

36. **Hartshorne, R.,** "Geography and Political Boundaries in Upper Silesia", Annals of the Association of American Geographers, XXIII, 1933, PP. 195-228.

37. **Hartshorne, R.,** "The Franco German Boundary of 1871", World Politics, Vol. 2 (December, 1949), PP. 209-250.

38. **Held, C.C.,** "The New Saarland", Geographical Review, Vol. 41, (October 1951), PP. 590-605.

39. **Hoover, E.M.,** "The Location of Economic Activity", Mcgrow Hill Book Company, New York, 1948.

40 **Ingvar Carlsson & Shridath Ramphal:** "The Commission on Global Governance", Our Global Neighbourhood, The report of the commission on Global Governance, Oxford University Press, Oxford, 1995.

41. **Jackson, W.A. Douglas, (eds.)** "Politics and Geographic Relationships, Englewood cliffs, New Jersey,: prentic Hall, 1964.

42. **Jackson, W.A. Douglas,** "Whither Political Geography", Annals of the Association of American Geographers, Vol. 48.

43. **Jackson, W.A. Douglas,** "Politics and Geographic Relationships, Readings on the Nature of Political Geography, Prentice-Hall Inc., Englewood, New Jersey, 1964.

44. **Johnston, R.J., Peter J. Taylor and Michael J. Watts** "Geographies of Global Change" Blackwell, Oxford U.K. & Cambridge, U.S.A. 1995

45. **Jones, Stephen B.,** "Boundary Concepts in the Setting of Place and Time", Annals of the Association of American Georaphers, Vol. 49, September, 1959, PP. 241-55.

46. **Jones, S.B.**, "The Description of International Boundaries", Annals of the Association of American Geographers. Vol. 33, June, 1943, PP. 99-117.

47. **Karan, P.P.**, "Dividing the Water: A Problem in PoliticalGeography", Professional Geographer, Vol. 13 (January 1961), PP. 6-10.

48. **Kasperson, Roger E. and Julian V. Minghi**, (eds): The Structure of Political Geography", University of London Press, London, 1970.

49. **Kennan, G.E.** "Russia and the West under Lenin and Stalin", Littel & Brown, Boston, 1960.

50. **Lash, Jonathan, Elizabeth Dowdeswell, James Gustave Speth, and James D. Wolfensohn** (Executive Directors), Publication of the World Resources Institute & the United Nations, New York, Oxford University Press, 1996.

51. **Losch, August**, "The Economics of Location" Translated revised and edited by William B. Woglon, with the Assistance of Wolfgang F. Stepler, New haven, Yale University Press, 1954.

52. **Mackinder, halford J.**, "Democratic Ideals and Reality", Holt, Rineheart and Winston, New York, 1962.

53. **Mackinder, Halford J.**, "The Scope and Method of Geography", Antony J. Pearce (ed), W.W. Norton & Co., New York, 1962.

54. **Mackinder, H.J.** "The round World", Foreign Affairs, Jul. 1943.

55. **Mander J.**, "Great Britain or Little England", Cambridge, 1964.

56. **Marsh, William M. & John M. Grossa**, "Enivronmental Geography, Science, Land Use, and Earth Systems", John Wiley and Sons, Inc., new York, Brisbane, Toronto, 1996.

57. **Martin Ira Glassner**, "Political Geography" John Wiley & Sons Inc., new York, Toronto, Singapore, 1993.

58- **Minghi, J.V.**, "The Conflict of Salmon Fishing Policies in the North Pacifc". Pacific Viewpoint, Vol, 2 (March 1961), PP.29-84.

59. **Minghi, julain V.** "The Structure of Political Geography". Roger E. Kasperson and Julian V. Minghi (eds.) University of London Press, London 1970.

60. **Minghi, Julian,** "Point Roberts, Weshingtion : The Problem of an American Exclave", Yearbook of The Association of Pacific Coast Geographers. Vol. 24 (1962) PP. 29. 34.

61. **Moodie, A.E.**, "Some New Boundary Problems in the Gulian March, Istitute of British Geographers, Transaction and Papers, 1950, PP. 81-93.

62- **Moodie, A.E.**, " Geograph Behind Politics". London, 1947.

63. **Moodie, A.E.**, " The Italo - Yugoslav Boundary", London, 1945.

64. **Mooney, Harold A., Eduards R. Fuentess, and Barbara I. Kronberg,** "Earth System Responses to Global Change", Academic Press, Inc., New York, London, Tokyo, 1993.

65. **National Academy of Sciences - National esearch Council,** . "The Scicnce of Geography", Washington : NAS - NC, 1965.

66- **Peake, E.R.L.**, " Northern Rhodesia - Belgian Congo Boundary Geographical journal, Vol. 83 (April 1934), PP. 263- 280.

67- **Pearcy, G.E.**, " Geographical Aspects of the Law of the Sea". Annals of the Association of American Geographers, Vol. 49, (March 195), PP 1-23.

68- **Prarch, G. Etzel,** "World Political Geography, Constable and Company Ltd., London, New York, 1957.

69- **Pound, Normann J.G.** " The Origin of the ldea of Natural Frotiers of France", Annals of the Association of American Geographers, Vol. 41, (June 1951), PP. 146-157.

70- **Porescott. J.R.U.,** " The Geography of Stats Politics", Hutchinson University Library, London, 1968.

71- **Ratzl, Friedrich,** "Politiche Geographie, 3rd ed., (Munich and Berlin: R. Oldenbourg, 123), PP. 2-6. After Richard Hartshirne, " The Concepts of Rison d'etre and Maturity of Statc, Annals of the Associatio of American Geographers, XXX, March, 1940, PP. 59-60.

72. **Richard Schofield** "Territorial Foundation of the Gulf States", University College London press, London, 1994.

73- **Robinson, G.W.S.,** " West Berlin : The Geography of an Exelave:, Geographical Review, Vol. 34 (October 1953), PP. 540-557.

74- **Russel, R.J.& F.B. Kniffen,** "Cultural World" New York 1951.

75- **Sauer, Catl O.,** " Recent Developments in Cultural Geography". in Charles A. Ellwood (eds.) Recent Developments in Social Screneces, Philadelphia, I.B. Lippincott and Co., 1927, P. 207.

76- **Saul, B. Cohen,** "Geography and Politics in the World Divided". Radom House Inc., New york, 1963.

78- **Semple, E.C.,** " Influences of Geographic Environment, Holt Ney York, 1911, PP. 204.

79- **Scholler, Peter,** " Stadtgeographische Probleme des getelin Berlin", Erdkunde, Vol, 7 (March 1953) PP. 1-11.

80. **Shelley, Fred M. & Audery Clarke, Human and Cultural** "Geography; A Global Perspective", Wm. C. Brown Publishers Melbourne, Oxford, England.

81- **Spkman, N.,** "Heartland and Rimland" in R.E. Kasperson and Julian Minghi (eds,) The Structure of Political Geography, University of London Press, 1970.

82- **Stamp, L.D.** " The Geography of life and Death", The Fontana Lirary, London and Glasgow, 1964.

83- **Suggate, L.S.** " World Geography - Human", Thomas Nelson and sons, London, 1966.

84- **Taylor, Griffith,** " Geography in the Tewntieth Century", The Philosophical Library Inc., London 1960.

85 - **Thalls, Z.A.,** " The Teaching of Geography", Ram Nagar, New Dellhi, 1969.

86- **Ullmann, Edward L.,** "The Eastern Rhode Islands - Massachusetts Boundary Zone", Geographical Review, Vol. 29 (April, 1939).PP. 291 - 302.

87. **U.N.H.C.R.** "United Nations High Commissioner for Refugees" The State of the World Refugees, 1995. Oxford University Press, 1995.

88- **Weigend, G.G.,** "Effects of the Boundary Changes in the South Tyrol". Geographical Review, Vol. 40, (July, 1950) PP. 364 - 375.

89- **Wells, H. G.** "A Short History of the World", Penguin Book, .London, 1962.

90- **Whittlesey, Derwent S.,** "The Val d'Aran Trans - Pyrenean Spain", Scottish Geographical Magazine, Vol. 49 (1933). PP. 217 - 228.

91- **Whittlesey, Derwent S.,** "Andora's Antonomy", Journal of Modern History. Vol. 6. (June 1934). PP. 147 - 155.

92- **Whittlesey, D. S.,** "Earmarks of Political Geography in Roger E. Kasperson and Julian V. Minghi, "The Structure of Political Geography". London University Press, 1970.

93- **Whittlesey, Derwent S.,** "The Earth and the State:9 Study of political Geography", Riuehart Holt and Winston Inc., 1939.

94- **Whittlesey, D.,** "Political Geography: Complex Aspect of Geography:, Education, L. 1935.

95- **Whittlesey, D.,** "Geographic Factors in the Relation of The United Siates and Cuba", Geographical Review Vol. XII, 1922.

96- **Wilkinson, H.R.,** "Yugoslav Cosmet: the Evolution Frontler Province and its Landscop". Institute of British Geographers. Transaction and Papers no. 21, 1955, PP. 171 - 193.

فهرس الموضوعات

فهرس الأشكال والخرائط

رقم الشكل